

مَكْتَبَةُ
الْمُبْتَغَى الطَّبَائِي

حواشي العروة الوثقى

لشيخنا الاعظم وملاذنا الافخم حجة الاسلام والمسلمين آية الله في العالمين فقيه
العصر وحسنة الدهر شيخ الطائفة الشيخ محمد رضا آل يس دامت بركاته
ومتع الله المسلمين بشريف وجوده

لقد جاء وضع هذه التعليقة الشريفة احسن وضع فهي مرتبة على المسائل
المشار اليها برقم المسئلة وذكر الكلمة التي ترتبط بها الحاشية واماما
جاء في الفصل نفسه قبل الشروع في مسائله فيذكر التين بعد
كامة قوله ثم تذكر التعليقة كل ذلك تسهيلا للتناول وتعميماً
للاستفادة من كل نسخ العروة وسائر طبعاتهما
المختلفة والحمد لله كما هو اهله

طبعت على نفقة
بعض اهل الخير والصلاح
وفقههم الله تعالى

طبعت في المطبعة العلمية في النجف الاشرف

سنة ١٣٥٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه تفتي

الحمد لله كما ينبغي ويليق بمقام قدسه وجلاله صلى الله على سيدنا محمد واهل بيته
الناسجين على منواله وبمدفهذا ما ادى اليه نظري القاصر عند مراجعتي لكتاب
العروة الوثقى لسيدنا الاستاذ الشريف الطيب اطبا في قدس سره علقت عليه ايمكون لي
تذكيرة ولغيري تبصرة ويجوز لمن يرجع اليها في امر التقليد العمل على الكتاب
المسطور مع الحواشي المرقومة وارجو ان يكون العامل بذلك معذوراً بل مأجوراً
انشاء الله تعالى في ٢٩ شهر جمادي الثانيه سنة ١٣٥٩

حرره الراجي محمد رضا

آل بس عفى الله عنه

نبذة في احكام التقليد

اذ خالف الواقع او كانت عبادة ولم يتأت منه قصد القرابة
والاصح مط

الذي يناط به صحة العمل ابتداء اما في البقاء وحرمة العدول
فاعتبار العمل فيه لا يخلو عن قوة

وان كان الاقوى جواز تقليد المفضول مط لا سيما مع عدم العلم
بمخالفته لفتوى الا فضل فضلا عن صورة الموافقة وعليه فيسقط
الكلام في الفروع الاتية المتعاقبة بتقليد الاعلم

على الاحوط وان كان لا يجب

وكون حسن الظاهر كاشفاً تعبدياً غير بعيد والله العالم
على اشكال في اطلاقه كما سيمر عليك انشاء الله تعالى
بل الاقوى الصحة مطلقاً والله العالم

بل لا يبعد عدم القضاء مط فيما لم يعلم مخالفته للواقع منها وكان
واقفاً من صحته حين العمل وان كان لا يخلو عن الاشكال

اذا لم يعلم سبق اجتماعها فيه والا بنى على بقائها من غير فحص
الا اذا كان المال المحكوم به عينا خارجية فلصاحبها اخذها
بحكمه وان اتم بمراجعته

ويكفي فيه الاخذ باحوط القولين او الاقوال من علماء عصره
المعلوم جامعية بعضهم اشراط التقليد

على اشكال لا يترك معه الاحتياط فيما اذا ادى التقليد اللاحق
الى فساد عقد او اتباع او نجاسة شي او حرمة مع الابتلاء
بمورده فعلا

باطل

٧

كفى في تحقق التقايد

٨

على الاحوط

١٢

فيختار الاورع

١٣

علماً او ظناً

٢٣

ويجوز التبعيض

٣٣

والا فمشكل

٣٥

لا يبعد

٤٠

وجب عليه الفحص

٤٢

محققاً

٤٣

ان يحتاط في اعماله

٥٥

البناء على الصحة

٥٣

| | | |
|----|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٥ | لا تقلد نفسه | بل يعمل بالاحوط منبها على الاحوط وسيأتي حكم الوصي في القضاء عن الميت |
| ٥٤ | لا يصح البيع | بل يصح والتعليل كما ترى |
| ٥٦ | مطلقا | بل اذا كان منشأ النزاع هو الاختلاف في الحكم الشرعي لا مطلقا |
| ٦١ | الاظهر الثاني | اذ قلد من يقول بالجواز والا رجع الى الاول في وجهه والله العالم |
| ٦٢ | وان كان الاحوط | لا يترك بل لا يخلو عن وجه كما مر |
| ٦٥ | يجوز ان يقد | جواز التبويض في الصورة الفروضة ونظائرها مما يلزم منه كون العمل باطلا بفتوى كل منهما محل اشكال بل منع |
| ٦٧ | المستنبطة | الظاهر ان الموضوعات المستنبطة باعتبار استنباعها للحكم الشرعي وكون تشخيص مفاهيمها محتاجا للنظر والاجتهاد كنفس الحكم في كونها موردا للتقليد |
| ٦٨ | نعم الاحوط | اذا كان منشأ التنازع هو الاختلاف في الحكم الشرعي كما مر |

كتاب الطهارة

في المياه

بل يقرى عدم انفعال المتصل بالوارد مطلقاً مع الدفع والجريان بقوة في كل من المضاف والقليل

بل لا يطهر على الاحوط وكونه من الاستحالة محل تأمل
وتكاف مما يحكم بانفعاله على فرض اطلاقه والا لم ينجس
للاصل ايضاً

فصل

١ لا ينجس العالي

٤ يطهر بالتصعيد

٥ ان كان قليلا

| | | |
|----|---------------------|------------------------------------------------------------------|
| ٦ | كما مر | وقد مر التأمل فيه |
| ٧ | عن وجه | بل هو الوجه لو لم يكن الفرض مستحيلا |
| ٨ | على الاحوط | بل الاقوى كما يقتضيه تعليله بالوجدان |
| ٩ | تنجس ايضا | على الاحوط فيه وفي التغيير بالمجاورة مطلقا |
| ١١ | بسبب النجاسة | بحيث يعد ذلك التغيير اثرًا لتلك العين عرفاً |
| ١٢ | اذا زال طعمه العرضي | صدق التغيير بنحو هذا التأثير الموجب لعود الماء الى صفاته الاصلية |
| | | محل تأمل واشكال |
| ١٥ | خارج الماء | على تأمل احوطه الاجتناب ايضا كما مر |

في الماء الجاري

بل لا ينجس المتصل بالوارد مط مع الدفع والجريان بقوة كما مر
مع سبقه بعدم المادة والا لم ينجس مط على الاقوى
فيه تأمل وليكنه احوط
في انه لا ينجس بالملاقات دون الاثار الاخر اللاحقة لعنوان
الجاري الا ان يتصل به على نحو يعد منه عرفاً
على الاحوط

في الماء الرّاكد

وفي انفعاله بملاقاة المتنجس الخالي من العين وجهان اقواهما لعدم
الا ان الاحتياط لا ينبغي تركه
مع وحدة المجموع عرفاً
في الوارد الغير المستقر نحو القطرات التي تقع على الارض الصلبة
مثلا فتزو بسرعة يقوى عدم الافعال والاحوط الاجتناب
على الاحوط والاكتفاء بما بلغ مكسره ستة وثلاثين شبراً

فصل

| | |
|---|----------------|
| ١ | لا ينجس اعلاه |
| ٢ | ينجس بالملاقات |
| ٣ | دون الكر ينجس |
| ٦ | كالجاري |
| ٨ | حكم الرّاكد |

فصل

| | |
|------|--------------------|
| قوله | بين النجاسات |
| قوله | لا اتصالها بالبقية |
| ١ | وارداً |
| ٢ | الاثن شبر |

لا يخلو عن قوة

بل لا ينجس المتصل بالوارد مط مع الدفع والجريان بقوة كما مر

إذا كان مما يعتبر في تطهيره بالقليل امر زائد على ما يعتبر في الكثير اما ما اتحد كيفية تطهيره فيهما فلا يبعد طهارته بفصله فيه

على اشكال احوطه ذلك

فيه اشكال بل الحكم بنجاسته لا يخلو عن قوة

لا سيما مع سبق الكر منهما بالقله بل في هذه الصورة

ينبغي الاحتياط بالاجتناب عنهما مع عدم التعيين

الا اذا كان للنجاسة الحادثة اثر زائد فيجب الاجتناب

عنهما على الاحوط

ولم يعلم سبقه بالاضافة والالتجس كما مر

في ماء المطر

الاحوط اعتبار الجريان فيه ولو باقل مسماه عرفا

على الاحوط ويحتمل قويا كفاية زوال العين به وان اقتطع

مقارنا لزوالها

ينبغي ان يراد من قوله هنا لا يطهر وقوله في المسئلة الخامسة

لا يكون مطهراً وقوله في المسئلة العاشرة يشكل طهارتها

بنزول المطر عليه انه لا يجري عليه حكم التطهير بالمطر لا نفى

المطهرية به مطلقا

في اطلاقه نظر بل منع

باقيا على اطلاقه

لا ينجس العالي

متنجس غسل فيه

القلة حكم بنجاسته

حكم بطهارته

في صورة التعيين الاجتناب

بنجاسة الطاهر

مطلق او مضاف

فصل

ام لا

بعد زوال عينها

فوصل مكاناً آخر لا يطهر

ثم وقع على الأرض

الى اعماقه

في ماء الحمام

مع وحدة المائتين عرفا وتحقق الوحدة العرفية بين العالي والسافل لاسما
اذا كان العلو تسنيميا في غاية الاشكال نعم تقوي السافل
بالعالي مع اعتصامه لاشكال فيه مطلقا من غير خصوصية
لماء الحمام

في ماء البئر

ومع العكس تقدم بينة الطهارة
لم يتضح لي وجهه

في الماء المستعمل

لا يترك واذا لم يجد غيره جمع بينه وبين التيمم على الاحوط
في طهارته تأمل ولكنه لا ينجس ما يلاقيه ومنه يعرف الاشكال
في رفع الخبث به

بل لا يخلو عن الباس الا ان يكون مستهدا

لا يترك بل لا يخلو عن قوة

لا سيما في ملاقي غسالة الغسلة الاولى بل فيه لا يترك

في الماء المشكوك الطهارة

الاظهر ان المدار في لزوم الاجتناب وعدمه في موارد العلم الاجمالي
على كون تمام الاطراف في محل الابتلاء عادة وعدمه فقد يجب

الاجتناب عن الالف وقد لا يجب عن العشرة

الظاهر انه لا اثر للحصر وعدمه وكون تمام الاطراف محلا
للابتلاء وعدمه في نحو المقام مما كان حكم الشبهة البدوية فيه

فصل

قوله او مع ما في الحيض

فصل

٧ بنية النجاسة

٨ بل لا يبعد

فصل

قوله التجنب

قوله طاهر

٢ لا بأس به

٧ الاحوط الاجتناب

١٤ وان كان احوط

فصل

قوله لا يجب الاجتناب عن شئ منه

٢ وان اشتبه في غير المحصور

الاحتياط والالتزام بعدم جريان حكم الشبهة البدوية هنا لا ارى له وجهها كما هو ظاهر المتن

بل هو الاحوط ان لم يكن اقوى الا اذا كان مسبوقا بعدم الوجدان قبله فله الاقتصار على التيمم في وجه قوي

بل لو استعمله في ازالة الخبث لم يخل الحكم بالطهارة عن الاشكال ايضا بل لا يصح ويتعين عليه التيمم مط على الاقوى كما مر في المسئلة السابعة

فيعيد احتياطاً بعد تطهير اعضائه او احداث موجب الغسل او الوضوء والا كانت الاعادة لغواً كما يظهر بالتأمل

في النجاسات

بالارتضاع منها حتى اشتد ونما وبالاكتفاء بشر به مطلقاً وارتضاعه كذلك اشكال احوطه الحرمة والاحوط عدم اختصاص الحكم المزبور بخصوص الغنم بل يعم الانعام الثلاثة على تأمل احوطه الاجتناب عن بوله

على تفصيل يذكر في محله

بل مقتضى الاصل الجواز اذا كان مما يقبل التذكية وشك في حاية لحمه

وفيها مسائل

بل لا يترك الاحتياط فيه

مما لا يصدق عليه اسم القطعة المبانة عرفاً

كما لا اشكال في طهارة مسك المبانة من الميت ايضاً ما لم يعلم

والا ولي الجمع

كما لا يجوز التوضي به

على الاقوى

اشكال

فصل

الذي شرب ابن خنزيره

الذي ليس له دم سائل

بيع البول والغائط

بمقتضى الاصل

المهيتة

خصوصاً اذا كان

ونحو ذلك

نعم لا اشكال

برطوبته السارية حين الموت سواء جهل تاريخيهما او علم تاريخ
احدهما مط على الاقوى

بل يحكم بطهارتها في مفروض ان مط وان اخذت من يد
الكافر ولا اثر لليد في المقام نعم لو علم انها اخذت من غير
الحي وشك انها من ميت او مذكي اشكل اخذها من يد الكافر
ما لم يعلم سبقها بما يحكم معه بعدم التذكية شرعاً

اي استعمالهم على الاحوط

على الاحوط وللطهارة وجه

على تأمل في اطلاقه

في اطلاقه نظر بل منع

في طهارة ما عد المتخلف في نفس اللحم الماء كحل مما يسر التحرز
عنه اشكال احوطه الاجتناب ومنه يعلم الاشكال فيما يتفرع
على القول بالطهارة مما سيذكره في ضمن المسائل الاتية

بل الظاهر الحكم بطهارته بناء على طهارة المتخلف لا صالتها
ولا يجري الاستصحاب في نحو افترض على الاظهر ولولا ذلك
لا شكل الحكم فيما قبله ايضاً وما اشار اليه من التفصيل
ضعيف غاية

وان وجب ازالته مع عدم الحرج اذا عدم الظاهر بعد الانحراق
لاحتمال كونه حائلاً

٢ يحكم بطهارتها ولو لم يعلم

٦ من يد المسلم

٦ اثر الاستعمال

١٣ وقطعة اللحم

١٦ فهو طاهر

١٧ او مسلم

الدم

المتخاف

قوله

٧ فاظهار الحكم بنجاسته

١٤ فهو طاهر

الخمر

لا يترك لا سيما اذا غلا من نفسه بل الاحوط انه لا يحل حينئذ
ولا يطهر الا بالتخليل

على اشكال احوطه الا فتصار على الذهاب بالنار وان كان
الحق الشمس بها لا يخلو عن وجه

بان يغلي مافيه

بل حرمة العصير الزبيبي لا يخلو عن وجه

غير وجهه

عرق الجنب من حرام

ولطهارة وجه وان لم تجز الصلوة فيه

او في الان الثاني من ارتماسه

مشكل

فرض الحرمة مع عدم البلوغ كما ترى

في طريق ثبوت النجاسة

وان كان متهمًا على تأمل احوطه ذلك

العبارة لا تخلو عن حرازة

اذا كان مصب الشهادة هو القدر المشترك والا ففيه اشكال

الا انه يلحقه حكم اشدها في مقام التطهير فيجب فيه التعدد وان

اكتفينا بالمرّة من الدم لاحتمال كونه بولا كما يحكم اياه بالعمو

اذا كان اقل من درهم لاحتمال كونه دما عملا

بالاصل في المقامين

مع فرض التنافي من الطرفين لا ارى وجها للاشكال بل

ينبغي الجزم بالطهارة

مع العلم بوحدة المشهود به منهما والا ففيه اشكال

وهو الاحوط

سواء كان

نفس العنب

الاجتناب عنهما

وجه

على الاحوط

وينوي الغسل حال الخروج

فالظاهر

اذا اجنب من حرام

فصل

صاحب اليد

لا اعتبار بعلم الوسواسي

فيحكم بنجاسته

بل القدر المشترك

ففي الحكم بالنجاسة اشكال

فيجب الاجتناب عنهما

احوطها اثني ولا ارى وجهها الا ولها حتى على القول باعتبار
خبر الواحد

لم يظهر لي وجهه الا بناء على الا كتفاء بخبر الواحد
اذا كان مرادفاً والا هو في محل المنع
فيه تأمل ولكنه احوط

في كيفية تنجيس المتنجسات

بل يقوى عدم انفعال المتصل بالوارد مط مع الدفع والجر يان
بقوة كاسر

قوي واستصحاب بقاء الرطوبة السارية من اوضح الاصول المثبتة
بل هو الوجه

على الاحوط ويحتمل قويا عدم تنجيس المتنجس بالواسطة مطلقا سيما
مع جفافه او تمدد الواسطة والله العالم

بل لا يترك الاحتياط في هذا الفرض

بل يجب فيه وفي ملاقي غسالة الغسلة الاولى من البول في وجهه
موافق للاحتياط

في اشتراط الطهارة الخبثية

في صحة الصلوة

بل الاقوى اذا كان ملتصقا به بنحو يصدق انه صلى فيه عرفا
وان كان عليه ساتر غيره

ولم يكن معفو عنها على فرض السراية

سيأتي منه قده ما ينافي هذا الاطلاق

اذا علم بها في الاثناء والابطال والمبادرة الى الازالة لو كان عالما

وجوه

٧

فاظهار وجوب الاجتناب

٨

اشكال

١٣

يحكم عليه بالنجاسة

١٤

فصل

نعم لا ينجس العالي

قوله

لا يخلو عن وجه

١

ويحتمل

٩

المتنجس منجس

١١

خصوصاً في الفرض الثاني

١١

لا يجب فيه التعدد

١١

فصل

ويلحق باللباس على الاحوط

قوله

الا اذا كانت مسريه

قوله

بل مط

٢

والاقوى وجوب الاتمام

٥

| | |
|------------------------------------------------------------|---------------------------|
| بها قبل الصلوة ثم غسل و صلى | |
| إذا كان مصداقا لأهلك عرفا والا ففي تحريمه تأمل | ٦ بما يوجب تلويثه |
| في إطلاقه نظر بل منع | ١٤ بل وجوبه |
| فيتيمم على لاحوط ويبادر الى الإزالة | ١٤ دلتك حرمة |
| أقواه الجو ز من حيث المسجدية | ١٥ أشكال |
| بل لا يترك فيما يكون ظاهرا الحال والبناء فيه أنه من المسجد | ١٦ وإن كان الاحوط للأحوق |
| بل هو الاحوط مط كما سيأتي منه قره في أحكام المساجد | ١٩ والا فهو الاحوط |
| لا وقع لهذا القيد فيما ارى | ٢٨ إذا لم يكن غيره |
| في إطلاقه تأمل بل منع | ٣٤ بل لا يخلو عن قوة |
| في الصلوة مع النجاسة | فصل |
| بل عاريا مع إمكان النزاع ثم يقضي بعد ذلك على الاحوط | قوله يتمها مع النجاسة |
| بل الاحوط | قوله فالأقوى وجوب الإعادة |
| لا يخلو عن الأشكال والاحتياط سبيل النجاة | ٢ فأخبره الوكيل |
| ولم تكن محلا لبطلانه في سجود أو نحوه | ٢ أو على الأرض |
| بل الثاني ولا يترك الاحتياط بالتكرار | ٤ الأقوى الأول |
| بل عاريا ويقضي بعد ذلك بثوب طاهر على الاحوط | ٥ لا عاريا |
| بل هو المتعين مطلقا فيصلي عاريا ويقضى بعد ذلك | ٨ والاحوط تطهير البدن |
| على الاحوط | |
| بعض مندرجات هذه المسئلة لا يخلو عن أشكال ولا كنهه احوط | ٩ إذا تنجس |
| لزوما لاسيما إذا كان ذلك في السجدين معا | ١٣ وإن كانت احوط |
| فيما يعفى عنه في الصلوة | فصل |
| | الأول |

| | |
|-------------------------------------------------------------|----------------------------|
| وان كان جواز الصلوة فيه لا يخلو عن قوة | ٦ فلاحوط عدم العفو |
| | الثاني |
| لا يترك بل لا يخلو عن قوة | قوله فلاحوط الاقتصار |
| | على الاخير |
| في اطلاقه نظر بل منع | ١ فالظاهر التعدد |
| في اطلاقه نظر بل منع | ١ يحكم عليه بالتعدد |
| بل يني على العفو كسابقه الا ان يكون مسبوقا بالا كثرية | ٣ فلاحوط عدم العفو |
| بل الاقوى عدم العفو في البول ونحوه مما كان اشد حكما من الدم | ٨ اشكال |
| | الثالث |
| وان لا تكون النجاسة من غير الماء كولا اذا كانت صينية | قوله بشرط ان لا يكون |
| على الاحوط ان لم يكن اقوى وكذا في المحمول | |
| | الخامس |
| الاحوط في المسئلة اعتبار ان يكون الولد ذكرا وان تكون | قوله او غيرها |
| المربية اما لا تتمكن عادة من شراء وغيره وان تغسله في وقت | |
| تتمكن من ايقاع بعض الصلوات فيه بطهارة | |
| في المطهرات | فصل |
| | احدها الماء |
| في اطلاقه نظر بل منع كما ستعرف ذلك | قوله عدم تغير الماء |
| سيأتي منه قدس اعتباره في الكثير ايضا فتدبر | قوله والتغير |
| بل يحسب وان تغير بعين النجاسة فضلا عن المتنجس على الاقوى | ٢ ولا يحسب مسلة من الغسلات |
| بل الظاهر ان التغير باوصاف المتنجس غير ضائر مط كما لعنه | |
| تشر به العبارة ايضا | |

| | | |
|----|-----------------------|--------------------------------------------------------------|
| ٣ | على الاقوى | بناء على طهارته اما على العفو كما قويناه فلا |
| ٤ | عدا الولوج | بل عدا الاواني مطوان تنجست بغير الولوج كما سيذكره |
| | | في المسئلة التالية فتدبر |
| ٤ | والاحوط التعدد | لا يترك |
| ٥ | مرتين | بل ثلاثا على الاحوط وكفاية المرة لا يخلو عن وجه |
| ٥ | يكفي الرمل | ان صدق اسم التراب عليه عرفا |
| ٨ | طاهراً | على الاحوط وفي العدم قوة |
| ١٣ | حتى في اناه الولوج | على اشكال احوطه التثليث فيه |
| ١٥ | فالظاهر كفاية المرة | ان كانت الشبهة مفهومية والا فلا بد من التثليث على الاحوط |
| | | ان لم يكن اقوى لا سيما في بعض فروض المسئلة |
| ١٦ | معظم الماء | بل الاحوط انفصال تمام الماء في الغسلة الزبيلة ويكفي الصدق |
| | | العرفي من غير مداقة وكذا فيما بعده |
| ١٦ | فلا حاجة الى التجفيف | بل لا بد من التجفيف على الاحوط ولتكن على ذلك |
| | | فيما يتفرع عليه في المسائل الآتية |
| ١٧ | فيما تنجس ببول الرضيع | الاحوط اعتبار العصر فيه كغيره بل لا يخلو عن وجه |
| ١٩ | غير بعيد | تحقق ذلك مشكل جداً ان لم يكن مستحيلاً |
| ٢٠ | فلا بد من الثلاث | في كل من الظرف والظروف فلا يتوهم |
| ٢٣ | الى أعماقه | باقيا على اطلاقه |
| ٢٦ | لا يخلو عن اشكال | اقواه الطهارة |
| ٣٠ | والخيط | الاحوط عصر الخيط ونحوه مما يتخلله الماء ولو بامرار اليد عليه |
| | | بعنف وقوة |
| ٣٣ | بالقليل | في طهارة النبات والملح ونحوهما بالقليل اشكال |
| ٣٦ | وان كان احوط | لا يترك |

تقدم ان الاحوط انفصال تمام الماء عرفاً
مع العلم باستيلاء الماء عليهما
لا يخلو بعض ما ذكر في هذه المسئلة عن التأمل والاحوط اضافة
غسلة اخرى زائدة على ما هو الموظيف في نحو هذه الموارد ليسلم
عن الاشكال

من المطهرات الارض

لا يترك ولا يكفي المسح من غير مشي على الاحوط
اقواه العدم
حيث لا تظر بصدق الجفاف واليبوسة عرفاً
وان تعارف لبدنه بدلا عن النعل على الاحوط
بل التي لا تزول بالمشي والمسح عادة
اذا كانت ممالا تزول بالمشي عادة
اقواه العدم
اقواه العدم
بل منع
بل لا يكفي على الاظهر الا ان يعلم بزوالها على فرض الوجود
بل ينبغي الجزم بعدمه

من المطهرات الشمس

على اشكال في غير الارض وما يعد من توابعها عرفاً
بل على اشكال ايضاً لا سيما في الحصر
على الاحوط
اقواه العدم

لا انفصال معظم الماء

بل يحكم بطهارته ايضاً

في حال احراء الماء

الثاني

قوله خمسة عشر خطوة

قوله اشكال

قوله غير مضره

قوله وفي الجورب اشكال

قوله انني لا تتميز

قوله ايضاً

١ اشكال

٢ اشكال

٣ عن اشكال

٤ كفاية المشي

٥ يشكل الحكم

الثالث

قوله من كل ما لا ينقل

قوله على الاقوى

قوله لم تطهر

٦ على اشكال

| | | |
|------|------------------|----------------------------------------------------------|
| ٧ | فلا اشكال | قد عرفت الاشكال في طهارة ما عدا الارض وتوابعها مط |
| | الرابع | الاستحالة |
| قوله | بخاراً | في كونه من الاستحالة تأمل كما مر |
| | الخامس | الانقلاب |
| قوله | او بقي على حاله | فيه اشكال |
| قوله | لم يطهر | اذا استهلك في قبل الانقلاب ولم تكن عينية فلا يعد الطهارة |
| | | وان كان لا يخلو عن الاشكال لا سيما في البول ونحوه مما هو |
| | | اشد حكماً |
| ١ | وكذا | على الاحوط |
| ٣ | فلا بأس | اذا علم انه من البول او الماء المتنجس فالاحوط الاجتناب |
| ٤ | الا اذا لم | بل وان علم ذلك |
| ٦ | فاثرها باق | قدم في نظيره ان الاقوى الطهارة على اشكال في بعض الفروض |
| | | بل مط |
| ٧ | لا يحكم بنجاسته | كون الفرض من الاستحالة محل تأمل كما مر في نظائره غير مرة |
| | | السادس ذهاب الثلثين |
| قوله | وان كان الاحوط | لا يترك كما مر |
| قوله | ولا فرق | الاحوط الاقتصار على الذهاب بالنار والحقاق الشمس بها وجه |
| ١ | يطهر بجفافه | بل لا يطهر على الاحوط |
| ٢ | فعلى | وغلى ما في الحبة |
| ٣ | لا يخلو عن اشكال | بل منع |
| ٥ | على الاقوى | قدم الاحتياط فيه |
| ٨ | لا بأس | مشكل اذا علم بصيرورته خيراً ثم خلا |

| | | |
|------|-----------------------|---------------------------------------------------------|
| ١٠ | ولا يلزم ذهاب ثلثيه | بل يلزم كنفس التمر على الاحوط |
| | السابع | الانتقال |
| قوله | الى المتقل عنه | بل يسند الى المتقل اليه |
| ١ | بحيث اسند اليه | اوشك في استناده الى البق |
| | التاسع التبعية | وهي موارد |
| | الثاني | |
| ٤ | ولد الكافر له | على اشكال في اطلاقه |
| | الخامس | |
| ٤ | الات تفصيل الميت | مع انفصالها معه والا ففيه اشكال بل منع |
| | التاسع | |
| قوله | وتطهر تبعاً له | بل لا تطهر ولا يطهر الخل معها على الاحوط كما مر |
| | العاشر | من المطهرات زوال عين النجاسة |
| قوله | قريب جداً | الا ان الاول اقرب واحوط لا سيما بالنسبة الى جسد الحيوان |
| ١ | من الظاهر او الباطن | ما لم تكن له حالة سابقة والا اخذ بها |
| ٢ | فالمناط فيهما | فيه اشكال بل الظاهر انه من الظاهر هنا |
| | الحادي عشر | استبراء الحيوان الجلال |
| قوله | والاحوط مع زوال الاسم | لا يترك |
| قوله | الى عشرة ايام | وفي رواية الى اربعة عشر وهو احوط |
| قوله | اوسبعة | وهو الاحوط |

مع مضي المدة المنصوصة لما يشابهه من المذكورات على الاحوط

خروج الدم من الذبيحة

تقدم الاشكال في طهارة ما عدا المتحلف في نفس اللحم المأكول

تيمم المبيت

بل على اشكال

غيبه المسلم

لا يخلو عن خفاء

على التفصيل الاتي في لباس المصلي

على تأمل في اطلاقه وان كان لا يخلو عن وجه

مع عدم التهمة على الاحوط

مع حصول الوثوق منه على الاحوط

على التفصيل الذي سبق في المياه

اذا لم تكن مستندة الى الاصل والا قدم ما هو مستند الى العلم

من الطرق الاخرى

بل لا يحكم الا بنجاسة احدهما ومنه يعلم طهارة الملاقي لكل منهما

بانفراده كما في سائر موارد الشبهة المحصورة

بل يلزم على الاقوى

في حكم الالوانى

وفي غيرها يكفي

الثالث عشر

فانه مطهر

الخامس عشر

على الاقوى

الثامن عشر

الحاق الظلمة

محكوم بالتذكية

قابل للتذكية

فصل

الثالث

اخبار ذي اليد

الخامس

اخبار الوكيل

تساقطا

تقدم البينة

حكم عليهما بالنجاسة

فلا يلزم

فصل

فيما عدى الصلوة اما فيها فلا يترك الاحتياط بالاجتناب سيأتي منه قده

غير معلوم

قوله

على الاحوط والصحة مع عدم الانحصار هو الاقوى

بل مطلقاً

قوله

على الاحوط اما اقتنائها للزينة او للادخار فالظاهر جوازه على

يحرم استعماله

٣

احتياط فيه ايضا

للاستعمال المحرم

ويحرم بيعها الخ

٣

على الاحوط

بل يحرم الشرب منه

٥

لا يترك في الخمسة الاخيرة وما ضاهاها

وان كان الاحوط

٩

على التفصيل الآتي

لا لاجل نفس التفريغ

١٠

جملة مما ذكر في هذه المسئلة وما بعدها محل تأمل ولكنه احوط

فان الظاهر

١٠

على الاحوط

في ظرف آخر وجب

١٣

بل لا يسقط ويصح الوضوء والغسل منها مع الانحصار على الاقوى

والا سقط

١٣

اذا لم يكن عن تقصير والا كان بحكم العمد على الاقوى

مع الجهل بالحكم

١٥

بمقدار ما تندفع به الضرورة

جاز

١٨

تقدم ان الاقوى الجواز مع فرض الانحصار

نعم لا يجوز الترخي

١٨

على التفصيل الذي تقدم آتفا

يحرم اجارة نفسه

٢٠

بل لا يجب وانما يحرم عليه استعمالهما

يجب على صاحبها

٢١

بل يجب مع فرض التوقف والحرمة

يجوز له كسرهما

٢١

في احكام التخلي

فصل

للعودة وان خلا عن مطلق التمييز ولا يبعد اعتبار التمييز بهذا

الطفل المميز

١

المعنى في المجنون ايضا

اي بالفاسن التمييز عادة وان لم يكن مميزاً بالفعل فلا يتوهم

او طفلاً مميزاً

١

| | | |
|----|--------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢ | على الاقوى | بل على الاحوط المشهور |
| ٤ | او محالة | على الاحوط والجواز وجه |
| ٩ | لا يجوز الوقوف في مكان | اذا كان من قصده ذلك والا فمشكل وان كان هو الاحوط |
| ١١ | فلا حوط ترك النظر | وان كان الجواز لا يخلو من قوة لا سيما في بعض فروض المسئلة مما تجري فيه اصالة عدم البلوغ والتميز المنفعة لنوائ الخاص وان كان وجوداً |
| ١١ | لان جواز النظر معلق | الاظهر ان التعليق على الامر الوجودي هنا وفي سائر موارد انما يجدي حيث يكون مجرى لاصاله العدم وعليه فيختلف حكم هذه المسئلة باختلاف فروضها كما لا يخفى على المحلل النبیه |
| ١١ | جاز النظر | مع فرض المماثلة او المحرمية او كون التردد بين العورة وغيرها مما يجوز النظر اليه مط |
| ١٢ | لانه عورة على كل حال | هذا التعليل انما يتم بالنسبة الى مماثل عورة الناظر فانها عورة كذلك دون ما خالفه فتأمل |
| ١٤ | وان امال عورته | على الاحوط كما لا يترك الاحتياط بترك الاستقبال والاستدبار بعورته فقط |
| ١٤ | وان كان الترك احوط | لا يترك بل لعله لا يخلو عن وجه |
| ١٤ | لا يبعد العمل بالظن | فيه تأمل الا ان يضطر فيمتحلي الى غير ما ظن انه القبلة على الاحوط |
| ١٧ | ترك الاستقبال والاستدبار | لا يترك بل لا يخلو عن قوة ما لم يستلزم الحرج |
| ١٨ | في هذه الصورة | وغيرها وان كان الاحتياط فيها اشد بل يجب على الاقوى |
| ٢٠ | الغير النافذ | على الاحوط مع عدم الاضرار ومعه تقوى الحرمة فيه وفي الطرق العامة ايضاً |

| | | |
|------|-------------------------|--------------------------------------------------------------|
| قوله | لا بد من ثلاث | بل يكفي النقاء ايضا على الاقوى |
| قوله | ويكفي كل قالم | على اشكال في الاصابع ونحوها مما لا بعدالة لنحو ذلك عرفا |
| قوله | بل لا قى عين النجاسة | على تحولا تسري نجاسته الى المحل |
| قوله | ولا يضر بقاء الاثر | الذي لا يزول بغير الماء عادة وان بالغ في مسحه |
| ١ | لكن يطهر المحل | فيه تامل بل العدم لا يخلو عن وجه موافق للاحتياط |
| ٤ | ينى على العدم | في اطلاقه نظر |
| ٥ | بنى على عدمه على الاحوط | بل الاقوى مطوما نفي عنه البعد بعيد وسيجي منه رد عدم |
| | | الا التزام في نظايره |
| ٦ | الدلك في هذه الصورة | لا يترك بل لا يخلو عن قوة |
| ٨ | الاستنجاء بما يشك | هذا بناء على الحرمة التكليفية وجيه اما بناء على ما قويناه من |
| | | عدم الصلاحية فيكون من قبيل الماء المشكوك اطلاقه |
| ٧ | لا يحكم عايه بالنجاسة | الظاهر ان الشك في خروج شئ معه ملازم الى ذكره في حيز |
| | | الاستثناء في جميع صورته |
| ٨ | يحكم عليها بانها بول | مشكل والاحوط الغسل |
| | فصل | في مستحبات التخلي |
| قوله | والجلوس في الشوارع | مع عدم الاضرار فيها وفيما بعدها والا حرم |
| قوله | خاتم فيه اسم الله | اذا لم يستلزم تنجيسه والا كان حراما |
| ١ | للتوضي بعدها | على الاحوط مع سعة الوقت للتيمم |
| | فصل | في موجبات الوضوء ونواقضه |
| | الخامس | |
| | اكما زال العقل | على الاحوط وفي العدم قوة |
| قوله | وان اوجبتا الغسل ايضا | على الاحوط |

٣

الا اذا علم

فصل

قوله

للصلاة الواجبة

قوله

ان وجب بالنذر

قوله

ويلحق به اسماء الله الخ

الثاني

٢

مثل ان ينذر ان لا يقرأ القرآن

٣

والاحوط ترك المس

١١

فالظاهر

١٣

احوطه الترك

١٤

فالظاهر حرمة

١٥

الاحوط عدم التسبب

فصل

٢

ولو مندوبين

٢

الثالث التهيؤ

٣

اشكال

٦

قصد الامر التديبي

فصل

على اشكال احوط ذلك

في غايات الوضوء

ومنها الركعات الاحتياطية

حيث ينقذ نذره

على الاحوط وفي عدم قوة

صحة هذا النذر بظاعمره لا يخلو عن تأمل الا اذا رجع الى نذر

الوضوء للقراءة كما لعله الظاهر من صدر العبارة

لا يترك فيما يعد منه من توابع البشرية عرفا

بل الاحوط

واقواه الجواز

فيه اشكال ولكنه احوط

لا بأس بالتسبب لمسه لاسيما في سبيل التعليم كما قامت عليه السيرة

في الوضوءات المستحبة

او فاسدين

كون التهؤ وما بعده غاية للوضوء بالمعنى الاخض كالصلاة

والطواف محل تأمل وطريق الاحتياط في المسئلة غير خفي

بل منع

بل الغاية المندوبة واتصاف الشئ بالوجوب والندب من جهتين

لا يخلو عن الاشكال كما ذكر في محله فضلا عما هو مثل المقام

مما هو اجنبي عنه

في مكر وهات الوضوء

| | | |
|------|-----------------------------|----------------------------------------------------------------|
| قوله | الثاني التمدل | في كراحتة تأمل بل منع نعم لا يبعد ان الافضل تركه بحاله حتى يجف |
| قوله | من الحدث الا كبر | تقدم ان الاحوط ترك استعماله في رفع الحدث مط |
| | وسور الحايض | التي لا تؤمن ولا يبعد الحاق كل متهم بها في ذلك |
| | فصل | في افعال الوضوء |
| | الاول | غسل الوجه |
| قوله | والا نزع لاغم | ان اريد بهما عرض الجبهة وضيقها عرفا قلدار على قصاصها او ان |
| | | خرج عن المتعارف ون اريد بهما من انحسر الشعر عن شئ |
| | | من راسه او نبت الشعر على اعلى جبهته بحيث اشتبه عايه جلدة |
| | | راسه من جبهته فالاحوط لهما الغسل من اعلى . وضع يحتمل ان |
| | | يكون منتهى شعر الراس منهما وان كان اكثر من المتعارف |
| | | ويحتمل في وجه الاقتصار على المتيقن في جانب القلة والله العالم |
| | | معه ايضا على الاحوط |
| قوله | والا لزم غسل البشرة الظاهرة | |
| | الثاني | غسل اليدين |
| قوله | غسل الشعر مع البشرة | على الاحوط ويحتمل قويا الاجتزاء بغسل الشعر هنا مع احاطته |
| | | كالوجه |
| ١١ | لا يجب غساها | بل يجب مع صدق اليد عليها عرفا على الاحوط |
| ١١ | بهما من باب الاحتياط | الاحوط فيما اذا كانت اليد الزائدة المشتبهة في الجانب الايسر |
| | | او في الجانبين وقد اعمل اليمنى في غسل اليسرى كما هو المتعارف |
| | | ان يكرر مسح الراس والرجلين بعد غسل كل من اليدين ليحرز |
| | | المسح بيلة اليد الاصلية فقد يتفق ان يكون الوضوء مشتملا على |
| | | اثنى عشرة مسحة فليتدبر جيدا |
| ١٤ | ولم يحسب | ان صح الفرض فالظاهر وجوب القطع ليغسل ما تحته |

| | | |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|----|
| بنحو يعد من البشرة عرفاً | ويصير كالجلد | ١٧ |
| اي من غير مشقة موجبه للخرج | بسهولة | ١٧ |
| وان كان لا يجب | فلا حوط غسله | ٢٣ |
| مسح الرأس | الثالث | |
| الذي يخاف معه الضرر او لا يمكن تحمله عادة | كالبرد | ٢٣ |
| مسح الرجلين | الرابع | |
| مارا بالمسح اليه على قبة القدم والا كان خلاف الاحتياط | وهو الاحوط | ٢٤ |
| بل لا يترك وكذا ما بعده من الاحتياطات الراجعة الى هذه المسئلة | والاحوط الاول | ٢٤ |
| لا يترك | والاحوط ان يكون | ٢٥ |
| | بالندوة الباقية | ٢٥ |
| | والا فقد عرفت | ٢٥ |
| قد عرفت انه خلاف الاحتياط | والا لا بد من نجفيتها | ٢٦ |
| بل لا بد من نجفيتها مط الا ان تستهلك في جنب رطوبة الكف | | |
| والا اشكل المسح بها من جهة الاختلاط بالنسبة الى العضو اللاحق | | |
| على الاحوط فيه وفيما بعده الا اذا جفت رطوبة اعضائه مط | | |
| فتتبع عليه الاعادة | اعاد الوضوء | ٢٨ |
| بل يجب اذا كانت من الكثرة بحيث تتمحض للغسل عرفاً | لا يجب تقليلها | ٢٩ |
| بل هو المتعين وما ذكره من الاحتياط ضعيف غاية | فلا قوى جواز المسح | ٣١ |
| الاحوط اعتبار عدم المندوحة فيها ايضاً ما لم تكن في تحري | فالامر اوسع | ٣٥ |
| المندوحة منافات لمصلحة التقية | | |
| في اطلاقه نظر بل منع | بخلاف ساير الضرورات | ٣٥ |
| وكذا ما بعده الا ان الاحتياط فيه لا ينبغي تركه | غير معلوم | ٣٧ |
| بل منع | اشكال | ٣٩ |

| | | |
|------|---------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٠ | فلا حوط تعينه | بل لا يترك |
| ٤١ | فيجب اعادة المسح . | فيه تأمل لكنه احوط |
| ٤٢ | ففي صحة وضوئه اشكال | اقواه الصحة اذا كان مذهبا لبعضهم بحيث تنادي به التقية |
| | فصل الاول | في شرايط الوضوء اطلاق الماء |
| قوله | الى تمام الغسل | والمسح |
| | الثاني | طهارته |
| قوله | ولا يكفي | على الاحوط مط بل هو الاقوى اذا كان ثمة نجاسة عينية |
| قوله | نعم لو قصد | وان لم تكن حائلا في غير المعتصم |
| | | الظاهر كفايه قصد الغسل في الان اثاني فضلا عن حال الاخراج |
| | | وان هو لم يقصد الازالة في الان الاول |
| ٣ | في اليد اليسرى | او اليمنى اذا لم يعملها في غسل اليسرى |
| | الثالث | |
| قوله | او الظن | البالغ حدا لا يعتنى باحتمال خلافه لدى العقلاء |
| | الرابع | |
| ٣ | ومكان الوضوء | اي الفضاء الذي يقع فيه الغسل والمسح دون مكان المتوضي |
| | | على الاقوى |
| ٣ | ومصب مائه مباحا | في اطلاقه منع |
| ٣ | وعدمه | على الاحوط والحكم بالصحة مع عدم الانحصار لا يخلو عن قوة |
| ٤ | خصوصا في المقصر | بل لا يترك فيه |
| ٥ | اقواها الاول | بل الثاني والتعليل غير نقي عن الاشكال نعم اذا كانت الندوة خفيفة بحيث لا تعد ماء عرفا بل هي في نظرهم من قبيل |

الاعراض جاز المسح حينئذ من غير اشكال و كذا فيما بعده.

وعدم سبق رضاه

في اطلاقه نظر بل منع

والسكنه محل تأمل بل منع

تحقق الحيابة بمجرد القصد محل تأمل بل منع

ما لم يستهلك في المباح عرفا والا كان من موارد الشركة القهرية

تقدم الكلام في هذه المسئلة وفروعها في مبحث اواني الذهب

والفضة فليراجع ما عناه ثمة فلا نعيد

تقدم انه لا يترك و نه مع عدم وجود ماء غيره يحتاط بالجمع

بينه وبين التيمم

بل لا تصح مط في وجه قوي

قد مر الاحتياط في ذلك

على تأمل احوطه ذلك

مقدما لليمنى على اليسرى على الاحوط

وكذا لو جف العضو السابق على السابق وان بقيت الرطوبة فيه ايضا

بل اقصرها زمانا في وجه موافق للاحتياط

مع الشك في رضا المالك

باطل

ان عد تصرفا

ان قصد المالك

السكنه مشكل

الشرط الخامس

ان لا يكون

الشرط السادس

وان كان الاحوط تركه

الثامن

بنحو الداعي لا التقييد

التاسع المباشرة

الا ان الظاهر صحته

ويمسح بها

العاشر

ثم الرجلين

الحادى عشر

الاحوط الاستيناف

احد الامر بن

٦

١٤

١٥

١٧

١٩

قوله

قوله

قوله

قوله

٢٣

قوله

قوله

قوله

الخلوص

في اطلاقه نظر بل منع
استقلالهما مع كون الموضوع مستنداً اليهما فعلاً لا يمتاز بحسب الاثر
عن كون الداعي هو المجموع منهما فتدبر
وقد عرفت الاشكال في ذلك
بعد ان كان الموضوع بقصد الجميع او بقصد واحد منها بعينه
خالياً عن كل اشكال فلا يهمننا التعرض لما فيه من القلق والارتباك
ولذا لك محل آخر انشاء الله
اذا كان مفاد النذر تعدد الموضوع كما يسبظهره من الصورة الاولى
او كان مفاده حصول الظلمارة كيف اتفق كما هو ظاهر
الصورة الثانية لم يكن ذلك من مورد النزاع في شيء والله العالم
بل لا يعقل ذلك ويندك الاستحباب في الوجوب فيما كان
من هذا القيل مط
بل الاقوى الصحة كما مر منه قده في الشرط السابع والتعليل كما ترى
لا يبعد ان الرطوبة ونحوها مما تطهر بالتبع الا ان الاحوط
استيناف الموضوع بل لا يترك
على الاحوط فيها وفي الاجير
بل هو ألا قوى والاتصال بالمعنى الذي اشار به اليه غير محرز
في معلوم التاريخ ايضاً
بل لا اشكال في البطلان فيه وفيما بعده كالصورة السابقة وليس
هذا ونحوه من موارد مجرى القاعدة
بل الظاهر ذلك على كل من القولين لان التجديدي لا اثر لبطلانه

الثالث عشر

مستحباً على الاقوى

مستقلين

على ما عرفت

وانما الاشكال

وهذا القول قريب

ولما منع من اجتماعهما

يطلانه

لنجاسة الرطوبة

وكذا الزوجة

الاحوط الموضوع في هذه الصورة

لكنه مشكل

بناء على ما هو الحق

| | | |
|-------------------------------------------------------------------|----------------------------|------|
| فتبقى قاعدة الفراغ بالنسبة الى الرافع منها بلا معارض | | |
| قد مر ان مجري قاعدة الفراغ في الوضوء وهو كاف في الصحة | جريان قاعدة الفراغ | ٣٩ |
| وان لم نقل بجريانها في الصلوة في نحو اقام | | |
| او تكرير القراءة جهراً و اخفاً في صلوة واحدة بقصد القرينة | في هذه الصورة اعادة كليهما | ٤١ |
| المطقة ولعل الاحتياط بذلك اولى من الاحتياط بالاعادة | | |
| يتجاء هذا التاميل فيما اذا كانت النافلة الواقعة طرفاً للام مبتدأة | لانه لا يلزم | ٤٢ |
| لا فيما اذا كانت راتبة لبطلانها اثر كما يظهر بالتأمل | | |
| وبكفي مع اتحادهما في العدد الا تيان بصلوة واحدة بقصد الامر | فيجب اعادة الواجبة ويستحب | ٤٣ |
| الفلي في وجه قريب | | |
| الام الا اذا كانت مندورة او مستأجر عليها ونحو ذلك مما | لعدم اثرها | ٤٤ |
| يتحقق معه الاثر | | |
| على اشكال فيه | او كان بعدما جلس | ٤٥ |
| لا يترك بل لا يخلو عن وجه | والاحوط | ٤٨ |
| لجريانها وجه لاسيما في الصورة الثانية ولكن الاحتياط لا يترك | الظاهر عدم جريان | ٤٩ |
| البالغ حد الاطمينان كما مر | او الظن بعدمه | ٥٠ |
| لا يترك | والاحوط الاتمام | ٥٣ |
| هذا الاحتياط لا يترك | لسكن الاحوط | ٥٥ |
| في احكام الجبائر | | |
| على الاحوط وان كان الا كتفاء بفعل ما حوله لا يخلو عن وجه | فصل | |
| ولا بد من ضم التيمم هنا احتياطاً | ووضع خرقة طاهرة | قوله |
| بل بقصد به ما هو الواجب عند الله تعالى وهذا الاحتياط لا يترك | كذلك يجب | قوله |
| على الاحوط بل الاحوط ضم التيمم اليه ايضا | من دون قصد الغسل او المسح | قوله |
| | يجب ذلك | قوله |

| | | |
|----|-------------------------|----------------------------------------------------------------|
| ١ | وجهان | اقواهما الثاني |
| ٢ | والتيتم | من غير جيرة مع امكانه ولا فينبغي الجزم بكفاية الوضوء |
| ٤ | وجب المسح على ذلك | ما رآه على قبة القدم مع الانكشاف والامسح مرتين على الاحوط |
| ٤ | اذا اضر الماء باطراف | تصور هذه المسئلة محتاج الى التأمل |
| ١٢ | يضع عليه خرقة | والا ككتفاء بغسل ما حوله فيه وفي نظايره لا يخلو عن قوة |
| | | كما سبق |
| ١٦ | والاحوط استرضاء المالك | لا يترك بل لا يخلو عن وجه |
| ١٧ | ولا يجب الاعادة | فيه تأمل والاحوط الاعادة |
| ٢٠ | يجري عليه حكم الجيرة | بعد تطهير ظاهره على الاحوط |
| ٢٠ | يضع عليه خرقة | على الاحوط |
| ٢٢ | دسومة | لا تتم وصول البلة وينبغي ان يكون هو المراد |
| | الثاني | |
| ٢٦ | يجوز الفصل ايضاً | وقد عرفت الاحتياط في ذلك فيما سبق |
| | الرابع | |
| ٢٦ | وفي الثانية يكفي المسمى | في العرض اما في الطول فلا بد من الاستيعاب في القدمين فلا يتوهم |
| | السادس | |
| ٢٦ | ايصال النداة | على الاحوط |
| | الثامن | |
| ٢٦ | مراعات الاعلى فالاعلى | على اشكال فيه وفيما بعده |
| ٢٨ | اختيار الترتيب | لا يترك بل لا يخلو عن وجه والاحوط استجاباً ضم التيمم ايضاً |
| ٣٠ | بل لا يبعد افساخ | فيه تأمل بل العدم لا يخلو عن قوة وله القضاء عن نفسه وعن غيره |

تبرعاً وهو له أولى بالجواز من الاداء بعد ارتفاع العذر بالوضوء

نفسه كما في المسئلة الآتية والله العالم

بل لا يترك في صورتين الأخيرتين

في حكم دأثم الحدث

وفي المبطون أيضاً حيث يكون الوضوء والبناء ودياً للتعلم الكثير القادح

والا كفي الوضوء والبناء في المقامين

على الاحوط

لا يترك

في الاغسال

لا يخلو بعضها عن اشكال الا ان يرجع بعضها الى البعض الآخر

في غسل الجنابة

على تأمل احوطه ضم الوضوء اليه ح و كذ مع فقد الشهوة

والفتور فقط وكذا في المريض

بل يجب مط كما مر والاستصحاب لا يجري في نحو الفرض او

يسقط بالمعارضة على اظهر الوجهين

ما لم يكن هناك اثر لجنابة كل منهما في حق الآخر فلا بد من التدبر

فيه اشكال بل منع ووجه يظهر بالتأمل

ولو في غير الاقتداء من الاثار وعليه فلا يعتبر العلم بعدالة الجميع

في عدم جواز الاقتداء

بل يجوز على احتياط فيه واما النص فهو على طبق القاعدة فلا

يكون فارقاً

التعليل عليل جداً وان كان النقض أولى تحصيلاً للجزم بالنية

الاعادة في الجميع

فصل

لا يترك هذا الاحتياط فيه

بوضوء واحد

الاحوط الوضوء ما

فصل

على وجوه

فصل

وان لم يعلم بذلك

الا اذا علم زمان الغسل

لا يجب الغسل على واحد منهما

يجوز الواحد او الاثنين

محل الا بتلاؤه

واما في الوضوء فلا يجوز

والمفروض

٣٣

قوله

قوله

٢

١

قوله

٢

٣

٤

٤

٨

١١

| | | |
|------|------------------------|-------------------------------------------------------------|
| قوله | فصل | فيها يتوقف على الغسل |
| قوله | او ناسيا | على تفصيل يأتي في كتاب الصوم انشاء الله |
| قوله | فصل | فيها يحرم على الجنب |
| قوله | الرابع | على اشكال احوطه ذلك |
| قوله | الخامس | لا يترك بل لا يخلو عن وجه |
| ٢ | بقصد احدها على الاحوط | للمسئلة محل آخر |
| ٤ | بمخرجها | لا يترك فيما كان ظاهر الحال فيه المسجدية بل لا يخلو عن وجه |
| ٥ | وان كان الاحوط الاجراء | بل لا يجوز لما مر |
| ٧ | والاقوى جوازه | هذا التعليل بظاهره ينافي ما سيدعيه اخيرا من مغايرة متعلق |
| ٧ | لكونه حراما | الاجارة لموضوع الحرمة فتأمل |
| ٧ | ولو كانا جاهلين | الظاهر انه كلما جاز للاجير ايقاعه لنفسه ولو لم يكن جاهله |
| ٩ | لا يجوز له | او نسيانه جاز تمليكه لغيره في وجه قوي فصحة الاجارة في |
| قوله | فصل | الغسل الجنابة مستحب نفسي |
| قوله | فقصد الوجوب | وكان بصدد امثال الامر الفعلي على كل تقدير والا كان مشكلا |
| قوله | لا يجب غسل الشعر | وكذا في صورة العكس |
| قوله | الاول الترتيب | الاحوط الوجوب بل لا يخلو عن قوة لا سيما شعر اللحية وامثالها |

| | | |
|------|--------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قوله | ان يغسل تمامها | لو غسلها فجعل الشق الايمن منها ختاماً للجانب الايمن والايسر مبدأً للايسر اخذ بجميع الاحتمالات |
| قوله | بخلاف سائر الاغسال | فان الاحوط الوضوء معها وان كان الاقوى عدم الوجوب |
| ٢ | الصوم الواجب | الذي يحرم افطاره بل في مطلق الصوم وان كان مستحباً ما لم يبطله ولو يرفع اليد عنه قبله على الاحوط |
| ٢ | وحال الاحرام | ومع الجبرة وما يحكمها كما مر |
| ٤ | وكلاهما صحيح | بل يتعين الثاني وفرض التدريجة في الارتئاس كما ترى |
| ٧ | يجب غسله | بل لا يجب على الاقوى والمسئلة من الشك في التكليف لا المكلف به |
| ٩ | لا يبعد جواز | صدق الارتئاس بذلك محل تأمل بل منع |
| ١٠ | وبالعكس | لا يخلو عن اشكال |
| ١١ | لكن الاقوى كما مر | وقد مر الاشكال فيه وان الاحوط اجتناباً به الا ان الظاهر اختصاص النع والاشكال بخصوص المستعمل من القليل دون المعتصم مط |
| ١٢ | ما مر من الشرايط | على التفصيل الذي مر منا هناك بالنسبة الى بعضها فليراجع |
| ١٥ | يكون باطلا | بل يبطل مط كما مر في الوضوء اذا جاء به يقصد ما ضاق وقته |
| | | والاصح على الاصح |
| ١٨ | الا اذا علم | ولو من ظاهر الحال وجريان العمل على الاغتسال فيه |
| ٢٢ | بطلا ما | على تفصيل يأتي في الصوم |
| ٢٢ | وربما يقال | وهو الاقوى مط وما ذكره من التعليل كما ترى |
| | فصل | في المستحبات |
| ٢ | ومع الامرين يجب الاحتياط | ما لم يتخلل بين الفصل والبلل المشتبه حدث آخر كنوم ونحوه |

| | | |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------|------|
| والا بنى عليه | وكذا حال الرطوبة | ٢ |
| اذا كان على طهارة قبلها والا بنى على حالته السابقة | او الاستيناف | ٨ |
| قاصداً به ما عليه من التمام او الاتمام ولا يترك ذلك لاسيما في | | |
| غسل الجنابة | ويأتى بالآخر | ٩ |
| بل يأتي باخر غمار ذاته من غير تعيين على الاحوط والاستيناف | | |
| بغسل واحد لهما لا يخلو عن اشكال | ويجب الوضوء بعده | ٩ |
| على الاحوط وان كان اجزاء الغسل عن الوضوء مط لا يخلو عن قوة | نعم يكفيه | ١٢ |
| بل هو المتعين احتياطاً | بطلت | ١٤ |
| فيه اشكال والنسج وجه الا ان الاحتياط لا يترك | وكذا لو ترى القرية | ١٥ |
| العبارة لا يخلو عن اجمال فتدبر | والا وجب الوضوء | ١٥ |
| قبله على الاحوط وان كان الاقوى عدم الوجوب مط كما مر | غير غسل الجنابة | ١٥ |
| في كفاية غير غسل الجنابة عن غيره مط تأمل بل منع | ففيه اشكال | ١٥ |
| بل منع وكفاية كفايته عن غيره من المستحبات ايضاً | بل لا يبعد اجزائه | ١٦ |
| تقدم الاشكال في اجزاء ما عدا الجنابة عن غيره مط لا سيما | | |
| المسحوب الواجب | ان يقصد البعض المعين | ١٧ |
| اذا كان حسابه والا في الكفاية منع كما مر | بل صحته ايضاً لا يخلو | ١٧ |
| الظاهر الصحة مط وكفايته عن غيره اذا كان النوى جنابة | عن اشكال | |
| والاظهر تبين حقايق الاغسال وان قلنا بالتدخل في مورده للدليل | فصل | |
| في الحيض | بلحقها حكم غيرها | قوله |
| على اشكال احوطه الجمع بين الحدين | بحكم بكونه حيضاً | ١ |
| مشكل بل العدم لا يخلو عن وجه | فلا يترك الاحتياط | ٤ |
| ولها ان تشهه اخراجه فتحيض به | بحكم بانه حيض | ٥ |
| على تفصيل فيه وفي الحكم بالاستحاضة لفقد الصفات يعلم مما | | |

| | |
|------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| سيجي في السائل الاتية | |
| بل لا يعد كونه شرطا في الصحة فلو صلت بدونه بطلت مط | واجب ٥ |
| بل لا بد من رعايته | مراعات الاحتياط اولى ٥ |
| اي في اثلاثة المتفرقة وتجمع فيما يتخللها من النقا بين افعال الطاهر وتترك الحيض | وتترك الحيض فيا ٦ |
| وهو الاقوى وان كان الاحتياط لا ينبغي تركه | والمشهور ٧ |
| الظاهر اختصاص الاشكال فيه دون ما قبله | الفرض الثاني ١١ |
| بل لا يترك | اولى ١١ |
| بل الثاني والاحتياط لا يترك | الاظهر الاول ١٣ |
| على اشكال في اطلاقه احوطه الجمع اذا لم يكن بصفة الحيض | نحوها حيضا ١٥ |
| بل اعمال الطاهر كما اشرنا اليه سابقا وان كان الحاق النقا المتخلل بالحيض هو الاقوى كما مر | واعمال المستحاضة ١٨ |
| لا يترك بل لا يخلو عن قوة | فلا حوط جعل اولهما ١٨ |
| وهما وظيفة الطاهر والحيض في ايام النقا وظيفه الحيض والمستحاضة في ايام الدم كما لا يخفى | الوظيفتين ١٨ |
| فرض موافقتها للوقت مع ان عاداتها التحيض في الشهر مرة كما ترى | موافقين العدد والوقت ٢١ |
| لا يترك | كونها الاولى ٢٢ |
| بل اليها وجوبا على الاحوط ما لم تزد ايام الاستظهار على ثلاثة فتحتاط في الزايد ح | او الى العشرة ٢٣ |
| وقد مر ان الاقوى ترتيب آثار الحيض عليه | يجب الاحتياط ٢٥ |
| على اشكال ايضا | الا اذا حصلت منها ٢٦ |

ولها تأخير ذلك الى ان تعلم بالنقاء او يمضي عليها عشرة ايام
في وجه قوي

في حكم تجاوز الدم عن العشرة

فيه تأمل والاحتياط سبيل النجاة

بل تحيض باقل الامر من عادة اقاربها ورواية السبع
وتحتاط بالجمع الى اكثر الامر منها

لا يترك ذلك فيها وفي المبتدأة والمضطربة ايضاً

بل تحيض بمقدار ما تعتقده حيضاً وتحتاط الى اكثر عدد
تحتمل حيضته من العشرة

لا يترك بل لا يخلو عن قوة

بل تبنى على الحيضة كما تقدم في نظائره

مع رعاية الاحتياط المتقدم

على الاحوط

في احكام الحائض

بل مطلقاً على الاحوط كما مر في الجنب

على الاحوط

الا لا خدش منها كما مر في الجنابة

بل الاقوى

مع تنجز الحرمة عابه والافنيه اشكال

فلا حوط الغسل والصلوة

فصل

فلا يبعد ترجيح الصفات

ترجع الى اقاربها

والاحوط ان تختار السبع

حال المبتدأة

في الاول على الاحوط

وتحتاط في البين

فترجع الى التخيير

مراعات حقه

فصل

الخامس

فيما اذا استلزم الدخول

السادس

بل او سمعت

بغير الاجتياز

السابع

بل بعضها على الاحوط

ويحرم عليها ايضاً

الثامن

وجوب الكفارة

قوله

على الاحوط والاظهر الاستحباب وعليه يسقط الكلام في
كثير من الفروع الآتية

التاسع

وميجوز وديها

٢٤

بعد غسل الفرج وشدة ميل الزوج على الاحوط

العاشر

يجب معه الوضوء

٢٥

على الاحوط وان كان الاجزاء هو الاقوى كما تقدم
على تفصيل مروت الاشارة اليه

لا يتوقف على الغسل

٢٨

الحادي عشر

يجب قضائها

قوله

وجوب قضاء النذر المعين فرع انعقاده وهو محل تأمل بل منع

لا يترك بل لا يخلو عن قوة

اذا ادركت الصلوة مع الطهارة

٣١

هذا الاحتياط لا يترك

وان لم تدرك سائر الشرائط

٣٢

في اطلاقه نظر بل منع

وجبت المبادرة

٣٥

فيه تأمل بل منع نعم لا بأس بالاتيان بالمندوب منها رجاء

والاقوى صحة الجميع

٤٣

في الاستحاضة

فصل

مضافا الى ما ذكر

١

الاقوى كفاية الغسل في كل من المتوسطة والكبيرة ولا ينبغي
ترك الاحتياط

ثم تعيده للفجر بعده على الاحوط

قبلها

٣

بل تحتاط الا ان يكون لها حالة سابقة

بالقدر المتيقن

٤

بل مط على الاقوى

اذا انى به متصلا

٥

لا تترك رعاية هذه الاولوية

الاولى تقديم الوضوء

٧

قد مر ان الاحوط اعادة الغسل لصلوة الفجر في نحو الفرض

فلا حوط تأخيرها

١٠

| | |
|---------------------------------------------------|-----------------------|
| فلا ينزّم التأخير | |
| بل لا بد لها من تجديده على الاحوط | ١١ يجوز لها |
| على الاحوط فيه وفيما قبله ايضاً | ١٣ مع رجاء الاقطاع |
| لا يترك | ١٣ لكن الاحوط |
| على الاحوط بل الاحوط فيما قبله لا تمام ثم الاعادة | ١٤ اعادت |
| وان كان الاجزاء لا يخلو عن قوة | ١٤ فكذلك على الاحوط |
| العبارة لا تخلو عن اغتشاش يظهر بالتأمل | ١٤ وان كانت شاكّة |
| على اشكال احوطه المدم | ١٨ ومس كتابة القرآن |
| هذا الاحتياط لا يترك | ١٨ بل الاحوط ترك المس |
| مع مراعات الاحتياط الذي مر في غسل الجنابة في نظير | ٢٢ غسل واحد لهما |
| المسئلة الى اخرها | |

في النفاس

فصل

| | |
|---------------------------------------------------------------|-----------------------------|
| الاحوط في التأخر عن الولادة زماناً معتداً به الجمع ما لم يعلم | قوله قبل اقضاء عشرة ايام |
| استناده الى الولادة | |
| وصدق اسم النفاس عليه عرفاً | قوله يكونها مبدأ نشوء انسان |
| بل لا يترك | قوله مراعات الاحتياط |
| بل تأخذ بعادة ارحائها على الاحوط ونحتاط الى العشرة | ٢ فنفاستها عشرة ايام |
| في قوته نظر بل منع | ٣ على الاقوى |
| هذا التفصيل ضعيف والاحتياط لا يترك في الصورتين | ٤ نسيم لا يبعد ذلك |
| بل قد عرفت انه لا يترك | ٧ لكن قد عرفت |
| وقد تقدم ما قويناه سابقاً فراجع | ٩ على نحو ما مر في الحيض |
| بل شيء من سورها مط كما مر في الحايض | ١٠ آيات السجدة |

بل يعني كما في سائر الاغسال الاخر على الاظهر

في غسل مس الميت

فيه اشكال والاحوط العدم

اطلاق الحكم في الشعر ماساً وممسوساً محل تأمل بل منع

على اشكال في الشك في الشهادة احوطه الغسل

على اشكال احوطه ذلك

اقواه العدم

فيغتسل غسلاً واحداً لهما اولاً الجنابة دون العكس

على الاحوط بل يقوى كفاية غسله عن الوضوء مط

بل محتاط فيه كما تقدم في غسل الجنابة

في احكام الاموات

في مراتب الاولياء

على اشكال فيما اذا انتهت مدتها قبل الغسل

في قوته نظر

فيه تأمل بل منع نعم لو قام مدعي الولاية بالعمل المشروط

بالاذن امكن حمله على الصحة فيسقط عن الباقيين

في تغسيل الميت

على الاحوط فيغسل ولا يرتب اثار الطهارة عليه

على اشكال لا يترك معه مراعات الاحتياط

على الاحوط فيه وفيما بعده وان كان عدم الوجوب لاسيما

في الثاني لا يخلو عن وجه

عن الوضوء

فصل

بل الاقوى كفاية التيمم

وكذا مس الشعر

في شي من هذه السور

وجب الغسل

ففي وجوبه اشكال

ويتداخل مع الجنابة

ينقض الوضوء

لا يضر بصحته

فصل

فصل

او منقطعة

لا يخلو عن قوة

فالظاهر جواز الاكتفاء

فصل

وولد الزنا من المسلم بحكمه

تابع لآسره

لقبط دار الاسلام

١١

قوله

١

٣

٣

٤

١٠

١٤

١٨

١

٥

١٠

قوله

قوله

قوله

في اعتبار المماثلة

على اشكال فيما اذا صادف الغسل انقضاء مدتها بل العدم
لا يخلو عن وجه

بل الجواز في هذه الصورة محل تأمل بل منع

بناء على جواز تفصيل المحارم اختياراً والا فالاحوط تفصيل
كل من الرجل والمرأة ايها من وراء الثياب وان يكون احدهما
محرمًا مع الامكان واحتمال الرجوع الى القرعة ضعيف غاية
وهذا الاحتياط يجري في المسئلة التالية ايضاً
على الاحوط فيه وفيما بعده

في الشهيد ومن وجب قتله

بل منهما معاً على الاحوط
يعنى ان الاحوط للوارث ان يرضى بذلك
على اشكال فيما اذا اذن الغير بلبسها لمن هو في معرض الشهادة
لا يترك بل لا يخلو عن وجه
احتياطاً ولا يرتب اثار الطهارة عليه
جملة من مندرجات هذه المسئلة محل تأمل ولكنه احوط

في كيفية غسل الميت

بل هو المستحب

فصل الثاني

والنقطة

خصوصاً

الرابع

فان كان لها محرم

ان لا يمس الماء

فصل الثانية

ونية الغسل من الآمر
ما يصدق عليه اثوب
تنزع
فالاحوط تفصيله وتكفيته
ولا باس بالعمل بها
القطعة المبانة

فصل

والاولى ان يكون قبله

| | | |
|---|-----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥ | ثلاثة اغسال | على الاحوط والاحوط ايضا ضم التيمم بدلا عن المتعذر |
| ٦ | كفى في الاحتياط | بل يكفي في الاحتياط الاتيان باحد التيممات اثلاثة بقصد الامر الفعلي ولا خصوصية لثلاث وهذا الاحتياط لا يترك |
| ٧ | في الفصل الاول | الاحوط فيما اذا لم يكن عنده الخياطان ان يأتي بالغسل بقصد الامر الفعلي ويضمه تيممين قبله عن الصدر والكافور وتيممين بعده عن الكافور والقراح احتياطاً في الجميع وان كان عنده الصدر تعين صرفه في الاول على الاقوى ويأتي بالتيمم بدلا عن الباقي |

| | | |
|----|---------------------------|----------------------------------|
| ٨ | ثلاث تيممات | قاصداً باحدها ما في الذمة كما مر |
| ١١ | وان كان الاحوط تيمم | لا يترك |
| ١١ | وان كان الاحوط التعدد اخر | لا يترك |
| ١٢ | وان كان احوط | بل لا يترك في الميمم كما تقدم |

في شرايط الغسل

على نحو ما مر في غسل الجنابة
 ما لم يستلزم هتكه والا حرم
 الظاهر عدم الفرق في منافاة قصد الاجرة للعبادية بين الصورتين
 لا يترك فيها وفي السدة ايضاً اذا لم تنفصل مع الميت

في تكفين الميت

فصل وهي امور الخامس

| | |
|------|--------------|
| قوله | ظرفه ومصبه |
| ٥ | جاز بل وجب |
| ٦ | صح الغسل |
| ٩ | الاحوط غسلها |

فصل الثالثة

| قوله | تمين | على الاحوط |
|------|-----------------------|-----------------------------------------------------------|
| ٨ | او منقطعة | على اشكال لاسيما اذا انتهت مدتها قبل التكفين |
| ٨ | وكذا المنقطعة الرجعية | على اشكال فيما اذا اقتضت عدتها قبل التكفين |
| ٩ | احدها يساره | بل يكفي تمكنه منه ولو بقرض ونحوه مع عدم الخرج على الاحوط |
| | | ان لم يكن اقوى وعليه فلا يكون الحجر وتعلق حق الغير بما له |
| | | ما نعا من كونه عليه مط |
| ١١ | فينزع منها | محل تأمل واشكال |
| ١٩ | الاحوط الاقتصار | وان كان الاقوى جواز المتعارف بالنسبة الى ذلك الميت ويخرج |
| | | من الاصل وان كان اغلى قيمة |
| | فصل | في مكر وهات التكفين |
| قوله | السابع كونه من الكتان | بل الاحوط تركه الا ان يكون ممزوجا بما يخرج عن اسم |
| | | الكتان عرفا كما ان الاحوط ترك التكفين بالاسود ايضا |
| | فصل | في الحنوط |
| ٤ | بل الاحوط تركه | هذا الاحتياط لا يترك |
| | فصل | في الصلوة على الميت |
| قوله | ويأحق بالمسلم | على الاحوط وان كان عدم الوجوب لاسيما في تقيط دار |
| | | الكفر لا يخلو عن وجه |
| ٦ | وجب الصلوة عليه | على الاحوط |
| ١٠ | اعتبار اذنه | اعتبار اذن الولي الناشئ عن كونه حقا مع الا التزام بنفوذ |
| | | الوصية لا يخلو عن تدافع |
| ١١ | والعدالة | اعتبارها محل اشكال لئلا يحيط |

في شرائط صلوة الميت

فصل

على الاحوط والتخير مط لا يخلو عن وجه
لا يترك بل البطلان بالكلام الكثير المأخى هو الاقوى
وهكذا الضحك ونحوه مما هو مباح لصورة العمل في نظر المشرعة
على الاحوط وللأجزاء وجه لا سيما في بعض فروض المسئلة
الاحوط الوجوب بل لا يخلو عن قوة

٣ الى اربع جهات
١٠ الاحوط ترك التكلم
١٢ لا تجزي عن القادر
١٤ لا يجب على من يعتقد

في الدفن

فصل

في بلادنا ونحوها والمدارات يكون رأسه الى بين القبلة
ورجله الى يسارها
على الاحوط
جواز الشق مع عدم رجاء حيوته بعده ولو قليلا فضلا عن
الوجوب محل تأمل واشكال

١ الى المغرب
٥ لابد من اختيار
١٥ بعد الاخراج وعدمه

في مكر وهات الدفن الحادي والعشرون

فصل

او يستلزم هتك الميت
جواز اللطم على النحو المتعارف ما لم يصل الى حد الجزع
المقوت غير بعيد

قوله اذا لم يوجب اذية المسلمين
٢ لا يجوز اللطم

من مستثنيات النيش

الثالث

في اطلاقه نظر
لا يترك رعاية هذه الاولوية مع الامكان

قوله اذا توقف اثبات حق
الرابع
قوله على وجه لا يظهر جسده

| | | | |
|------------------|------|----------------------------------------------|-------------------------------------------------------|
| الاساس | قوله | وان كان الاحوط | لا يترك |
| الثاني عشر | ٨ | خصوصاً في المباحة | اطلاق الحكم بالجواز في صورتين لا يخلو عن تأمل |
| والاحوط عدم نبشه | ٩ | فصل | في الاغسال المندوبة |
| ليلة الجمعة | ٢ | رجاء | بل يستحب في وجه غير بعيد |
| فلا يستحب قضاؤه | ٢ | رجاء | فيه تأمل بل منع كما مر |
| جواز تقديمه | ٦ | بل لا يجزي غسل عن غيره مط الا الجنابة كما مر | صحة غسل الجمعة |
| صحة غسل الجمعة | ١٣ | بل لا يعد | فصل |
| بل لا يعد | ١٣ | لا تكفي عن الوضوء | بل تكفي في وجه قوي مع ثبوت استحبابها الشرعي من غير |
| فصل | ٤ | ناحية التسامح | بل اثبات الاستحباب في كثير مما مر من الاغسال المندوبة |
| مشكل | ٦ | مشكل والاحوط الاتيان بهار جاء | في التيمم |
| فصل | قوله | فوق المقدار | في اطلاقه نظر بل منع |
| احدهما | ٢ | في الازيد | تقدم التأمل في اطلاقه مع العلم فضلاً عن البيته |
| في ضيق الوقت | ٨ | او خوفه | |

| | | |
|--------|-----------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠ | فلا قوى صحتها | بل الاحوط الاعادة |
| ١٢ | الاحتياط بالاعادة | والقضاء ايضاً |
| ١٣ | لا يجوز اراقة الماء | بل يجوز في وجهه وكذا الابطال على احتياط فيهما لا ينبغي تركه |
| ١٦ | لم يجب ذلك | بل جوازه مع العلم لا يخلو عن اشكال |
| ١٧ | بلا حرج وجب | في اطلاقه تأمل بل منع |
| ١٨ | فلا يعد الصحة | والا قرب البطلان |
| ٢٠ | فالاولى الجمع | لا وجه للاولوية المزبورة مع فرض الضرر نعم لا بأس برعاية الاولوية الثانية |
| ٢١ | كأمر | وقد مر ان الجواز لا يخلو عن وجه |
| الخامس | | |
| قوله | وان كان الظاهر جوازه | بل لا يجوز التيمم الا حيث يجب الحفظ على الاقوى |
| السادس | | |
| قوله | والاولى | بل الاحوط |
| ٢٣ | تقديم الثاني | بل الاول بناء على وجوب تقليل النجاسة كما مر منه في محله |
| | | ولكن وجوبه لا يخلو عن تأمل |
| ٢٣ | من وجه | بل هو الوجه بناء على ما قويناه آتفا من الصلوة عارياً مع انحصار الساتر في النجس |
| ٢٧ | فلا يعد الانتقال الى التيمم | بل هو المتعين في هذه الصورة |
| ٣٠ | في هذه الصورة | بل الصورة الاولى ايضاً اذا كان الفقدان مقارناً للفراغ من الصلوة الاولى بل قبل تخلل مقدار زمان الوضوء بين الصلوتين |
| ٣٣ | اشكال | الا ان الاتيان به رجاء ثم بالغاية المستحجة كذلك خال بالاشكال |

من المسوغات

تقدم الكلام على هذه المسئلة في مبحث الاواني فليرجع اليه فيه تأمل وليكنه احوط

في بيان ما يصح التيمم به

هذا الاحتياط لا يترك وكذا ما بعده ويقدم ما فيه العبار من الحجر والمدر على غيره على الاحتياط

فيه تأمل بل ازالته تماماً وان لم يكن بالغسل لا يخلو عن الاشكال لا يترك ومع الانحصار يجمع بينه وبين التيمم بذوي الغبار احتياطاً

في شرائط ما يتيمم به

الافوى ان اباحته ليست شرطاً في صحة التيمم كما كان المتوضي ايضاً من الكلام على هذه المسئلة ونظائرها في مبحث الاواني فليراجع بعد ازالة ما علق باعضائه من التيمم الاول

بتقديم التيمم على الوضوء في الصورة الاولى ويظهر وجهه بالتأمل بل يجمع بينه وبين المرتبة اللاحقة اذا لم يكن له حالة سابقة والا عمل عليها

لا سيما مع استلزامه اتلاف شيء من العين او فقد وصف من اوصافه المعتد بها بل الظاهر عدم الجواز في هذه الصورة

بل الاحتياط ترك التيمم به مع التمكن من التراب ومع العدم يقدم على غيره كما مر الاحتياط بذلك

في كيفية التيمم

اعتبار جملة من القيود والشروط المذكورة في هذا الفصل

الثامن

قوله في آنية الذهب والفضة لا يبعد وجوبه ٣٧

فصل

١ الا ان الاحتياط

٦ يجب ازالته

١٣ وان كان الاحتياط

فصل

قوله ومكان التيمم

١ بطل

٢ يتيمم بهما

٣ الجمع

٥ فينتقل

٦ والاشكال فيه اشد

١٠ وكذا يكره بالرمل

فصل

قوله دفعة على الارض

محل تأمل ولا يمكنه احوط

اذا لم يكن خارجا عن المتعارف والا ففيه اشكال

هذا الاحتياط لا يترك

بل يجب ويكفي فيه قصد ما عليه

لا يترك فيه رعاية هذه الاولوية في كلا التيممين

بل لا بد من الانتقال الى حالة اخرى اذا كان المشكوك

فيه الجزء الاخير منه

في احكام التيمم

لا يترك بل لا يخلو عن قوة

لا يترك نعم لو صلى رجاء وانكشف استمرار العذر فلا

يعد الاجزاء

وكذا مع رجاء زواله

بل بشرط اليأس عن زواله الى آخر وقتها نعم يجوز له الاثنيان

رجاء مع الشك

وكان تيممه من غير جهة الضيق اما لو كان لضيق الوقت

فبان خلافه فالظاهر بطلان الصلوة على كل تقدير

بل لا يترك الاحتياط بالاعادة هنا

الاحتياط هنا ضعيف غاية

في صحته اشكال الا ان الاثنيان به رجاء لا اشكال فيه

يكفي المسح عليه

والاحوط مع الامكان

ولا يجب تعيين المبدل

والاولى ان يضرب يديه

او لم ينتقل الى حالة اخرى

فصل

والاحوط التأخير

لكن الاحوط التأخير

مع العلم بزواله

بشرط عدم العلم

فتيمم وصلى

الثاني

من تيمم لصلوة الجمعة

الرابع

وكذا لو كان على طهارة واجنب

بدلا عن الاغسال المندوبة

٣

٨

١١

١٨

١٩

٣

٤

٦

٦

٧

قوله

قوله

١٠

ويحتمل قويا الا كتفاء به لا سيما اذا كانت الصلوة واجبة
وتوقف الوضوء على ابطالها

وهو قوي جداً كما ان الاقوى جواز العدول بل وجوبه
حيث يجب

اقواه انه من الوجدان بعد الركوع

على اشكال

بل هو المتعين بناء على عدم كفاية الغسل عن الوضوء وتقديم جانب
الغسل اما على القول باغناء الغسل عن الوضوء كما فوي بناء فالظاهر
بطلانها معا وتظهر الثمرة فيما لو تلف الماء قبل الغسل فتأمل

مع تمكن كل واحد منهم من السبق اليه ولم يفعل ولعله المراد
على الاحوط وان كان الاظهر اغناء الغسل مط عن الوضوء كما مر
بالكيفية الاحتياطية التي عرفتها

على اشكال احوطه العدم

لا ارى وجها لسقوطها ويحتمل اجراء حكم الجيرة في المقام
والاحوط مع ذلك التيمم بقصد ما عليه ثم الوضوء التام والله اعلم

كتاب الطلوة

في اعداد الفرائض ونوافلها

الموجب للقصر تعييناً وفي سقوطها في موارد التخيير تردد اقواه
عدم السقوط لا سيما مع اختيار التمام

في القوة منع ولو جاء بهار جاء سلم عن الاشكال

بقصد القرية المطابقة على الاحوط

فلا حوط عدم الا كتفاء به

كما قاله بعضهم

اشكال

الصحة باقية

ويحتمل عدم بطلان

بطل تيممهم اجمع

بدلاً عن الوضوء

تيمم واحد

يجري في التيمم

والظاهر سقوط حرمة المس

فصل

ويسقط في السفر

والوتيرة على الاقوى

في الركعة الثانية

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

قوله

قوله

١

٢ الاقوى استحباب الغفيلة
بل الاحوط فيها وفي صلوة الوصية جعلها من نافلة المغرب
او الا تيان بها رجاء

فصل في اوقات اليومية

قوله لكن الاحوط ان لا ينوي
وقت فضيلة الظهر من الزوال
لا يترك رعاية هذا الاحتياط فيه وفي المضطر ايضاً
بل الاولى والاحوط لمن اراد الفضل تأخير الظهر عن الزوال
بمقدار نافلتها

قوله ولكن لا يبعد
بذهاب الحمرة المشرقية
بل لا يخلو عن بعد
على الاحوط كما ان الاحوط ان لم يكن اقوى عدم تأخير
الظهر بين اختياراً الى استتار القرص ومع التأخير فلا يترك
الاحتياط بفعلها قبل الذهاب البتة

٢ وكون هذه الصلوة عصرآ
٣ لكن الاحوط الا تيان
٣ باربع ركعات
وهو الذي جملة اظهر القوانين في المسئلة الالية لكنه مشكل جداً
لا يترك والعمل بالنص المشار اليه مع اعراض المشهور عنه مشكل
وجدأ وان صح سنداً

٣ في الوقت المشترك والمختص
٣ يمكن ان يقال بالتخير
٤ واذا بقي اقل قدم على العشاء
بل الظاهر بطلانها اذا وقعت في الوقت المختص وكذا في العشاء ايضاً
وبحتمل قوياً تعين الظهر بل لعله الاظهر
الاحوط فيما اذا بقي مقدار ثلاث ركعات ان يأتي بركعة
من المغرب ويصلي العشاء ويتم المغرب بعدها ويقضيها ايضاً
وقد عرفت انه لا يخلو عن البعد

فصل في اوقات الرواتب

١ الاحوط بعد الذراع
٢ في الصورة المذكورة
لا يترك
الاحوط الاقتصار في التقديم على هذه الصورة
بشفها ووترها رجاء

الاول

لمن اراد الاتيان بنافلتهما

١٣

بل الافضل تأخير الظهر عن اول الزوال بمقدار فعل نافلتها
مط كامر والعصر الى وقتها الفضيلي

الثالث

وجوب التأخير

قوله

مع رجاء زوال العذر كما سيأتي وفي التيمم ايضاً كذلك على
الاحوط ان لم يكن اقوى كامر

الحادي عشر

بل الاولى تأخير العصر

قوله

بل هو الاحوط ان لم يكن اقوى لمن اراد ادراك الفضل كما عرفت
بل هو الاحوط الذي لا ينبغي تركه ولا سيما في فوائت اليوم
بل والتيمم كامر هنا وفي بابه

وتقديمها على الحواضر

١٤

ما عدا التيمم

١٥

لا وجه له

١٥

لكن له ان يني

١٥

ولمن عليه فائتة

١٦

هذا اذا اطلق

١٧

فصل

لغير ذوي الاعذار

١

فحل اشكال

١

لانه لا يجوز له

٧

في احكام الاوقات

بل ولهم ايضاً كما سيأتي قريباً

وكذا اذان العدل العارف

هذا التعليل بظاهره كما ترى ولعدم الجريان وجه آخر لعله
يظهر بالتأمل

وقد مر خلافه

كامر

٨

ومرانه لا يترك

وقد مر

٨

بل الاقوى كامر

لكن الاحوط

٨

| | | |
|----|------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| ١١ | بل يستحب | بل هو الاحوط الذي لا ينبغي تركه ولا سيما فائتة اليوم |
| ١٢ | لا يخلو عن اشكال | بل منع |
| ١٤ | هذا القول احوط | بل لا يخلو عن قوة |
| ١٦ | وجوه | اقواها الاتيان بالاولى وللتخير وجه ولا ارى وجهاً لاحتمال تعيين الثانية |
| ١٧ | وان كان احوط | لا يترك فيه وفيما بعده |
| ٢٠ | اذا شك | سياً في التعرض لهذه المسئلة في ختام المسائل من مبحث الخل فراجع ما علقناه هناك |

في القبلة

على الاحوط ويحتمل التخير بل لا يخلو عن قوة
بل يجب مع احتمال تبدل رأيه بالتجديد او انكشاف الواقع
به على الاحوط
على الاحوط وان كان التخير لا يخلو عن قوة كما مر
الظاهر ان الصلوة الى ثلاث جهات بشكل مثلث لا يحصل معها
الانحراف كذلك وهي غير كافية عندهم فتأمل

فيما يستقبل له

على الاحوط وان كان الاقوى العدم كما سياً في محله
على اشكال لا يترك معه الاحتياط

في بلادنا ونحوها والمدار ان يكون رأسه عن يمين المصلي ورجلاه
عن يساره فافهم

فصل

| | |
|------|-----------------------|
| قوله | الى اربع جهات |
| ٨ | لا يجب تجديد الاجتهاد |
| ١١ | صلى الى اربع جهات |
| ١١ | او على وجه |

فصل

احدهما

| | |
|------|--------------------|
| قوله | بل ولو سجدني السهو |
| قوله | بنذر ونحوه |

الثالث

| | |
|------|------------|
| قوله | الى المغرب |
|------|------------|

| | | |
|------|---------------------------|----------------------|
| قوله | و لاحوط | الخامس |
| ١ | لا سيما في صورة الاستدبار | فصل |
| ٢ | او جاهلا | |
| قوله | ولا محالة | فصل |
| قوله | كما ان الاحوط ستر الوجه | |
| | والكفين | |
| ١ | الظاهر | |
| ٣ | ستر الشبح | |
| ٣ | المقدار الذي يغسل | |
| ٧ | والمستولدة | |
| ٧ | بلا فعل مناف | |
| ١١ | وصحت ايضا | |
| ١٦ | وان كان الاحوط خلافة | |
| ١٦ | الاحوط الاقتصار | |
| | فصل | في شرائط لباس المصلي |
| | الثاني الاباحة | |

لا يترك بل اعله لا يخلو عن وجه

في احكام الخلل بالقبلة

بل لا يترك في هذه الصورة

فيه اشكال وكذا فيما بيده الا ان يضطر الى الذبح نعم لو ذبح الى غير القبلة بزعم انها قبلة خطأ حل والله العالم

في السترو الساتر

على الاحوط وللجواز وجه

لا يترك

بل الظاهر انه كالقرا من غير الشعر

لا يترك بل لا يخلو عن وجه

بل الوجه العرفي وهو اوسع مما يغسل في الوضوء

على اشكال فيما اذا كان ولدها حياً احوطه الستر

ولم تأت بشي من الصلوة في تلك الحال

ان لم تأت بشي من الصلوة حال العلم بالتكشف والا بطلت كما مر في نظيره

يعني ان الاحوط ان يصلي مطالياً به صلوة العاري والمختار معاً وهذا الاحتياط لا يترك

هذا الاحتياط لا يترك

لا يترك بل امله لا يخلو عن وجه

في احكام الخلل بالقبلة

بل لا يترك في هذه الصورة

فيه اشكال وكذا فيما بعده الا ان يضطر الى الذبح نعم لو ذبح

الى غير القبلة بزعم انها قبلة خطأ حل والله العالم

في السترو الساتر

على الاحوط وللجواز وجه

لا يترك

بل الظاهر انه كما لقرا من غير الشعر

لا يترك بل لا يخلو عن وجه

بل الوجه العرفي وهو اوسع مما يغسل في الوضوء

على اشكال فيما اذا كان ولدها حيا احوطه الستر

ولم تأت بشي من الصلوة في تلك الحال

ان لم تأت بشي من الصلوة حال العلم بالتكشف والا بطلت

كما مر في نظيره

يعني ان الاحوط ان يصلي مطاليا به صلوة العاري والمختار معاً

وهذا الاحتياط لا يترك

هذا الاحتياط لا يترك

| | | |
|--------|-----------------------|------------------------------------------------------|
| قوله | وكذا في محموله | على التفصيل الآتي |
| قوله | بل الاحوط البطلان | لا يترك اذا كان الجهل عن تقصير |
| ٢ | فشكل في هذه الصورة | بل مطلقاً |
| ٣ | قالظاهر انه كذلك | بل الظاهر العدم الا اذا كانت بحكم العدم في نظر العرف |
| ٥ | يوجب البطلان | على الاحوط |
| ٦ | او لحفظ المغصوب | مع العزم على رده والا فشكل جداً |
| ٩ | حكم المغصوب | على الاحوط |
| الثالث | | |
| قوله | اثر الاستعمال | اي اثر استعمال المسلم على الاحوط |
| الرابع | | |
| قوله | او محمولا | ملتصفاً كما في الامثلة المذكورة بل مطلقاً على الاحوط |
| ١٥ | بل المنع قوي | في المنع منع ولكنه احوط |
| ١٧ | وكذا السنجاب | في استثنائه تأمل والاحوط الاجتناب |
| ١٨ | فلا اشكال فيه | بل هو محل للاشكال ايضاً وان كان الاقوى الجواز فيهما |
| السادس | | |
| قوله | تجوز الصلوة فيه ايضاً | على اشكال الا ان يضطر الى لبسه حال الصلوة |
| قوله | كذا الختلى المشكل | مشكل والاحوط الاحتباب |
| ٣٦ | والتدثر به ونحو ذلك | مما لا يصدق معه انه صلى فيه عرفاً |
| ٣١ | قلا | جوازه محل اشكال والصلوة فيه اشكل الا ان يضطر الى ذلك |
| ٣٣ | ولا يبعد | الاولى ايكال ذلك الى العرف |
| ٣٨ | جواز الصلوة فيه | بل يصلي عارياً ايضاً |

| | | |
|------|---------------------------|-------------------------------------------------------------|
| ٤٠ | وتصح صلوته فيه | بل الاحوط العدم كما مر في الذهب |
| ٤٢ | خلاف زيه | مما يوجب هتك حرمة |
| ٤٢ | بالنساء وبالعكس | بان يخرج كل منهما عن زيه الى زي الآخر ولو مؤقتاً على الاحوط |
| | | فلا لباس بان يلبس كل منهما بعض ما يختص بالآخر مما لا يوجب |
| | | ذلك ولا سيما اذا كان لغرض عقلائي وبصلي فيه |
| ٤٤ | اوجها الوسط | وجهه غير واضح |
| ٤٥ | مع الانفراد قياما | في هذه الصورة لا يخلو عن الاشكال |
| ٤٧ | ويتخير بينهما في الثانية | بل يصلي عاريا ايضا ويقضي في الصورتين على الاحوط |
| ٤٨ | فراشه او لحافه | اذا لم يكن ملتصقا به بنحو يصدق انه صلى فيه عرفا |
| ٤٩ | ما دام يصدق | بل ما دام يصدق انه متصل فيه عرفا |
| | فصل | فيها يكره من اللباس حال الصلوة |
| | | الثاني والعشرون |
| | السنجاب | وقد مر ان الاحوط اجتنابه |
| قوله | فصل | فيها يستحب من اللباس |
| قوله | العاشر ستر الراس في الامة | فيه تأمل بل ظاهر بعض الاخبار كراهته |
| | فصل | في مكان المصلي |
| | احدهما | على التفصيل الآتي في المسئلة الخامسة عشر |
| قوله | وحق غرماء الميت | اطلاق البطلان هنا وفي نظائره من المسائل الاتية محل تأمل |
| ٢ | تبطل الصلوة | واشكال ولكنه احوط |
| ٨ | واما المضطر | ما يترأى في العبارة من الفرق بين المحبوس والمضطر في الحكم |

| | |
|----------------------------------------------------------|-----------------------|
| محتاج الى التأمل | |
| بل البطلان فيه لا يخلو عن قوة | ١٠ في الجاهل المقصر |
| على تنصيل يأتي في كتاب الزكوة انشاء الله | ١٣ اذا اشترى دارا |
| الظاهر ان حكمه حكم سائر الديون التي سيتعرض لها | ١٤ ما عليه من الحقوق |
| في المسئلة الآتية | |
| على الاحوط والقول بجواز التصرف الى ان يبقى مقدار ما يوفي | ١٥ الغير المستغرق |
| به الدين مع العزم على الوفاء غير بعيد | |
| بل يكفي الظن الاطمئنان كما عليه السيرة | ١٦ من حصول القطع |
| على تردد في هذه الصورة | ١٧ كراهة الملاك |
| على الاحوط واللا ابتزاء بها وجه لا سيما مع الندم | ١٩ يجب عايه قضاؤها |
| ثم قضاؤها على الاحوط | ٢١ والتشاغل بها خارجا |
| | السادس |
| والاقرب تعين الاول | قوله لا يبعد التخيير |
| | العاشر |
| بل الاحوط اعتبار الاكثر من عشر اذرع و لوقيلا لارتفاع | قوله عشرة اذرع |
| الحزاة كراهة او تحريما | |
| بل يقوي عدم الحزاة مع الاختلاف وفي غير البالغين وان قلنا | ٢٦ او مختلفين |
| بشرعية عبادة المميز | |
| في مسجد الجبهة | فصل |
| على الاحوط وللجواز وجه | ١ لا يجوز |
| بل لا يجوز على الاحوط | ٣ الطين الارمنى |

| | | |
|------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦ | اشكال | اقوى العدم بل لعل المنع فيه اولى مما قبله |
| ٧ | نعم يجوز على قشرها | لا يخلو الجوز في القشر والنوى بل على النخالة ايضاً من الاشكال |
| ١٠ | وقبله مشكل | بل لا يجوز قبله وبعده مشكل |
| ١٥ | لا بأس بالسجود | بل لعله لا يخلو عن البأس |
| ٢٣ | والاحوط تقديم الاول | بل الاحوط الجمع بينهما |
| ٢٥ | لكي الاحوط | بل هو الاقوى حيث لا ضرر ولا حرج ومعهما يقوى البطلان وان تحملهما |
| ٢٧ | على الترتيب | بل على ما مر |
| | فصل | في الاماكن المكرهه الثاني والثلاثون |
| ١٢ | على الاقوى | بل على اشكال |
| | فصل الثالث | في بعض احكام المساجد |
| قوله | بل يؤخرها | ويبادر الى الغسل فوراً الا ان يكون في تأخيرها بمقداره هتك فيتيمم احتياطاً ويبادر الى الازالة |
| قوله | او مسجد آخر | حيث لا يمكن رده الى ذلك المسجد ولا تعين على الاحوط |
| قوله | فصل | في الاذان والاقامة |
| قوله | عدم ترك الاقامة | ولكنها ليست شرطاً في صحة الصلوة على الاقوى |
| قوله | الخامس | هذا الاحتياط لا يترك مط الا ان يؤتى به ارجاء في غير |
| | وان كان الاحوط الترك | |

المسئوس والسنحاضة

أحدهما

لا يجزى حكم

قوله

بل يجزى إذا جاء بقصد الجماعة ولا يجزى إذا لم يكن من قصده ذلك وإن كانت أدائية في وجه قريب

السادس

الاحوط أن يأتي بهما

قوله

رجاء فانه خال عن الاشكال وإن قلنا بأن السقوط عزبة كما هو غير بعيد ولعله المراد

الرابع

بحكائيهما

قوله

لما كانت الحكاية دائمة مسبقة بالسمع فالسقوط به لا بها بل الاحوط اختصاص الحكم بالاعطائي منه دون الاعلامي بل لا يجزى لغير المحارم مط على الاحوط

المتعلق بالصلوة

٨

على الوجه المحرم

٩

فصل

الثاني

فيجزى

قوله

كما

قوله

على تأمل احوطه عدم الاجتزاء باقامته

وقد مر الاشكال فيه فضلا عن الاقامة

السادس

وإن دخل الوقت في الاثناء

قوله

اي في اثناهما أما لو دخل الوقت في اثناء الصلوة وكان قد انقضى بها قبلها يزعم دخول الوقت فالاجتزاء بهما غير بعيد وتظهر الثمرة بالتأمل

يستحب فيها أمور

الطهارة

لا يترك بل لعله لا يخلو عن قوة

فصل

الثالث

ايضا فيها

قوله

| | | |
|------|------------------------|---------------------------------------------------------|
| ٤ | ما لم يركع | بل ما لم يقرأ على الاحوط |
| ٨ | اعادها بعد الطهارة | وله تجديد الطهارة والبناء على ماضى ما لم تفت الموالاة |
| | فصل | في واجبات الصلوة |
| قوله | موجبة للبطلان | في البطلان زيادة تكبيرة الاحرام سهواً تأمل |
| | فصل | في النية |
| ١ | ولا يجب مع الاتحاد | بل يجب ايضاً غاية الامر انه يكفي فيه قصد امشال الامر |
| | | الفعل من غير حاجة الى ضم شئ آخر |
| ٢ | وكذا القصر والتمام | فيه اشكال بل الاحوط اعتبار تعيين احدهما في مقام الامشال |
| | | مط بل لا يخلو عن قوة |
| ٣ | يجوز له | فيه اشكال والحكم بالصحة فيما بعده اشكل بل محل منع |
| ٦ | في صلوة الاحتياط | بل البطلان فيها معه لا يخلو عن قوة |
| ١١ | فالاقوى الصحة | فيه تأمل بل لعله يرجع الى ما قبله |
| ١٦ | فان كان قليلاً لا يبطل | ولم يكن ركناً على الاحوط |
| ١٦ | خصوصاً اذا كان ذكراً | وجاء بهما بقصد القرينة مطلقاً دون ما سواهما |
| | | من الاقوال |
| ١٩ | فلا حوط الا تمام | بل فيه تفصيل يأتي في ختام مبحث الخل انشاء الله |
| | العاشر | من موارد العدول |
| قوله | العدول من القصر | وقد تقدم الاشكال فيه |
| ٢٥ | لكن الاحوط | بل لا يخلو عن قوة |
| ٢٧ | وقد مر سابقاً | وقد عرفت الاحتياط في المسئلة سابقاً |
| | فصل | في تكبيرة الاحرام |

| | | |
|------|-----------------------|--------------------------------------------------------------|
| قوله | وهكذا تبطل بالشفع | إذا زادها عمداً والاصحت في وجه قوي |
| قوله | واماداتها | بل يكفي الا تمام من غير عادة في وجه قوي |
| قوله | وان كان الاقوى جوازه | على تأمل والاحوط ان يأتي بها مجردة غير موصولة على النحو |
| ٥ | لم يصح | المألوف بين المتشرعة المتلقى يدأ عن يد |
| ٦ | فترجمته | في اطلاقه منع |
| ٨ | حكم تكبيرة الاحرام | على الاحوط |
| ١٠ | في ايها شاء | بل الاحوط فيها الترك او الاتيان ح بها بقصد القرية المطلقة |
| | | ويأتي بالباقي من الست او تمامها بقصد القرية المطلقة او يختار |
| | | الاخيرة على الاحوط وهذا خال عن الاشكال دون ما سواه |
| | | من الاحتمالات الاخر |
| ١٤ | يستحب الرفع | بل لا يترك في الواجب منه على الاحوط |
| ١٥ | بل لا يبعد جواز | بل لا يخلو جوازه بعنوان المشروعية عن الاشكال |
| ١٦ | والاولى بنى على العدم | بل على الصحة في وجه كما سيجي في الخلل |
| | فصل | في القيام |
| ١ | بعد التكبير | بقدر ما يتحقق معه التكبير حال القيام |
| ٢ | الاحوط الاستيناف | بقصد القرية المطلقة بل لا يترك |
| ٣ | بل تبطل صلواته | إذا جاء به بقصد الجزئية وبمعنوان الوظيفة |
| ٧ | ولو قبل الدخول فيه | على اشكال في هذه الصورة احوطه التدارك |
| ٨ | او كان مستنداً | جواز الاستناد حيث يكون مقيماً صلبه قوي جداً وان كان |
| ٨ | كفايتهما ايضاً | الاحتياط لا ينبغي تركه |
| ١٠ | إذا ترك الا نصاب | هذا وما بعده لا يخلو عن اشكال |
| | | بنحو لا يقدح في تحقق القيام التام عرفاً والافيه تفصيل |

| | | |
|----|-----------------------|-----------------------------------------------------------|
| ١٣ | يجب شراء | على الاحوط |
| ١٧ | يتخير بين الامرين | بل يصلي قائماً مومياً في وجه قوي |
| ١٨ | فلا حوط التكرار ايضاً | ومع الضيق يختار الثاني في وجه قوي |
| ٢٠ | لا يبعد | بل لا يبعد العكس والاحتياط لا يترك |
| ٢٢ | وجب التأخير | وله ان يصلي رجاء فان استمر العذر فيها والاعاد |
| ٢٣ | جاز له | بل وجب اذا كان الخوف عقلاً ثباتاً والالم يحجز |
| ٢٤ | مراعات الاول | في اطلاق تأمل |
| ٢٥ | ويترك القراءة | بل يقرأ ويذكر حال الانتباه بقصد القرينة المطلقة ثم يعيدها |
| | | كذلك بعد الاستقرار على الاحوط |

في القراءة

فصل

| | | |
|------|-------------------------|--------------------------------------------------------------------|
| قوله | وسورة كاملة | على الاحوط |
| ١ | مرتين | على الاحوط قاصداً بالاول ما في الذمة |
| ٢ | وان لم يكن قد ادرك ركعة | الظاهر البطلان في هذه الصورة بل لم يظهر في وجه للصحة |
| ٢ | وصحت الصلوة | ذا وقع بعض ركعاتها ولو الاخيرة في الوقت والا بطلت كامراً |
| ٣ | وهو في الفريضة | بل الاحوط بعد الايمان اليها الجمع بين الاتيان بها في الفريضة |
| | | وبعد الاتمام ثم الاعادة |
| ٤ | فالحكم كامراً | بل يكفي الايمان اليها والاتمام من غير اعادة في مورد السماع |
| | | او الاستماع ويختلط فيما لو قرأه سهواً بما مر من في الحاشية السابقة |
| ١٠ | والاحوط تركه | هذا الاحتياط لا يترك |
| ١١ | وان كان هو الاحوط | لا يترك بل لا يخلو عن وجه |
| ١٢ | اعاد البسملة | بقصد احدهما معيناً |
| ١٣ | لما مر من الاحتياط | وقد مر انه لا يترك |

| | | |
|------------------------------------------------------------------------|----------------------|----|
| او الثميين على تردد فيما عدى سور العزائم كما مر | ما لم يبلغ النصف | ١٦ |
| على الاحوط وبمحمل هنا قوياً جواز العدول مط وان تجاوز النصف او اثنى عشر | ما لم يبلغ النصف | ١٦ |
| فيه اشكال بل انحلال النذر حيث يتعذر العدول لا يخلو عن وجه | فان الظاهر | ١٩ |
| بل يكفي مع امكان الغرض في وجه قريب | ولا يكفي سماع | ٢٧ |
| على اشكال احوط لزوم القراءة عن حفظ مع القدرة | للافاذر | ٢٩ |
| بل هو المتعين مع رعاية الاحتياط الآتي فيه وفي نظائره | الاحوط الاول | ٤٧ |
| لا يترك | الاحوط الادغام | ٤٩ |
| لا يترك | الاحوط القراءة | ٥٠ |
| وقد مر الاحتياط فيه | كما مر | ٥٤ |
| بل يلزم التمييز بنحو لا يتولد من القراءة كلمة مهمة البتة | ينبغي ان يميز | ٥٥ |
| مشكلاً | بحدف التنوين | ٥٦ |
| الاحوط الاقتصار على المشهور المتداول في كل من الكلمتين | يجوز | ٥٧ |
| فصل | | |
| فيه اشكال والاحوط العدم | بل يجوز العدول | ٦ |
| الاحوط في هذه الصورة اتمام ما شرع به يقصد القرية المطلقة | وان كان من عادته | ٧ |
| ثم استيناف احدهما كذلك | | |
| على الاحوط فيه وفي نظائره فلا تغفل | وعليه سجدة السهو | ٩ |
| على تأمل في هذه الصورة احوطه العود والتدارك بقصد القرية المطلقة | وان كان قبل الوصول | ١٠ |
| بناء على ترتب الاستغفار على التسبيح ولم يظهر لي وجه | وكذا | ١٠ |
| وهو الظاهر فيه وفي نظائره | ان تكون الاولى واجبة | ١٢ |
| في مستحبات القراءة | | |
| فصل | | |

بل لا يجب في وجهه كما يجب في الاحوط الاعادة بقصد القربة المطلقة
بل بعيد غاية

في الركوع

بل يكفي وصول اطراف ماعدى الا يهام منها في وجه قوي بل
لا يكاد يتحقق حفظ الطرفية معها فيه

وان كان هو الاحوط بل لا يترك
لا يترك

بل يقوم منحنياً الى حد الركوع القيامي ويعيد الذكر بقصد
القربة المطلقة على الاحوط

بقصد القربة المطلقة ويعيده كذلك على الاحوط

في الصلاة الايمائية بل مط على تأمل فيه مط

وهو مفروض المسئلة كما لا يخفى على من تدبر عوانها فيتعين

الثاني ولا حاجة الى الاعادة

آتيا به في كلا الحالين بقصد القربة المطلقة على الاحوط

على تأمل فيه والاحتياط سبيل النجاة

في مستحبات الركوع

بل لا يترك

يكره في الركوع امور

يجب اعادتها اذا لم يتجاوز

وان كان لا يبعد

فصل

احدها

اثنى منها الا يهام

لا يجب وضع اليدين

تكرار الصلاة

يجتري به

ثم اتمام الذكر

والايمائي

ويحتمل

او الاتمام حال النهوض

فانه يوجب زيادته

احدها

الاحوط عدم تركه

الثالث

قوله

بل الاحوط اجتنابه

فصل

بل الاحوط ازالة الطين

٢

فان الاحوط رفعها

٢

لا يجب

٤

او كان قصير آ

٦

بأي هيئة كان

٨

جاز رفعها ووضعها

٩

فالاكتفاء به قوي

١٠

تقديم اليمين

١١

من وضع الجبهة عاياه

١٢

فالظاهر عدم البأس به

١٣

يرجع ما لم يسلم

١٦

فالظاهر تقديم الثاني

١٨

فصل

وهي امور

الاول التكبير

قوله

وقد مر ان الاحتياط بالوضع على الركبتين لا يترك

في السجود واجباته امور

بل هو الاقوى مع فرض حيولته

بل هو المتعين ولا يكاد يتحقق السجود بالجبهة عاياه الا به

بل يجب على الاحوط ويكفي الصدق العرفي من غير مداقة

بحيث يتعذر وضعه على الارض

في اطلاقه اشكال والاحوط الاقتصار على الهيئة المعهودة عند انتشاره

بل هو المتعين ولا يكفي الجر حينئذ على الاقوى

بل لا يخلو عن اشكال لا سيما اذا اتفق ذلك في السجدين معا

وان التفت الى ذلك بعد رفع الراس

لا يترك بل لا يخلو عن قوة

او وضعه عليها كما مر غير مرة

بل لا يخلو عن البأس بناء على ما هو الاحوط من استيعاب باطن

الكفين في الوضع كما مر

بل يرجع وان سلم ما لم يأتى بآئنا في على الاقوى كما ستعرف

تفصيله فيما يأتي

لا يخلو اطلاقه عن تأمل

في مستحبات السجود

بل الاحوط عدم تركه ويكفي الا تيان به ولو حال الهوي

بقصد القرينة المطلقة انشاء الله

| | | |
|-------------------------------------------------------------|---------------------|------|
| بل هو الاحوط الذي لا ينبغي تركه | الخامس الارغام | قوله |
| على الاحوط | رجع اليها | ٥ |
| في تساير اقسام السجود | فصل | |
| بل على الاحوط وفي العدم قوة | على الاظهر | ٧ |
| فيه اشكال بل الا كفاء في هذه الصورة بسجدة واحدة | بان قرأها جماعة | ٨ |
| لا يخلو عن قوة | | |
| بل يجب في وجهه الا اذا قصد عدم القراءة | لا يجب السجود | ١٣ |
| لا ينبغي تركه لا سيما في بعضها اما استماعها بواسطة الهاتف | في الجميع | ١٣ |
| او المذيع فيجب به السجود بلا اشكال | | |
| ضعيف غايته | وان كان احوط | ١٤ |
| على الاحوط | على اربعة اصابع | ١٦ |
| في التشهد | فصل | |
| بل الاحوط اختيار الكيفية الاولى التي هي المعهودة عند | ويجزى على الاقوى | قوله |
| المشرعة قديماً وحديثاً | | |
| هذا الاحتياط لا يترك | وان كان الاحوط تركه | ٢ |
| وقد عرفت انه لا يترك | كما عرفت | ٥ |
| في التسليم | فصل | |
| الاحوط ان لم يكن اقوى بطلان الصلوة بالا خلال بالتسليم سهواً | لا سهواً | قوله |
| حتى صدر البطل عمداً وسهواً بل ينبغي الجزم بذلك بناء على | | |
| الجزئية ووجهه بظهر التأمل | | |
| بل الاحوط الا تيان بالثانية وان جاء بالاولى | والواجب احداها | قوله |

| | | |
|------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قوله | وان كان الاحوط ذكره | لا يترك |
| ١ | بطل | بل تبطل كما مر |
| ٧ | او في اثباته | فيه اشكال بل الاحوط قصر الحكم بالصححة على ما اذا دخل عليه الوقت قبل الفراغ من التشهد الواجب كما مر |
| | فصل | في الترتيب |
| قوله | لكل زيادة وتقيصة | على الاحوط |
| | فصل | في الموالاة |
| قوله | بعد نسيانه | بل الاحوط ان لم يكن اقوى البطلان في كل من المشبه والمشبه به كما مر |
| قوله | فانه لا يوجب البطلان | اذا كان عن سهو اما مع العمد فالاحوط لا عادة بل لا يخلو عن قوة |
| ٢ | الاحوط | لا يترك بل لا يخلو عن قوة كما مر لاشارة اليه |
| ٣ | عدم بطلان صلوة | بل الاحوط ان لم يكن اقوى لزوم الاعادة كما عرفت |
| | فصل | في القنوت |
| قوله | حتى صلوة الشفع | قد مر ان الاحوط الاتيان به فيها بقصد القرية المطلقة |
| ٣ | يجوز الدعاء بالفارسية | جواز الدعاء بغير العربية فيه وفي سائر احوال الصلوة لا سيما ممن يحسنها محل اشكال |
| ٤ | وسلام على المرسلين | بقصد الدعاء او القرانية على الاحوط |
| ٧ | مادة او اعراباً | على اشكال لا سيما في الملحون مادة |
| ١٤ | ترك العود اليه | بل الاحوط العود والاتيان به بقصد القرية المطلقة وان لم يجب ذلك |
| | فصل | في مبطلات الصلوة |
| | الثاني | |
| قوله | فلا قوى عدم البطلان | بل البطلان هو الاقوى كما مر |

الخامس

| | | |
|------|-------------------|--------------------------------------------------------------|
| قوله | بشرط كونه مفهما | بل مطلقاً على الاحوط وان كان من حروف المباني فضلا عن غيرها |
| ٩ | بل هو مبطل للصلوة | اذا جاء به بعنوان الصلوة بل مط على الاحوط |
| ١٠ | بغير العربي | تقدم الاشكال فيه |
| ١١ | وكذا لو لم يعلم | في اطلاقه تأمل بل منع |
| ١٣ | مع مخاطبة الغير | فيه تأمل بل لا يخلو عن بأس |
| ١٥ | فلا بأس | ما لم يشتمل على مخاطبة الغير والا فلا يخلو عن بأس كما مر |
| ١٧ | الاحوط المماثلة | لا يترك |
| ١٨ | او بقصد الدعاء | قصد الدعائية مع اشتماله على مخاطبة الغير محل اشكال كما مر |
| | | فلا حوط الاقتصار على قصد القراءة هنا وفي سائر المسائل الالية |
| | | التي احتاط بها فده |
| ٢٧ | بقصد الدعاء | مع ترك المخاطبة كما مر |
| ٣٦ | وجب على كل منهما | على الاحوط |
| ٣٩ | والاحوط الترك | بل لا يترك مع اشتماله على المخاطبة |

السادس

| | | |
|------|--------------------|------------------------|
| قوله | ولا بالقهقهة سهواً | ما لم تصل الى حد المحو |
|------|--------------------|------------------------|

الثامن

| | | |
|------|----------------------|----------------------------------|
| قوله | والاحوط الاجتناب عنه | لا يترك بل لا يخلو عن قوة كما مر |
|------|----------------------|----------------------------------|

التاسع

| | | |
|------|-------------------------|----------------------------------|
| قوله | الاحوط الاجتناب عما كان | لا يترك بل لا يخلو عن قوة كما مر |
| قوله | وان كان الاحوط الاقتصار | لا يترك |

لا يخلو عن اشكال وقد مر منه قده في خلل الوضوء ما لعله
ينافي فيه فتدبر

لا ينبغي الاشكال فيه بل هو من افضل الطاعات

في المكر وهات في الصلاة

بل على اشكال احوط اترك كما مر

لا يجوز قطع الفريضة

رجاء

في صلاة الايات

لا يترك بل لا يخلو عن وجه

ثم عاد الى اليومية من محل القطع مع عدم تخلل المنافي كما في
العكس في وجه والا حوط الاعادة

لا يترك

بل لا يترك الاحتياط في هذه الصورة

في صلاة القضاء

وقد مر انه لو مضى عليه مقدار اداء الصلاة ر فعل الطهارة
فقط فالاحوط القضاء

لا يترك بل لا يخلو عن وجه

هذا الاحتياط لا يترك وبمحتمل التخير ايضاً مط ولعله اقرب

٤١ اتم ثم نام

٤٣ وهو مشكل

فصل

وهي امور

الثالث

قوله على الاقوى

فصل

٥ ويستحب

فصل

الرابع

قوله عن الشروع في الانجلاء

١٢ قطعها واشتغل بصلاة الاية

١٢ لكن الاحوط خلافه

٢٣ خصوصاً

فصل

١ كما تقدم في الواقيت

٣ اذا كان من فعله

١١ فضاؤها قصرأ مط

| | | |
|--------------------------------------------------------------|------------------------|----|
| مما نفي عنها البعد من التفصيل والله العالم | | |
| لا يترك | واحوط منه الجمع | ١٣ |
| لا يترك رعاية هذه الاولوية | بمنوان احتمال الطلوية | ١٤ |
| بل لا يجب في وجه قوي الا فيما كان الترتيب معتبراً في اداؤها | يجب الترتيب | ١٦ |
| شرعا كالظهيرين والعشائين احديهما مع الاخرى دون ما كان | | |
| الترتيب فيه ناشئاً من ترتب الزمان قهراً وان كانت الاحوط | | |
| رعايته مطلاً سيما مع العلم به بل لا ينبغي تركه في هذه الصورة | | |
| ومنه تعرف انه لا يلزم رعاية ما ذكره في المسائل الاتية من | | |
| التكرار ونحوه لتحصيل الترتيب في صورة الجهل وان كان | | |
| احوط والله العالم | | |
| لا يخلو عن الاشكال والتاميل محل نظر | الا ان ينوي | ٢٠ |
| مع تشاغله بالقضاء او يأتي به رجاؤه كما مر | الا تيان بالذواقل | ٣١ |
| بشرط كون القضاء يقينياً والا فيشكل الاقتداء به كما سينبه | سواء كان الامام قاضياً | ٣٣ |
| عليه قدم سره فيما يأتي | | |
| في صلوة الاستيجار | فصل | |
| ولعل مرجعهم الى امر واحد وهو القيام بما وجب على الميت | يتصور فيه الوجهان | ١ |
| بدلاً عنه | | |
| في قوة منع بل لعل الاقوى العدم | لا يخلو عن قوة | ٣ |
| بل مط على الاحوط كما سيأتي | لعذر | ٥ |
| لا يلزم رعاية هذا الاحتياط | نعم الاحوط | ٥ |
| بل من اثلث على الاقوى كما مر | من الاصل ايضا | ٦ |

| | | |
|------|-------------------------|----------------------------------------------------------------|
| ٧ | فان اشترط المباشرة | او كان ظاهرها ذلك كما في كثير من الوارد |
| ١٠ | على الوجه الصحيح | ولو بركة اصالة الصحة في فلا |
| ١١ | وان كان لا يبعد | بل لا يخلو عن البعد |
| ١٢ | انفسخت الاجارة | على اشكال في اطلاقه نعم لا يبعد ثبوت الخيار للمستأجر مط |
| ١٥ | على مقتضى تكليف الميت | بل لا يبعد ذلك ايضا مع رجاء زول العذر اذا استلزم التأخير كثيرا |
| ١٨ | مراعات الترتيب | بل على مقتضى تكليف نفسه كما في احكام السهو والشك وان |
| ١٩ | يجب ان يمين | كان رعاية احوط التكليفين مما لا ينبغي تركه اما احتمال كفاية |
| ٢٠ | بل الظاهر جواز الاكتفاء | الا تيان بها على مقتضى تكليف الميت وان استلزم البطلان |
| ٢٤ | اشكال | عند الاجير كما ترى من الوهن بمكان |
| ٢٨ | فالظاهر نقصان الاجرة | قد مر عدم اعتبار مراعات الترتيب في القضاء عن نفسه فضلا |
| قوله | على الاصح | عن غيره الا فيما كان الترتيب معتبرا شرعا في ادائه كما مر |
| قوله | ولم يتمكن من قضائه | بنا على اعتبار الترتيب في القضاء الاستيجاري وقد عرفت منعه |
| قوله | الولد الا كبر | ان اريد جواز الاكتفاء بالاستيجار للعمل مالم يعلم عدم الاتيان |
| | | ففيه اشكال مطنعم اذا علم انه قام بالعمل وشك في صحته وفساده |
| | | حمل على الصحة ولعل العبارة لا تخلو عن اجمال |
| | | اقواه صرفه في صلاة نفسه بل لا ينبغي الاشكال فيه |
| | | على تأمل الا ان يشترط ذلك بقول مط ومعه يشكل الاستثناء |
| | فصل | في قضاء الولي |
| | | بل على الاحوط |
| | | بل مطلقا في وجه موافق للاحتياط |
| | | مع وجوده والا فالمسئلة محل اشكال وكن على ذكر من ذلك |

| | | |
|---------------------------------------------------------------|----------------------|----|
| في الفروع الآتية | | |
| فيه اشكال ويحتمل قوياً عدم وجوب القضاء على كل منهما كما | فالولي غيره | ٧ |
| في المسئلة التالية | | |
| ولو ببركة الحمل على الصحة | صحیحاً | ١٠ |
| بل لا يجب الترتيب في القضاء مطلقاً الا في الظهرين والعشائين | يجب على الولي | ١٣ |
| ليوم واحد كحاضر | | |
| بل تكليف نفسه ايضاً على الاحتياط الذي مر سابقاً وكذا | تكليف الميت | ١٥ |
| في اصل وجوب القضاء بل لا يكاد يظهر وجه لمراعات تكليف | | |
| الميت فيه مع انه تكليف الولي | | |
| بناءً على خروج العبادات البدنية من الاصل وقد عرفت معه | من تركته | ٢١ |
| في الجماعة | فصل | |
| ويحتمل قوياً عدم الحث لو اعادها جماعة | الكفارة | ١ |
| او المولى على الاحوط في الجميع | بامر احد الوالدين | ١ |
| مأموماً لا اماماً لغيره وان كان محتسباً مثله الا مع اتحاد جهة | الاحتياط الاستحبابي | ٢ |
| الاحتياط بينهما كما سيأتي | | |
| على تأمل والاحوط ترك الافتداء بها وفيها ولو بمثلها الا وجه | وبصلوة الطواف | ٤ |
| بعد ان يصلحها منفرداً | | |
| بل لا يخلو الجواز عن الاشكال فيه وفيما بعده | لا يبعد الجواز | ٥ |
| في قوته نظر والاحوط الا نفراد فيه وفيما بعده ايضاً | فلا قوى عدم الالتفات | ١١ |
| اذا لم يرجع احدهما الى الآخر عند الشك والا بطلت | صحت صلواتهما | ١٢ |
| بل مط على الاحوط | اذا كانت مخالفة | ١٣ |
| | لصلوة المنفرد | |

بل لا يترك الاحتياط بالاحتياط بقصد القرية المطلقة في هذه الصورة

لا يترك

بل على الاقوى والاحوط الاتمام ثم الاعادة

بل يتمها منفرداً ثم يعيد على الاحوط

نعم له الدخول مع الاحتمال بانها على الانفراد او انتظار الركعة

اثانية على فرض عدم الالتحاق

بقصد القرية المطلقة على الاحوط

يشترط في الجماعة امور

يعني ان الحائل المانع شرعاً يقدح وان حدث حال السجود فقط

فلا ينافي ما سيأتي من عدم فادحية الحائل حال السجود دون

غيره من الاحوال فلا تغفل

الرجال منهم دون النساء بعضهم مع بعض على الاحوط

بشرط ان لا يضر بصدق الاجتماع عرفاً والا كان مشكلاً

واخل بوضيفة المنفرد

لا يترك ويكفي فيه اقل مسماه عرفاً بل الاحوط مراعاته

في سائر الاحوال ايضاً

لا يترك مط

تهنياً قريباً على اشكال ايضاً

خصوصاً اذا كان في الاثناء

وان كان الاحوط عدم العود

عن حده على الاحوط

بطلت صلاته

الاحوط عدم الدخول

ويشهر

فصل

احدهما

او سجود

او غيره من المأمومين

الثاني

ولو بكثير

الرابع

ان بقي على نية الاتمام

والاحوط تأخره عنه

وان كان الاحوط

اذا كانوا متبشرين لها

| | | |
|---------------------------------------------------------------|----|-------------------|
| لا يترك فيه وفيما بعده | ٨ | الاحوط العدم |
| ان صدقت هذه الدعوى ينبغي الجزم بالممانعة | ١٤ | لصدق |
| فيه اشكال والاحوط الانفراد | ١٥ | لا يعد |
| وقد مر الاشكال فيه | ١٩ | على ما مر |
| تهيباً قريباً على اشكال فيه ايضا | ٢٠ | بعد كونهم متهيبين |
| مشكل جداً | ٢١ | وان كانت |
| بل ما لم يعلم صحتها وجريان اصالة الصحة في حقه محل تأمل بل منع | ٢٢ | ما لم يعلم |
| على اشكال في اطلاقه | ٢٣ | ام لا |
| وقد مر الاشكال في ذلك | ٢٤ | بقاء قوته |

في احكام الجماعة

فصل

| | | |
|-----------------------------------------------------------------|----|---------------------|
| لا يترك | ١ | الاحوط |
| او قرأته ما لم يسمع هممته بقصد القرابة المطلقة بل هذا هو الاحوط | ٣ | فلا حوط الترك |
| او القرائة بقصد القرابة المطلقة | ٥ | فلا حوط الترك |
| في الجملة بنحو لا يعد تخلفاً عرفاً | ٦ | ان يبطل سجوده |
| كفاية المقارنه في تحقق المتابعة عرفاً محل تأمل بل منع | ٧ | بمعنى مقارنته |
| فيه تأمل واحتمال الشرطية قوي جداً ولا يعد ان يكون | ٨ | تعديدي |
| تكليفه ح الا تمام منفرداً والظاهر انه لو اتى بقصد الانفراد | ٩ | |
| صحت صلواته على القوانين | | |
| لا يعد ان يكون وجوب العود هنا كاصل المتابعة شرطياً ايضا | | وان لم يعد اثم وصحت |
| وعليه فيلحقه ما عرفت من حكم الاخلال بالمتابعة عمداً | | |
| وتبطل جماعته مع العمد في وجه والاحوط ما مر من نية الانفراد | ١٢ | لا تبطل صلواته |
| في قوته تأمل ولو تم ما اشار اليه من التعليل لما جاز التخلف | ١٢ | كما انه الاقوى |

| | | |
|---------------------------------------------------------------|----|------------------------------|
| في السجود ولو قليلا حال قراءة الامام وقد مروى باني جوازه | ١٣ | بل الاحوط تأخره |
| لا يترك بل لا يخلو عن قوة | ١٦ | وهكذا |
| هذا مبني على جواز الاقتداء مع الاختلاف وسيجيء الكلام في ذلك | ١٨ | او قصد الانفراد |
| وهو الاحوط وما عداه لا يخلو عن اشكال | ١٩ | جواز التشهد |
| بل هو الاحوط والا فضل فانه بركة | ١٩ | او ينوي الانفراد |
| وهو الاحوط كما مر | ٢٠ | قرأتها |
| لا يترك | ٢٠ | فالظاهر عدم البطلان |
| بل يتمها بنية الانفراد على الاحوط فيه وفيما قبله | ٢٣ | ثم يلحقه |
| بل ينفرد على الاقوى | ٢٩ | والا فينوي |
| بل مط على الاحوط | ٣١ | في العمل ايضا |
| اذا كانت المخالفة فيما يغتفر الاخلال به سهوا او جهلا بالموضوع | ٣٣ | الاحوط الترك في هذه الصورة |
| حتى القراءة في وجهه وان كان المأموم عالما بالوجوب فضلا | ٣٤ | انكشف بطلان الجماعة |
| عن صورة الظن دون ما اذا كانت في الاركان ونحوها من | ٣٥ | او قراءة في مورد تحمل الامام |
| الشرايط الواقعية حيث لا يجوز الاقتداء ح مط على الاقوى | ٣٦ | فالظاهر وجوبه |
| لا يترك فيه وفيما بعده اذا احتمل كون الامام تاسيا مع | | |
| اعتقاده النجاسة كالمأموم | | |
| على اشكال احوطه الاعادة مع الاخلال بوظيفة المنفرد مط عدا | | |
| القراءة فانه لا يقدح اخلا له بها على الاقوى في المقام | | |
| على الاحوط وان كان في العدم قوة وهل يقرأ المأموم ح وجهان | | |
| احوطهما القراءة بقصد القرية المطلقة | | |
| بل لا يجب وان وجب عليه قطع الصلاة فينفردون او يقدمون غيره | | |

وكان مخالفاً لما عليه المأموم اجتهاداً أو تقليداً والاجاز
من هذه الجهة

اولاً حوط القوانين في زمانه بل لعله يكفي موافقتها لما عليه المأموم
اجتهاداً أو تقليداً اذا لم يكن عن تقصير بل ومعه ايضاً مع
فرض تأني القرينة منه لو لا اخلاقه بالعدالة

في شرايط امام الجماعة

على تفصيل يأتي
وكون حسن الظاهر كاشفاً تعدياً غير بعيد والله العالم
بناء على اعتبار خبر العدل الواحد في نحو المقام وهو احوط
في غاية الاشكال

في مستحبات الجماعة ومكرهااتها

بل منع
على الاحوط لا سيما لزيادة القيام
لاشكال في اغتفار زيادة الركن للمتابعة ورجوع المأموم الى الامام
في مفروض المتن نعم يشكل رجوع الامام الى المأموم الذي يصلي
قضاء احتياطياً مطوان لم ينحصر ولعل ما وقع منه قد من سهو القلم
لا يترك بل لا يخلو عن وجه

وقد مر انه لا يترك
بل الاحوط ترك الاقتداء مع تحقق المانع بهم
بل الاحوط الاقتصار عليها

في الخلل الواقع في الصلوة

مع كونه عاملاً برأيه

الا اذا علم بان صلوته
موافقة للواقع

فصل

وان كان لعدم استطاعته
الكاشف ظناً
بل وشهادة عدل واحد
وان كان الاقوى جوازه

فصل

فتفيه اشكال
من الزيادات
يشكل

اكتنه احوط
الاحوط القراءة
بكره
الصورة الاولى

فصل

| | | |
|----|--------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣ | اجراء حكم السهو عليه | في عدم البطالان دون سائر الاثار الاخر من سجود سهو ونحو ذلك على تأمل لا يترك معه الاحتياط |
| ٤ | والمخالف لها | على الاحوط بل هو على اطلاقه محل منع |
| ١٠ | وقد مرت | وقد مر منا الاشكال في ذلك فليراجع |
| ١١ | بطالت الصلوة | على تردد في تكبيرة الاحرام اقواه الصحة |
| ١٣ | اتمام الصلوة | بمعنى رفع اليد عن الزيادة والاتيان بالتسايم فقط او مع التشهد على اختلاف الصورتين فلا يتوهم |
| ١٥ | فالاقوى ايضا البطالان | بل الاقوى الصحة فيكفي التدارك ثم الاتيان بما هو مرتب عليهما من غير حاجة الى الاعداد وان كانت احوط هذا الاحتياط لا يترك |
| ١٨ | فلا حوط العود والاتيان | على اشكال فيه وفيما بعده بل العدم لا يخلو عن وجه |
| ١٨ | فلا يبعد وجوب العود اليه | لا وجه لتأتي هذا الاحتمال مع فرض الاتيان به بقصد القرية والاحتياط |
| ١٨ | لا احتمال كون التشهد | |
| | زيادة عمدية | |
| | فصل | |
| ١ | بالنسبة الى الظهر | في الشك |
| | | على اشكال فيما اذا كان شاكاً فيهما معاً احوطه ان لم يكن اقوى قضاء الظهر ح |
| ٦ | يجوز له البناء | فيه اشكال فيأتي باربع ركعات بقصد ما في الذمة هنا ايضا |
| ٧ | وان الباقي هو العشاء | مشكل غايته بل لا بد من الاتيان بهما معاً ويتخير في تقديم ايهما شاء في وجهه ويمكنه ح مع تقديم المغرب فعلمهما معاً الا ان الاحوط فعل العشاء في الوقت ثم قضاء المغرب بعد ذلك بل لا يترك |
| ٨ | حكم غيره | على الاحوط |
| ١٠ | والاستغفار بالنسبة | ترتب الاستغفار على التسبيح غير معلوم |

| | | |
|-------------------------------------------------------------|----|---------------------------|
| بل يعود ويتم في وجه ثم يعيد على الاحوط | ١٠ | بعد الهوي للسجود لم يلتفت |
| بل يعود ويتشهد بقصد القرية المطلقة ولا شيء عليه وشكول الغير | ١٠ | الا ان الاقوى خلافه |
| المقدمات مط محل تأمل بل منع | | |
| مجرد قصد البدلية غير كاف مالم يشرع بقراءة ونحوها على الاقوى | ١١ | لم يلتفت |
| بقصد القرية المطلقة واعلم يمكن تأني هذا الاحتياط في بعض | ١٢ | والندارك ان كان |
| الافعال ايضا | | |
| على الاحوط وفي العدم قوة وان قلنا بوجوبها لكل زيادة سهوية | ١٣ | سجدتا السهو للزيادة |
| على الاحوط والاحوط ايضا قضاء ذلك الجزء للنسي ان | ١٣ | سجدتا السهو للنقيصة |
| كان مما يقضى | | |
| مما يعد في العرف عملا وفلا اخر | ١٤ | او بعد الاتيان بالمنافيات |
| اذا وجد نفسه متلبسا بتلك الهيئة بعنوان الاثم والالا | ١٥ | لم يلتفت |
| بنى على العدم | | |

في الشك في الركعات الشكوك الصحيحة تسعة

لا يترك بل لا يخلو عن قوة
بل يرفع الراش منها على الاظهر

لا يترك بل لعله الاقوى

فصل

احدهما

قوله والاحوط اختيار

الركعة من قيام

قوله باتمام الذكر

الرابع

قوله تأخير الركعتين من جلوس

التاسع

| | | |
|------|-------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قوله | ويسجد للسهو مرتين | والاحوط ان لم يكن اقوى السجود للسهو في جميع فروض الشك حال القيام الذي يجب هدمه على نحو ما ذكره في الفرض الاخير بل لا يترك الاحتياط بالاعادة في الرابع منها وبكفي الاستئناف بعد الابطال في وجه قوي بل لجواز الابطال بعد استقراره كما سيأتي فلو زال بالانزوي قبل تحقق البطل صححت الصلاة في وجه والاحوط الا تمام ثم الاعادة لو شك بين الاثنين والثلاث حال التشهد و كان شاكا في السجود كلا او بعضا فالحكم بالصحة مشكل جدا ووجه يظهر بالتأمل على اشكال فيما اذا كانت الحالة السابقة هي الظن بل الظاهر وجوب الشك في تمامية الصلاة بدونها بناء على اظهر الوجهين من كون فعل الاحتياط متمما حقيقة او حكما على فرض النقص ولا مؤمن منه و كون الشك المفروض واقعا بعد السلام لا يجدي مع احتمال كونه بناثيا لا ناثيا في اطلاقه نظر بل منع نعم فيما مثل به يقوى البناء على الصحة وان لم يدخل في فعل اخر وما يظهر منه فده من ابتناء المسئلة على قاعدة التجاوز او الفراغ لم يظهر لي وجهه المسئلة من جزئيات المسئلة العاشرة التي مر الحكم فيها منا ومنه وما اشار اليه من التعليل اجنبي عن المقام رجاء على الاحوط ترتيب آ ناء الفراغ على السلام البنائي كما هو المفروض محل تأمل بل منع كما اشرنا اليه سابقا نعم لو اقلب الشك المزبور بعد فعل الاحتياط انجبه عدم الالتفات |
| ٢ | والاحوط في الاربعة المتأخرة | |
| ٣ | ثم الاستئناف | |
| ٣ | موجب للبطلان | |
| ٦ | او التشهد لم تبطل | |
| ٩ | كان ذلك شكا | |
| ٩ | عدم وجوب صلاة الاحتياط عليه | |
| ١٠ | بنى على الثاني | |
| ١٢ | لانه لم يدري كم صلى | |
| ١٤ | اخذ باحد الاحتمالين | |
| ١٥ | والشك الثاني بعد الصلاة فلا يلتفت اليه | |

| | | |
|------------------------------------------------------------------|--------------------------|----|
| والاحوط تعين ذلك في الشك المزبور كما مر | ويحتاط بر كعة من قيام | ١٥ |
| بل لانه من الشكوك الغير المنصوصة والعلم الاجمالي المشار اليه | للعلم الاجمالي | ١٦ |
| لا يوجب البطلان الا ان يحدث بعد فعل المنافي | | |
| بل الاخير والاحتياط سبيل النجاة | اقواها الأول | ٢٠ |
| الظاهر كفاية الاستيناف في هذه الصورة والله العالم | وان اتى بالمنافي ايضا | ٢١ |
| بل لا يخلو عن اشكال | فالظاهر الصحة | ٢٣ |
| مر انه لا يخلو عن الاشكال | ونحوه من الشكوك الباطلة | ٢٤ |
| بل الاحوط العدول وعمل الشك ثم الاعداد كما مر منه قدس سره | على الاقوى | ٢٥ |
| في مبحث الية | | |
| لو صلى اول الوقت تحققة ومات بعد السلام من غير مهلة | فالظاهر وجوب قضاء | ٢٦ |
| فينبغي الجزم بعدم وجوب قضاء اصل الصلوة عنه ووجه ظاهر | اصل الصلوة | |
| ان مضى عليه مقدار ادائها وهو حي والا لم يجب قطعا | صلوة الاحتياط اولا | ٢٦ |
| على الاحوط وفي عدم قوة كما يقوى عدم وجوب قضاء الاجزاء | فانه يجب قضائها | ٢٦ |
| المنسية ايضا وان مضى عليه مقدار ادائها وهو حي | | |
| في كيفية صلوة الاحتياط | فصل | |
| وان كان الاقوى كفاية الاعداد من غير حاجة الى الاتمام | ثم اعادة الصلوة | ٢ |
| بل الاحوط عدم الجواز في هذه الصورة ايضا كما مر في الجماعة | مع اتحاد السبب | ٢ |
| بل هو الاحوط اذا كان عليه فريضة اخرى ولو قضاء | جاز قطعها | ٥ |
| الظاهر ان الضم غير مجد بعد ان لم يكن منويا الا ان يأتى به رجاء | ضم اليها اخرى | ٥ |
| مع تخلل المنافي ومع عدمه يتم الناقص ثم يعيد الصلوة بعده احتياطاً | بل يجب عليه اعادة الصلوة | ٨ |
| وكذا فيما بعده | | |
| على الاحوط وان كان الاقوى عدم الوجوب | للسلام في غير محله | ٩ |

بان يكتفي بالاتمام مع موافقة المأتي به للنقص ولو حكما ويرجع فيما عداه الى حكم من تذكر النقص مط ولعله لا يخاو عن وجه والاحوط اعادة الصلاة مع ذلك بل لا يترك

وان كان بعد الوقت على الاقوى

وجبه فيما لو دخل في فعل مرتب على فعل الاحتياط شرعا كالتعقيب ونحوه دون الفروض الاخر

الظاهر كفاية اعادة الصلوة مع تخلل المنافي كما يكفي فعل الاحتياط مع عدمه قطعا ولا حاجة الى الجمع بينهما في كلا الفرضين

الظاهر كفاية اعادة الصلوة ح ولا يجب اعاتها

ينبغي تقييده بما اذا كان ذلك بعد الفراغ ولعله المراد فتدبر

بل يبني على الوجه الاول ثم يعيد الصلوة احتياطاً بعد الاتيان بالمنافي

بل يقيم صلوة الاحتياط في الاثناء ثم يبني عليها من موضع القطع

وتصح الصلوتان في وجه والاحوط الاعادة وكذا فيما بعده وان

لم يجز محل العدول غير ان الاحتياط بالاعادة فيه اشد

بل الاقوى

في حكم قضاء الاجزاء المنسية

بل على اشكال ورعاية الاحتياط فيها وفي التشهد الاخير بما سيذكره

في مسئلة ١٣ لا يترك

وغيره مما ينافي الفورية العرفية دون غيره وان كان منافياً

على الاقوى فتدبر

وان كان لا يجب وح فلا حاجة الى ما ذكره من التكرار

ويحتمل التفصيل بين الصور

بني على عدم الاتيان

وجه

ثم اعادة الصلوة

وجب عليه اعاتها

بني على عدمه

على احد الوجهين

قطعها واتى بها

قضاها على الاحوط

فصل

على الاقوى

بالمنافي

تقديم السابق

| | | |
|----------------------------------------------------------------|----|------------------------|
| مع الشك في السابق في الفوات | | |
| وان كان جريان قاعدة الفراغ في الغرض ونحوه لا يخلو عن وجه | ١٠ | فلا حوط القضاء |
| بل هو الاقوى . ط | ١١ | فلا حوط تقديم الاحتياط |
| هذا الاحتياط لا يترك فيه وفيما بعده مع عدم تخلل المنافي عمداً | ١٣ | وان كان الاحوط |
| وسهواً اما معه فلا حوط اعادة الصلاة ايضاً | | |
| هذا الاحتمال ضعيف غاية | ١٤ | لا احتمال |
| او قبله ولو في محل التدارك مع دخوله في الغير | ١٥ | ثم بعد الفراغ |
| بل لزوماً | ١٦ | استحباباً |
| بل الاحوط هنا فعل المنسي في الاثناء والاطمأن ثم الاعادة ويحتمل | ١٩ | وكذا لو دخل في فريضة |
| قويّاً عدم الحاجة الى الاعادة خصوصاً اذا كان المنسي هو التشهد | | |
| في موجبات سجود السهو وكيفية | | فصل |
| على الاحوط في جملة منها | ١ | سجود السهو لامور |
| ولا يبعد كفاية مرة واحدة لهما | ٣ | ومرة للسورة |
| هذا هو الاحوط | ٧ | السلام عليك الخ |
| وقد مر انه المتعين هناك | ٧ | كما مر |
| لا ارى له في غير الامام وجهاً وفيه لا ينبغي تركه قبله وبعده | ٧ | وان كان احوط |
| فيما عدا وضع الجبهة على ما يسجد عليه فانه لا يبعد وجوبه | ٨ | نظر |
| لا يترك بل لا يخلو عن قوة | ٩ | عدم تركه خارج الوقت |
| وان كان جريان قاعدة الفراغ لا يخلو عن وجه كما مر في نظيره | ١٢ | فلا حوط اتيانه |
| على الاحوط وفي العدم قوة | ١٤ | وجب عليه الاعادة |
| مع تخلل المنافي ولو من جهة طول الفصل الخلل بالموالاته والا جاء | ١٤ | اعاد |
| بالثانية فقط واعاد التشهد | | |

في الشكوك التي لا اعتبار بها

ولا يلتفت اليها

الشك بعد السلام

الظاهر انه لا اثر لهذا العلم الاجمالي بمجرد البطلان انما هو من جهة كون الشك المزبور من الشكوك الغير المنصوصة كما اشرنا اليه آنفا

شك كثير الشك

مع فوت محل تداركه والا تداركه وصحت قطعاً على الاحوط فيه وفيما بعده مما كانت النقيصة والزيادة غير مستندة الى السهو كما مر في نظائره

شك كل من الامام والمأموم

بل يرجع في وجهه ولا يرجع الظان منهما الى المتيقن بل يعمل على ظنه على الاقوي

فيه اشكال بل يعمل بوظيفة شكه ثم يعيد على الاحوط الا اذا كان ما بني عليه الامام موافقاً لوظيفة الشاك فانه يتم معه ويأتي بوظيفته ولا حاجة الى الاعادة ح

تقدم الاشكال في الرجوع الى الامام في نحو المقام

الشك في ركعات النافلة

بل هذا هو الاحوط

على اشكال احوطه البطلان اذا كانت ثنائية

لا يترك بل لا يخلو عن وجه

فصل

الثالث

قوله لانها اما ناقصة ركعه

او زائدة

الرابع

لركن بطأت صلواته

وجب عليه القضاء

السادس

قوله والشاك لا يرجع الى الظان

ورجع الشاك منهم

ثم رجوع البعض الاخر

السابع

والافضل

قوله لم يلحقها حكم النفل

العمل بالظن

وله ان لا يعمل بالظن
يجوز له ان يبنى

بل يتين عليه الاحتياط بما ذكره اولاً
بل هو المتعين احتياطاً

ختمام في مسائل

الاولى

عدل به اليها

في الوقت المشترك والا بطلت على الاقوى وكذا
الحال في المسئلة الالية بل لا وجه للعدول فيما لو اتفق ذلك
في الوقت المختص بالاخيرة كما لا يخفى

الى اربعة

بنى على الثاني

اي بنى على انه لم يكن قبل الاكمال وهو كاف في ترتيب اثار
الصحة في وجهه قوي والظاهر انه يكفي في ذلك ان يجد نفسه
بعد الاكمال شاكاً بين الاثنين والثلاث ويشك في مبدأ حدوثه
وان لم يدخل في الرابعة البنائية

السادسة

اتمامها عشاء

انما يتجه هذا الاحتياط ويتأكد جداً حيث يكون الشك
المذكور بعد الركوع دون ما اذا كان قبله

السابعة

قطعاً

بل يقحم الركعة الناقصة في اثباتها ثم يتمها وتصح الصلوتان في
وجهه وكذا الحال في العشائين والاحتياط سبيل النجاة

الثامنة

ما يحتمل من النقص

بقصد ما في الذمة وتصح الصلاتان في وجهه قوي مع عدم صدور
المنافي بين الصلاتين وبعدها ولا حاجة ح الى الاعادة نعم
لا بد من سجود السهو للسلام الواقع في غير محله في احداها

التاسعة

ثم اعادة الصلاة احتياطاً

هذا مع تعدد ركعات الاحتياط والا كفى انما ما بيده بقصد
ما في الذمة والاتيان بركعة الاحتياط احتياطاً من غير حاجة
الى الاعادة

العاشر

اشكال

اقواه عدم الوجوب

الحادية عشر

اما لانه مقتضى البناء

وهو الوجه دون ما بعده وكذا الحال في الفرض الثاني من غير
تفاوت بينهما وقوله فيه لان الخ كما ترى ينبغي ان يكون
من سهو القلب

الثانية عشر

بنى على الثاني

مشكل جداً ضرورة انه يعلم حينئذ بعدم كونه مأموراً بفعل
الاحتياط على كل من التقديرين كما يظهر بالتأمل

الثانية عشر

لا يبعد بطلان صلوة

بل هو الاقرب لان قاعدة البناء على الاكثر انما تجري حيث
تكون الصلاة مفروضة الصحة لولا احتمال النقص وليس المقام
من هذا القليل كما يظهر بالتأمل

الى اربعة عشر

لكن الاحوط

هذا الاحتياط لا يترك

الخامسة عشر

لكن الاحوط هنا ايضا

هذا الاحتياط لا يترك

السادسة عشر

ويحتمل

بل هو الاقوى اما لان الامر بالقراءة لم يمثل قطعا فلا يجري فيها قاعدة التجاوز او لان القنوت واقع في غير محله على كل تقدير فلا يتحقق به التجاوز على اظهر الوجهين فتجب بخلاف السجود فانه من الشك بعد القيام فلا يلتفت اليه وفي الثن ما لا يخفى من القصور والاضطراب فتدبر

السادسة عشر

مع الاحتياط بالاعادة

وسجود السهو قبلها اذا كان طرف العلم السجدين معا والالم يجب ما عدا التدارك على الاقوى وكذا لو علم بذلك بعد القيام غير انه يجب فيه ان يسجد للسهو للقيام الزائد ايضا

السابعة عشر

ويحتمل ان يقال يكفي

بل لا يكفي ولا بد من الاتيان بهما ولا يجب الاعادة على الاقوى والقيام معلوم الزيادة فلا يتحقق به التجاوز نعم يجب له سجود السهو على الاحوط

الثامنة عشر

يجب عليه الاتيان بهما

ويحتمل هنا كفاية التشهد لكنه مشكل

التاسعة عشر

ويحتمل وجوب العود

بل هو المتعين ولا وجه للمضي واذا جاء بالتشهد بقصد القرية المطلقة فلا وجه للاحتياط بالاعادة

العشرون

ويحتمل وجوب العود

بل هو المتعين ولا وجه للمضي ايضا

الرابعة والعشرون

وعلم بعد السلام

السادسة والعشرون

لا يمكن اعمال القاعدتين

التاسعة والعشرون

بتحقق مغرب صحيحة

الثلاثون

لو كان بعدا كمال السجدين

الواحدة والثلاثون

اوقبله

الاثنان والثلاثون

له ان يتم الثانية

الرابعة والثلاثون

قدم الكلام على هذه المسئلة والتي بعدها في المسئلة اثامنة فراجع

الظاهر انه لا مانع منه بعد ان كان البناء على الاربع مستتبعا
انعمل الاحتياط بعنوان التتميم الذي مرجعه في الحقيقة الى البناء
على الاقل بنحو خاص وان كان الاحوط اعادة الصلوتين لاسيما
العصر بعد الاتيان بركمة الاحتياط بل لا يترك

فيه اشكال ولا بد من اعادة الصلوتين هنا وان عدل على الاحوط

وان كان قبله صحت الظهر وبطلت العصر على الاقوى ولو عدل
هنا ايضا رجاء يحصل له اليقين صحيحة كما لو كان بعد
الا كمال غير انه لا حاجة اليه بعد ان كانت ظهره محكومة
بالصحة ظاهرا القاعدة الفراغ كما لا حاجة الى سجود السهو في
الصورتين بل لا وجه له كما يظهر بالتأمل

بعد اكمال السجدين والابنى على صحة المغرب وبطلان العشاء
كما مر في الظهرين

رجاء وله ان يكتفي بالاولى ويرفع اليد عن الثانية في كلا الفرعين

يمكن اجراء قاعدة الشك

سقط وجبه

ويحتمل

والا وجه الثاني

وجهان

والا وجه الثاني

لاشكال في البناء

للعلم الاجمالي

فيه اشكال ولا بد من رعاية الاحتياط الاتي

الخامسة والثلاثون

على اشكال احوطه الا تيان به

السادسة والثلاثون

لا وجه له بعدم معلومية كون السلام واقعا على نقص كما هو المفروض

السابعة والثلاثون

بل الاول فيأتي بركعة متصلة رجاء ومعه يقطع بسلامة صلوته من غير لزوم محذور اصلا ولا تجري قاعدة البناء على الاكثر في نحو الفرض مما لا يلزم من البناء على العدم احتمال الوقوع في محذور الزيادة فتدبر

الى احد والا ربعون

اوجهيهما الاول

الثانية والاربعون

بل هو المتعين مطلقا ولا يجب عليه على الاقوى غير التدارك وسجود السهو لزيادة التشهد احتياطا

الثالثة والاربعون

بل البناء مع علمه بطلان صلوته على فرض النقص في غاية الاشكال كما مر في نظيره في المسئلة الثانية عشر

الثالثة والاربعون

بل لان قاعدة البناء انما تجري حيث تكون الصلوة مفروضة الصحة لولا احتمال النقص كما اشرنا اليه سابقا ولولا ذلك

لم يكن للعلم الاجمالي اثر كما يظهر بالتأمل

الخامسة والاربعون

الظاهر عدم تحقق التجاوز عن محل المشكوك بالدخول في ما علم
زيادته كما في الفرض ونحوه ولعله المراد

التاسعة والاربعون

بل هو فعلا من الشك في المحل بعد فرض كون القنوت واقعا
في غير محله كما اشرنا اليه آنفا

الخمسون

اذا علم بذلك بعد الفراغ اما لو كان في الاثناء فيشكل ما اشر
اليه من الانحلال وان تجاوز محل السجود شكوا وسهوا فتدبر

الثالثة والخمسون

بل في هذه الصورة لا بد من اضافة رباعيتين وتناثية كما هو واضح

الاربعة والخمسون

بل يتعين عليه اعادة الظاهر احتياطا بعد ان ياتي بصلوة الاحتياط
بقصد ما في الذمة ويحتمل صحة الصلوتين لو جاء بالاحتياط
بهذا القصد ولم يتحلل المنافي في البين كما لعله المفروض

السادسة والخمسون

اظهرها الاول ودعوى انصراف كافة اخبار المسئلة عن هذه
الصورة في محل المنع

الثامنة والخمسون

بل هي بحكم المعلوم بعد البناء على الثلاث

يعود محل المشكوك

بعد تجاوز المحل

لا يعد جواز الاكتفاء

وكذا ان علم

بقصد ما في الذمة

وجهان

غير معلومة

التاسعة والخمسون

بل الظاهر البناء على العدم وانه يرجع الى الشك في المحل كما
مر في المسئلة الخامسة والاربعين

الستون

ضعيف جدا نعم الاحوط الا يماه لسجدي السهو في اثناء العصر
ثم يأتي بهما بعدها ايضاً كما ان الاحوط قضاء السجدة والقشهد
قبلها وبعدها ايضاً

الثانية والستون

هذا الاحتياط لا يترك

الرابعة والستون

المسئلة محل اشكال ولو جاء بها فلا حوط له الاعادة بعد الاتيان
بسجدي السهو للقيام الزائد الذي هو احد طرفي العلم الاجمالي
الحادث بعد الاتيان بالسجدة فتدبر جيداً

في احكام صلوة الغيدين

اذا كان في المحل والا لم يلتفت

وهو قوي جداً

وان وجب التدارك مع تذكره قبل الركوع

في صلوة ليلة الدفن

بعد الفراغ من الدفن على الاحوط

وليلة الدفن ايضاً فلا يتوهم

وحيث ان المسئلة لا تخلو عن الاشكال فلا حوط تأخيرها

فالظاهر البناء على الاتيان

ويحتمل التخيير

وان كان الاحوط

وجب عليه اخرى

فصل

بني على الاقل

وان كان يحتمل

لم تبطل صلوته

فصل

الى ليلة الدفن

في اول ليلة

بناء على المختار

٦

٧

٨

٥

٥

٧

عن العشائين

بل على اشكال في المندورة مطلقاً كما مر في محله

في صلاة جعفر

ويقول مثل ذلك كـ... وكيفاً قبل القراءة ايضاً بقصد القرينة

المطلقة في المقامين على الاحوط

ولعله اظهر الاحتمالات احوطها للنافلة

بقصد القرينة المطلقة

في صلاة الغفيلة

الاحوط الا تيان بهارجاء او يجعلها من نافلة المغرب كما مر

في صلاة الوصية

ويأتى فيها ايضاً مامر من الاحتياط في الغفيلة

افواه المنع

على اشكال احوطه العدم

في صلاة المسافر

وكذا لو احتمل البقاء في الاثناء ثلاثين يوماً متردداً على الاقوى

تعيين التكليف للمجتهد كما يرى

بل يكفي على القول الاخر ايضاً في وجه قوي الحاقاً لها بالامتداد

به كما لو لم يكن في البين مقصد اصلا

بل آخر البلدة فيها ايضاً على الاقوى

٧ فلا اشكال

فصل

قوله ثم يقول

٤ ويحتمل

٧ بل يأتي به ايضاً

فصل

قوله غير نافلة المغرب

فصل

قوله بين العشائين

فصل

قوله اشكال

٥ يجوز الجلوس فيها

فصل

الاول

قوله لم يقصر

٧ الا اذا كان مجتهداً

١٤ وعلى المختار يكفي

١٥ وآخر المحله

| | | |
|--------------------------------------------------------------|----|--------------------|
| مع العزم على الاطاعة | ١٧ | لوجوب الطاعة |
| على الاحوط وفي العدم قوة | ١٧ | ويجب الاستخبار |
| بل الظاهر التمام وان ظن العدم ما لم يبلغ حد الاطمئنان | ١٨ | فالظاهر القصر |
| كما في المسئلة الالية | | |
| بل لا بأس بتركه فيقتصر على التمام مع الاحتمال المعتد به وعلى | ١٩ | لا يترك الاحتياط |
| القصر في غيره | | |
| المسئلة في غاية الاشكال والاحتياط بالاستخبار اولا وبالجمع | ٢٠ | فالظاهر وجوب القصر |
| مع عدمه حيث يتبين الحال لا يترك | | |

الثالث

| | | |
|--------------------------------------------------------------------|----|------------------|
| ولا يحتمل البقاء متردداً ثلاثين يوماً والابقي على التمام فلا يتوهم | ٢١ | من غير نية اقامه |
| قوي جداً ولا يلزم الجمع في هذه الصورة | ٢٣ | في وجه |

الرابع

| | | |
|----------------------------------------------------------|----|----------------|
| او يحتمل البقاء ثلاثين يوماً في الاثناء من غير قصد كامر | ٢٤ | لو كان متردداً |
| الظاهر انه لا يكاد يتحقق العزم اذا كان الاحتمال عقلائياً | ٢٤ | الا انه يحتمل |
| فيه وفيما نظر به | | |

| | | |
|------------------------------------------------------|----|-------|
| اقواه القصر اذا لم يقطع بين العزمين شيئاً كامر نظيره | ٢٦ | اشكال |
|------------------------------------------------------|----|-------|

الخامس

| | | |
|------------------------------------------------------|----|--------------|
| مع احتياجه الى ذلك للتنعش والا ففيه اشكال | ٣١ | للتجارة |
| بل يقصر ايضاً والتعليل كما ترى | ٣٢ | فلا يبعد |
| فيه اشكال وان قلنا بالصحة فيما نظره والمناط غير منقح | ٣٣ | صحيح ما صلاه |

بل الاقوى التمام لعدم تحقق موجب القصر حينئذ عند التحقيق كما يظهر بالتدبير

ولكنه لو اقتضى الاصل الحرمة وعلى تماماً ثم انكشف له الخطأ ولو بعد الوقت اعادها قصر افي وجه قوي

فيه نظر الا ان يرجع الى نذر الاقامة فتجب ويكون السفر محرماً حينئذ

الظاهر ان حال الحواشي هنا حال المسافة المقصودة وقد عرفت حكمها بل هو المتيقن مط وان عد مسافراً بعد ان كان سفره غير موجب للقصر شرعاً ولم يحدث منه سفر غيره

اقواها الصحة والعكس لا يخلو عن الاشكال

اعتبار هذا القيد باطلاقه محتاج الى التأمل اقواه التمام اذا كان بيته معه والا فالقصر والله العالم

فيه تأمل بل لعل الاقوى القصر في السفارة الاولى وان صدق معها العنوان عنها

بناء على القصر في السفارة الاولى وان طالت كما فويناه والا فالفرق بينهم وبين من اتخذ المكارات عملاً في فصل دون آخر محل تأمل

لا وجه له بعد ان لم يكن السفر الموجب للقصر الذي هو عنوان المخصص عملاً له

وان كان الاقوى القصر ٣٣

اباحة او حرمة ٣٦

وجب عليه الاقامة ٣٩

وما دام عليها يقصر ٤٠

يمكن القول ٤١

وجهات ٤٣

السادس

قوله لا مسكن لهم

قوله اشكال

السابع

قوله فمع الصدق

٤٦ الحملدارية

٤٨ ان يقال

الثامن

قوله

اجتماعهما

قوله

او محل اقامته

٦٠

يعتبر التقدير

٦١

خفاء مطلق الصوت

٦٥

ينقطع

٦٧

والاحوط في وجه

٦٩

يجب عليه التمام

فصل

احدها

٢

سنة اشهر

٦

اشكال

٧

ظاهر كلمات العلماء

الثاني

١٠

لا يضر

١٦

لشرف البقعة

٢٢

يبقى على التمام

الثانية

قوله

اذا كان ما بقى

لا يترك بل لا يخلو عن قوة غير انه في العود يتعين عليه الاحتياط
فيه تأمل بل ربما يقوى البقاء هنا على التصبر الى ان يصل الى
محل اقامته عرفا

مع خفاء الاذان ان كان والا قدر ايضا

لا يترك بل الظاهر عدم صدق خفاء الاذان عرفا في الصورة الثانية
على تأمل بل لا يخلو العدم عن قوة كما مر
هذا الاحتياط ضعيف والا تمام في بعض صور المسئلة منصوص
بخصوصه

بل يجمع على الاحوط وكذا لو جازده وكان الباقي اقل من المسافة
في قواطع السفر موضوعا وحكما

او نحو ذلك وما عدى هذه الصورة لا يخلو عن اشكال
اقواه العدم وكذا في المستجد خصوصا مع قدم العهد باستيطانه
وهو الاظهر

اذا كان احتمال حدوثه موهونا بحسب العادة
مشكل غاية

وان خرج لما دون المسافة على التفصيل الا في قريبا

عبارة المقام لا تخلو عن بشوئش ولعل المراد منها غير خفي

الثالثة

وجوب القصر ايضا

قوله

السابعة

ولا يترك الاحتياط بالجمع

قوله

بعد تحقق الإقامة

قوله

وجب عليه الإقامة

٢٨

رجع الى القصر

٣١

لا يخلو عن قوة

٣٣

بصلوة الاحتياط

٣٤

ففي الاولى

٣٥

وجه لا يخلو عن قوة

٣٧

او بعد ذلك اليوم

٤٠

في انه يتم

٤١

٨

فصل

الوتيره ايضا على الاقوى

قوله

يجوز له الاتيان

١

فيه اشكال احوطه الجمع في الجميع

وله الافتصار على التمام في وجه قوي

والصلوة اما ما قبلها فيحققه حكم من نوى الخروج من اول الامر

على الاحوط في النذر ونحوه

بل يجمع احتياط ويبيد ما صلاه قصر او كذا مع العلم بتاريخ احدهما

ايضا على الاحوط

بل لا يخلو عن ضعف والبنى الذي اشار اليه كما ترى

فيه اشكال بل العود الى القصر هنا لا يخلو عن قوة

بل الظاهر عدم الفرق بين الصورتين بعد فرض تحقق القصد منه

الثالث من القواطع

بل لا يخلو عن الاشكال والاحتياط بعدم الاكتفاء كما ترى

والاحوط الجمع في اليوم الاخير

على اشكال كما مر في المقيم

مع قصد العود اليه من غير تأخير بخل بصدق التردد

ثلاثين يوما فيه

في احكام صلوة المسافر

في قوته نظر وفعلها رجاء خال عن الاشكال

على تأمل والاحوط الترك او الاتيان بها رجاء وكذا

في المسئلة الآتية

| | | |
|----|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٥ | الا في المقيم المقصر | بل وفيه ايضا على الاحوط ان لم يكن اقوى |
| ٦ | وجب عليه المقصر | بل يجمع بين المقصر والتمام على الاحوط وكونه من الاغتفار غير ظاهر |
| ٧ | لا يترك الاحوط | هذا الاحتياط لا يترك وكذا ما بعده |
| ٨ | الانتهاء والاعادة | بل لا بد منها في هذا الغرض فضلا عما يليه |
| ١٠ | الاحوط الاعادة | بعد ان كان آخر الوقت هو حال الفوت كما اعترف به قد |
| ١١ | وهو آخر الوقت | فمراعاته هو الاقوى |
| ١٢ | لا ينبغي ترك الاحتياط | بل لا يترك |
| ١٤ | فالظاهر الصحة | بل لا يخلو عن الاشكال وقد مر الكلام على هذه المسئلة في مبحث النية فراجع |

كتاب الصوم في النية

فصل

| | | |
|------|--------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قوله | فلا يجزي القصد الى الصوم | فيما كان منه معنواً بعنوان خاص والا كفى كما في المندوب المطلق بل لا يبعد كفاية ذلك في المتعين بحسب الزمان ايضا كصوم ايام البيض ونحوه على احتياط فيه |
| قوله | بل قصد الصوم في الغد | الظاهر الاجزاء في هذه الصورة |
| ١ | ويرجع الى عدم قصد الامر | وهذا هو منشأ البطلان فيه وفيما قبله دون ما تخيله قد |
| ٤ | الامساك عما عداه | اذا كان لحاظه في الامساك عما عداه من حيث زعمه انه غير مفطر بحيث لو لا ذلك لنوى الامساك عنه ايضا فالبطلان محل تأمل بل منع |

| | | |
|-----------------------------------------------------|---------------------------|----|
| بل الى العصر في وجه قوي الا ان الاحتياط لا يترك | الى الزوال | ١٢ |
| بل لعله هو الا قوي | لا يترك الاحتياط | ١٥ |
| بل الاحوط في هذه الصورة تجديد النية وقضاء ذلك اليوم | قبل الزوال | ٢٠ |
| فيه تأمل وللصحة وجه وان لم يذب | وكذا لولاء | ٢١ |
| على تردد في اطلاقه | وكذا لو تردد | ٢٢ |
| قدم من انه يجب تجديد النية بعد التبين ولو كان بعد | لغير العالم به الى الزوال | ٢٤ |
| الزوال فافهم | | |

فيما يجب الامساك عنه

على اشكال فيه

الاحوط البطلان في مقارعة الحشفة يسمى الادخال ولو قليلا

من المفطرات

هذا الاحتياط حسن وان لم يكن لو تركه وخرج بالمشقة لا يبطل

صومه على الاقوى وان وجب الغسل به

لا يترك لا سيما فيما مثل به من الافعال التي تقتضي الانزال

نوعا بل الاحوط ثبوت الكفارة فيها ايضا

على الاحوط وان كان هو من اعظم الكبائر لا سيما حال

الصوم وخصوصاً في شهر رمضان

في الحاق نظر الا اذا رجع الكذب الى الكذب عليه تعالى شأنه

لا يترك

فصل

الاول والثاني

جواز الجر من الراس

الثالث

فلا يبطل باقل من ذلك

الرابع

فلاحوط تقديم لاستبرام

وان الاحوط القضاء

الخامس تيمم الكذب

الاقوى الحاق باقي الانبياء

وان كان الاحوط البقاء

| | | |
|------|-------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٤ | فلا حوط لناقل الاخبار في شهر رمضان السادس | وغيره وان لم يكن صائماً |
| قوله | على الاحوط | فيه وفي الغليظ ايضاً ما لم يدخل تحت عنوان الاكل الغير المعتاد عرفاً |
| قوله | الارتماس في الماء السابع | في مفطريته تأمل وان حرم فعله حال الصوم على الاقوى فيبطل الغسل بالارتماس حاله مط وان كان مستحباً ما لم يرفع اليد عنه قبله او يقع في حال يعذر فيها ولا يبطل صومه ح في وجه قوي وان كان الاحتياط بالقضاء مع تيماء بل والكفارة لا ينبغي تركه ولعل هذه الحاشية تفنى عن التعاليق في كثير من الفروع الآتية المتفرعة على مفطريته |
| ٣١ | بل الاقوى | في قوة نظر وان كان الاحتياط لا يترك |
| ٣٣ | وكذا في الميزاب | على تردد في صدق الرسم هنا عرفاً |
| ٣٤ | لا يحكم بطلان الصوم | ظاهراً وان بطل في الواقع على فرض المصادفة وجاز العقاب عليه وكذا في المسئلة الآتية |
| ٤٤ | يشكل صحته حال المكث | بل لا يصح فيه وفي غيره مط ما لم يرفع اليد عن الصوم قبله ويصح حال الخروج مط في وجه قوي |
| ٤٨ | الثامن | |
| قوله | وان كان الاحوط تركه | لا يترك ولو تعمد في المعين آتاه رجاء ثم قضاء على الاحوط |
| قوله | وان كان الاحوط الجاق | لا يترك وان كان لا يبعد الصحة لو اغتسل وجدد النية |

قبل الزوال والاحوط في المندوب ايضا تجديد النية بعد الغسل
فيما بينه وبين الغروب بل لا يخلو عن وجه
الاحوط الحاق حدثي الحيض والنفاس بالجناية في ما مر عليك
من الاحكام فلاحظ وتدبر

بل يبطل ما لم تفتسل قبل الفجر على الاحوط
هذا الاحتياط لا يترك

على تأمل لا يترك معه الاحتياط
هذا الاحتياط لا يترك وكذا ما بعده
على اشكال في اطلاقه

في مفطريتها تأمل وان حرم فعلها على الاقوى
على الاحوط
على اشكال في اطلاقه
قد مر انه لا يبطل الصوم بانقاذ الرمح ونحوه الى الجوف
فتدبر

يدكر فيه احكام المفطرات

في اطلاقه تأمل بل منع

وهو الفصل الرابع

اكثر من المتعارف وحمل النص على صورة الجفاف تماما
بيد جداً

يكرة للطائم امور

قوله والظاهر اختصاص

٤٩ لم يبطل صومها

٥٥ ترك النوم الثاني

٥٦ لحوقه بالقسم الاخير

٥٦ الاحوط ما هو المشهور

٦٤ فيصح صومه

التاسع

قوله الحقنة بالمسابع

٥١ كفارة الجمع

٧٠ فسد صومه

٧٧ وهو مشكل

فصل

٢ بطل صومه

فصل

قوله اذا لم يكن عليه رطوبة

فصل

احدها

بل الاحوط الترك مع احتمال الانزال عادة وان لم يكن
من عادته

قوله ولا كان من عادته

السادس

كما يكره شم الرثحة الغليظة مطلقا

قوله شم الرياحين

الثالث عشر

ويظهر من بعض الاخبار كراهه انشاد الشعر في شهر رمضان
ولا يختص بالصائم فيه ولا بخصوص النهار

قوله انشاد الشعر

وهو الفصل الخامس

بل على الاحوط وقد مر التأمل في مفترية ما عدى الاخير
من هذه المذكورات
وقد مر انه لا يترك

فصل

قوله والقي على الاقوى

قوله الاحوط فيها ذلك

قوله والمقصر الغير الملتفت

بل الاحوط ان لم يكن اقوى وجوبيا على المقصر مطلقا

تجب الكفارة

في اربعة اقسام من الصوم

الاول

على الاحوط

قوله ويجب الجمع بين الخصال

بناء على مفتريته كما هو الاحوط

الكذب على الله ورسوله

على اشكال احوطه التكرار بل لا يخلو عن قوة

يكفيه التفكير مره

بل يكفيه كفارة واحدة اذا لم يكن الحرام جماعا والا لزمه

يكفيه كفارة الجمع

اربع كفارات على الاحوط

على اشكال احوطه ذلك

١١ لو بداله السفر

بل هو المتعين في وجه قوي والاحوط الجمع بينه وبين الصوم

١٩ يتصدق بما يطيق

على الاحوط وفي العدم قوة

١٩ أتى بها

بل الاحوط الاقتصار على التمر والبر وما يتفرع منه

٢٤ او نحو ذلك

لا سيما قبل الثالث والعشرين منه

٢٥ لئلا يكره

يجب القضاء دون الكفارة في موارد

فصل

احدها

وقد مر انه لا يترك

قوله وان كان الاحوط

الثاني

بل مط على الاحوط ويحتمل العدم مطلقاً والله لا يخلو عن وجه

قوله مع عدم الاتيان

السادس

مع عدم العبرة بخبره شرعاً والا كفى احتمال صدقه

قوله او لعدم العلم بصدقه

الثامن

لا يترك اذا كان مقصراً بل لا يخلو عن قوة

قوله وان كان الاحوط اعطائها

على تأمل في غيره مط

قوله من غيم وغيره

بل الزاني ايضاً

قوله وفي الطلوع استحباني

التاسع

هذا الاحتياط لا يترك

قوله لصلاة القريضة

العاشر

بل الاحوط القضاء مع احتمال الا نزال عادة وان لم يكن من

قوله وان كان الاقوى

عادته ذلك كما مر

شرائط صحة الصوم

الاحوط في هذه الصورة الا تمام حيث يجب رجاء ثم
القضاء كما سيأتي

وغسل الليلة السابقة على الاحوط كما تقدم

اقواه الصحة كما تقدم

في شرائط وجوب الصوم

بل يجوز ولا يجب الاقامة لو كان مسافراً على الاقوى
وينبغي الحاق زيارة المشاهد المشرفة بهما في ذلك لاسيما ما كان
منها افضل منهما

في طرق ثبوت الهلال

في اطلاقه نظر بل منع
بل كفي ايضاً الا ان يعلم اختلاف افقهما على اشكال
بل هو الاحوط والمدار على اليقين بعدم التقدم فيأتي بالصوم
بقصد ما في الذمة من الاداء والقضاء
لا بترك الا ان يكون حرجياً فيصوم آخر شهر بحتم
كونه رمضاناً بقصد ما في الذمة وكذا في الشهر المنذور
على الاحوط

في احكام القضاء

فصل

الثاني

قوله ولو في بعض النهار

الرابع

قوله من الاغسال النهارية

السادس

قوله وفي الصحة اشكال

فصل

٤ فالاقوى عدم جوازه

٥ الا في حرج او عمرة

فصل

قوله فلو اختلفا لا اعتبار بهما

٤ كفي والا فلا

٨ ويجوز له

٩ فالاحوط صوم الجميع

فصل

| | | |
|-----------------------------------------------------------|---------------------|----|
| بل الى الزوال على الاحوط المشهور | الى الغروب | ٥ |
| وكانه لا صالة استمرار المانع وهو كما ترى من الوهن يمكن | اذا كان الفوت لمانع | ٦ |
| هذا الاحتياط لا يترك | قضاء جميع ما عليه | ١٩ |
| على الاحوط | بين الاب والام | ١٩ |
| او شك في اتيانه نعم لو علم انه قام بالعمل وشك في الصحة حل | ولم يات به الموجر | ٢٠ |
| على الصحة وسقط عن الولي | | |
| ولو يتركه اصالة الصحة في فعله كما اشرنا اليه سابقاً | صحيحاً | ٢٤ |
| بل انظر الوجوب مط كما مر في قضاء الصلوة | فالظاهر عدم الوجوب | ٢٥ |
| هذا الاحتياط لا يترك | فلا حوط الترك | ٢٧ |

في صوم الكفارة

والظاهر تحققه في مثل الشهر والاسبوع ونحوها
اذا كان عن غفلة والا فلا يخلو عن اشكال
وكذا فيما قبله على الاحوط

كتاب الاعتكاف

يشترط في صحته امور

لم يحصل الى المراد من هذه العبارة بنحو سالم عن
الاشكال فتدبر

على الاحوط وتحديد غروب الشمس هنا لا يخلو عن وجه

فصل

| | |
|-------------------|---|
| الامع الانصراف | ٢ |
| فلا بأس على الاصح | ٤ |
| اتجه الانتقال | ٦ |

الرابع

فصل

قوله نعم لو نوى النخ

الخامس

قوله الى غروب الحمرة المشرقية

السابع

قوله خصوصاً بالنسبة إلى الزوج ولا سيما إذا استلزم الخروج من بيتها كما هو الغالب بل لا يترك في هذه الصورة

الثامن

قوله فلا يبطل
قوله ولا يجب
في اطلاقه تأمل
بل قد يجب كما لو كان زمن الاغتسال فيه مساوياً لزمن
الخروج او اقصر منه والا لم يجز

٤ ان يؤجر نفسه
٤ وان قطعه انقطع
على اشكال فيه وان كان الجواز لا يخلو عن وجه وجيه
وان لم يجز القطع في النذر المعين مط وفي الثالث من غيره
مط كما هو واضح

١٢ وان كان ناقصاً
١٧ ومع عدمه يتخير
على تأمل احوطه ضم الناقص اليه
بل يؤخر الى آخر شهر. يحتمل ان يكون هو المندور فيعتكف
بقصد القربة المطلقة على الاجوط فيه وفي صورة الظن ايضاً

٢٩ وليس له الرجوع
٣٠ بطل اعتكافه
على الاجوط
في اطلاقه نظر بل منع كما اشرنا الى ذلك في رسالتنا
بلغية الراغبين

٣٨ فلا يعد التخيير
٤١ وان لم يشترط حين الشروع
بل لا يعد ترجيح الخروج وقضاء الاعتكاف بعد انقضاء العدة
مع قصد ايقاع الاعتكاف وفاء عن النذر

في احكام الاعتكاف

٣ احسن واولى
بل هو المتعين في مقام الاحتياط الذي يلزم رعايته في المقام

كتاب الزكوة

يشترط في وجوبها امور

فصل

الثاني

والله لا يخو عن قوة

بل قيل

قوله

الرابع

قبل القبول

قوله

فلا حوط الاخراج

قوله

اشكال

١

اشكال

٥

بناء

٦

فلا حوط اخراج زكوتها

٩

في التبرع عنه

١١

صح

١١

وجب اخراجها

١٢

لا تقطاع الحول بالعصيان

١٣

وان حصل بعده وجبت

١٣

وجب الحج

١٣

الاستطاعة قطعاً

بناء على اعتباره وهو محل تأمل اما القبض فلا يعتبر قطعاً ولعل
ذكره من سهو القلم

ان كانت الشبهة مفهومية والا لم يجب على الاقوى
وكذا من غلاته

ان كان ثمة اشكال في الصورة الثانية وهو فيها ضعيف جداً
في المبني على اطلاقه تأمل بل الظاهر ان الخيار المشروط برد
مثل الثمن مانع من التصرف المنافي للرد

وان كان لا يجب على الاقوى فيه وفيما عطف عليه مط نعم
يتجه رعاية الاحتياط في المال الغائب عنه مع قدرته عليه
لا سيما اذا تركه فراراً من الزكوة

لا يترك بل صحة التبرع بالزكوة مط لا تخلو عن الاشكال
والكـنه لا يسقط عنه الخطاب الا بالاداء

بل يخرج القيمة وينفي بالنذر على الاحوط

بل لانه كان ممنوعاً عن التصرف قبل انتهائه وهذا التعليل كما ترى
بل لا تجب ايضاً في وجه قوي فضلاً عن صورة المقارنة

فيه اشكال والاحوط ابداله بغيره كالا او بعضاً ففتحقق
الاستطاعة قطعاً

وجوبها عليه مع عدم صحتها منه حال الكفر وسقوطها عنه
بالاسلام في غاية الاشكال

على تأمل احوطه الاخراج في هذه الصورة

او بعضه على الاحوط

في زكوة الانعام الثلاث ويشترط
فيها امور الاول النصاب وهو
في الابل اثنا عشر نصابا

وكذا مع حصول المطابقة بهما معا وعليه فلا فرض لعدم
المطابقة اشئ منهما وتنحصر موارد التخيير بصورة المطابقة
لكل منهما فقط ولا عقود الا فيما بين عقود العشرات
ويطرد جميع ذلك في نصابي البقر ايضا

بل لا يخلو عن بمد

الاحوط تعين بنت مخاض

والاحوط تعينه

على الاحوط وان كان الاكتفاء بسمى الشاة عرفا فيما
يؤخذ عن الابل لا يخلو عن قوة

على اشكال في غير النقدين وما يحكمهم

وله اخراج قيمة بلد الاداء وان كانت اقل في وجه

ولا يترك الاحتياط برعاية اعلى القيمتين

الشرط الثاني السوم

لا يمكن لا تصح منه

وان كانت العين موجودة

تمام النصاب

فصل

الثاني عشر

ومع المطابقة لاحدها

الاحوط

قوله

بل لا يبعد اجزائه

تخير في شراء ايها شاء

وفيها تباع

اقل اسنان الشاة

من النقدين او غيرهما

فالظاهر ان المدار

| قوله | بأستيجار المرعى | على الاحوط |
|------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قوله | ان لا تكون عوامل | في العوا. بل السائمة اشكال احوطه الاخراج |
| ١٣ | ويحتمل الحاقه | هذا الاحتمال قوي جداً بل هو التمين |
| ١٤ | في نصفها | على الاحوط ويحتمل بناء على الاشاعة جواز دفع الزكاة من المجموع ويرجع عليها الزوج ح بمقدار الزكاة من نصفه كما في صورة تلف نصفها وان كان الاحوط في تلك الصورة الاداء من القيمة بل لا يترك |
| ١٦ | وان يخرجها من مال آخر | وهو الاحوط بل لا يخلو عن وجه |
| | فصل | في زكاة النقدين |
| | | ويشترط في وجوب الزكاة فيها امور |
| | | الثاني من الشرايط |
| ٢ | لكن الاحوط خلافه | لا يترك بل لا يخلو عن وجه |
| ٢ | نعم لا يجوز | على الاحوط ولو قيل بالجواز فيه كما في عكسه لم يكن بعيد جداً |
| | فصل | في زكاة الغلات الاربعه |
| ٣ | او لا يصدق على اليابس | في تعلق الزكاة بما لا يصدق على يابسه التمران صح الفرض اشكال بل منع |
| ٤ | وجب عليه ضمان | انما يتجه هذا التفريع فباعد الغنم بنساء على مذاق المشهور في وقت التعلق |
| • | فانه يجب | مشكل وان قلنا بالتعلق |
| ٩ | حتى من غير النقدين | على اشكال في التميم لغيرهما كما مر |

| | | |
|----|------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٥ | بل الاحوط الضمان | لا يترك بل لا يخلو عن قوة |
| ١٦ | وان كان الاحوط | بعدها الاحتياط لا يترك بل لا يخلو عن قوة |
| ١٦ | حتى ثياب المالك | في هذا التعميم نظر |
| ٢٠ | حسب منها | بل الاحوط التوزيع في هذه الصورة |
| ٢٣ | الاحوط التوزيع | لا يترك بل لا يخلو عن وجه |
| ٢٥ | على وجه القيمة | بان يصلح اياه بقيمته السوقية من احد النقيدين ثم يحسبها عليه |
| | | زكاة على الاحوط فيه وفي نظائره فلا تغفل |
| ٢٥ | لان الوجوب تعلق | ان تم هذا التعليل فالظاهر عدم الجواز |
| ٢٧ | ففي الوجوب وعدمه اشكال | اقواه عدم الوجوب فيما قابل الدين مط سواء قلنا ببقاء ما قابل الدين من التركة على حكم مال الميت او بانتقاله الى الورثة |
| | | محقوقاً بنحو ما نرى من التصرف كما يظهر منه فده اختياره |
| | | في كثير من الفروع المتعلقة بذلك |
| ٢٧ | بناء على انتقال | في المبني تأمل بل منع ويقوى بقاء ما قابل الدين من التركة |
| | | على حكم مال الميت فتدبر |
| ٢٩ | - فضولي | على الاحوط وصحته من غير اجازة وجه يؤدي المشتري الزكاة |
| | | ويرجع بها على البائع والفقير والساعي الرجوع على كل منهما |
| ٢٩ | اشكال | اقواه الاستقلال وان قلنا انه فضولي |
| ٣١ | الكل في المعين | لا يخلو عن بعد كالاشارة لا سيما فيما كانت زكاته من غير |
| | | اجنسه ولا يبعد ان تكون حقاً متعلقاً بالمعين يشبهه حق |
| | | الجنابة في بعض اثاره |
| ٣١ | يكون فضولياً | وان باع بعض انصاب على الاحوط ويحتمل الصحة مع كمال |
| ٣٤ | اشكال | احوطه عدم الابدال الا بمراجعة ولي الجهة |

اصناف المستحقين

فصل

بل يلزم على الاحوط ان لم يكن اقوى

٢ لا يلزم الاقتصار

على الاحوط

٣ وجب بيعه

وان كان لا يجب

٣ فلاحوط بيعها

الناسي من ظاهر الحال

١٠ الا مع الظن بالصدق

الرابع

سقوط هذا السهم في زمن الغيبة ان لم يكن اقوى فهو احوط

قوله المؤلفة قلوبهم

الخامس

الثاني

يشترط ان يكون مسلماً

قوله العبد

الثالث

هذا الاحتياط لا يترك

قوله والاحوط الاستمرار

السادس

اذا كان معذوراً والا كان كالعالم على الاقوى

قوله بالموضوع او الحكم

هذا الاحتياط لا يترك

١٧ فلاحوط عدم الاعطاء

الثامن

بل على الاحوط

قوله اعاده على الاقوى

في اوصاف المستحقين

فصل

بل اللاحاق بالام هنا لا يخلو عن الاشكال

٣ خصوصاً

الثاني

نعم الاحوط ان لا يكون متجاسراً بالفسق وهاتكا لللباب

قوله عدم اشتراط العدالة

الحياء وان لا يكون تاركاً للصلاة ولا شارباً للخمر

هذا الاحتياط لا يترك بل لا يخلو عن وجه
في بقية احكام الزكاة
وفيه مسائل

لا يترك بل لا يخلو عن وجه
الثامن عشر

لا يترك في هذه الصورة بل لا يخلو عن قوة كامر
في وجوب اخراج الزكاة
لا يترك

ختام فيه مسائل

نعم له ارتجاع العين مع وجودها اذا قلد من يقول بعدم الجواز

بل يجب على الصبي رعاية تكليف نفسه بعد البلوغ فيما له اثر
فعلي من تصرفات الولي ولا اثر لتكليف الولي في حقه
بعد البلوغ

اقواه العدم

مع بقاء النصاب بحاله مطلقا ولا مساس لقاعدة الشك بعد

الرابع

قوله على قدر الضرورة

فصل

السادسة

قوله على الصورة الثانية

قوله خصوصاً في المحترف

فصل

قوله حينئذ العزل

الاولى

قوله ليس للصبي بعد بلوغه

معارضته

قوله بعد بلوغه افساده

قوله ففي جوازه اشكال

الثانية

قوله وجب عليه الاخراج

الوقت او بعد التجاوز في نحو في المقام نعم لا يبعد عدم الوجوب
مطلقاً في صورة التلف مع احتمال الاداء من غير تفريط لاصالة
البرائة واستصحاب التكليف لا يثبت اشتغال الذمة فعلاً فتدبر

الذاتية

قوله فانه لا يجب عليه شيء

الا اذا علم المشتري بعدم اداء البائع للزكوة على فرض تعقها
قبل الشراء فتجب كما في المسئلة الالية

قوله على اشكال في وجوبه

الاشكال هنا متجه جداً بخلافه في الغرض السابق والمسئلة الالية

الخامسة

قوله اوجهها الثاني

حيث يكون المال تالفاً كما هو المفروض لا لما اشار اليه من
التعليل العليل بل لان استصحاب عدم الاداء لا يثبت اشتغال
الذمة الا بنحو مثبت نعم اذا كان التلف بنحو موجب للضم ان
وشك في الاداء بعده وجب على الوارث اداؤها بلا اشكال

قوله فلا اشكال

بل على التفصيل الذي مر في المسئلة الثانية

قوله اقلها قيمة

بل اكثرها قيمة كما هو قضية التعليل المذكور

قوله وجب الاحتياط

ويكفي فيه قيمة اكثرها قيمة ويتعين عليه ذلك في صورة التلف ايضاً

الثامنة

قوله اشكال

اقواه الجواز

الحادي عشر

قوله بمجرد الدفع اليه

بل لا يكفي الا ان يخبره بالاداء وكان ثقة على الاحوط

الخامس عشر

قوله ويجوز ان يستدين على نفسه

هذا هو المتيقن وغيره لا يخلو عن الاشكال

السادسة عشرة

باحد الوجوه المذكورة

التاسعة عشرة

اشكال

قوله

اقواه عدم الوجوب

الرابعة والعشرون

بعنوان نذر النتيجة

قوله

بناء على صحته وهو محل تأمل

اشكال

قوله

اقواه عدم الوجوب

الثلاثون

وقد مر سابقاً

قوله

وقد مر الكلام على هذه الفروع كل في محله

السابعة والثلاثون

لا يخلو عن اشكال

قوله

وان كان الاظهر الاجزاء كما هو ظاهر كلماتهم

فصل

فصل

الثاني

عدم الاغناء

قوله

اعتبار هذا الشرط على اطلاقه محل تأمل والاحتياط

سبيل النجاة

فيجب على الكافر

٢

على الاشكال الذي مر في زكاة المال

وان كان الاولى والاحوط

٤

هذا الاحتياط لا يترك

او اغنى عليه

٦

على اشكال في قادية الاغناء كما مر

فيمن يجب عنه

فصل

وهو غير بعيد وان كان الاحتياط باخراجه عن نفسه ايضاً
حيث لا يصدق العيولة لا يترك
هذا الاحتياط لا يترك

في جنسها وقدرها

وما يحكمها والاجتزاء بغيرها لا يخلو عن الاشكال كما في
زكوة المال وكن على ذكر من ذلك في الفروع الآتية
فيه تأمل ولاكنه احوط

في وقت وجوبها

على تأمل فيه

في اطلاقه تأمل بل منع

في مصرفها

بمراجعة اوليائهم

هذا الاحتياط لا يترك

كتاب الخمس

فيما يجب فيه الخمس

في هذا التعميم نظر ولكن احوط

وكذا ما يؤخذ منهم بالسرقة والغيلة لا سيما في غير حال
الحرب او من غير المحاربين على الاظهر

على اشكال بل العدم لا يخلو عن وجه

مجرد صدق اسم الضيف

قوله

الاخراج عن نفسه

٢٦

فصل

من الدراشه والد ثاثير

الثاني

لا يجزي الصاع الملق

الرابعة

فصل

في احقه الحكم

٢

ضمن

٣

فصل

على اطفال المؤمنين

قوله

نعم الاحوط

١

فصل

الاول

من جميع ذلك

قوله

الحاقه بالفوائد المكتسبة

قوله

الثاني

فيجب على وليهما

قوله

| | | |
|------|-----------------------|-------------------------------------------------------|
| قوله | مع الاتحاد والتقارب | بل مطه في وجه موافق للاحتياط |
| ٦٦ | او انسان لم يخرج خمسة | و كان مما يجوز تملكه الواجد باعراض ونحوه والاوجب عليه |
| | | مراجعة الحاكم فيه على الاحوط |
| ٩ | ففي تملكه اشكال | وكذا لو اخرج من الموات ايضاً لأنه من الانفال العائدة |
| | | للامام ارواحنا فداء ولم يثبت جواز تملكها لغير شيعتهم |
| | | عليهم السلام |

| | | |
|----|----------------|--------------------------------------------------------------|
| ١٠ | لم يملكه | على اشكال فيه وفي نظائره كما سيأتي في الاجارة |
| ١٢ | ان الربح مشترك | بعد امضاء الحاكم لتلك التجارة وكذا في الصورة السابقة |
| | | ايضاً والا بطلت المعاملة بالنسبة الى مقدار الخمس في الصورتين |
| | | على الاحوط وان قننا بالصحة في الزكوة لمكان النص |

الثالث

| | | |
|------|--------------------|----------------------------------------------------------|
| قوله | السابق ارثاً | المسئلة محتاجة الى التأمل |
| | عشرون ديناراً | ان كان ذهباً والا فالاقل منه ومن مائتي درهم في غيره . مط |
| | | على الاحوط |
| ١٨ | وفي اخراج الخمس | على الاحوط فيه وفيما بعده |
| ٢٠ | كفاية بنوع المجموع | فيه تأمل ولكنه احوط |

الرابع

| | | |
|------|----------------------|------------------------------------------------------|
| قوله | والدفعات | على الاحوط في صورة الاعراض كما في المعدن |
| قوله | لا يبلغ نصيب كل منهم | على اشكال احوطه ذلك كما مر في الكنز |
| ٢٢ | فالاحوط اخراجه | مع نية التملك حين الاخذ وان لم يكن قاصداً للحيازة من |
| | | اول الامر |

مشكل ولسكنه احوط

هذا الاحتياط لا يترك وان خرج بالعوض

والا ظهر الثاني

واحوط منه

الخامس

على تأمل احوطه دفع مقدار الخمس في صورتين لفقراء السادة الذين ينطبق عليهم كل من الخمس ومجهول المالك على الاقوى بقصد ما في الذمة والتصدق بالزيادة في الصورة الاولى على من شاء من المحتاجين والاحوط ان يكون ذلك كله باذن الحاكم الشرعي

بل الاحوط الاول لاسيما اذا كان الاختلاط مستنداً اليه ولو من جهة جهله وتقصيره وامكن ارضائهم من غير ضرر ولا حرج بل الاول وان قلنا بالاخير في المسئلة السابقة فيه تأمل وكذا فيما بعده بل لعل العدم لا يخلو عن وجه فيهما هذا الاحتياط لا يترك في قوته نظر وعجز - ول المسالك ليس من قبيل الخمس والزكاة ونحوهما في نحو الاستحقاق فتدبر

على اشكال فيما لو كان المبيع عنوان الدار او الدكان ونحو ذلك وان كان هو الاحوط

بل لا يخلو عن اشكال كما ذكره اولاً ثبوت الخمس فيها على هذا القول محل اشكال بل منع بل احوطهما

زيادة مقدار الحرام او قبيسته

اقواها الاخير

والاقوى هنا ايضاً الاخير

فالاقوى ضمنا

احوطهما الاول

والاقوى اثباتي

السادس

او مسكن او دكان

لا يخلو عن قوه

وان قلنا بعدم دخول

اقواها الثبوت

٢٦

٢٧

٢٩

٣٠

٣١

٣٣

٣٤

٣٥

قوله

قوله

٤٠

٤٥

السابع

| | | |
|------|----------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------|
| قوله | بل لا يخلو عن فوه | في قوته نظر وان كانه الاحوط |
| ٥٣ | في ذلك البناء | ينبغي تقييد هذا الاطلاق بما سيذكره في المسئلة الخامسة والخمسين فتدبر |
| ٥٨ | لم يسقط الخمس | ط اذا اقاله بعد انقضاء عام الربح والاسقط كذلك من غير استثناء في الصورتين |
| ٥٩ | ثم الا تجار به | وله ان يتجر به في اثناء السنة اتى ربحه فيها قبل ان يخرجه ثم يخرج خمسة عند انتهائها ولا احتياط فيه |
| ٦٢ | وكذا في الآلات | كون الآلات المشار اليها ونحوها من المؤن المستثناة غير بعيد |
| ٧٠ | فكذلك على الاحوط | بل الاقوى |
| ٧١ | ولكن لم يتمكن | بل ط على الاقوى |
| ٧١ | فالا حوط اخراج الخمس | اذا لم يكن ذلك الدين لمؤتمنه في تلك السنة والا احتسب من المؤنة على الاقوى |
| ٧٥ | نقدًا او جنسًا | على اشكال في غير النقد وما يحكمه كما في الزكوة |
| ٧٥ | وان ضمنه | الا ان يتعذر عليه ايصاله الى اهله فله ضمانه والتصرف فيه عازما على ادائه عند اتممكن على الاقوى |
| ٧٦ | في بعض الربح | بل لا يجوز مط واحتمال الاشاعة في الخمس غير بعيد وان لم تقل به في الزكوة |
| ٧٧ | لاربابه | بعد امضاء الحاكم الشرعي لتلك التجارة والا اشكل صحة اصل المعاملة بالنسبة الى مقدار الخمس كما مر |
| ٨٠ | جاز وصح | وقد مر الاشكال في نظيره |
| ٨١ | وان تم الحول | فيه اشكال بل منع |

اشكال

٨٤

وكذا تعلقه بغيرها مما يجب فيه الخمس بل لعل العدم
لا يخلو عن وجه في الجميع

في قسمة الخمس ومستحققيه

فصل

او معصية

١

تقدأ او عروضا

١٤

تقدأ او عروضا

١٧

فيه تأمل والاحوط اعتبار ان لا يكون في معصية كما في الزكوة
على اشكال في غير التقدر وما يحكمه كما مرويا في
على اشكال في كفاية دفع العروض الا ان يصلحه اياه بقيمته
السوقية ثم يحتسبها عليه خمسا كما في الزكوة والحمد لله اولا و آخرأ
وظاهراً وباطناً وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله
على اعدائهم اجمعين من الاولين والآخرين

في فصل مستحبات غسل الجنابة

حاشيه ساقطه من صحيفة ٣٣

حيث لا يتخلل الحدث الاصغر في اليين والا قالا كغسل
بالغسل من غير وضوء للاعمال الاتية مع البناء على صحة
الماضية مشكل جداً ولعله يظهر بالتأمل

يني على صحة صلواته الخ

١٤

جدول الخطأ والصواب

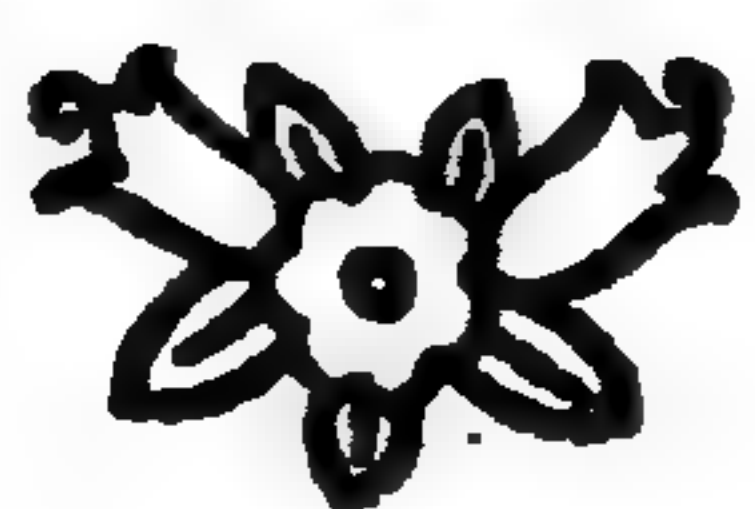
١١٥

| صفحة | سطر | غلط | صواب | صفحة | سطر | غلط | صواب |
|------|-----|---------------|----------------|------|-----|--------------------------|-----------------|
| ٦ | ٧ | القله | بالقله | ٢٣ | ١٧ | الاخوط | الاخوط |
| ٧ | ٧ | بنية | بينه | ٢٦ | ١١ | ونه | وانه |
| ٧ | ٩ | في الماء | في الماء | ٢٧ | ٢ | مسخباً | مستحباً |
| ٧ | ١٨ | الابتلاء | الابتلاء | ٢٧ | ٩ | كما يسبظهره | كما يستظهره |
| ٩ | ٣ | يعلم | يعلم | ٢٨ | ٢ | قد مر انه مجرى | قد مر انه مجرى |
| ١٠ | ٤ | ها | ها | ٢٨ | ٩ | الغلي | الغلي |
| ١٠ | ٦ | الاجتاب | الاجتناب | ٢٨ | ١٠ | اومستأجر | اومستأجر |
| ١٣ | ٢٠ | مسله | غسله | ٢٨ | ١٧ | لسكن الا حوط | لسكن الا حوط |
| ١٤ | ٩ | كفاية | كفاية | ٣٠ | ١٧ | يجوز الواحد | يجوز الواحد |
| ١٥ | ٢ | ل بحكم | بل بحكم | ٣٠ | ١٧ | ووجه يظهر | ووجه يظهر |
| ١٥ | ٣ | احراء الماء | اجراء الماء | ٣١ | ١٥ | بجناية نفسه | بجناية نفسه |
| ١٥ | ٩ | حيث تظر | حيث لا تضر | ٣٣ | ١٥ | المسحب | المستحب |
| ١٥ | ١٥ | ل منع | بل منع | ٣٣ | ٢٢ | ولها ان تعدد | ولها ان تعدد |
| | | بل لا يكفي | بل لا يكفي | ٣٤ | ١٦ | موافقين العدد | موافقين العدد |
| | | الا اذا لم | الا اذا علم | ٣٤ | ١٦ | موافقتها | موافقتها |
| | ١٧ | بالمار | بالنار | ٤٠ | ١٠ | تيمم | تيمم آخر |
| ١٩ | ١ | سيأتي منه | كما سيأتي منه | ٤٠ | ١١ | التعدد آخر | التعدد |
| ١٩ | ١ | سن التميز | سن التميز | ٤١ | ٣ | المنقطعة الرجعية المطلقة | الرجعية |
| ٢٠ | ٨ | لاصاله العدم | لاصاله العدم | ٤١ | ٤ | ادها | احدها |
| ٢١ | ٢١ | اكما زال | كلما ازال | ٤٥ | ١٠ | المتوضي | المتوضي ايضا |
| ٢٢ | ١٦ | كون التهوى | كون التهوى | ٤٥ | ١٠ | ايضاً من الكلام | ايضاً من الكلام |
| ٢٣ | ٨٦ | والانزع لا غم | والانزع والاغم | | | | |

جدول الخطأ والصواب

١١٦

| صفحة | سطر | خطأ | صواب | صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|----------------|-----------------|------|-----|-------------------|--------------------|
| ٤٨ | ١٦ | قدم على العشاء | قدم العشاء | ٨٤ | ١٢ | اليقين صحيحة | اليقين بظاهر صحيحة |
| ٥٠ | ٥ | تعيين الثاني | تعيين الثاني | ٨٨ | ٦ | احوطها | واحوطها |
| ٥١ | ١٥ | يأت لشيء | يأت بشيء | ٩٠ | ١٦ | معها العنوان غنيا | معها العنوان |
| ٥٤ | ١٥ | عشر اذرع | عشرة اذرع | ٩١ | ٢١ | بشويش | تشويش |
| ٥٥ | ١ | اقوى العدم | اقواه العدم | ٩٢ | ١٠ | اشكال | اشكال |
| ٥٦ | ١٢ | في الاذان | يشترط في الاذان | ٩٣ | ٦ | الغرض | الغرض |
| ٥٨ | ٢ | واماداتها | ولا عاداتها | ٩٤ | ١٦ | وان الاحوط | وان كان الاحوط |
| ٥٨ | ٢٢ | من غير عادة | من غير اعادة | ٩٧ | ١٩ | يكفيه التفكير | يكفيه التكفير |
| ٥٨ | ١٦ | والاولى | اولا | ٩٨ | ٢ | يطبق | يطبق |
| ٥٩ | ١٤ | ذا | اذا | ٩٨ | ١٦ | بل الزاني | بل الزاحي |
| ٦٤ | ٢ | م تبطل | لم تبطل | ٩٨ | ١٨ | القريضة | الفريضة |
| ٦٦ | ١٨ | فعل الطهارة | وفعل الطهارة | ٩٩ | ١٥ | لا يترك | لا يترك |
| ٦٧ | ١ | مما نفى عنها | مما نفى عنه | ١٠٥ | ١٥ | يؤدى المشتري | ويؤدى المشتري |
| ٦٨ | ٢ | في فله | في فعله | ١٠٦ | ١٠ | يشترط ان يكون | بشرط ان يكون |
| ٧٨ | ٢ | احتياط | احتياط | ١٠٨ | ١ | في نحو المقام | في نحو المقام |
| ٨١ | ١ | يتين عليه | يتعين عليه | ١٠٨ | ٧ | في الغرض | في الغرض |



الحاشية على العروة الوثقى

لحجة الاسلام والمسلمين آية الله في العالمين
العلامة الورع التقي

السيد ميرزا مهدي الحسيني الشيرازي الحائري
ادام الله ظله على رؤوس الاعلام وحفظ بوجوده
الشريف كلمة الاسلام

طبع على تققه خير الحاج حاج علي الاصفهاني
دام بقاءه

الطبعة العلمية

في النجف الاشرف

سنة ١٣٦٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
لاباس بالمرء ما في العروة الوثقى من العزيم
مع ما عانت عليها نبيها في الحج والعمرة
انشاء الله تعالى حرره الاحقر محمد بن



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى محمد وآله الطاهرين واللعنة على اعدائهم جميعين

الحاشية

المسئلة

٣ (في الجمع بين امرين) او تركين كما في الحثي او فعل وترك كما في مورد التردد بين الحيض والاستحاضة

٧ (باطل) ما لم ينكشف مطابقته لتكليفه واقعاً او ظاهراً بالاجتهاد او التقليد

٨ (التقليد هو الالتزام) بل هو العمل بقول الغير ولا يلزم اتحاده ولا تعيينه تفصيلاً

١٢ (يجب تقليد الأعم) مع العلم ولو اجمالاً بوجوده والاختلاف في الفتوى بينه وبين

غيره في المسائل المبتلى بها وعدم العلم بموافقة فتوى غير

الأعم للاحتياط

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣ | (يتخير) | في غير مورد العلم باختلافها فيه |
| ١٦ | (مطابقا للواقع) | بل يصح غير العبادي فيه - هذه الصورة بل والعبادي مع حصول قصد القرية وفي حكم المطابقة ما لو قلد من يكتفي به |
| ١٨ | (فتوى الافضل) | الاقوى الجواز في هذه الصورة بل ما لم يعلم المخالفة بينهما |
| ٢٢ | (مكبا عليها) | على وجه ينافي العدالة |
| ٢٣ | (أوظنا) | اطمينانيا |
| ٤٠ | (الذي يكون مكلفا) | بل الذي يقلده فعلا |
| ٤٠ | (وان كان لا يبعد) | محل تأمل |
| ٤١ | (بنى على الصحة) | فيه نظر فيجري فيه التفضيل الآنف في المسئلة السابقة |
| ٤٣ | (ولا الشهادة عنده) | مقدمة لفصل الخصومة بحكمه لامطابقا |
| ٤٣ | (بحكمه حرام) | اذا لم يكن شخص ازال للاخذ |
| ٤٥ | (يجوز له البناء) | فيه نظر كما مر |
| ٤٦ | (يشكل جواز) | بل لا اشكال في جوازه |
| ٤٩ | (احد الطرفين) | اذا لم يمكنه الاحتياط والاعمل به |
| ٥١ | (فانه لا تبطل) | فيه نظر فلا بد من تجديد نصبه من قبل المجتهد الحي ولو بالامضاء |
| ٥٤ | (تقليد الموكل) | فيما لا يكون الوكيل ماخوذاً فيه بالواقع والا وجب ان يعمل بمقتضى التقليدين كالحقوق المالية وكذا الوصي والعامل |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|----------------------|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٥ | (لا يصح البيع) | بل يصح بالنسبة اليه |
| ٥٦ | (يد المدعي) | ان لم يستلزم مختاره ضرراً آخرأ وحرجا على المدعي عليه |
| ٥٩ | (تساقطا) | يختلف ذلك في جميع المذكورات والمعيار تقديم الأوثق على غيره |
| ٦٠ | (يجب ذلك) | بل يجوز له الاحتياط او الرجوع الى مجتهد آخر |
| ٦٠ | (او القضاء) | اذا كان يقنى بالاعادة او القضاء بمثل تلك المخالفة وكذا في الفرع الاخير |
| ٦٢ | (يكفي في تحقق) | بل لا يكفي كما تقدم فلا يجوز البقاء عليه من دون العمل |
| ٦٧ | (المستنبطة العرفية) | بل يجري فيها كما في الغناء والآنية والصعيد مما يكون الشبهة فيه في المفهوم لرجوعه الى التقليد في الحكم |
| فصل في المياه | | |
| ١ | (من العالي) | وكذا مطلق الجاري بقوة ودفع ولو من السافل الى العالي على الاقوى |
| ٣ | (المضاف المصعد) | اطلاقه في المضاف بالمزج ممنوع والعبرة بصدق الاضافة بعد التصعيد |
| ٤ | (يطهر بالتصعيد) | فيه نظر |
| ٥ | (لكن لا يرفع) | مع عدم الانحصار اما معه فلا بد من الجمع بين وظيفتي واجد الماء وفاقد |
| ٦ | (كما مر) | ومر النظر فيه |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٨ | » يقيم « | إذا لم يمكن تصفيته ولو بالخرقة |
| ٩ | » على الأقوى « | لا يترك الاحتياط فيما لو كان المانع من ظهور التغير وصفاً عارضياً |
| ١٣ | » على الأقوى « | اعتبار الامتزاج لا يخلو من قوة |
| ١٧ | » لم يحكم بنجاسته « | إلا إذا كان الدم بمقدار يغيره لو وقع وحده على الاحوط بل هو الأقوى لو وقع الدم عقيب ذلك الآخر فتغير الماء به |

فصل الماء الجاري

| | | |
|---|--------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢ | » ينجس « | بل الاظهر طهارته خصوصاً اذا كان مسبوقة بوجودها |
| ٤ | » ولا يلحقه حكم الجاري « | بل يلحقه في عدم التنجس مع كون مادته كراً ولو بالاستصحاب او صدق ذى المادة عليه في العرف |
| ٥ | » فاللازم مجرد الاتصال « | في جريان حكم الجاري لافي رفع الانفعال |
| ٦ | » كالجاري « | في عدم الانفعال لا مطلقاً |
| ٧ | » في زمان نبعها « | يشكل ذلك في اواخر نبعها لقلة مادتها |

فصل الماء الراكد بمادة

| | | |
|---|-------------------|--------------------------------------------------------------|
| ٢ | » ثلاثة واربعون « | وبكفي ستة وثلاثون |
| ٥ | » والتسريحى « | المشابه للتسليمي في الجريان بقوة |
| ٧ | » فلا يطهر « | بل يحكم بطهارته وبطهارة الغسول فيه وان لم يجرى عليه حكم الكر |

المسئلة المتن

الحاشية

١ (في غير المحصور) ملاكه ان يكون الأطراف من الكثرة بحد لا يكون احتمال الحرمه في كل واحد عقلا ثيا او يعسر الاجتناب عن جميعها او يكون بعضها خارجا عن محل الابتلاء ولا اعتبار بالعدد

١ (عن شيء منه) لكن لا يرتكب الجميع دفعة او مع قصده من اول الامر

٣ (والاولى الجمع) بل الاقوى

٤ (امامضاف او مغصوب) فلا يجوز الوضوء به وامامت حيث شربه فهو داخل في مشكوك الاباحة على التفصيل المتقدم

٥ (لا يجوز التوضي بالآخر) لكن اذا لم يجد غيره في شبهة النجاسة فالأحوط اخراجه عن قابلية الوضوء به باهراق او غيره ثم التيمم

٦ (لا يحكم عليه بالنجاسة) فيما لم يعلم سبق الأطراف بها والا لزم الاحتياط

٧ (الا حوط ذلك) لا يترك الاحتياط بالانخلاص عن الطاهر منها ولو بتنجيس او نحوه

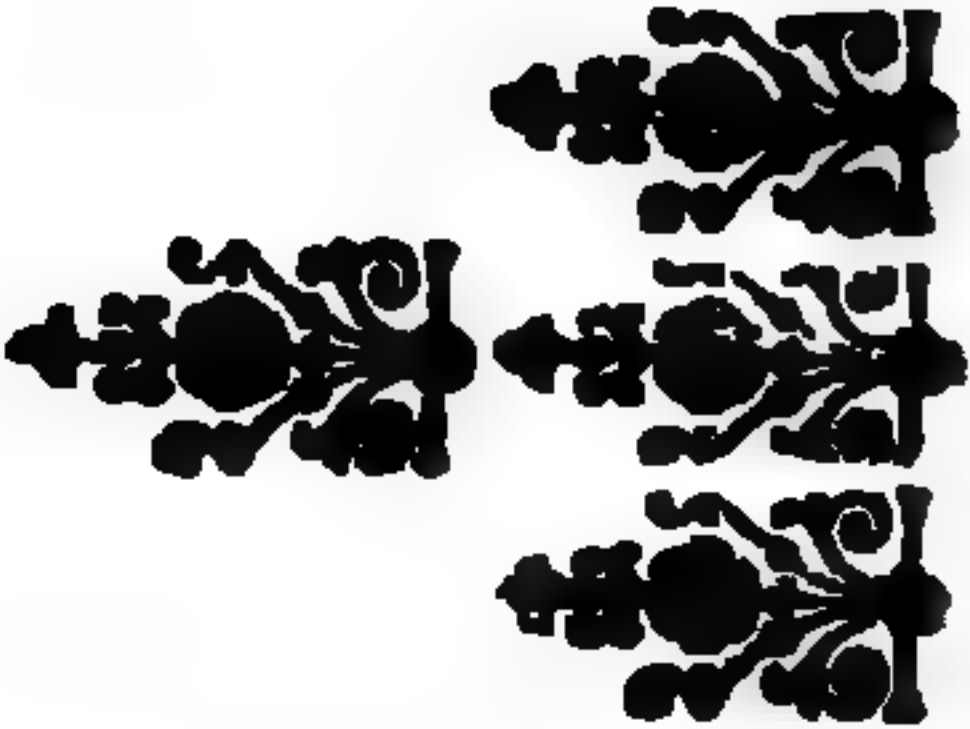

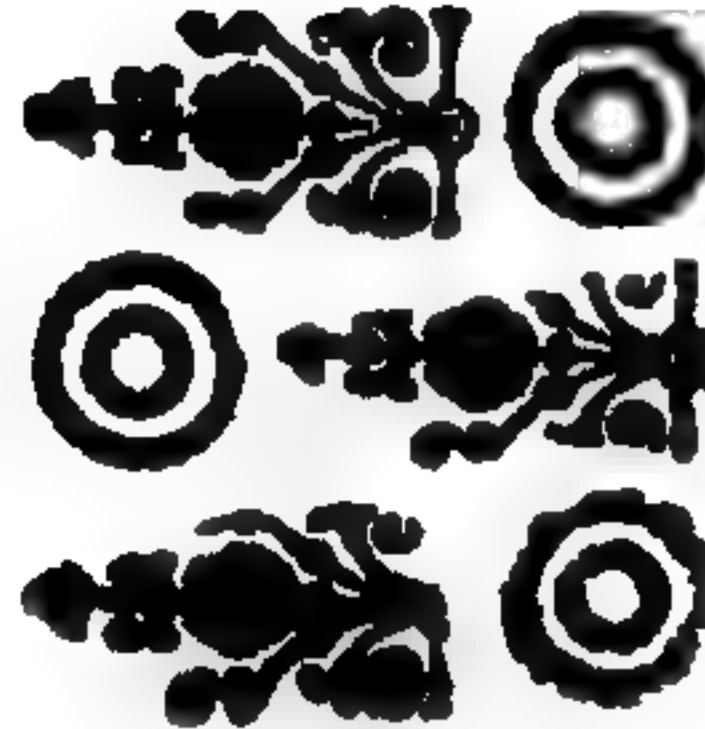

٨ (محكوم بالطهارة) ان لم يكن لما اريق اثر على في محل الابتلاء

١٢ (لا يحكم عليه) اذا لم يكونا معلومي السبق بما يورث الضمان

- فصل سور نجس العين

(نعم يكره سور) بل مطلق السور والمراد كراهة التوضي والاعتسال به لا مطلق الاستعمال وكذا في سور الحائض والجنب

(سور الحائض المتهمة) والجنب المتهمة بل مطلق الحائض

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | <div style="text-align: center;">  فصل النجاسات  </div> |
| | (اثني عشرة) | بل عشرة لعدم معلومية نجاسة ما زاد عليها |
| | (شرب لبن خنزيرة) | حتى قوى به واشتد |
| ٣ | (لا يجوز اكل لحمه) | مع عدم احراز قبوله التذكية والافيجوز اكله ايضا ولو في الشبهة الحكمية بعد الفحص |
| | | <div style="text-align: center;">  الرابع المية  </div> |
| | (الاحوط في اللبن) | لا يترك |
| | (ظاهر اللفحة) | الاحوط الاجتناب عن وعائها ولا يلزم غسل ما فيها |
| ٢ | (طاهرة على الاقوى) | اذا انفصلت بنفسها او اخذت بعد زوال الاستمساك عنها |
| ٦ | (ما وخدم يد المسلم) | مع احتمال جريانها عليه على الوجه الشرعي وكذا الاستعمال في الفرع اللاحق وكذا في يد المسلم في المسئلة التالية |
| ٩ | (وكذا الفرخ) | على الاحوط في الفرخ |
| ١٠ | (في ميتة الانسان) | لا يترك فيها |
| ١٣ | (المصفى نجسة) | على الاحوط |
| ١٦ | (فهو طاهر) | بل هو نجس |
| ١٧ | (يحكم عليه بالطهارة) | اذا كان في ارض الاسلام |

الحاشية

المتن

المسئلة

١٩ (جواز الانتفاع) كسد الساقية والاحراق في الكورة لا الانتفاعات المتعارفة

« الخامس المرم »

(من غير المأكول) او في الجزء الغير المأكول من المأكول كالطحال

٥ (تمام دمه طاهر) فيه نظر

٦ (خروج روجه اشكال) اقربه فيما كان في لحمه الطهارة

٧ (محكوم بالطهارة) اذا لم يعلم سبق كونه من ذي النفس وكذا في الفرع الخامس

١٠ (اذا استحال جلدا) الظاهر انه لا تحقق له

١٣ (نعم لو دخل) لا وجه للتفصيل

١٤ (يكون كذلك غالبا) كونه كذلك غير معلوم

« السادس والسابع »

(بل الاحوط) لا يترك الاحتياطات

« الثامن الكافر »

(حتى المرد) على الاحوط

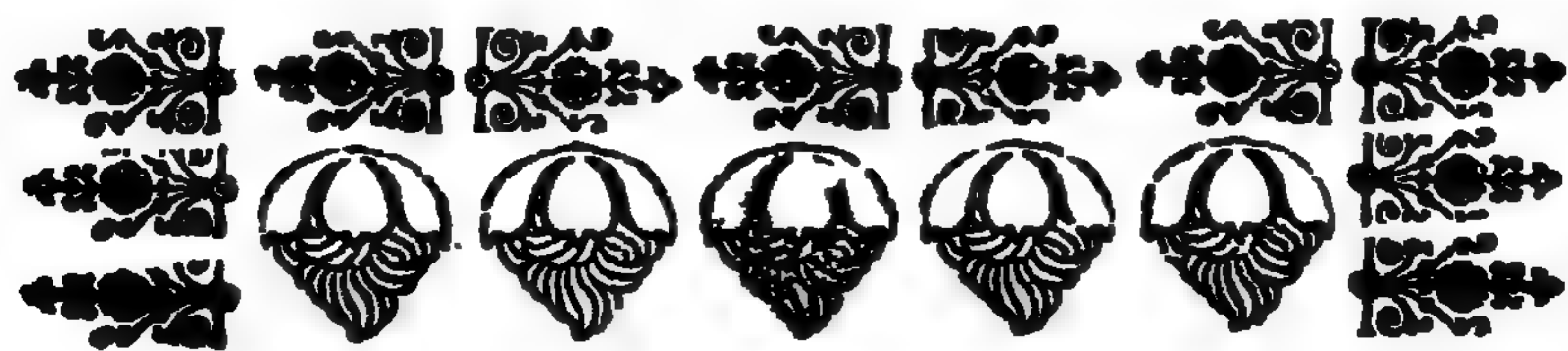
(من كان منكرا) او غير معترف مع الالتفات

(ينبه في النجاسة) في نجاسة المعرض عنهم الى المسلمين او الى فسحة النظر نظر

(بل مطلقا) مع عدم كونه في كفالة الكافر وحده اذا كان الزنا من طرف المسلم فقط

٤ (طاهر) اذا كان ظاهر حاله الاسلام او علم سبقه منه او كان في

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| | ارض المسلمين والافضل نظر | |
| | التاسع الخمر | |
| ١ | (وان كان الاقوى طهارته) الا فيما نش اوغلى بنفسه فان الاظهر نجاسته ما لم ينقلب خلا | |
| ١ | (او بالشمس او بالهواء) الا قرب عدم كفاية التثليث بالشمس والهواء | |
| ١ | (فالاقوى عدم حرمتها) ثبوت الحرمة في الزبيبي لا يخلو من قوة | |
| ٢ | (فالاحوط) بل الاظهر | |
| ٣ | (اكل الزبيب والكشمش) مع استهلاك مائتها او عدم العلم بالقلبان والا فلا يخلو الحرمة فيها عن قوة | |
| | العاشر الفقاع | |
| | (متخذاً من غير الشعير) المدار على ماهو الفقاع في العرف | |
| | الحسادى عشر | |
| | (عرق الجنب من الحرام) الظاهر طهارته بأنواعه في جميع فروعه | |
| | الثاني عشر | |
| ٢ | كل مشكوك طاهر غير المسبوق بعدم التذكية او بالنجاسة بل وغير طرف العلم الاجمالي بالنسبة الى مثل الاكل والصلاة مما يشترط فيه الطهارة | |
| | | |



الحاشية

الآن



المسئلة

فصل طريق نبوت النجاسة

- ١ (لا اعتبار بملء الوسواسي) اذا شهد بملء لغيره
- ٢ « يجب الاجتناب » فيما شترط بالطهارة كالاكل والصلوة لافي مباشرة احدهما برطوبة
- ٦ « بالنجاسة اشكال » اقربه عدمها
- ٧ « احدهما ذين » مع العلم بارادة كل منهما ما يريد الاخر معينا او مجملا
- ٧ « وجوه » اقويها الوسط مع العلم بارادتهما موضوعا واحدا والاقالاخير
- ٨ « فالظاهر » بل الاحوط
- ١١ « تقدم عليه » تقدم التفصيل في ذلك
- ١٢ « او كافرا » على الاحوط

فصل في كيفية تنجس المتنجسات

- « لكن الاحوط » لا يترك
- « وان كان فيه رطوبة » لا تنتقل من جزء الى جزء
- ٥ « فلا يتنجس » مع انفصال الثقب عن الارض والافه من الواقف المتصل بالنجاسة
- ٧ « ولا يضر احتمال » بل ينقض بحيث لا يبقى منه شيء
- ١١ « الاقوى » بل الاحوط

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ١١ | « في الفرض الثاني » لا يترك فيه | |
| ١٣ | « لو فرض » الفرض لا تحقق له والمدهن يتأثر بالرطوبة | |
| |  فصل يشترط في صحة الصلاة  | |
| | « سجدتي السهو على الاحوط » الاولى | |
| | « ساتره غيره » وعدم التحاقه به | |
| | « الى بدنه او لباسه » نجاسة لا يفي عنها | |
| ١ | « صح » بل لا يصح على الاظهر | |
| ٢ | « بل مطلقا على الاحوط » الاولى | |
| ٧ | « تخريب شي منه » في اطلاقه نظر والاحوط طم الحفرة عمارة الخراب اذا | |
| | كان التنجس من فعله | |
| ١٤ | « بل وجوبه » مع التيمم في الصورتين | |
| ١٦ | « وكذا الوشك » مع عدم ظهور شخصي او نوعي يوجب الالحاق | |
| ٢٢ | « وجب محوه » على الاحوط او تطهيره | |
| ٢٤ | (يحرم) مع الهتك | |
| ٢٥ | (يجب ازالة النجاسة) مع الهتك | |
| ٢٦ | (فالاحوط والاولى) بل الاقوى | |

الحاشية

المتن

المسئلة

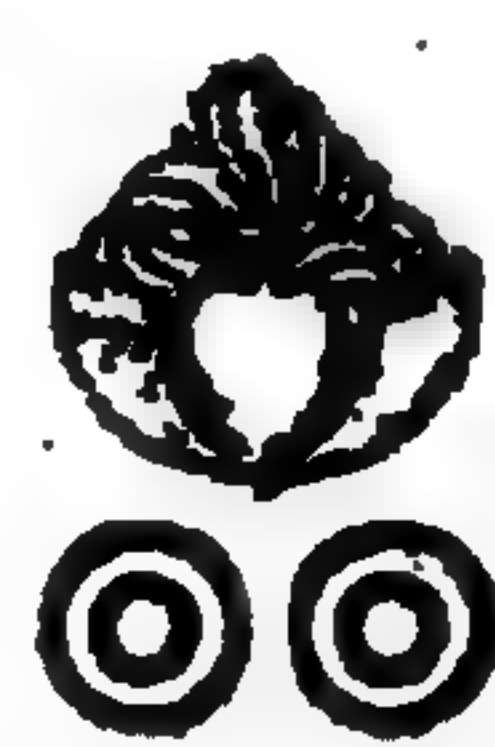
٢٧ (موجب لضمات) اذا طهره هو بغير اذن صاحبه او باذنه بالضمان

٣١ (لكن الاقوى جواز) الاحوط في الاعيان النجسة ترك الانقاعات المتعارفة

٣٤ (بل لا يخلو عن قوة) اذا كان معرضا لابتلائه باكل الحرام وفساد الصلوة



فصل اذا صلى في النجس



(مع سعة الوقت للاعادة) ولو بادراك ركعة اذا لم يكن المقدار الواقع مع النجاسة قابلا

للتدرك والاتدرك ولا اعادة معه

(وان كان الاحوط الاتمام) مع امكان تحصيل الشرط للبقية

(ان امكن التطهير او التبديل) او النزاع اذا كان عليه ساتر غيره وكذا في الفرع التالي

(يتنمها مع النجاسة) ان لم يمكن التطهير او التبديل او النزاع في الاثناء والاوجب ذلك

(فلاقوى وجوب الاعادة) بل الاحوط

٢ « او على الارض » النجسة او الخارجة عن محل الابتلاء

٤ « فان لم يمكن نزعه » في تمام الوقت او مع الاتيان بالصلوة في اخر الوقت

٥ « والا عاريا » مع لزوم التعجيل لظن فوت ونحوه والا اخر الى ان يجد ساترا

٧ « وان لم يكن مميزا » تفصيلا واما اذا لم يكن مميزا بوجه من الوجوه فمحل اشكال

٨ « والاحوط » لا يترك

١٠ (الاولى) بل الاحوط

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|----------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------|---------|
| ١١ | (لايجب عليه الاعادة) لا يترك الاحتياط بالأعادة وكذا في السجود على النجس | |
| ١٣ | (وان كانت احوط) لا يترك | |
| « فصل فيما يعفى عنه في الصلوة » | | |
| ٣ | (اوداخـله) في العفو عن مطلق الداخلة نظر | |
| ٦ | (فالاحوط) الاولى | |
| ❦ الثاني مما يعفى عنه ❦ | | |
| | (اخص الراحة) بل ما يقرب من عقد الابهام | |
| ٢ | (فالظاهر بقاء العفو) بل الاظهر عدم العفو | |
| ٣ | (فالاحوط عدم العفو) وان كان الاظهر العفو | |
| ٨ | (اشكال) اقواه عدم العفو | |
| ❦ الثالث مما يعفى عنه ❦ | | |
| | (ولا من اجزاء) ولا من غير الماكول | |
| ❦ الرابع ❦ | | |
| | « ففيه اشكال » اقربه الجواز وان كان فيه عين النجاسة | |
| | « فان الاحوط اجتناب » وان كان الاظهر جواز حملها الا الميتة وخرقة المستحاضة | |

﴿ الخامس ﴾

« اما كانت او غيرها » الحكم في غير ثوب الام المتنجس ببول مولودها الذكروالواحد مشكل

« وان كان الاحوط » اذا لم يكن في تحصيله مشقة نوعية والالم يجب

— السادس يعنى عن كل نجاسة —

(في حال الاضطرار) منع تعين الصلوة في تلك الحال واستيعابه الوقت

فصل في المطهرات وهي امور اعدادها الماء

(واما الثانى فالتعدد) لا يختص التعفير بالقليل ولا العصر ولا التعدد

٢ (بالعصر مضافا) بل يعتبر العصر وبقاء الاطلاق الى تمامه

٣ (يجوز استعمال) الاحوط عدم استعمال المزيله منها في التطهير

٥ (بل الثانى) الاحوط الجمع بينها بترابين

٥ (وان كان احوط) لا يترك

٨ (بحبان يكون) على الاحوط

٩ (وتحريكه) تحريكه عنيفا يقوم مقام الدلك

١٣ (بل يكفي مرة واحدة) بل يعتبر التعدد في الولوج والبول في غير الجارى والثلث

في الخمر والسبع في الخنزير وموت الجرذ

١٥ (فالظاهر كفاية المرة) بل الظاهر عدم كفايتها

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٦ | (ولا العصر ولا التعدد) | الاحوط اعتبارهما كما في القليل ويلزم التجفيف اولوين كل غسلتين مطلقا |
| ١٧ | (لا يعتبر العصر) | اعتبار العصر وكون الرضيع في الحولين لا يخلو من قوة |
| ١٩ | (غير بعيد) | بل هو بعيد جداً |
| ٢٠ | (بجمل في وصلة) | فما يكفي فيه المرة والا بجمل في ظرف |
| ٢٠ | (ايضاً نجسا) | ولو بالفسالة المزينة |
| ٢١ | (ويكفي المرة) | بل يغسل الثوب مرتين والطشت ثلاثا مع وصول الماء في كل غسلة الى ما وصل اليه سابقتها |
| ٢٢ | (اليه الماء النجس) | مع اخراج غسالته بالعصر |
| ٢٣ | (الى اعماقه) | اذا لم يكن متنجساً بالبول |
| ٢٣ | (يطهر ظاهره) | اذا غسل مرتين بشرائطه |
| ٢٤ | (الى جميع اجزائه) | ثم عصره بالعدد المعتبر في نجاسته بعد التبييس اما الحليب فيطهره بما ذكره مشكل |
| ٢٦ | (لا يخلو عن اشكال) | لا اشكال فيه |
| ٢٧ | (طهر بالغمس) | والعصر مع بقاء اطلاق الماء الى تمامه وكذا في الفرع التالي |
| ٣٠ | (وكذا البارية) | في طهر خيوطها من غير عصر تأمل |
| ٣٤ | (في اعماقه) | ثلاث مرات مع تجفيفه قبل اوين كل غسلتين |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٣٥ | « فلا بد من ازالته » | اذا كانت الدسومة عارضه على النجاسة او مخلوطة بها والا فيطهر ظاهرها كما تنجس |
| ٣٦ | « الثالث ان يدار » | لصب واحد والاقفيه اشكال |
| ٣٦ | « وان كان احوط » | لا يترك في كل غسلة |
| ٣٩ | « وهكذا » | اذا استمر جرى الماء عليها بعد تنجس الطاهر |
| ٤٠ | « ويطهر بالضمضة » | ظاهرة بمقدار ما احابه مأها |
| ٤١ | « تطهر بالتبع » | في طهارة الظرف بالتبع نظر |



الثاني من المطهرات الارض



| | |
|------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|
| « او مشي اشكال » | الاظهر عدم الكفاية فيه وفي مسح التراب بل هو الظاهر في المطلق بالقيروا والمفروش بالخشب |
| « الا اذا تعارف » | بل وان تعارف |
| ٢ « اشكال » | اقربه الطهارة مع وصول الاجزاء الارضية اليه كما لو مشى على التراب او الرمل |
| ٣ « لا يخلو عن اشكال » | اقربه عدم الكفاية |
| ٤ « نجاستها » | او كانت طرفا للعلم الاجمالي بالنجاسة |
| ٥ « فالظاهر كفاية » | بل الظاهر لزوم الاطمينان بعدمها حدوثا او بقاء |

الحاشية

المسئلة

٦ (شكل الحكم) بل يقوى عدمها

الثالث من المطهرات الشمس

(فانها تطهرها) في طهرها بالشمس نظر

(على الارض اشكال) اقربه عدم الكفاية

٤ (واقعة على الارض) معدودة من اجزائها لا كالواقعة على الارض المفروشة بالقيرا والاجر

٦ (يننى على عدمه) فيه نظر بل يقوى خلافه

٧ (الحصر يطهر) تقدم الاشكال في اصل طهره



الخامس الاقرب



٣ (طاهر) مالم يتقاب ماء والافيقوى لزوم الاجتناب عنه كالمقطر من

سقف الحمام اذا علم نجاسة اصله

٤ (الا اذا علم) فرض لا واقع له ولا وجه

٧ (لا يحكم بنجاسته) الاقرب نجاسة القطر من بخار النجس او المتنجس مطلقا

واقلاب بخار البول ماء ممنوع

السادس ذهاب الثلثين

(لكن قد عرفت) وعرفت التفصيل

(ولا فرق) المتيقن جلية ما كان غليانه او تثليثه بالنار فلا يكفي التثليث

المسئلة

المتن

الحاشية

بالهواء بل ولا بالشمس واما ما كانت غليانه بغير النار
فلا ظهر عدم طهره الا بالتخليل

٣ (فلا بأس به) لكن تعتبر ان يذهب من المجموع مقدار ما بقي من اقلها ذهابا

٣ (لا يخلو عن اشكال) الفرق ان العصير المثلث لا ينجس بغليانه ثانيا نجاسة نزول بالتثليث
فيبقى على نجاسته العرضية بخلاف ما لم يقل بعد فانه ينجس
بالغايان نجاسة العصير التي تزول به

٤ (لا ينجس) تقدم النظر في مثله فيشكل حليته وان لم ينجس على المختار مطلقا

٥ (والزيبي لا يحرم) يقوى الحرمة في الزيبي كما تقدم

٨ (لا بأس) اذا لم يعلم بصيرورة ما في الحب خرا قبل ان يصير خلا

٩ (الا اذا غلى) فرض ممنوع موضوعا وحكما

﴿ السابع انز تقال ﴾

١ (بحيث اسند اليه) ولو بالاستصحاب للشك في زواله عنه

﴿ الثامن الاسلام ﴾

(والوسخ) الغير المرئي

(وان كان هو الاقوى) فيه نظر

٢ (لا مع العلم بالمخالفة) يعني اذا علم عدم بناءه قلبا على التدين بدين الاسلام

| المسئلة | التن | الحاشية |
|---------|----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | والالتزام بلوازمه لا اذا علم عدم يقينه بما يظهر فانه لا ينافي الحكم باسلامه |
| ٤ | (لا يجب على المرد) | المسئلة بفرعها محل نظر |
| | | « التاسع التبعية » |
| | | الخامس « الات تفصيل » التي قامت السيرة على عدم تطهيرها |
| | | الثامن « والات الفصل » التي تفصل مع المفصول |
| | | التاسع « ما يجعل » مما يكون متعارفا ومن لوازم التخليل لامثل الخيار والباذنجان كحمر |
| | | العاشرون المطهرات |
| | | « فريقة نجس » ممنوع فان النجس على الوجه الاول انما هو طرف الريق المتصل بالدم لا تمام ريق الفم وان اتصل بعضه ببعض |
| | | الحادي عشر استبراء الجهرل |
| | (والاحوط) | الاقوى |
| | | الخامس عشر يتعمم الميت |
| | (فانه مطهر) | فيه نظر |

الحاشية

المتن

المسئلة

« السابع عشر »

(زوال التغير) مع الامتزاج بالعاصم بالمادة

الثامن عشر

٣ (اومن اسواقهم) من يد من لا يعلم كفره

٤ (لا يوكل لهما) من السباع دون الحشار بل والمسوخ على الاحوط

٥ (والمجوس) المذكور في الاخبار ثبوت المجوس

٥ (او بالحائطي موارد) لم نظفر بنص في بعضها

فصل اذا علم بجائز شيء

الخامس « اخبار الوكيل » مع كونه زايد عليه او موثوقا به

٣ (يبنى على الطهارة) الحكم في الصورة الاولى والثالثة مشكل

٤ (على عدم العين) اذا لم يكن العين على تقدير وجودها مانعا عن انفصال محلها

والا فلا بد من احراز زوالها

﴿ فصل في حكم الاواني ﴾

١ (بل مطلقا) اذا كانا بالمرس فيها واما بالاغتراف مع عدم الانحصار فالاقوى الصحة

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٢ (سبق يد مسلم) | مع احتمال صحتها وجريها على الموازين الشرعية وكذا في الفرع التالي | |
| ٣ (ولا يضر نجاسة) | اذا لم تسر الى الظاهر | |
| ٤ (بل يحرم اقتنائها) | الاظهر جواز اقتنائها | |
| ١٠ (وان كان الاحوط) | لا يترك في الخمسة الاخيرة | |
| ١١ (فان الظاهر) | بل الظاهر عدم حرمة الاكل في الفروع المذكورة في المسئلة والمسئلة التالية وان حرم الاستعمال | |
| ١٤ (اوصب على محل الوضوء) | اذا صب على اعضائه او لاثم قصد الوضوء بامرار اليد عليها يصح الوضوء وكذا الغسل | |
| ١٤ (فإلا قوى ايضا) | اذا كان بالرمش فيها كما مر | |
| ١٤ (نعم لو لم يقصد) | مع عدم الالتفات الى الاستلزام | |
| ١٦ (مع الجهل بالحكم) | التكليف قصورا ولو نسيانا او غفلة اما مع الجهل به قصيرا او بالوضع مطلقا فالظاهر فيها البطلان | |
| ١٨ (ليس ذهابا) | المدار فيه على صدق الاسم فان المتقول ان منه ما هو ذهاب مغشوش | |
| ٢١ (من احدهما) | لغير الاقتناء من الاستعمالات المحرمة | |
| ٢٢ (صاحبها كسرهما) | او ترك استعمالها | |
| فصل في اعطام الخفايا | | |
| ١ (حتى عن المجنون) | المميز | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٢ | ﴿ لا فرق ﴾ فيه نظر | |
| ٣ | ﴿ الطفل الغير المميز ﴾ بل الغير المميز مطلقاً | |
| ١٤ | ﴿ الترك احوط ﴾ لا يترك | |
| ١٤ | ﴿ العمل بالظن ﴾ مع الحرج في التأخير الى ان يعلم القبلة او الانتقال الى مكان يعلم قبلته وكذا في التردد بين الجهات | |
| ٢١ | ﴿ والركبتان ﴾ لا اعتبار بالركبتين | |

فصل في الاستنجاء

| | | |
|---|-------------------------------------------------------------------|--|
| | ﴿ مرتين ﴾ على الاحوط | |
| | « ولو من الاصابع » فيه نظر | |
| ١ | « بالظم والروث » في حرمة استعملها اشكال وكذا في حصول الطهارة بهما | |
| ٥ | « لا يبعد » مع حصول الاطمينان | |
| ٦ | « بنى على عدمه » اذا احتمل حائلته لزم الدلك | |
| ٨ | « ويظهر المحل » في حصول الطهر نظرو وكذا في جواز محتمل الاحترام | |

فصل في الاستبراء

| | |
|-----------------|-----------------------------------|
| (والاولى) | (الاحوط الاقتصار على هذه الكيفية |
| (ثم يضع سبابته | (بل ابهامه فوقه وسبابته تحته |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|------------------|----------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| (ويلق به) | بل لا يلحق لقوة احتمال تاثير الاستبراء في ازال بقايا البول من الاعلى | |
| | فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته | |
| (اما الاول) | الحكم باستحباب جميع ذلك مشكل نعم لابس باتيانها | |
| | رجاء وكذا المكروهات | |
| | فصل في موجبات الوضوء ونواقضه | |
| السادس) | بل والكثيره | بل والحيض والنفاس بل ومس الميت على الاحوط |
| ٤ | (كفى) | اذا اتى به برجاه مطلوبيته الفعلية لا خصوص المطلوبية الناشئة من المذكورات |
| | | فصل في غايات الوضوءات |
| (المستحب نفسا) | الظاهر ان الوضوء شرع بمطهر أو هو المستحب نفساً وهو الذي | |
| | يقع عليه النذر ويجب لمس كتابة القران والطهارة هي الغاية | |
| | الاولى له سواء قصدت غاية ام لا ويكفى قصد عنوان الوضوء | |
| | عن قصدها وتترتب سائر الغايات على هذه الغاية | |
| (وجب المبادرة) | مع التيمم ان لم يكن التأخير بمقداره هتكا ايضاً | |
| ٣ | (مثل ان ينذر) | لا يصح مثل هذا النذر ولا ينطبق على القسم الثاني |
| ١٠ | (محوه اولاً) | اوصب الماء على موضعه بلا مس |
| ١٣ | (احوطه الترك) | واقواه الجواز |

الحاشية

المتن

المسئلة

١٤ (عدم الحرمة) بل الظاهر حرمة

١٥ (على الأقوى) فيه تامل

١٨ (الشيء النجس) اطلاق الحكم فيه وفي المتنجس ممنوع

﴿ فصل في الوضوءات المستحبة ﴾

٦ (لكن التحقيق) بل التحقيق خلافه

﴿ فصل في بعض مستحبات الوضوء ﴾

التاسع (مرتين) فيه نظرو يتبعه النظر في العاشر

﴿ فصل في مكروهاته ﴾

(من الحدث الأكبر) تقدم الاشكال فيه

﴿ فصل في افعال الوضوء ﴾

٦ (يجب غسلها) على الاحوط

٩ (ولو شك في اصل وجوده) عن منشاء عقلائي

١٠ (لا يجب غسل باطنها) اذا لم يعد من الظاهر

الثاني غسل اليدين

١١ (وجب غسلها) في وجوب غسلها مع ظهور زيادتها منع وكذا في اللحم الزائد

الحاشية

المتن

المسئلة

الثالث مسح الراس

(فيجزى النكس) فيه وفي المسح عرضا تامل

(الشعر النابت في المقدم) المرسل على طبعه فلو جمعه اورده او اتقاه من طرف الى طرف اشكل
المسح عليه

الرابع مسح الرجلين

(والاحوط الاول) لا يترك الاحتياطات الثلثة

(فالاحوط الجمع) يجزى المسح على البشرة قطعا

٢٥ (لكن الاقوى) فيه نظر

٣١ (لو لم يمكن) ولو بصب كف من ماء لغسل خصوص الكف اليسرى

٣١ (والاحوط) لا يترك

٣٢ (بالتدريج) الاقرب وجوب التدريج العرفي

٣٣ (وان كان احوط) لا يترك

٣٥ (الحيلة في رفعها) مع الأمن التام من المخاوف والا فالاحوط ترك الحيلة مطلقا

٣٧ (والاحوط فيها) لا يترك

٤٠ (فالاحوط تعيينه) لا يترك مع تضمن المسح بل هو الاقوى اذا امكن معه المسح

بنداوة الوضوء اما الغسل بمثل الغمس في الماء فالظاهر عدم جوازه

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------------------------------------------------|---------|
| ٤١ | « عدم وجوب اعادته » فيه نظر | |
| ٤٣ | « عشر غرفات » لكن لا يجوز المسح بالزائد منها على تحقيق الغسل | |
| ٤٨ | « لا يضر » فيه نظر | |

فصل في شروط الوضوء

| | | |
|--------|----------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الاول | « الى تمام الغسل » | بل والى تمام المسح فيما يسمح به |
| ٢ | « نعم الاحوط » | بل المنعين |
| الثالث | « يجب الفحص » | اذا كان الشك عن منشاء عقلائي كما مر |
| الرابع | « ومكان الوضوء » | اي الفضاء الذي يقع فيه الغسل والمسح لاموقف المتوضي |
| الرابع | « ومصب مائه » | مع الانحصار في الظرف والمصب اوكون نفس الوضوء تصرفا فيها عرفا او مستلزما له والا فيصح كما لو كان بالاغتراف مع عدم الانحصار |
| ٤ | « فمع الجهل بكونها » | فيما لو كان الجهل او النسيان عذرا وهو في غير مثل الغاصب والمقصر والباقي على التصرف ولو علم |
| ٥ | « المباح للباقي » | ما لم يكن الاتمام تصرفا في الرطوبة الغصية او بالمتزوج منها ومن المباح وعليه فلا يصح المسح بها ويجب تجفيفها في الفرعين التاليين |
| ١٥ | (اليها باطل) | بل الظاهر صحته |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٧ | (قصد المالك تملكه) | ولو باعداد المكان لاجتماع المطر فيه او جريان الماء اليه |
| ١٨ | (فالظاهر صحته) | بل الظاهر بطلانه في الفروع الثلاثة |
| | الشرط الخامس (سواء اغترف منه) | بل يصح في صورة الاغتراف مع عدم الانحصار |
| | » الخامس (التفريغ واجب) | وجوب التفريغ مطلقا غير معلوم |
| | » الخامس (او نسيانا او غفلة) | مع كونها عذرا له كما قد... |
| | » السادس (وان كان الاحوط) | لا يترك مطلقا |
| | السابع » بطل | اذا كان المرض او العطش مما يحرم تحمله والاصح على الاقوى |
| | الثامن » به دواعي | الظاهر بطلانه |
| | الحادي عشر (الاحوط الاستيناف) | وان كان الاظهر عدم لزومه |
| | الثاني عشر (وهو ادناها) | وادنى منه ان يكون لامر دينوى |
| | الثاني عشر (الى النية الاولى) | ويتدارك ما اتى به مع التردد او نية الخلاف |
| | الثاني عشر (في موضع الاخر كفى) | اذا كان قصده الامر الفعلى واخطاء في التطبيق |
| | الثالث » (اوفى اجزائه) | اذا لم يرجع الرياء فيها الى نفس الوضوء وتداركها او كان الجزء مستحييا فالاقوى عدم بطلان الوضوء |
| ٣٠ | (من قصدها ذلك) | اذا لم تقصد ذلك بنفس الوضوء والا كان هو داعيا اليه |
| ٣٣ | (ولكن الاقوى) | فيه نظر |
| ٣٤ | (يمكن الحكم بطلانه) | قد سبق منه في الشرط السابع الحكم بصحته وهو الاظهر |

المسئلة المتن الحاشية

٣٤ (وكذا الزوجة) الظاهر في الزوجة والاجر غير الخاص الصحة

٤٧ (لكن الاحوط) ان لم يكن الاقوى

٤٨ (والا حوط) لا يترك البتة

٥٥ (يحتمل الحكم) بل يتعين

فصل في اعطاء الجبائر

« ووضع خرقه طاهرة » على الاحوط فيه وفيما بعده

« والاحوط اجراء » لا يترك ان امكن والا فلا يترك المسح باليد

« امكن وضع خرقه طاهرة » على وجه تعد جزء منها ان امكن والا ضم التيمم اليه

١ (وجهات) اقويها الثاني

٧ (ما يمكن من اطرافه) مع مراعات الاعلى فالاعلى

٨ (فلا حوط) والاقوى فيه كفاية التيمم

١٢ (بين الجيرة والتيمم) ويكفي التيمم

١٦ (بل يجب رفعه) بل يجب الاسترضاء من المالك او واه ولو الحاكم الشرعي

او عدول المؤمنين حتى في رفعه

١٦ (او كان مضرا) فيما لم يكن المجروح هو الغاصب

١٦ (فالاحوط الجمع) اذا لم يستلزم تصرفا فيه ولو بتحريك ونحوه

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ١٨ | (ولا يجب الاعادة) فيه نظر | |
| ٢٠ | (فان كان مستحيلا) فرض لا واقع له خصوصا بالنسبة الى الدواء | |
| ٢٠ | (ويمسح عليه) ويضم التيمم اليه | |
| ٢٣ | « والاحوط ضم التيمم » لا يترك | |
| ٢٦ | ﴿ من وجوه ﴾ تقدم ان الاحوط المسح بالماء على الجيرة بامرار اليد بنية ما هو تكليفه فلا يتم الوجوه | |
| ٢٨ | ﴿ الاقوى جوازه ﴾ الاقرب الاحوط اختيار الترتيب و المسح على الجيرة كما مر | |
| ٣١ | « بل الاقوى » تقدم النظر فيه | |
| ٣٣ | « والاحوط الاعادة » بل الاقوى في الاولى للاعمال الاتية | |

فصل في حكم دأثم الحدث

| | |
|------------------------------|-------------------------------------------------------------|
| « لكن الاحوط ان » | بل هو الأقرب في المسلوس |
| « لكن الاحوط في هذه » | لا يترك |
| ﴿ فصل في الاغسال ﴾ | |
| ﴿ في الأول اذا اراد ﴾ | اذا كان نذره على هذا الوجه ولو ارتكازا لامطلقا كما يأتي منه |
| الرابع ﴿ فعليه كفارة واحدة ﴾ | اذا كان المتروك هي الزيارة كان عليه كفارتان ايضا |

المسئلة

المتن

الحاشية

فصل في غسل الجنابة

﴿ المشتبهة الخارجة ﴾ من المنزل

﴿ فمع اجتماع هذه الصفات ﴾ وكذا مع العلم ببعضها وعدم العلم بانتفاء الباقي أو العلم بعدمه لعارض

﴿ وفي المروة والمريض ﴾ ويكفي فيها الانزال من شهوة

٢ (وجب عليه الغسل) والوضوء ولو علم زمان الغسل

٣ (على واحد منهما) إذا لم يكن الآخر محلا لا ابتلاء في حكم من احكام الجنابة

٤ (يجوز لواحد أو الاثنين) إذا لم يكن كل واحد منهم محلا لا ابتلاء الاخر في حكم من

احكام الجنابة ولو بالاختلاف والأفلا يجوز وكذا بالنسبة

الى غيرهم فلا يكفي مجرد عدم عدالة بعضهم

٨ (يجوز للشخص) إذا كان الاجناب باتيان اهله وكان عدم القدرة على الغسل لعدم الماء

فصل فيما يتوقف على الغسل

(سجدة السهو على الاحوط) الاولى

(صوم شهر رمضان) يأتي تفصيله في باب الصوم

فصل فيما يحرم على الجنب وهي امور

الخامس (على الاحوط) الاقرب

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ١ | (المكث للتييم) او مساويا له | |
| ٢ | (يمكن القول) محل نظر | |
| ٤ | (لا يجري عليه الحكم) ان كان الشك عن منشأ عقلائي | |
| ٥ | (من سورة حم السجدة) بل من سورة آلم السجدة | |
| ٥ | (لابقية السورة) تقدم ان الاقرب خلافه لكن لا يبعد هنا عدم صدق قرأته القرآن عليه | |
| ٧ | (ولا يستحق اجرة) بل يستحق اجرة الكنس حتى مع العلم وفساد الاجارة بل لا يبعد استحقاقها في فرض الاجارة على المكث او القراءة مع الجهل للإباحة الظاهرية باستصحاب او غيره وكذا في الحائض والنفس | |
| ٨ | (لاخذ الماء او الاغتسال) من غير مكث وبراعي اقلها زمانا | |

﴿ فصل فيما يكره على الجنب وهي امور ﴾

(ويرفع كراهما) الظاهر خفة الكراهة بالمذكورات لا ارتفاعها وافضلها الوضوء

المشتمل على المضمضة وكذا في النوم

﴿ فصل غسل الجنابة مستحب ﴾

(لا يطل) اذا كان المقصود ولو ارتكازا هو التكليف الفعلي وكان قصد

الخلاف من باب الخطأ في التطبيق

(يجب غسل الشعور) على الاحوط

٤ (وكلاهما صحيح) الاحوط ان يقصد حصول ما هو الواقع ويكفي قصد الفصل

الحاشية

المتن

المسئلة

قربة الى الله من حين دخول الماء الى حصول احاطته بجميع البدن

١٠ (المدول عن الترتيب) بل لا يجوز نعم يجوز العكس

١١ (صدق المستعمل) لا يضر صدق المستعمل مع كرفته الا ان ينقص عنها بكثرة الاغتسال وحينئذ مر الاشكال فيه

١٢ (من شرائط واقعي) ليس عدم الضرر من شرائط الواقعية وتقدم بعض القيود في غيره ايضا

١٥ (على وجه الداعي) الظاهر البطلان في هذه الصورة ايضا

١٥ « اشكال » اقواء بطلانها مع التبين في الوقت

٢٢ « بطلا معا » على الاحوط لكن فيما كان الافطار حراما والاصح الغسل

« فصل في مستحبات غسل الجنابة »

﴿ وهي امور ﴾ لم اظفر على نص في جملة منها

٣ ﴿ بالوضوء والغسل ﴾ مع سبق طهارته من الحدثين اوجهه بالحالة السابقة اما مع

سبق الحدث الاصغر فيكفي الوضوء كما تقدم

٤ ﴿ ضم الوضوء ﴾ اذا احتمل انه بال ولم يستبرأ اما لو علم بالاستبراء على فرض

البول فلا وجه لهذا الاحتياط

٨ ﴿ او الاستيناف ﴾ لا يترك

٩ ﴿ ويجوز الاستيناف ﴾ هذا هو الاحوط لكن بالترتيب لا الارتماسي

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------|--------------------------------------------------------------------------|
| ١١ | ﴿ على الاقوى ﴾ | تقدم خلافاً |
| ١٢ | ﴿ بقصد الترتيبي ﴾ | هذا هو المتعين ولا يكفي الاستيناف بالارتعاس كما تقدم |
| ١٥ | ﴿ فان نوى الجميع ﴾ | الكفاية فيغير هذه الصورة وما يرجع اليها ولو بالاجمال والارتكاز محل اشكال |
| ١٦ | ﴿ الاقوى صحة ﴾ | في المسئلة بفرعها تامل |
| ١٧ | ﴿ جميع ما عليه ﴾ | غير هذه الصورة محل نظر |

فصل في الحيض

| | | |
|----|----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ | ﴿ يحكم بكونه حيضاً ﴾ | مع حصول الاطمينان بحيضيته ولومن الصفات لا بمجرد الصفات |
| ٤ | ﴿ اشكال ﴾ | اقواه عدم جريانها |
| ٥ | ﴿ يرجع الى الصفات ﴾ | بل الى العادة ثم الى الصفات ثم الى تفصيل ياتي منه ره |
| ٥ | (الاحتياط اولى) | بل لازم |
| ٦ | (وتترك الحيض فيها) | لو بنت على ترك الاحتياط اخذت بالحيضة |
| ٧ | (اللاحق مطلقاً) | وهو الاظهر |
| ١٨ | (محتاط بالجمع) | تقدم ان الاظهر كزن النقاء المتخال بحكم الحيض وعلى تقدير الاحتياط فالجمع هنا بين تترك الحيض واعمال الطاهر لا المستحاضة لعدم احتمالها مع النقاء وكذا في الفرعين التاليين |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٨ | (وان تجاوز المجموع) | وكان النقاء المتخل اقل منها |
| ١٨ | (قال لا حوط) | بل الاقوى |
| ١٨ | (استحضاضه) | اذا كان ما قبل الدم الاول يوما او يومين ولم يزد المجموع منه ومما في العادة من الدم والنقاء على العشرة جعلت المجموع حيضا وكذا في الشق التالي |
| ١٩ | (يقدم الوقت) | مع اكثريته وتقدمه ويحتاط في سائر الفروض |
| ٢٠ | (وكذا ذات الوقت) | هذه العبارة وقوله موافقين للعدد والوقت في المسئلة التالية يحتاجان الى توجيه |
| ٢٢ | (كونها فاقدين) | يحتاط في كليهما |
| ٢٣ | (استحبابا) | بل وجوبا الى ان يتبين لها الحال او تنهى العشرة |
| ٢٥ | (وان كانت معتادة) | الاظهر عدم وجوب الغسل والصلوة مع الاعتياد وتقدم ان النقاء المتخل بحكم الحيض |
| ٢٧ | (فالاحوط الغسل) | مع تروك الحائض |

فصل في حكم تجاوز الدم عن العشرة

- ١ « فلا يبعد ترجيح » الامع استقرار العادة العرفية من التميز لتكرره بمرات كثيرة
- ١ « بمعنى من لم تستقر » او استقرت لها عادة ثم اضطربت

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| ١ | « ترجع الى اقاربها » | الحكم بالرجوع الى الاقارب مختص بالمبتدئه على الاقوى |
| ١ | « مخيرة بين » | الاحوط لها وللناسية اختيار السبعة |
| ٢ | « الى ثلاثين » | لو اتفق رؤية الدم في اول الشهر كان الاعتبار بالشهر الهلالى |
| ٣ | « الاحوط ان تختار » | الاقوى |
| ٥ | « اذا تبينت الزيادة » | لاقضاء مع تبين زيادة الحيض |
| ٦ | « فى الرجوع الى الاقارب » | تقدم ان الرجوع الى الاقارب مختص بالمبتدئه وان الاحوط اختيار السبعة |
| ٧ | « فى الاول على الاحوط » | بل الاقوى كما مر |
| ٩ | « وتختلط » | بل تتحيض فيه ايضا |
| ١١ | (تختلط) | وان كان التحيض فى الجميم لا يخلو عن قوة |
| ١٥ | (وجب عليها) | تقدم لزوم جعل الحيض فى اول الشهر ومعه لا مجال للزوج والسيد فى معارضتها |

فصل فى احكام الحائض

| | |
|----------------------|----------------------------------------------|
| (وهى امور) | على التفصيل الذى مر فى الوضوء والجنابة |
| ٢ (او سمعت) | الاقوى عدم الوجوب فيه |
| السابع (محل اشكال) | وان كان الاظهر فيه مع رضاها الجواز على كراهة |

الحاشية

المتن

المسئلة

الثامن « وجوب الكفارة » على الاحوط

الثامن (ولا يعد) بل الاظهر في الاولين التبعيض بالنسبة وفي الاخيرتين الاعداد

الثامن (وان كان احوط) بل هو الاقرب في المقصر منه

٨ (بل لا يخلو عن قوة) في الشبهة لا في الزنا على الاقرب

١٠ (لا فرق) فيه نظر

التاسع (او كان زوجها غائبا) وقد مضى من غيبته شهر على الاقوى وكذا فيمن يحكمه

٢٣ (او التخيير بين الاعداد) فيه نظر والاحوط في فاقدة التميز تكرير الطلاق في وقتين
لا يمكن حيضية كليهما معا

٢٣ (ولو طلقها) تقدم تعين التحيض اول الشهر فتسقط الفروع الثلاثة

٢٤ (ما لم تغتسل) ونجب عليها العبادة وان كانت لا تصح الا بالطهارة

٣١ (وان كان الاحوط) بل الاظهر ولو مع التراية وكذا في اخر الوقت

٣٩ (اتيان الاولى) يأتي في المواقيت

٤٣ (والاقوى صحة الجميع) فيه نظر جدا خصوصا في الجنابة

فصل في الاستحاضة

« ولم يحكم بحيضته » او نفاسيته

« ولم يعلم بالامارات » او القواعد كقاعدة الامكان

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ | (من غير غمس) | على وجه يظهر الدم على الطرف الآخر |
| ١ | (وتبديل القطنة) | على الاحوط مالم يظهر الدم على الطرف الآخر منها |
| ٣ | « فيجوز اها » | بل تغتسل لصلاة الليل وتأتي بعد الفجر بغسل صلاة الغداة على الاحوط |
| ٤ | « والصبر قليلا » | بل الظاهر ان الاختبار بحسب ما يتعارف عندهن من وضع القطنة ورفعها يعني ان القطنة الوضوءية بحسب العادة تختبرها حال الصلاة |
| ٤ | « الى ما بعد الوقت » | اي الى حال الصلاة وكذا لا يكفي الاختبار في الوقت اذا صلت بعده مع الفصل |
| ٦ | ﴿ ولو فرض انقطاع الدم ﴾ | ولو كان انقطاع فترة |
| ٩ | ﴿ بعد الغسل ﴾ | بل يجب من حين الشروع في الوضوء والغسل على الاقوى |
| ١٠ | ﴿ فا لا حوط ﴾ | بناء على كفايته وقد مر الاحتياط فيه |
| ١٢ | ﴿ وان كان الاحوط ﴾ | لا يترك بالنسبة الى الليالي الماضية ويكفي عنه تقديم غسل الفجر عليه |
| ١٤ | ﴿ بعد الصلاة اعادت ﴾ | على الاحوط |
| ١٤ | ﴿ لا يجب عليها ﴾ | الاحوط استيناف الاعمال لا الصلاة |
| ١٨ | ﴿ جاز لها ﴾ | فيما لم يخرج الدم من حين الشروع في الطهارة الى حين الاتيان بالامور المذكورة والا فالاحوط الغسل للوطي ومع الوضوء للس |
| ١٨ | (حتى تغيير القطنة) | على ما مر |

المسئلة المتن الحاشية

١٩ (قضاء الفوائت) فيه نظر الا في الضيق

٢١ (لا يضر بغسلها) فيه تأمل

٢٢ (استأنفت غسلا) بل تحنط بالانعام ثم الاغتسال بنية ما في الذمة

فصل في النفاس

(او عاقة) لا يترك مقتضى الاحتياط في العاقة

١ (بين العشرة) صدق النفاس عليه اذا حدث في اواخر العشرة غير معلوم

فلا يترك الاحتياط

١ (وابتداء الحساب) الاقرب انه من حين الشروع فلا يترك الاحتياط في الزائد عليه

٢ (او البض الاخير) مر الاحتياط فيه

٢ (الطهر المتخلل) الاظهر نفاسيته

٣ (وان كان الاحوط) لا يترك الاحتياط الى عاشر الرؤية في جميع فروض المسئلة

٤ (لا يبعد ذلك) بل هو الاقوى

٥ (مبدء العشرة) بل من حين الشروع كما مر

٥ (وان طال الى شهر) الحكم في المتقطع بعد العشرة الاولى محل اشكال

٩ « يستحب » بل يجب يوما ويحتاط به الى العشرة

١٠ « آيات السجدة » بل سورها كما تقدم

فصل في غسل مس الميت

« لكن الاحوط » لا يترك

٣ « شهيد ام غيره » الاظهر وجوب الغسل في هذا الفرض

٤ (ففي وجوبه اشكال) اقواءه - دم الوجوب

٥ (والاقوى صحته) فيه تامل
الانذارات المتولدة من حال بقاء حرارة الحيوان في الميت من ثلث
اشكال
١٣ (وانصل يده بجملة) محل تامل
ويبدأ مع غسل النفا

١٤ (ينقض الوضوء) على الاحوط في قضاة الوضوء وافتقار غسله اليه

١٨ (لا يضر بصحته) فيه تامل

٢٠ « في ميت الانسان » بل هو الاقرب فيه



في اعطام الاموات



﴿ فصل فيما يتعلق بالمحتضر ﴾

﴿ ويجب ان يكون ﴾ الاقرب عدم وجوبه نعم لو منع الولي لفرض صحيح كفعته

﴿ فصل في مراتب الأولياء ﴾

١ « وان كان الاحوط » لا يترك مع قصر مدة الاقطاع

١ « عدل المؤمنين » ولا يتهم واعتبار اذهم غير معلوم

٢ « الذكور مقدمون » مع عدم مزاحمة من في طبقتهم من الورثة لهم والا فالاحوط

الحاشية

المتن

المسئلة

اعتبار رضي الجميع

٧ ﴿ ولا يجب قبول ﴾ في غير موارد وجوب قبول الوصية

١٠ ﴿ جواز الاكتفاء ﴾ فيما كان زايدا عليه او حصل الاطمينان بصدقه

١١ ﴿ او غيره ﴾ مع رضي الولي

﴿ فصل يجب المائلة ﴾

﴿ تفصيل المطلقة ﴾ لا يترك فيها مطلقاً وفي المنقطعة

١ ﴿ لا يبعد الرجوع ﴾ فيه تامل

٣ ﴿ والأمر ينوي ﴾ والمغسل ايضاً

٥ ﴿ لا يبعد ﴾ فيه نظر جداً

فصل قد عرفت

﴿ ولو نوى هو ﴾ هذا هو المتعين

٦ ﴿ فلا يبعد جواز ﴾ بل الاحوط تركه

٨ ﴿ قال لا حوط ﴾ بل الاقوى اذا لم يكن عليه علامة القتل

١٠ ﴿ الاحتياط بالتفصيل ﴾ في فرض كون المسلم شهيداً لا وجه لهذا الاحتياط

١٢ ﴿ والاحوط القطعات ﴾ لا يترك في مواضعها والحنوط في مواضعه

﴿ فصل في كيفية غسل الميت ﴾

٥ ﴿ بدل الكافور ﴾ وبالثالث التكليف الفعلي

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| ٦ | (والا حوط تيمم) لا يترك احدا الا مرتين | |
| ٧ | (فان لم يكن عنده) الاحوط فيه هذه الصورة الاتيان بالغسل بنية ما في الذمة | وبالتيمم مرتين قبله ومرتين بعده |
| ٧ | (في الغسل الثاني) هذا هو المتعين | |
| ٨ | (ثلاثة تيممات) مع الاحتياط المتقدم في المسئلة السادسة | |
| ٩ | (بعد طواف الحج) بل بعد السعي في الحج وبعد التقصير في العمرة | |
| ١١ | (وان كان الاحوط) لا يترك الاحتياطات | |
| ١٢ | (وان كان الاحوط) لا يترك في التيمم | |

فصل في شرائط الغسل

| | | |
|---|-----------------------------------------------------------|--|
| ٨ | (وان كان الاحوط) لا يترك | |
| ٩ | (نعم الاحوط) لا يترك وكذا في الخرقه | |
| | فصل في اداب غسل الميت وهي امور | |
| | التاسع عشر (من الغسلين الاولين) المتيقن قبل الغسل الاول | |
| | فصل في مكروهات الغسل | |
| ٣ | (بعد الطواف للحج) بل بعد سعي الحج وتقصير العمرة | |
| | فصل في تكفين الميت | |
| ٤ | (بالحرير الخالص) بل مطلقا الا ان يكون خليطه اكثر | |

٨ (وجب ازالها) على وجه لا يستلزم محذورا من هتك الميت او غيره والالم يجب

٨ (او منقطعة) في المنقطعة القصيرة المدة والناشزة والمطلقة تأمل

٩ (عدم محجورية) محجوريته لا يوجب سقوطه عنه فينفقه الحاكم من امواله

كسائر اتفاقاته الواجبة

٩ (الكفن بالوصية) لا يسقط بمجرد الوصية الا ان يعمل بها كما لو تبرع به غيره

٢١ (اشكال) الظاهر تقديمه على حق الغرماء

« فصل في بقية المستحبات »

(وهي ايضا امور) لعل المراد من المستحب المعنى الاعم مما ينبغي لخصوص

الاستحباب الشرعي

فصل في الحنوط

(وكفيه) ذكر الكفين هنا لا موقع له لوجوب تحنيطهما

٤ « بل الاحوط » ان لم يكن الاقوى

٧ « يستحب سحق » لم يعلم الاستحباب الشرعي فيه وفي الخلط بالتربة

فصل في الجريدتين

٣ (بمقدار ذراع) اي عظم الذراع

— فصل في الصلوة على الميت —

(بل دار الكفر) على الاحوط

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|--------------------------------|--------------------------------------------------------------|---------|
| ٢ | (ا ش ك ا ل) اقربه عدم الاجزاء | |
| ٣ | « مستور العورة » بثوب ونحوه | |
| ١٥ | « يصلون جلوساً » بل فرادى قياماً مع التحفظ على الستر | |
| ١٩ | « لكن الاحوط » بل الاحوط خلافه | |
| فصل في كيفية صلاة الميت | | |
| | (على النبي واله) وعلى جميع الانبياء والمرسلين | |
| ٣ | (بالفارسية) محل تأمل | |
| ٥ | « يجوز ذلك » بذكر النفس اولاً ثم تانيث الضمائر لا العكس | |
| ٥ | « عدم بطلان » فيه تأمل خصوصاً مع الجهل | |
| ٦ | « الاحتياط » بالانعام والاعادة لا يترك | |
| فصل في شرائط صلاة الميت | | |
| ٣ | ﴿ فيتخير ﴾ مع مراعات جهة القبلة مهما امكن | |
| ١٠ | ﴿ الاحوط ﴾ لا يترك | |
| ١٤ | ﴿ لا يجب ﴾ بل الاقرب وجوبه | |
| ١٥ | ﴿ مراعاة الشرايط ﴾ ووقوف المصلي على نحو ما في رواية ابي هاشم | |
| ٢٠ | ﴿ يقدم الدفن ﴾ يختلف مراتب الخوف فيختلف المقدم | |

فصل في آداب الصلوة على الميت

(آداب الصلوة) ابل المراد بها الاعم من الوظيفة المـاثوره

١ (فهو على وجهين) الاحوط الاقتصار على الاول

١ (فا لقرعة) بل التخيير

﴿ فصل في الدفن ﴾

١ (الى المغرب ورجله الى المشرق) اي الى يمين مستقبل القبلة ويساره

١٢ (في المساجد والمدارس) مع المزاحمة لحق الموقوف عليهم والافنيه تأمل

— فصل في المستحبات قبل الدفن وحينه وبعده —

« وهي امور » الاولى قصد الرجاء فيها لعدم ثبوت الاستحباب في بعضها

الخامس والثلاثون (واية الكرسي) وقل هو الله احد

الاربعون (وقته تمام الليل) مقتضى التعليل الوارد في الرواية اتيانه في اول الليل

— فصل في مكروهات الدفن —

(وهي ايضا امور) الاولى عدم قصد الورود بالخصوص فيها

السادس عشر (هتك حرمة الميت) بل بعض مراتبه حرام

الحادى والعشرون (اذية المسلمين) ولاهتك الميت

٢ (لم يتضمن الكذب) ولا محرمات اخرى

٣ (غير الاب والاخ) حرمة شق الزوجة على الزوج غير معلوم

٤ (وكذا في خدمتها) فيه تأمل

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٦ | (فالظاهر جوازه) فيه تأمل | |
| ٧ | يستثنى من حرمة النباش موارد | |
| الاول | (نعم لو اوصى) مع نفوذ الوصية بعدم الزيادة على الثلث او قبول الورثة وبعدم كونها تضييماً للمال الكثير | |
| الثالث | « حق من الحقوق » مع اهمية رعايته من حرمة النباش | |
| السادس | « لنقله الى » فيه نظروكذا في السابع | |
| الثامن | « بغير اذن الولي » فيما يفوت به مزية مهمه شرعية او عقلائية لا مطلقا | |
| التاسع | « اذا اوصى » وكانت وصيته تشمل هذا التقدير | |
| ٨ | « اثار القبور » اذا لم تكن وقفا او ملكا لا يرضى مالكا بذلك او في حيازه كذلك | |

فصل في الاغسال المنهوبة وهي كثيرة

احدها غسل الجمعة

| | |
|----|-------------------------------------------------------------------|
| ١ | « كما ان الاولى » بل هو الاقرب |
| ٢ | « بل ولياة الجمعة » لم يثبت مشروعيتها فيها |
| ٣ | « يستحب اعادته » قبل الزوال |
| ٤ | « وان تركه » لعذرا |
| ١١ | « اذا قصد الامر الواقعي » هذا هو معيار الصحة في جميع فروض المسئلة |
| ١٣ | « بل لا يبعد اجزائه » فيه نظر |

الحاشية

المتن

المسئلة

١٥ (مستحب مستبقل) بالنسبة الى غسل الليل اما بالنسبة الى غسل اليوم فالظاهر

ان الجميع عمل واحد

الثالث (سنة نيك) محمد صلى الله عليه واله

السابع (قبل الزوال منه) بنصف ساعة اوفى صدر النهار والا فيقصد الرجاء

فصل في الاغسال المطانية

(وكذا للدخول) لم يعلم استحبابه لنفس الدخول غير غسل الزيارة

(فصل في الاغسال الفعلية)

الرابع (الوقوف بالمشر) رجاء وكذا لارادة السفر ولدفع النازلة ولتفصيل الميت وتكفينه

الرابع والعشرون (لكن يحمل) بل هو الظاهر

٢ (غسل الليل للنهار) اطلاقه لما اذا اغتسل اوائل الليل لاواخر النهار مثلا ممنوع

٢ (الى اخر العمر) المتيقن ان يتعقبه بحيث يصدق عرفا انه اغتسل له

٥ (بل لا يبعد) تقدم التأمل فيه

فصل في التيمم

(يكفي الطلب) بحيث لا يحتمل معه وجود الماء عقلا ثيا

٣ (اميناموقا) اذا حصل من قوله الياس عن الماء او كان بينة شرعية

وحينئذ فلا يلزم كونه نائبا

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٥ (لو اعاده اشكال) | اقربه عدم الوجوب الامع مظنة تجدد الماء او قصور الطلب الاول عن حده المعتبر فعلا ولو كان معتبرا حينه لم يجز او غيرة او غيرها وعليه فيعيد ولو كان الطلب الاول في الوقت | |
| ١٢ (لا يبعد صحة صلوته) | مع تبين عدم وجود الماء والالزم الاعداد والقضاء | |
| ١٣ (بل الاحوط) | الاولى | |
| ١٨ (في احدهما بطل) | مع حرمة تحمله والافحكه حكم الحرج | |
| ١٩ (فتبين عدمه) | بعد خروج الوقت اما قبله فيلزم اعادتها كما يأتي منه ره في المسئلة الرابعة والثلاثين | |
| ١٩ (لم يصح) | تقدم منه ره في احكام الجبائر الصحة في هاتين الصورتين مع حصول قصد القرية وهو الاظهر مع كون الضرر مما يجوز تحمله والا فلا يترك الاحتياط | |
| ٢٠ (فالاولى الجمع) | مع كون الضرر مما يجوز تحمله والا اقتصر على التيمم | |
| ٢١ (مع عدم امكان) | لعدم الماء ونحوه لالمثل الضيق كما مر | |
| الحامس (وان كان الظاهر جوازه) | جواز التيمم فيه وفي النفس المحترمة التي لا يجب حفظها مشكل الا اذا كان عليه في تلفها حرج او ضرر يجوز تحمله | |
| ٢٢ (يجوز التوضي) | بل الظاهر تعيينه وكذا في الصورة التالية ولكن لا يباشر الاعطاء بل يجوز له | |
| ٢٢ (لا يجب منعه) | اذا كان معذورا في شربه بجهل او غيره والاوجب النهي عن المنكر | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| السادس (والاولى | بل الاحوط | |
| ٢٣ (لا يعد تقديم | بل يصرف الماء في رفع الخبث اولاً ثم يتيمم وكذا في الفرع التالي | |
| ٢٥ (ايها اشكال | اظهره تقديم القبلة مع انه كان الصلوة الى اربع جهات والا فلا ينبغي الاشكال في تقديمها | |
| ٢٧ (وخاف الفت | وكان مظنة له | |
| ٣٠ (لانكفي لصلوة اخرى | الظاهر كفايته لها | |
| ٣١ (من الغايات الاخر | اتى لان تكليف بها ولو استجابا في خصوص هذا الوقت ولو عرضاً وكذا في المسئلة الخامسة والثلاثين | |
| ٣٣ (اشكال | الاظهر جوازه اذا استلزمت المائيه فواتها | |
| ٣٦ (الا في موضعين | بل في مواضع منها ما تقدم منه ره في المسوغ الخامس ومنها موارد الخرج او الضرر الذي يجوز تحمله | |
| فصل في بيانه ما يصح التيمم به | | |
| ﴿ على الاقوى | بل الاحوط | |
| ﴿ بنبار الثوب | اي الغبار الواقع عليه بحيث يضرب على الغبار اما اذا كان في باطنه بحيث يشوب بالضرر عليه فلا حوط الجمع بين التيمم به وبالطين | |
| ﴿ فصل يشترط فيما يتيمم به ﴾ | | |
| ﴿ ومكان التيمم | اذا استلزم نفس التيمم تصرفاً فيه والا فلا يشترط حتى مع | |

الانحصار نعم لا يجب التيمم معه لكن لو عصى وتيمم صح

« والنسيان » الذي يعذر به لا مثل نسيان الغاصب الذي لا يفرق حاله بالالتفات وعدمه

٣ « الجمع بين الوضوء » مع تقديم التيمم في فرض النجاسة وتنظيف الأعضاء من أثر التراب قبل الوضوء ولو بذلك الماء

٥ (فينتفـ ل) بل محتاط بالتيمم اكل منها وهو اولى بالزوم من الاحتياط اللاحق

٦ (الاحوط الجمع) بل الاحوط تحصيل ماء والاقترب مباح والتطهير به ولا قضاء معه ولو لم يمكن فالأظهر كفاية الوضوء بماء المحبس اذا كان للحابس والاعتين التيمم بترابه

٨ (يستحب) بل الاحوط اعتباره مهما امكن

فصل في كيفية التيمم

السابع (طهارة الماسح والمسوح) على الاحوط

٤ (يكفي المسح بها) الاحوط الجمع بين المسح بها وبالأظهر

٨ (الا قطع) الاحوط العمل بما ذكره في الفرعين مع اضافة التيمم بالذراع في الفرع الاول وبالاستئابة في الثاني

١٩ (لكن الاحوط) هذا الاحتياط لا يترك

٢٠ (في الماء والتراب) اي في الطهارة المائية والترابية والا فإباحة المكان والمصب

والا لانية ومحل الارب ايضا كذلك ولو من حيث الذميمة

فصل في احكام التيمم

٦ (يجوز التيمم) محل نظر

٨ (من تيمم لصلاة الجمعة) مع تيممها عليه والاوجب اعادتها ظهراً بالمائة

٩ (فقد مر) ومن الكلام فيه

١٠ (والوضوء التجديدي) فيه تأمل

١٠ (محل اشكال) وان كان الاظهر بدليته عنه

١٣ (لا يعد عدم بطلانه) بل هو الاقوى

١٣ (التي ضاق وقتها) ولا لغيرها مما لا يتمكن من المائتين له

١٤ » بطل تيممه « الاظهر عدم بطلانها نعم يستحب استينافها بالطهارة المائتين بل وهو احوط

١٨ » بالنسبة الى تلك الصلوة « لا يختص بقاء التيمم بتلك الصلوة لكن على التفصيل المتقدم منا

١٩ (اشكال) اقواء الاول

٢٠ (بناء على الاقوى) فيه نظر

٢١ (ويحتمل) هذا هو الاظهر

٢٢ » الا لاحدم « ولم يكن مانع من استعماله ولو لمزاحم او خرج او ضرر

٢٥ » يجري في التيمم ايضا « محل نظر

الحاشية

المسئلة المتن

٢٧ (تعين صرفه لنفسه) ان كان لميت اول الجنب والا ففي اطلاق تيمنه عليه نظر

٢٨ (فالظاهر وجوب الصبر) بل الاحوط

٣٠ (الى الغايات الاخر) على التفصيل المتقدم فيه وفي الفرع التالي

٣٧ (فالاحوط محره) ان لم يستلزم عسراً او ضرراً

كتاب الصلاة

(كان في حكم التارك) لم اثر على رواية تدل على ذلك

فصل في اعداد الفرائض ونوافلها

(الجلوس احوط) لا يترك

« و الوتيرة » الاظهر عدم سقوطها

٢ (في كتاب معين) ثم يرفع يديه ويقول اللهم اني اسئلك بمفتاح الغيب الخ

ثم يسئل الله حاجته فان الله يعطيه ما سئل

٤ « والاولى » خصوصاً لمن يستطيع القيام

فصل في اوقات اليومية

« لكن الاحوط » لا يترك

« الحرة في المشرق » جعل الحرة نهاية لفضيلة الصبح او لوقت نوافلها كما يأتي

تقريباً فان الظاهر ان الاولى اضيق من ذلك والثاني اضيق من الاولى

الحاشية

المتن

المسئلة

١ » اذا مالت « لا ينطبق ذلك على نصف الليل لعدم انطباق سير النجوم فوق الارض على سير الشمس تحتها الا في الاعتدال التام تقريباً نعم يدل ميلها على سبق الانتصاف فيجوز الاتيان بصلوة الليل عنده لا تاخير العشا اليه

٢ » بل عدم التعرض « الاحوط ان يجعل السابقة ظهراً بالنسبة ويأتي باللاحقة بقصر ما في الذمة

٣ » فالمشهور « وهو الاقوى مع مراعات الاحتياط الانف في المسئلة السابقة

٣ » من غير فرق « اذا وقع شي منه في الوقت المشترك اما مع وقوع جميعه في الوقت المختص فالظاهر بطلانه

٣ » فلا يختص « بل يختص بالاولى منها

٦ (فالظاهر انه) بل يقطعها ويأتي بالصلوتين

فصل في اوقات الرواتب

(الوتيرة خاتمها) لم يثبت ذلك فياتي بها حيث شاء

٦ (ولو قبله) فيه تأمل

٨ (الثلث الاخير) المتيقن منه السدس الاخير

١٠ (فا لارجح القضاء) فيما كان التقديم مظنة لأعتياد عدم القيام اخر الليل اما مع الاعذار الاتفاقية كالسفر وارادة الجماع ونحوهما فالظاهر

رجعت التقديم

١٣ (المربية للصبي) الظاهر ان التأخير فيها وفي المستحاضه تخفيف لا لعدم
افضلية التقديم بغسل او غسلين

١٣ (العصر الى المثل) او الى بلوغ الظل اربعة اقدام

١٧ « وان امكن القول » فيه وفي وجهه نظر

١٨ « في المذكورات اشكال » الاظهر عدم الاشكال فيه

فصل في امطام الاوقات

١ « العارف العدل » او الثقة العارف كما تقدم

٤ « لا يترك هذا الاحتياط » في غير مثل الغيم والنبار من الموانع العامة

٧ « لا يحكم بالصحة مطلقاً » بل يحكم بها في صورتين والتعليل على

٨ (وان كان في الوقت المختص) الاظهر البطلان في هذه الصورة في جميع فروض المسئلة الا اذا
وقع شيء منها في الوقت المشترك

١٦ « وجوه » اوجهها الاول

١٧ « وان كان احوط » بل هو الاقرب

١٨ « بل تبطل على الاقوى » اذا لم يقع ركعة منها في الوقت

﴿ فصل في القبلة ﴾

﴿ اشكال ﴾ افواه الكفاية مع استنادها الى المبادئ الحسية

الحاشية

المتن

المسئلة

﴿ والا فلاحوط ﴾ اذا كان شهادتهما عن اجتهاد ايضاً والا فلا عبرة باجتهاده

١١ (والاولى) بل الاحوط ان لم يكن الاقوى

١٥ (وجبت الاعادة) اى اعادة الصلوة الى القبلة ان تبينت والا فياتى بيقينه الاربع

فصل فيما يستقبل له

﴿ وسجدتي السهو ﴾ على الاحوط

١ « على الاحوط » الاولى

١ « راس ركبتيه » لا عبرة براس الركبتين اصلاً بل ولا بالوجه وانما العبرة بالصدر والبطن

١ (راسه الى المغرب ورجلاه الى) اى الى يمين المصلى وبساره

﴿ فصل فى احكام الخلل فى القبلة ﴾

١ (اخل بها جاهلاً) بالموضوع وكذا فيما بعده اما بالحكم فيعيد مطلقاً فيحكمه

المقصر فى الموضوع

١ (او فى ضيق الوقت) بل او كرهاً او اضطراراً او قهراً لكن مع استيعاب العذر

تمام الوقت على قاعدة سائر الاعذار

فصل فى السر والسمام

(ولا محله) ولا معتده ولا معتده ولا مشتركه ولا ببعضه

١ (الظاهر وجوب) الاظهر خلافه

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-----------------------|-------------------------------------------|---------|
| ٧ (وان تخلل زمان) | الاحوط في هذه الصورة الاتمام ثم الاعادة | |
| ٧ (عندها سائر) | في تمام الوقت | |
| ٧ (فالاحوط اعادتها) | بل الاقوى | |
| ١١ (وجبت المبادرة) | وترك الاشتغال بالصلوة حال العلم بالانكشاف | |
| ١٢ (على الاحوط) | بل الاقوى | |
| ١٦ (على الاقوى) | فيه نظر | |

فصل في شرائط لباس المصلي وهي امور

﴿ الثاني الاباحة ﴾

- « وكذا في محمله » مع تحركه بالحركة الصلوتية
- « لا يخلو عن القوة » في الجاهل القاصر لا المقصر
- « بحيث لا يبالى » البطلان في هذه الصورة لا يخلو عن قوة وان لم يكن غاصبا
- ٢ (حكم المنصوب) مع بقاء مجرد اللون والأفح وبحكم المنصوب
- ٢ (فشكل) بل الظاهر كونه منصوبا او بحكم المنصوب مطلقا
- ٣ (فالظاهر) الاظهر خلافه
- ٦ (اولفظ المنصوب) اذا لم يكن حفظه لنفسه ولا مستندا الى غصب السابق والالم تصح
- ٧ (نزعها فوراً) او قبل فوات الموالاة

﴿ الثالث ان لا يكون من اجزاء الميتة ﴾

الحاشية

المتن

المسئلة

(من يمسد المسلم) مع احتمال جريان يده عليه على الوجه الشرعي وكذا في استعماله

﴿ الرابع ان لا يكون من اجزاء مالا يؤكل لحمه ﴾

١٦ (في حقه) على الاحوط

السادس انه لا يكون صرياً

٢٦ (والتدثر) ان لم يصدق اللبس بل الاقوى في مثل ما يتعارفه الهنود الحرمه

٣٢ (جهلا او نسيانا) اي الموضوع لا الحكم

٣٣ (كفاية العشر) يختلف صور الخلط

٣٨ (مضطرا الى لبسه) في تمام الوقت

٤٠ (وتصح صلوته فيه) الاقرب عدم صحتها

٤٢ (يحرم لبس) على الاحوط نعم قد يحرم بعنوان ثانوي

٤٣ (صلوة المختار) الاحوط تكرار الصلوة كما في الفرع اللاحق

٤٨ (او لحافه نجسا) اذا لم يكن ملتحفا به

﴿ فصل فيما يكره من اللباس ﴾

﴿ وهي امور ﴾ لم نثر على دليل الكراهة في جملة منها وكذا فيما يستحب

في الفصل اللاحق فالاولى عدم قصد الورود فيها

﴿ فصل في مكان المصلي ﴾

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|------------------------------|---------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| | (على الاقوى) | بل الاحوط وان كان يقوى في مثل المسجد ونحوه الصحة |
| | (او جاهلا) | بالموضوع او بالحكم قصورا |
| | (او ناسيا) | غير متهاون بالغصب كما تقدم |
| | (مع علمه بالحرمة) | او جهله بها تقصيرا |
| ٣ (في السقف بطلت) | | بل تصح مطلقا فان غايته الانتفاع بالسقف لا التصرف فيه ومثله الخيمة فضلا عن اطنابها |
| ٦ (بما اذا ترقف) | | بل بما يكون الصلوة تصرفا فيه لا بمجرد ترقف الانتفاع |
| ٧ (وهذا ايضا مشكل) | | بل الظاهر الصحة مع عدم كون نفس الصلوة تصرفا في الخيطة عرفا كما هو الغالب |
| ٨ (المحبوس في المكان) | | من غير تقصير منه فيه اصلا او بقاء |
| ١٠ (الجاهل بالحكم الشرعي) | | القاصر دون القصر |
| ٢٣ (فالظاهر) | | في اطلاقه تأمل او منع |
| الثاني من شروط المكان | | |
| | (فهو مشكل) | بل ممنوع فيحلى كيفما كان |
| السابع (ولا مساويا) | | لاباس بالمساوات على الاظهر |
| الثامن (متعدية الى الثوب) | | ولو بنحو التسرب والتلصق |

الحاشية

المتن

المسئلة

فصل في مسجد الجبهة

١ (لا يجوز) على الاحوط

٨ (نخالة الحنطة) مع خالصها عن دقيقتها لكن الغالب مشوبة بهما

١٠ (لابس بالسجدة) فيه نظر

٢١ (على اشكال) احوط في الاواين الترك واظهره في الأخير الجواز

٢٢ (او الابرسم والحرير) في المتخذ من الابرسم والحرير اشكال

٢٣ (على المعادن) بل على مطلق الثوب وان كان من الصوف ثم على ظهر كفه

٢٥ (لكن الاحوط) بل الأقوى

٢٧ (او المعادن) تقدم في المسئلة الثالثة والعشرين

٢٨ (مضى ولا شيء عليه) الاحوط اعادة الصلوة بعد اتمامها

فصل في الامكنة المكروهة

(وهي مواضع) الاولى ترك الصلوة فيها لاحتمال الكراهة اذ لم تثبت في جملة منها

٥ (وكذا يستحب) اي يحسن لا الاستحباب الوارد في الشرع

٧ (من لا يحضر المسجد) اطلاقه ممنوع

١١ (لكن الأقوى) مشكل

١٢ (او طائفة دون اخرى) فيه نظر

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-------------------------------|-----------------------------------------|---------|
| | ﴿ فصل في بعض احكام المسجد ﴾ | |
| الاول (يحرم زخرفته) | على الاحوط وياتي منه كراهة النقش بالصور | |
| الثالث (ويحتمل وجوب التيمم) | بل هو الاقوى | |
| | فصل في انذاره والاقامة | |
| (والا حوط عدم) | لا يلزم مراعاة هذا الاحتياط | |
| (فيقال الصلوة) | لا دليل عليه في غير العيدين | |
| (تسقط سركته) | لا يقصد الورود فيما بعد يوم الولادة | |
| (اربعين يوما) | وساء خلقه | |
| (جزء منها) | وان كان ينبغي اكمل الشهادتين بها | |
| (والمستعجل) | لم نذكر على دليله في الاقامة للمستعجل | |
| | ﴿ يسقط الاذان في موارد ﴾ | |
| (بل لا يحصل) | الظاهر حصوله به | |
| | ﴿ وان كان الاحوط الترك ﴾ لا يترك | |
| مسئلة ٣ | ﴿ يسقط الاذان والاقامة في موارد ﴾ | |
| احدها | لا تخلو عن اشكال « اقواه عدم المشروعية | |
| الثاني | « على وجه الرخصة » مشكل | |

الحاشية

المتن

المسئلة

﴿ ويشترط في السقوط أمور ﴾

السادس « الاحوط ان يأتي » هذا الاحتياط يجري ولو على السقوط عزيمة

﴿ فصل يشترط في الاذان والاقامة أمور ﴾

الثاني العقل (واما البلوغ) الاقرب اعتباره في الاقامة

﴿ فصل يستحب فيهما أمور ﴾

الثالث « بل الاحوط » لا يترك

فصل في النية

١ « ولا يجب مع الاتحاد » بل يجب معه ايضاً الا انه اخف مؤنة

٢ (وان كان الاقوى الصحة) في غير صلاة الاحتياط

٨ الرابع (وهذا ايضاً باطل) ان رجع الرياء فيه الى الصلاة والافقية تأمل وكذا في الخامس

١١ (داعي القرية تبعاً بطل) اذا لم يوث بالضميمة الراجعة لله تعالى والا فالظاهر الصحة

١١ (وان كان الاحوط) بل الاظهر

١٩ (الأتمام والاعادة) بل يعدل الى الظهر مع عدم اتيانها او الشك فيه وتصح
ظهراً والا استأنفها عصرأ١٩ (وان لم يكن مما قام اليه) في الحكم خصوصاً في هذا الفرض نظر بل لو كان صلى الظهر
ققام الى العصر ثم رأى نفسه في الظهر كانت باطلة

٢٥ « لكن الاحوط الاعادة » لا يترك

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٢٦ | « لا باس بترامي المدول » فيه نظر | |
| | فصل في تكبيرة الاحرام | |
| ١ | (وان كان الاقوى) فيه تأمل | |
| ٤ | (او سهواً) على الاحوط في الاستقرار | |
| ٦ | (فياتي بها ملحونة) مع صدق التكبير عليه | |
| ١٠ | « ولا يبعد » فيه نظر | |
| ١١ | « ان ياتي بها » بل ان ياتي بها بقصد القرية كساير اجزاء الصلوة | |
| ١٤ | « جواز العكس » لم يثبت جوازه ولا جواز رفع احدي اليدين | |
| | فصل في القيام | |
| ٢ | « لكن الاحوط » لا يترك | |
| ٣ | « للزيادة » في اطلاقه نظر | |
| ٤ | « صحت صلوته » اذا كان ركوعه المفروض عن قيام | |
| ٨ | « كفايتها » فيه وفي كفاية الواحدة نظر او منع | |
| ١٠ | « لكن الاحوط » اي اعادة الصلوة ولا يترك | |
| ١٤ | « قدم ترك الاستقرار » يختلف مراتب كل منهما فقد يقدم ترك الانتصاب | |
| ١٥ | (والاياء بالمساجد) الظاهر عدم وجوبها | |
| ٢٠ | (لا يبعد) الاقرب وجوب تقديم القيام فيه وفي الفرع التالي ولا يلزم الاحتياط | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------|---------|
|---------|-------|---------|

| | | |
|--------------------|------------|--|
| ٢٢ (وجب التأخير) | على الاحوط | |
|--------------------|------------|--|

| | | |
|----------------------|-------------------------------------------------------------|--|
| ٢٥ (لو تجدد العجز) | مع بقاءه الى اخر الوقت والا فلاحوط اعادة الصلوة بعد ارتفاعه | |
|----------------------|-------------------------------------------------------------|--|

| | | |
|------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|--|
| ٢٦ (لو تجددت القدرة) | فيما وصل الى آخر الوقت والا فقد تقدم لزوم التأخير على ذي العذر وكذا في المسئلة التالية | |
|------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------|--|

| | | |
|-------------------|-----------|--|
| ٢٧ (لكت الاحوط) | بل الاقوى | |
|-------------------|-----------|--|

فصل في القراءة

| | | |
|--------------|-----------------------------------------------------------------|--|
| (او الخوف) | اذا كان الخوف مما لا يجوز تحمله والاجاز تركها واجاز الاتيان بها | |
|--------------|-----------------------------------------------------------------|--|

| | | |
|-----------------|---------------------|--|
| ١ « مرة واحدة » | ويكفي مرة واحدة لما | |
|-----------------|---------------------|--|

| | | |
|----------------------|-------------------------------------------------------------|--|
| ٣ ﴿ او الاتيان بها ﴾ | بل ياتي بها بعدها ويحتاط باعادة الصلوة في جميع فروض المسئلة | |
|----------------------|-------------------------------------------------------------|--|

| | | |
|----------------------------|------------------------------------------------------------------|--|
| ٤ ﴿ في اثناء الصلوة عمدا ﴾ | بقصد الجزئية والاحتياط بالايحاء والاعمام ثم السجدة واعادة الصلوة | |
|----------------------------|------------------------------------------------------------------|--|

| | | |
|---------------------|---------|--|
| ١٠ ﴿ والاحوط تركه ﴾ | لا يترك | |
|---------------------|---------|--|

| | | |
|------------------|------------------------|--|
| ١١ ﴿ هو الاحوط ﴾ | بل الاظهر ولو ارتكازاً | |
|------------------|------------------------|--|

| | | |
|--------------------|----------------------|--|
| ١٣ ﴿ فله ان يقره ﴾ | بل يعيدها مع التبيين | |
|--------------------|----------------------|--|

| | | |
|-------------------|------------------------------------------|--|
| ١٦ (يوم الجمعة) | في خصوص صلوة الجمعة دون الظهر على الاحوط | |
|-------------------|------------------------------------------|--|

| | | |
|-------------------|-----------------|--|
| ١٩ (فان الظاهر) | محل نظر من وجوه | |
|-------------------|-----------------|--|

| | | |
|-------------------------|-------------------------------|--|
| ٢٤ (فالاقوى معذوريته) | في معذورية الجاهل بمعناها نظر | |
|-------------------------|-------------------------------|--|

| | | |
|-------------------|-----------------------|--|
| ٣٧ « او مد واجب » | مشكل بل لا يبعد خلافه | |
|-------------------|-----------------------|--|

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------------------|----------------------------------------------------------------|
| ٤٥ | ابطلت | « اذا اكتفى بها والا ففي اطلاقه تأمل |
| ٤٦ | اعادتها | (ان كان ذكراً او قرأنا والا اعاد معها ما يكون به ذكراً ثانياً |
| ٤٩ | (الاحوط الادغام) | لا يترك الادغام |
| ٥٠ | (القرائات السبعة) | لا يترك الاحتياط باختيار ما عليه الـيرة منها |
| ٥٤ | لكن لا يجب شيء | « لا يترك الاظهار والادغام فيما ذكر |
| ٥٦ | يحذف التنوين | « الاقرب عدم جوازه |
| ٥٧ | يجوز قراءة | « الاحوط الوقوف على القراءة المعروفة فيها وفي كفواً |
| ٦٠ | قالا حوط | « بل الاقوى مع التقصير |

فصل في الركعة الثالثة من المغرب

- ٦ « بل يجوز العدول ، فيه نظر
- ٧ « من غير قصد ، اى من غير قصد تفصيلي مع القصد الارتكازي الى خصوص
الساقي به والا فالظاهر عدم كفايته
- ١٠ « وان كان قبل الوصول ، بل يرجع ويأتي بالقراءة او التسييحات على الاحوط
- فصل في مستحبات القرائة وهي امور

- الثاني « خلف الامام ، وجوب الاخفات فيه لا يخلو من قوة
- التاسع « مرة او مرتين ، لم نظفر برواية المرة لكن لا باس بها بعنوان مطلق الذكر
- ٥ (اعادة الجمعة) في الجمعة لا يخلو عن اشكال

المسئلة المتن الحاشية

٨ (الأقوى جواز) بل الأقوى خلافه

١٤ (يجوز) بل يتعين الاشباع

١٦ « لا يعمد اغتفار » بل يعد غايته في الكلمة وادناه في الحرف

فصل في الركوع

الثاني الذكر (والا حوط) لا يترك

٤ « وان كان احوط) لا يترك كما مر

٤ « وكذا لا يجب » وجوب اعادة الصلوة في فروض المسئلة مع بقاء الوقت لا يخلو من قوة

١١ « الخصوصية والجزئية » بل بقصد القرية المطلقة

١٥ (او الا تمام) هذا هو المتعين

١٦ (لكن الأقوى) فيه نظر

٢٠ (وعدم اشباع) الاحوط الاشباع

٢٤ (او غيرها من الاذكار) تقدم الاشكال في كفايتها

٢٤ (بالوجهين) الاظهر عدم جواز قرأة النصب بقصد الوظيفة وعدم كفايتها عنها

٢٤ (مقدرا) مع تقدير اعنى وجعل المظايم مفعولا له لا مطلقا

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | فصل في السجود |
| | | الثاني في الذكر (والاقوى كفاية مطلقة) تقدم الاشكال في كفاية مطلقة |
| ٣ | « من الذراع والمضد » | مع تقديم الباطن على الظاهر |
| ٤ | « لا يجب استيعاب » | الاحوط الاستيعاب عرفاً ولا يكفي الاصابع وخصوصاً بعضها على الاقوى |
| ٨ | « الاحوط » | بل المتعين |
| ١٠ | « وان كان الاحوط » | ان لم يكن الاقوى |
| ١١ | « على الانحناء الممكن » | مع وضع الحاجب ثم الأنف ثم صفحة الخد ثم مقدم الرأس على الاحوط |
| ١٤ | « فياتي بالذكر » | ويحتاط باعادة الصلوة في الصورتين |
| ١٦ | « بعد السلام » | مع سجدتي السهو |
| ١٦ | « بطلت الصلوة » | اذا تذكر بعد اتيان المنافي عمداً وسهواً والارجع واتي بها وبما بعدها وسجد للسهو واعاد الصلوة على الاحوط |
| ١٨ | « تقديم الثاني » | (الاحوط الجمع بينهما وتكرار الذكر مع كل منهما |
| | | فصل في مستحبات السجود وهي امور |
| | | الحادي عشر (اختيار التسبيح) تقدم لزومه |
| | | فصل في سائر اقسام السجود |
| ١ | « على الاظهر » | (بل الاظهر عدم وجوبه على السامع |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|--------------------------|----------------------------------------------------------|--------------------------------------------------|
| ٤ (ولو لفظ السجده) | الاحوط السجود بقراءة او امره | |
| ١٢ (بل مقدار ناله) | لا يكفي المقارنة | |
| ١٣ (السجود في الجميع) | لا يترك | |
| | ﴿ فصل في التشهد ﴾ | |
| | ﴿ ويجزي ﴾ | ﴿ الاقرب عدم اجزائه ﴾ |
| ٤ (وان كان الاولى) | بل الاحوط | |
| | ﴿ فصل في التسليم ﴾ | |
| | ﴿ لا يجب تداركه ﴾ | وبعيد الصلوة اذا اتى بالمنافى قبل فوات المواالات |
| | ﴿ الثانية مستحبة ﴾ | الاحوط عدم تركها بعد الاولى |
| ١ (لم تبطل) | ﴿ اذا كان ذلك بعد فوات المواالات وبه يتم الفرق المذكور ﴾ | |
| فصل في المواالات | | |
| | (ما اذا اتى به قبل الذكر) | تقدم التفصيل وما هو ملاكه |
| | — فصل في القنوت — | |
| | (قبل الركوع الخامس) | لم يثبت ذلك |
| ١ (انت العزيز الوهاب) | ادراج لفظ العزيز من غلط الناسخ | |
| ٣ (بالفارسيه) | الاحوط ترك غير العربية | |
| ٤ (وسلام على المرسلين) | الاحوط تركه او قصد القرآنية او الدعاء فيه | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٧ | (الملحون) مع عدم التمكن من صحيحه ولو بالتعلم | |
| ١٦ | ﴿والاخفات في الاقوال﴾ لم نثر على دليل على اطلاقه | |
| | فصل في التعقيب | |
| | (من الافعال الحسنه) صدق التعقيب على مطاقها بل وعلى مثل التذكر غير معلوم | |
| ٢٠ | (عن الزائد) والاولى حينئذ ان ياتي بواحدة ايضاً مما زيد فيه ثم بشرع في الذكر اللاحق | |
| | الخامس (مائة مرة) ياتي بالمائة رجاء | |
| ٢٣ | (او نافلة) لم نظفر بدليل استحبابه بعد النافلة بالخصوص | |
| | ﴿ فصل في مبطلات الصلوة ﴾ | |
| | (فالاقوى عدم البطلان) تقدم التفصيل في فصل السلام | |
| ٧ | (اه من ذنوبي) الاحوط تركه مطلقا اذا لم يكن جزء دعاء او مناجات | |
| ٩ | (بقراءة القرآن) ما لم يخل بالمواالات المعتبرة في الصلوة | |
| ١٠ | ﴿ وان كان الاحوط ﴾ لا يترك | |
| ١٣ | ﴿ مخاطبة الغير ﴾ الاحوط ترك مخاطبة الغير في الصلوة مطلقا | |
| ١٧ | ﴿ لو قصد القرآنية ﴾ قصدها ينافي كونه ردأً للتنبيه على الاصح فلا يجوز ذلك ولا قصد الدعاء لا بعنوان الرد فلا يكون الحيلة بذلك احتياطاً | |
| | كما جعله في المسائل الاتية | |
| ١٨ | ﴿ سلام عليكم ﴾ الاقرب كفايته بدون قصد المذكور والاحوط اعادة الصلوة | |
| ١٩ | ﴿ لو سلم بالملحون ﴾ مع صدق السلام عليه في العرف والا لم يجب الجواب | |

الحاشية

المتن

المسئلة

٢١ » اسكال « اظهره كفايته

٢٤ » او الدعاء « مر النظر في جواز ذلك

٢٨ » القران او الدعاء « بل لا يقصد ذلك

٣٠ (الظاهر عدم كفاية) الاظهر كفايته كما تقدم

٣٢ (بقوله عليك) الاحوط تعيينه

٣٩ (يرحمك الله) مر النظر في مثله

الثاني عشر (زيادة جزء) اطلاقه محل نظر او منع

٤١ (بنى على انه اتم) مع ارتكاز الفراغ من الصلوة قبله والاحتياط بالاعادة

فصل في المكروهات

الثالث (الاحوط الترك) لا يترك في الفريضة كما تقدم

« (يستحب ان يقول) لا باس به رجاء

(فصل في صلوة الآيات)

(والاحوط عدم التأخير) لا يترك ولو اخرقا لأحوط فيه نية القرية المطلقة

(آية من سورة او اقل) الاحوط عدم الاكتفاء باقل من آية وعدم الركوع في

الخامس والعاشر عن بعض سورة

٣ (قبل الركوع الخامس) استحبابه قبل الركوع الخامس غير معلوم

٤ (وكل رفع منه) غير الرفع من الركوع الخامس والعاشر

الحاشية

المتن

المسئلة

١٢ (لكن الأحوط خلافه) لا يترك في الفرعين

فصل في صلاة القضاء

١ (صلاة المختار) بل ولو مقدار صلاة المضطر للضيق

٣ (وان كان الاحوط) لا يترك

١٣ (والاحوط) بل الاقوى

فصل في صلاة الاستيجار

٢ (ويمكن ان يقال) هذا الوجه غير تام

٣ (لا يخلو عن قوة) محل نظر

٤ (الواجبات المذكورة) المسلم منها المالية ومنها الحج

٦ (بما يجب عليه) من المالية

٧ (بطلت الاجارة) اذا كانت المباشرة مورداً للاجادة لا شرطاً فيها والا فان فسحها

المستاجر بخيار الشرط بطلت والا كان له ان يسقط الشرط

ويطالب الورثة بالعمل فيجب الاستيجار له من تركته

١١ (لا يعمد ذلك) بل الاقرب خلافه

١٥ (تكليف الميت) بل على مقتضى الأحوط منه ومن تكليف نفسه

٢٠ (بل الظاهر) بل الظاهر عدم جوازه الامع الاطمينان به بالقرائن

٢٢ (فيرجع المرجو) اي المستاجر

الحاشية

المتن

المسئلة

٢٢ » ملك الأجرة « ان لم يعتبر مباشرة فيه

٢٤ » اشكال . اقواه الأول نعم لو كان وقت العمل الى الغروب الحسي
آخر الفريضة لبقاء وقتها الى المغرب على الاقوى

فصل في قضاء الولي

وان كان الاحوط لا يترك في غير متعمد الترك عصيانا

من سفر ونحوه يعتبر التمكن من القضاء في غير السفر

وان كان الاحوط لا يترك

٣ لا يجب على غيره بل يجب على الاحوط وكذا في المسئلة التالية

١٥ تكليف اليت بل الاحوط منه ومن تكليف نفسه وكذا في اصل وجوب القضاء

١٦ — لا يجب عليه القضاء — تقدم لزوم الاحتياط فيه

١٨ (الظاهر) بل الاحوط

٢١ (وجب الاستيجار) على الاحوط مع عدم الولي مطلقا

٢٤ (اشكال) احوطه الانتقال كما مر

» فصل في الجماعة «

٤ » بصلوة الطواف « الاحوط ترك الاقتداء في صلوة الطواف وبها

٥ » والا حوط « الظاهر عدم جواز الجماعة فيها بوجه لاحتمال كونها نافله تحرم الجماعة فيها

١٢ » اذا ترك القراءة « مجرد ترك القراءة لا يوجب البطلان

| المسئلة | المعن | الحاشية |
|---------|---------------------------|------------------------------------------------------|
| ١٧ | « وان كان احوط » | لا يترك بنية القرية المطلقة |
| ١٨ | « ثم العدول » | فيه نظر |
| ٢٠ | « صح » | مع عدم تحمل الامام عنه شيئاً حال تردده |
| ٢٠ | « وان كان الاحوط » | لا يترك |
| ٢٢ | « صح » | مشكل |
| ٢٤ | « دخوله في السجود ايضاً » | اذا ادركه في السجود الاول والا فينوي الانفراد |
| ٢٥ | « بطلت صلواته » | اما لو علم اللحق فاتفق الخلاف فالظاهر صحتها انفراداً |
| ٢٩ | « وسجد معه السجدة » | الاحوط عدم الدخول معه في غير حال التشهد |
| ٣٠ | « نعم لا يضر » | فيه نظر |

فصل يَسْرُطُ في الجماعه

| | |
|----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (الخطوة المتعارفة) | بل هو الاقرب |
| (والاحوط تأخره) | الاحوط اعتبار تقدم الامام عرفاً في جميع الاحوال |
| ٦ (متهيئين لها) | مشرفين عليها |
| ٨ (من على جانبيه) | فيه وفي ما بعده نظر نعم لا بأس بصلوة الصفوف المتأخرة عمن يكون بحيال الباب وان طالت مع اتصالهم به من خلفه وعدم الحائل بينهم وبينه وكذا الحكم فيمن يصلي خلف الاسطوانات |
| ١٣ (بعد سبق عدله) | محل نظر |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------------------------------------------------------------|---------|
| ١٩ | (اذا عاد المتقدم) لا أثر للمود بعد قطع الاتصال | |
| ٢٠ | (متهين للجماعة) مشرفين عليها لا مطلق التهيو | |
| ٢١ | (وان كانت باطلة) بل يضر في هذا الفرض | |
| ٢٢ | بالصبي المميز « فيه تأمل | |
| ٢٤ | لا يبعد « في غير حال قراءة الامام | |
| ٢٥ | بالاستدارة « الاحوط ترك الاقتداء لمن حال الكعبة المعظمة بينه وبين الامام | |

فصل في احكام الجماعة

| | | |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|
| ٦ | (وان كان الاحوط) لا يترك مهما امكن | |
| ٦ | (وكذا لا تجب المبادرة) بالمقدار المتعارف لا ازيد | |
| ٨ | (تعبد ي) بل الظاهر انه شرط في صحة الجماعة فالتخلف الفاحش يبطال الجماعة من غير اثم فالحكم بالاثم في المسائل الالية ممنوع | |
| ١٢ | (وجبت المتابعة) ان كان ركوعه السهوى حال قراءة الامام فالاحوط الافراد | |
| ١٣ | (وخصوصاً في التسليم) لا يترك فيه | |
| ١٨ | (او قصد الافراد) بل هو المنعين وكذا في المسئلة التالية | |
| ٢٠ | (وان كان الاحوط) بل الاقرب | |
| ٢١ | (اذا تعمد ذلك) لكن ينوى الافراد | |
| ٢٢ | (نعم لا يبعد) الاظهر وجوب الاخفات فيها ايضاً | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٢٣ | ﴿ او في الركوع ﴾ اذا لم يلحقه في القيام نوى الأفراد اذ اتي بيقية الصلوة معه رجاء | |
| ٣١ | ﴿ يجوز مع المخالفة ﴾ الاحوط ترك الاقتداء مع العلم بالمخالفة في العمل مطلقا | |
| ٣٣ | ﴿ او عا لمـا ﴾ الاحوط عدم الاقتداء في صورة العلم | |
| ٣٥ | ﴿ اذا لم يشاركه ﴾ ولم يات بما يطل صلوة المنفرد | |
| ٣٦ | ﴿ فالظاهر وجوبه ﴾ فيما استلزم بقاءه على العمل افساد اصل الصلوة على المأمومين | |

فصل في شرائط امام الجماعة

- ٢ ﴿ امامة السلس ﴾ فيه وفي ما بعده نظر
- ٤ ﴿ لكن الاحوط ﴾ هذا الاحتياط لا يترك
- ﴿ فصل في مستحبات الجماعة ﴾

الخامس (في غير صلوة الجنازة) ينبغي ان يكون ذلك استثناء من قوله فانه افضل الصفوف في الثالث ولا يناسب المقام ولعله من خاط الناسخ

﴿ واما المكروهات فامور ﴾

الثالث (فلا) بل لا يبعد كراهته ايضا اذا لم يضم الجماعة الى نفسه بتغيير اللفظ او اضافة لفظ

٧ (بشكل اجراء) لا اشكال في اجرائه من طرف الماموم

٩ (متجا فيا) لا يترك التجافي اذا اختار المتابعة

١١ (وشك في انه) بالشبهة الموضوعية لا الحكمية

فصل في الخلل الواقع في الصلاة

٣ (فا لا حو ط) لا يترك بل هو الاقوى في المقصر في غير الجهر والاختفات

٤ (ولا بين الفعل) بطلانها بزيادة مطلق الفعل في الأثناء خصوصاً الخفاف غير معلوم

٨ (اذا) (اخل) تقدم التفصيل في المسائل الثلاث

١٢ « ان حكمه القصر » الاحوط البطلان في ناسي الحكم

١٥ « لكن الاحوط » لا يترك

١٨ (فلا) (يبعد) بل لا يبعد خلافه وكذا في الانتصاب من السجدة الاولى

لا لزيادة السجدة بل لفوات المحل

١٨ (بعد السلام فات) في فوت المحل بالسلام نظر فلا يترك الاحتياط

فصل في الشك

١٠ (والظاهر عدم) فيه نظر فلا يترك الاحتياط في فرعي الموى والقيام

١٠ (وفي الحاق التشهد) الاقوى هو الحاق

١١ (لم يلتفت) بل يلتفت ما لم يشرع في القراءة او الذكر لعدم ثبوت بدليته

عن القيام الا باحدهما

١٣ « نعم يجب عليه » على الاحوط

فصل في الشك في الركعات

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| مسئلة ٢ | الشكوك الصحيحة تسعة | |
| ٦ | « بعد الدخول في القيام » | احدها (على الاقوى) بل الاقوى تحققه برفع الراس منها |
| ٧ | « اي كان عروض الشك في السجدة حال القيام بعد ما كان الشك في الركعات حال الجلوس اذ لو كان الشك في الركعات ايضا حال القيام كان الصلوة باطلة اولم يكن الشك بين الشكين والازيد وعليه فلا معنى لقوله ولا فرق الخ » | |
| ٨ | « وكذا العكس » | لا فرض لعكسه صحيحا |
| ٩ | « فالظاهر عدم » | ان كان شكه ان تردده كان من الاول شك او ظنا بالثلاث اما لو علم بانه شك اول ولا يدري انه اقلب الى الظن بالثلاث ام لا فالظاهر لزوم الاحتياط |
| ١٥ | « ثم اعادة الصلوة » | لا وجه للاحتياط بالاعادة هنا وفي آخر المسئلة |
| ٢٠ | « اقواها الاول » | بل الوسط |
| ٢١ | « وان اتى بالمتاني » | الظاهر سقوط الاحتياط باتيان المتاني فتصح الصلوة المستأنفة |
| ٢٤ | « وان كان الاحوط » | لا يترك |

فصل في كيفية صلوة الاحتياط

- ٢ (قالوا حوط) تقدم آفعا عدم لزومه
- ٢ (وان كان لا يبعد) الاقوى عدم جوازها افاقته لجهة استقلالها التي حكم هو بلزوم مراعاتها

الحاشية

المتن

المسئلة

١. (ثم اعادة الصلوة) الاكتفاء بتمام صلوة الاحتياط في الشق الاول هو الاقوى

١٥ (وجهان) احوطها البناء على الاكثر ثم اعادة الصلوة

١٨ (قطعها واتى بها) ثم بنى على المقطوعة من موضع القطع ان كانت واجبه

ثم اعاد الصلوتين في فروع المسئلة

فصل في حكم قضاء الجزاء المنسية

١ (من الركعة الاخيره) تقدم ان الاحوط ان ياتي بها مع ما بعدها وكذا في التشهد الاخير

٣ (فلا حوط) بل لا يخلو عن قوة

٦ (فلا حوط) بل لا يخلو عن قوة

٩ ﴿ وكذا الحال ﴾ الا انه لا تكرار هنا

١١ ﴿ فلا حوط ﴾ بل الاظهر ما لم يكونا من الركعة الاخيرة والافيراعي الاحتياط

١٣ ﴿ وان كان الاحوط ﴾ لا يترك الاحتيطان كما تقدم

١٩ ﴿ لو دخل في فريضة ﴾ ثم يني عليها ثم يسجد للسهو ثم يعيد الصلوتين كما تقدم

٢٠ ﴿ وان كان الاحوط ﴾ لا يترك

فصل في موجبات سجود السهو

الاول « لانه ليس بسهو » لكن صحة الصلوة معه مشككة

السادس « للقيام في موضع » كالقيام الى الخامسة والتمود حال القراءة لا مطلقا

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------|
| | السادس (بل اكل زيادة ونقصه) على الاحوط | |
| ٧ | السلام عليك | اختيار هذا الذكر احوط |
| ٧ | (فخير بين التشهد) | بل يتعين التشهد المتعارف هنا وفي الصلوة |
| ٧ | (وتعدد) | وكون المسجد غير الماكول والملبوس |
| ٩ | (وان كان الاحوط) | لا يترك |
| | فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها | |
| | وهي في مواضع | |
| | الثالث (احدى الصيغتين) | في المكتفي باحديها امان عاده الجمع بينهما فيحتاط ما لم يات بالثانية |
| | السادس (والظان منها ايضا يرجع) | بل يعمل بقتضى ظنه |
| | السادس (والشاك لا يرجع) | الاقرب رجوعه الى الظان |
| ٨ | (ورجع الشاك منهم) | اذا حصل للامام الظن ولو يرجوعه الى المتيقن والاعمل كل منهم على شاكلته |
| ٩ | (يحتمل رجوعهما) | وهو الاقرب |
| | السابع (البناء على الاقل) | وهو احوط |
| ١٣ | (وان كان الاحوط) | بل الاقرب |
| ١٤ | (قضاء متى تذكر) | حال الصلوة منضما الى وظيفته حال التذكر |
| ١٦ | (الشك في) | الظن الثاني |

الحاشية

المتن

المسئلة

١٦ (وله ان لا يعمل) بل ليس له ذلك حتى بناء على الاحتياط

١٦ لا يخلو عن اشكال لا اشكال فيها

ختم ام فيه مسائل متفرقة

الثالث « او في اثنا » مع التجاوز عن محل تداركها والا اتى بصاحبة المحل وقضى
الاخرى في الفرعين كما انه مع تخلل المنافي يعيد الصلوة ايضا

السابعة « قطع - ا » اذا شرع في العصر قبل فعل المنافي والا عدل الى الظهر
واتمها ظهراً ثم اتى بالعصر

التاسعة « ثم اعاد الصلوة » اذا كان صلوة احتياطه ركعة من قيام لم يلزم الاعادة كما تقدم
الحادية عشر (وجه - ان) اقويها الاول للعلم بوجوب اتيانه حينئذ او قضائه بعد الصلوة
وكذا في الفرع التالي فيجلس ويتشهد ويتم الصلوة اذ
لا تجاوز مع العلم بالترك

الثانية عشر (اذا شك) الظاهر بطلان الصلوة في الفرعين لان عمل الشك طريق
احتياط يصح معه الصلوة على كل تقدير كما في بعض اخباره
ولا تصح الصلوة هنا على تقدير النقصان لزيادة الركوع فلا
وقع لصلوة الاحتياط على التقديرين

الرابعة عشر (وجب عليه الاعادة) في اثناء الصلوة
لو كان الشك في الاثناء في محل السجدة تدارك ما احتمل
كونه من تلك الركعة وقضى البقية ولا يلزم منه الاعادة

الخامسة عشر (وجب عليه الاعادة) على الاحوط في الفرض الاول فلا يترك الاحتياط المذكور فيه

| المسئلة | المعن | الحاشية |
|------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| السادسة عشر (وجب عليه العود) | بل يكفي باتيان القراءة بلا اعادة لان الشك فيها قبل التجاوز وفي السجدةتين بعده لحصول التجاوز عنهما بالقيام | |
| السادسة عشر (اذا كان ذلك) | بل يجب العود لندار كهما في هذه الصورة بلا اعادة انتعاض قاعدة التجاوز بالنسبة اليهما فيرجع الى اصاله عدم الاتيان بالسجدةتين وما ذكره من الوجه ليس بتمام وكذا في الفرع التالي | |
| السابعة عشر (يكفي الاتيان بالتشهد) | بل يجب الاتيان بهما ولا يلزم الاعادة | |
| التاسعة عشر (حال النهوض) | تقدم النظر في الحاقه بالقيام | |
| التاسعة عشر (ويحتمل وجوب) | بل هو المتعين ولا اعادة معه | |
| العشرون (ويحتمل وجوب) | بل هو المتعين ولا اعادة معه | |
| الحادية والعشرون (ولا شيء عليه) | اذا كان بعد التجاوز عن محل ذلك الواجب | |
| الرابعة والعشرون (بل الاحوط) | لا يترك ذلك بعد ان يجعل اثنانية ظهراً في نيته | |
| السادسة « (اعمال القاعدتين) | لا تدافع بين مفادها فان الحكم بتمامية الظهر لا ينافي الأخذ باحتمال تمامية العصر مع تدارك نقصه المحتمل بصلوة الاحتياط ومجرد عدم اجتماع مقتضى ما واقعاً مثله غير عزيز في موارد القواعد العملية فالمتعين اعمالها بالازوم اعادة للصلوة وكذا في المشائين | |
| التاسعة والعشرون (ولا وجه لاعمال) | تقدم آنفاً تبيينه | |
| الثلاثون (لو كان بعد اكمال) | بل له العدول في جميع الاحوال ولا يلزم سجدة السهو لعدم احتمال زيادة الركعة في الظهر الواقعية منها | |

الحاشية

المسئلة المتن

الثانية والثلاثون : له ان يتم الثانية) وله ان يكفي بالأولى لقاعدة الفراغ

الرابعة والثلاثون (يمكن اجراء) بل يمين، ولا يلزم الاعداد

السادسة والثلاثون (بصلوة احتياطية) وسجدتي السهو للسلام وقوله ويحتمل لا وجه له

الحادية والاربعون (وجهان) اقوامها الاول

الثالثة والاربعون (فرض الثلاث

ترك ركنا) الظاهر بطلان الصلوة في فرض ترك الركن لما مر في

المسئلة الثانية عشر ولزوم اتيان القضاء وسجود السهو في

الفرضين التاليين وكذا في الفرع التالي لان عمل الشك انما هو

لتدارك نقص الركعة فيلزم تدارك نقص الاجزاء على قاعدته

الرابعة والاربعون (وان لم يجلس اصلا) اوشك فيه

السادسة (والاحوط الاول) والاقوى التفصيل بين عود الشك بسببه الاول فالاول او

والاربعون تجدد بسبب آخر فالثاني

الثالثة والخسون (الاصلوة واحدة) بل يجب الاتيان ح بالجنس لاحتمال كون الفائتين الظهريين

الرابعة و (بقصد ما في الذمة) ان كان تذكره قبل فعل المنافي احتياط باعادة الاولى بعد

الجنس صلوة الاحتياط وان كان بعده كفاه اعادة صلوة واحدة

السادسة والخسون و والاحوط

الاتيان مع امكان الاتيان والا كفته الاعداد

السابعة والخسون (لكن لا يبعد) بل يبعد لتأخر مرتبة هذا العلم عن التعارض

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|----------------------------------|---------------------------------------------------|-----------------------------------|
| التاسعة و « فالظاهر البناء » | فيغير مثل الفرض الثاني لرجوع محل الشك بهدم القيام | الحاشية |
| الخمسون | كما تقدم مثله منه ره | |
| الحادية والستون « الظاهر عدم | وجوبها » | اكن صحة الصلاة معه مشكلة كما تقدم |
| الثانية والستون (وان كان الاحوط) | لا يترك المراتن | |
| الخامسة والستون (على الاحوط) | بل الاقوى ان كان مقصراً | |

فصل في صلاة المسافر

« واما شروط القصر فامور »

الاول المسافة (بل مطلقاً) اذا كانت المجموع شبه المسافة المستديرة والا فلا يظهر اعتبار كون الذهاب اربعة

٥ () الاقوى (بل الاحوط ويجوز تركه والجمع بين القصر والائتمام

١٣ () اربعة أو اقل (تقدم التفصيل فيه

١٤ « الوصول الى المقصد » بل الى قطر الدائرة فلو كان المقصد على فرسخين والقطر

على اربعة لا يعد السير من المقصد الى القطر اياً في العرف

فعلى التلقيق يعتبر الذهاب الى القطر

١٤ « وعلى القول الاخر » الظاهر تعين القصر فيه مطلقاً حتى على القول الاخر كما هو

الظاهر لعدّها في العرف مسافة ثمانية فراسخ لا مسافة اربعة

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| ١٥ (الخارقه للعاده) | مع انفصال المحال واستقلال بعضها في قبال بعض والا فلا يترك الاحتياط | |
| الشرط الثاني (مع ضم العود) | على التفصيل المتقدم فيه وفي الفرع اللاحق | |
| ١٧ (ويجب الاستخبار) | على الاحوط كما مر | |
| ١٨ (فالظاهر القصر) | اذا كان منشأ احتمال حدوث مانع عن المتابعة والا فالظاهر التمام وكذا في المسئلة التالية | |
| ١٩ (صدق قصد المسافة) | مع صدقه لا يلزم الاحتياط | |
| ٢٠ (فالظاهر وجوب) | فيه نظراً ومنع | |
| ٢٣ (في وجهه) | هو الاقوى | ومع الضيق خيار التمام على الوجه |
| ٢٣ (في كل تافيق) | تقدم التفصيل فيه | |
| ٢٦ (اشكال) | اقواه الاول في صورة عدم التخلل | |
| ٢٨ (الاحوط الجمع) | لا يترك | |
| ٣١ (لو كان للتجارة) | اذا كانت لمؤتته ومؤتة عياله والاقصر في الصوم واحتياط في الصلاة | |
| ٣٣ (بل وان لم يكن) | من الكلام فيه | |
| ٣٣ (فالأحوط الجمع) | لا يترك | |
| ٣٤ (والاحوط الجمع) | لا يترك في الصورة الاولى | |

x

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٠ | « ما دام عليها » | إذا لم يقطع شيئاً من مسافة سفره الأول خارج الجادة أو قطع وكان ما بعده مسافة ولا أتم أن لم يبلغها مجموع ما على الجادة وقصر ان بلغها على الأقوى وان كان الاحوط الجمع |
| ٤٠ | « أو أقل » | في الأقل لا يترك الاحتياط |
| ٤١ | « يمكن القول » | بل يبين |
| ٤٢ | « والاحوط الجمع » | لا وجه لهذا الاحتياط ولا خصوصية لما ذكر فيه |
| ٤٣ | (وجهان) | أقربها الوجوب والصحة |
| | (السابع) منزلاً واحداً | (الاحوط فيه الجمع |
| ٤٨ | (وان لم يكن بحمد المسافة) | الأقوى اعتبار كونه بحمد المسافة الشرعية |
| ٤٨ | (خصوصاً) | الظاهر ان لفظة خصوصاً من غلط النسخة |
| ٤٩ | (الجنس الجمع) | في خصوص صلاة النهار دون صلاة الليل والصوم |
| ٤٩ | (وكذا في غير بلده) | فيه نظر فلا يترك الاحتياط |
| | (الثامن) فالاحوط اجتماعهما | الأقوى كفاية خفاء أحدهما |
| | (من وطنه) | أي مقره ومحل سكناه لا خصوص الوطن الاصطلاحي |
| | (وان كان الاحوط) | أي بالنسبة إلى محل الإقامة ولا يترك |
| ٦١ | (وان كان الاحوط) | بل الاظهر |
| ٦٢ | (الظاهر عدم) | بل الظاهر اعتبار ذلك |

الحاشية

المتن

المسئلة

٦٥ (في محل الإقامة ايضاً) على الاحوط فيه بدو أو عوداً عنه وكذا في محل التردد ثلاثين يوماً

٦٨ « أو القضاء تماماً » أو قصرأ على حسب تكليفه حال الاعادة وحال الفوات

وكذا في الصور التالية

فصل في قواطع السفر

١ « وان كان الاحوط الجم » لا يترك

٣ « مع كونه بالما » المدار على كونه تبما لها في ذلك وعدمه لا على البلوغ وعدمه

نعم غير البالغ تابع نوعاً

٦ (اشكال) اقواء بقاء الوطنية الى الاعراض والخروج وكذا في المسجد

على الاحوط

٨ (عن حد الترخص » الاظهر عدم جريان حكم المقيم على مثله بل هو الاقوى في

فرض الخروج نهائياً ونحوه

١٣ « لا يبعد كفايته » الاقرب عدم كفايته وكذا في القاصد ما قصده رفقائه

١٤ « كفى » الاقرب عدم كفايته

١٦ « فالظاهر كفايته » لا يترك الاحتياط في الفرعين

٢٤

الثالثة (وحكمه وجوب القصر) اذا لم يمكن ما بقى اقل من اربعة

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-----------------------------|------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| الرابعة | الجمع في الجميع « لا يترك وكذا في السادسة | |
| السابعة | فقد مر (وقد مر ان الأقرب عدم جريان حكم التقيم على مثله بل هو | الاقوى في بعض فروضه |
| ٢٦ | (في الركعة الثالثة) اي ركوعها | |
| ٣١ | (رجع الى القصر) فيه نظر فلا بد من تجديد نية الإقامة او الجمع | |
| ٣٤ | (بصلوة الاحتياط) الاظهر فيه عدم الكفاية | |
| ٣٧ | (وان كان الأحوط) بل الاحوط الجمع في ليلة الثلاثين ويومها | |
| ٤٠ | (ولا يضر) فيه نظر | |
| ٤١ | (كحكم التقيم) تقدم الكلام في حكم التقيم | |
| ٤٣ | (لا يقصر) على الاحوط كما مر | |
| فصل في أحكام المسافر | | |
| | (بل ونافلة العشا) الاظهر عدم سقوطها كما تقدم | |
| ٢ | (لا يبعد جواز) فيه وفي تأويله نظر | |
| ٣ | (او ان حكم السفر) الاحوط ان لم يكن الاقوى وجوب القضاء على ناسي الحكم | كالعماد وكذا في الصوم |
| ٥ | (الا في المقيم المقصر) فيه نظر | |
| ٩ | (او حد الترخص) تقدم الاحتياط في حد الترخص لبلد الإقامة | |

الحاشية

المتن

المسئلة

١٠ (مراعات حال الفوت) هذا هو الافوى

١١ (والا فلا يعمد) فيه نظر

١١ (ما حول الضريح المبارك) اي القبر الشريف الى خمسة وعشرين ذراعاً بذراع اليد والله العالم

كتاب الصوم

« وصوم الكفارة » ومنه اثمانية عشر للافاضة من عرفات قبل الغروب عمداً

« بخمسة وعشرين » في المجامع وزجته وهما صائمان وفي غيره موكول الى نظر الحاكم

﴿ فصل في الذية ﴾

(بل قصد الصوم في الغد) الظاهر كفايته وكذا في كل صوم واجب او ندب لم يؤخذ

فيه عنوان خاص وان اخذ وقوعه في زمان خاص

١ (والقضاء) بل يشترط التمرض للقضاء وكذا لكل وصف اخذ في موضوع

التكليف

٢ « وبالعكس » كل ذلك اذا كان من باب الخفاء في التطبيق والالم يصح

٣ « عن امور يعلم » يعني مقدمة للامساك عن ما هو مفطر

٥ « يكفيه » مع التفاته الى احتمال كونه عن الغير

٨ « عليه نذران » غير مختلفي العنوان وكذا في الكفارة

٩ « قصداً أحدهما » الظاهر وجوب قصدهما

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------------------------------------------|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢ | ويجوز القديم | مع استمرارها ولو ارتكازا الى طلوع الفجر |
| ١٧ | (والاقوى بطلانه ايضا) | فيه تأمل |
| ١٧ | (بقصد ما في الذمة) | ان لم يكن في ذمته واجبات متعددة او عينيه بوجه لا ينطبق الا على احدها |
| <h2>فصل فيما يجب الامساك عنه وكفى امور</h2> | | |
| ١ | يؤدي الى ذلك | او كانت مظنة له |
| ٣ | وان كان الاحوط | لا يترك |
| ٤ | اذا لم يصدق الاكل | ولم يدخل الحلق او المعدة ولو بالتطعيم على الاحوط |
| | | اثبات الجماع |
| | (او دبرا) | على الاحوط فيه وفي البهيمية |
| | (لم يبطل) | فيه نظر او منع |
| ٧ | (فانه يبطل) | مع التفاته حين قصده الى مفطريته والا لم يبطل وكذا فيما ياتي من قصد الادخال والانزال |
| ١١ | (لم يبطل) | الاظهر البطلان لصدق الجماع |
| <h2>الرابع منه المفطرات المستمناة</h2> | | |
| | (مما يقتضيه) | او يكون معرضا له |

الحاشية

المتن

المسئلة

١٤ (فالأحوط) لا يترك ولو نام للخرج واحتمل فالأحوط القضاء

١٨ « لكن كان من عادته » وكان ملتفتا اليها لامع الغفلة

١٨ « وان كان الأحوط » بل الاظهر في الثلاثة المذكورة الامع الامن والوثوق بعدم الانزال

« الخامس »

« تعمد الكذب » على الأحوط

١٩ « الأقوى الحاق » الاظهر خلافه

٢٠ « وان كان الأحوط » بل الأقوى

٢٤ « في شهر رمضان » بل مطلقا والطريق المعتبر كالعلم

(السادس)

« ايصال الغبار » على الأحوط

« والأقوى الحاق » بل الأحوط

« السابع »

« الارتعاس » على الأحوط

« ما فوق الرقبه » بل ما فوق الوجه والاذنين

٣١ « بل الأقوى بطلان » الأقوايه ممنوعة

٣٨ « لم يجب الاجتناب » تهمم الاحتياط في المضاف

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|------------------------------|---------------------------------------------------------------------|---------|
| ٤٤ | (ومن هنا يشكل) لا اشكال فيه | |
| ٤٥ | (متذكراً للصوم) يعني في الواجب المعين والا صحا معا على الاظهر | |
| « الثامن » | | |
| | (الحاق قضاءه به) لا يترك في القضاء | |
| | (فصومها صحيح) في غير الواجب المعين اشكال | |
| ٤٩ | (ولا يجب تقديم) اذا اغتسلت للعشائين والا فلا حوط الا تيان به عنده | |
| ٥٥ | (وان كان الاحوط) لا يترك | |
| ٥٦ | (بل الاحوط) بل الاظهر فانها من النسيان او في حكمه | |
| ٦٤ | (الحدث للصوم) اي الواجب المعين | |
| ٧٥ | (قبل ان يصل الى الحلق) المدار هنا على الدخول في الجوف وعدمه | |
| ٧٦ | (فان لم يصل الى الحد) لا اعتبار هنا بالوصول الى حد الحلق كما تقدم | |
| فصل المفطرات المذكورة | | |
| | (من غير فرق) تقدم الفرق | |
| | (وان كان الاقوى) بل الاقوى وجوبها على المقصر الملتفت | |

الحاشية

المتن

المسئلة

٩ (يكفيه التكفير مرة) بل لا يبعد لزوم التعدد في الفرع الاول وكفاية احدى الخصال في الثاني

١١ (احوطهما الثاني) لا يترك

١٣ (فهو مرتد) في اطلاقه تأمل

١٤ (وان كان الاحوط) بل الاقوى

١٩ (تخير بين) الاحوط تقديم الصوم

فصل يجب القضاء به الكفارة

الثالث (او عاجزاً عنها) الاظهر عدم وجوب القضاء مع العجز حتى من السؤال بل هو الاقوى مع المراعات وظن عدم الطلوع فضلاً عن اعتقاده في صوم رمضان اما في الواجب الممين فلا حوط الاتمام والقضاء

الثامن (وان كان الاحوط) لا يترك في القصر

٢ (استحباً بي) بل الزامي ايضاً

٣ (وان كان الاحوط) لا يترك

العاشر (وان كان الاقوى) الظاهر وجوب القضاء مالم يطمئن من نفسه بعدم السبق

فصل في شرائط صحة الصوم

الثاني (العقل) لو حصل العقل والايمان قبل الزوال فلا يظهر وجوب الصوم وصحته

الرابع (النهارية) والميلة المتقدمة على ما تقدم

الحاشية

المسئلة المتن

الخامس (صوم النذر) تقدم ان الأظهر عدم صحته

السادس (ففي الصحة اشكال) أقواه الصحة

٣ « ولو نذر التطوع » تصحيح التطوع بالنذر محل نظر او منع مطلقاً

فصل في شرائط وجوب الصوم

الاول والثاني (لكن الاحوط) لا يترك والمراد القضاء على تقدير عدم الآتمام

الرابع « وان كان الاقوى » بل الظاهر وجوبه

فصل وردت الرخصة

الخامس (عدم وجود) اي من غير فحص وخرج

فصل في طريق ثبوت الهلال

٨ (حتى يتيقن انه كان) بل حتى يتيقن انه حال او سابق فيصوم بنية التكليف
الفعل من الأداء والقضاء

٩ (حكم الاسير والمحبوس) اكن مع عدم الظن يختار الشهر الاخير ويصوم بقصد ما في
الذمة من الاداء والقضاء وكذا في الفرع التالي

فصل في اعطام القضاء

(وان كان احوط) لا يترك فيما لو افطر مع بلوغه قبل الزوال وامكان تجديد نية

الصوم له

(او من فعله) مع عدم التفاته الى حصول الجنون به والا فلا يترك الاحتياط بالقضاء خصوصا اذا كان للفرار من التكليف

(وان لم يات بالمفطر) لا يترك الاحتياط بالصيام في هذا الفرض وبقضائه مع الترك

• (الى الغروب) او الى بعد الزوال

٦ • خصوصا لا يترك في هذه الصورة

١٣ • وان كان الاحوط لا يترك فيه وفي الصورتين التاليتين

١٤ • وجب عليه الجمع على الاحوط

١٤ • هو المرض او غيره على الاحوط

١٨ • الاحوط بل الاظهر لظاهر بعض الاخبار

١٩ • من الصوم لعذر تقديم التعميم فيه وفي الولي

٢٥ • فالظاهر عدم الوجوب في غير مظنة البقاء

٢٧ • فالاقوى جوازه فيه نظر

فصل في صوم الكفارة

• (وان كان الاحوط) لا يترك

فصل اقسام الصوم اربعة

واما المكروه • صوم عاشوراء • الاحوط تركه

الحاشية

المسئلة المتن

٣ « وان كان الاحوط » تقدم الاحتياط فيه وفي الكافر وتاليه والله العالم

كتاب الاعتكاف

ويشترط في صحته امور

الثامن « وان كان احوط » في المستحاضة بل والجنب ان لم يستلزم الخروج

١٢ (ان كان ناقصاً) لكن يذم اليه يوما بناء على وجوب التام من كل ثلثه

١٧ (عمل بالظن) لو امكن الاحتياط في اطراف الاحتمال بلامشقة قدم على الظن

٢٩ (بعد الشروع) بل وقبله اذا كان متعيناً والا جاز الرجوع بعد الشروع ايضاً

٣١ (ولم يمكن الاغتسال) او استلزم المكث كما مر

٣٢ (بطلان اعتكافه) فيه وفيما بعده تأمل

٣٣ (او مضطراً) من غير تقصير في الجميع

فصل في احكام الاعتكاف

٥ (الا اذا كان) اذا كان الشرط يشمل مثل ذلك

كتاب الزكوة

الرابع (او قبل القبض) اي القبض المعاطى الذي يحصل به القبول

٩ (فالاحوط اخراج) وان كان لا يبعد عدم وجوبه في جميع فروض المسئلة

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١ | (نعم يصح) | اذا كان بتسبيب من المقترض على الاحوط ولو بنحو الاتماس ولا يكفي الاستيذان منه ويأتي منه رد عدم كفاية الفضولية في الزكاة ولو مع الاجازة المتأخرة |
| ١٢ | (وجب اخراجها اولاً) | ان لم يتعلق النذر بجميعها او بما ينافي اخراج الزكاة منها والا اخرج زكوتها من غيرها بالقيمة |
| ١٢ | (بالعصيان) | بل بالنذر من حيث ايجابه المنع من التصرف من حينه |
| ١٢ | (بعده وجبت) | ان امكن اخراجها من العين والا فلا حوط اخراجها من غيرها بالقيمة |
| ١٢ | (ففيه اشكال) | احوطه حينئذ اخراج العين الى الفقير بنية مافي الذمة واخراج الزكاة من غيرها ايضاً بالقيمة |
| ١٣ | (قبل سير القافلة) | اي قبل زمان توجه الامر بالحج وكذا في فرض تاخر تمام الحول وتقارنه |
| ١٣ | » لتعلقها بالعين « | بل لنقدم التبعة من على التخصيص بلاوجه |
| ١٧ | » وان كانت العين « | سقوطها في هذه الصورة مشكل |

فصل في زكاة الانعام

» بمعنى انه « الاحوط ان يحسب باحدهما او بهما معا بحيث يستوعب تمام العدد وعليه فلا يتصور عدم المطابقة او الاقل عفواً نعم ما بين العقدين عفو على كل تقدير

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ | بل لا يهد | فيه تأمل |
| واما في البقر | يتخير | بل يختار ما يستوعب التمام من احدهما او كليهما كما مر في الابل وان كان يتفق هنا صورة للاقل عفواً كما في الخمسين |
| ٥ | ما كمل | على الاحوط فيه وفي الثاني |
| ٥ | او غيرها | الاحوط الاقتصار على النقد الرابع |
| ٦ | بلد الاخراج | الاحوط اخراج اعلى القيمتين في الصورتين |
| الشرط الثاني (باستيجار المرعى) فيه نظر | | |
| الشرط الرابع (بل الأقوى) بل الاحوط | | |
| ١١ | لاخراجها الامام | في الى اما في الفطرى فالمتولى لأخراجها ورثته لا تنقل النصاب اليهم ولهم ان يؤدوها من غيره |
| ١١ | فجدد النية | يعني بعد النوبة وكذا في قوله فانه يجوز له الاحتساب |
| ١٢ | تكررت | لكن ابتداء كل حول من حين اداء زكاة الحول السابق لامن حين التعلق |
| ١٤ | (من النصف الذي رجع) | بل عليها حينئذ اداء القيمة |
| فصل في زكاة النقدين | | |
| الثاني ان يكونا مسكوكين (لم تجب فيه الزكاة) الاحوط مع بقاء السكة وصدق الدرهم والدينار اخراج زكوتها | | |
| ٢ | (لكن الاحوط) | بل الاقرب |

الحاشية

المسئلة

فصل فى زكوة الغـلـات

(وبالمـن التبريزي) المـن التبريزي على ما فى المستند وغيره سماء واربعون مثقالا
وعايه يكون النصاب بحسبه مائتين وثمانية وثمانين منّا الأخصة
واربعين مثقالا صيرفيا

١ « بل الاحوط » لا يترك

• « فانه يجب على الساعي » الأقرب عدم وجوبه بل كفايته عن الفريضة غير معلوم

٩ « من غير النقدين » اذا كان ذلك اصلح للفقير او مما يحتاج اليه المصروف والا
فلاحوط الاخراج من العين او بالنقد الرائج

١٤ « فالأقوى » بل الاحوط واما فى الفرع التالى فالأقرب فيه نصف العشر
كـالـو تبرع متبرع بسقي زرعه

١٥ « بل الاحوط الضمان » لا يترك

١٦ « وان كان الاحوط » لا يترك

١٦ (نقص الالات) فى خروج نقص الالات وما بعده نظر

١٧ (قيمة البذر) انكان نفس البذر من ماله فهو مثلى يفرز مقداره من الحاصل
وان اشتراه فالمؤنة هو ثمنه المسمى فلا عبرة بقيمة يوم تلفه
على كل تقدير

٢٠ (اذا كانا مقصودين) الأقرب عدم اعتبار القصد فى الفروض الثلاثة وانما العبرة بالنتيجة

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢١ | (على الزكوى وغيره) | فيما كان موضوعا عليها |
| ٢٩ | (اشكال) | اظهره الاستقرار |
| ٣١ | (الكلي في المعين) | بل الاظهر انها حق متعلق بالعين وقد رتب عليه في الشرع اثار مختلفة |
| ٣٢ | (بل والزرع) | جواز الخرص في الزرع غير معلوم |
| ٣٣ | (للفقراء بالنسبة) | الاظهر رجوع جميع الربح اليه ثم ان ادى الزكوة ولو جبرأفهو والا رجع الساعي الى المشتري ورجع المشتري اليه |

فصل فيما يستحب فيه الزكوة

« فالاقوى انه » بل الاقوى انه ماجرى عليه المعاوضة بقصد التجارة

الثاني (من حين قصد التكسب) بل من حين وقوع التكسب عليه

الخامس (والاقوى تعلقها بالعين) على نحو الحق كما في الواجبة

٣ « بل لا يعد » الظاهر عدم كفايته

فصل اصناف المستحقين للزكوة

٢ (يجوز ان يعطي) الاحوط عدم اعطاء ازيد من مائة السنة او تمتها

٣ (ونحوها مع الحاجة) اذا كان قدما ذلا وخفة له او مانعا عن نيل مطالبه او

موجبا لفساد اموره عليه

٣ (فالاحوط بينهما) يختلف صورته ولا يلزم الاحتياط في بعضها

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|----------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٤ (لكن يناق شأه) | بحيث لا يتحمل عادة وكذا في صورة العسر والمشقة | |
| ١٠ (مع الظن بالصدق) | و ظهور الفقر عليه او الاطمينان بصدقه | |
| ١١ (فالظاهر الجواز) | فيه نظر | |
| ١٢ (والزكوة واقعا) | مع قبول القابض له على اي عنوان يكون ولو بالارتكاز | |
| ١٢ (جاز) | فيما كانت المصلحة مما يسوغ الكذب | |
| ١٢ (مجرد التملك) | على الوجه المطلق كما مر | |
| ١٥ (الاشتباه في التطبيق) | الظاهر ان الاشتباه في التطبيق هنا في حكم التقييد وانما يصح لو كان من باب تخلف الداعي | |
| الثالث العاملون ويشترط فيهم | يكفي العقل عن البلوغ والوثوق عن العدالة ولا يعتبر عدم الهاشمية في العامل على زكوات الهاشميين | |
| الخامس الرقاب (عن التكسب للاداء) | و كان فقيراً عن قوت سنته | |
| السادس الفارمون من سهم الفقراء | لمعيشته اذا كان فقيراً | |
| السادس سهم سبيل الله | فيه نظر | |
| السادس وان كان الاحوط | لا يترك | |
| السادس او الحكم | فصوراً لا تقصيراً | |
| ١٧ (فا لا حوط) | لا يترك خصوصاً مع تاخر الاجل عن تلك السنة | |
| ١٨ (فا لظاهر) | لم يظهر جوازه بل لا يجوز اذا كان يمكنه الاستدانة للدائن | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
| | | ثم وفاته بالتدريج |
| ٢٤ ﴿ ياخذها مقاصة ﴾ | ﴿ ان اراد انه يملكها ملكا للمديون ثم ياخذها مقاصة او انه يملكها عوضاً عما في ذمة المديون فالظاهر عدم صحتها | |
| ٢٦ ﴿ جاز له اعطائه ﴾ | ﴿ اطلاقه لمثل اولاد الاغنياء ممنوع | |
| ٢٧ ﴿ وفاء عما في ذمته ﴾ | ﴿ اذا كان مما يمكن وفاته به | |
| ٢٨ ﴿ يجوز الاعطاء ﴾ | ﴿ اذا كانت المصلحة مما يجب التحفظ عليها | |
| السابع (في كل قربه) | من المصالح الدينية العامة | |
| الثامن (يجوز اعطائه) | مع وجوب السفر عليه شرعا | |
| ٣١ (اجزه ايضا) | فيه تأمل | |
| ٣٢ (فالظاهر عدم جوازه) | اذا قصد التصديق به على تقدير عدم الوجوب او مطلق التملك وكان الاخذ رحماً والا جاز | |
| فصل في اصناف المستحقين | | |
| ١ (والجد والقيم) | والحاكم الشرعي ومن يكون من قبله | |
| ٢ (سهم سبيل الله) | مع انطباقها عليه | |
| ٣ (يلحق بالمؤمن) | اطلاقه ممنوع | |
| ٧ (فيجب الفحص عنه) | على الاحوط | |
| اثاني (ارتكاب الكبائر) | الاحوط عدم اعطائها للمتجاهر بها ولا لشارب الخمر | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------|---------|
|---------|-------|---------|

١٠ (او ابن السبيل) لنفقة الطريق لا لنفقة نفسه

٢٠ (كان العبد آبقا) اذا كان على تقدير رجوعه الى المولى لا ينفق عليه والافقيه الاشكال المتقدم منه في الناشئة

٢١ (واحوط منه) لا يترك فيغير صورة الضرورة

فصل في بقية احكام الزكوة

السابعة (اذا انجر بمجموع النصاب) باذن الحاكم الشرعي في مورد جواز التأخير او باجازته مطلقا

السابعة (كان الربح للفقير) على الاحوط وان كان الاظهر خلافه كما تقدم نعم هو كذلك اذا انجر بالزكوة بعد العزل

الثامنة (جاز احتسابه عليه) اذا لم يكن من واجبي النفقة عليه والا فبعد الموت والعزل

الحادية عشر (باذن الفقيه) ملزم تكليفي بنظره

الحادية عشر (بالولاية العامة) في اطلاقه منع لعدم ثبوت الولاية العامة للفقيه الا في موارد

الحسبه فيقتصر في ذلك على موردها وكذا في الرابعة عشر

الثامنة عشر (يلجوز دفع ما يزيد) تقدم المنع فيه

فصل في وقت وجوب اخراج الزكوة

(هو الخرص والعصرم) وجوب الاخراج قبل تاهل الثمرة للتحويل والتقسيم غير معلوم

١ (من حينه) لو امكنه في هذا الفرض بلاؤنه ولا كلفه اصلا فاضمان

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | لا يخلو من قوة |
| ٢ | لم يعلم به | مطلق عدم العلم ليس عذرا في مطابق التأخير |
| ٧ | (عند الفقير) | وعدم خروجه بذلك عن تحت تصرفه |
| ٨ | (على صفة الفقر) | فيه نظر بل وكذا في الاحتساب من سهم الغارمين مع كونه من اداء الدين ولو من ربح ذلك المال ولو تدريجاً |

فصل الزكوة من العبادات

- (متحداً او متعدداً) الاحوط مع التعدد التعيين اوعية التوزيع ولو بالاجمال والارتكاز
- ٣ (ولي عام على الفقراء) ولايته المطلقة في غير مورد الضرورة اليها غير ذبته كما تقدم

ختمام وفيه مسائل متفرقة

الاولى (في سائر تصرفات الولي) بل المناط فيكل ما يرجع الى عمل الصبي بعد تكليفه اجتهاده او تقليده

الاولى (نعم لا يبعد ذلك) مع تداركه من مال نفسه والافهوين محذورين

الثانية (فان الظاهر) بل الظاهر خلافه الا مع الاطمينان بادائها من قرائن حالة او عادية او غيرها

الثالثة (فان الاحوط) بل الأقوى

الثالثة (فانه لا يجب عليه) لكن لو علم بعدم اداء البائع وجب عليه الاخراج

الحاشية

المتن

المسئلة

الرابعة (فان الاحوط) بل الاقوى كما تقدم

الخامسة (لان تكليف الوارث) بل لان استصحاب بقاء تكليف الميت لا يثبت اشتغال ذمته حتى ينتقل الى تركه

الخامسة (بقاء الزكاة فيه) وكذا لو كان تالفا على وجه الضمان على الميت فان الاصل حينئذ بقائها في ذمته فينتقل الى تركه

الخامسة (قاعدة التجاوز) الاقرب عدم جريانها

السادسة (وجب عليه اخراجها) لكن حيث انه لا يجوز اكل من الهاشمي والفقير التصرف فيه الا برضاه فيجوز ان يعطيه احدهما ثم يتراضيان على النصف ثم يعطيه الاخر كذلك فلا يخسر ازيد مما في ذمته ويجوز ان يعطيه احدهما ثم يأخذه ويعطيه الاخر ثم يتراضيان بينهما

السادسة (والاحوط الاكثر) بل الاظهر في نوع موارد

السابعة (فالظاهر وجوب) لو اعطيهما فقيراً واحداً ثم صالحه على نصفها فقد احتاط الطرفان ولم يخسرا

السابعة (فانه يكفي) الاظهر انه لا يكفي وكذا في نظائره

الثامنة (اشكال) اقواه الجواز بعد العزل من التركة

التاسعة (لا يعد) بل الظاهر جوازه بوجهيه

الحادية عشر (الدفع اليه) مع الاطمينان بادائه والا فلا يجوز الا كتفاء من غير اخباره واما برأية ذمته فلا تحصل الا بعد الاداء واقعا

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-------------------|-----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الثانية عشر | قالظاهر الصحة | ولورتبها كذلك ولا ثم نوى الاداء عن اولها ثبتوا كان احوط |
| الخامسة عشر | (راجع الى اشتغال) | الظاهر عدم رجوعه الى ذلك بل هو اعتبار عقلائي في قبالة كما ان الوجه التالي ايضا وجه ثالث لا يرجع الى الوجه الاول |
| الخامسة عشر | (وجهان) | اقويهما عدم الجواز كما ان جريان جميع ما ذكر في المظالم غير معلوم |
| السادسة عشر | (باحد الوجوه) | بل بالوجه الاول فقط في خصوص المظالم وسهم الامام عليه السلام مع الحاكم اذا كان مصرفا او مع الفقير باذن الحاكم مع الاشتراط المذكور ولا تصح بالوجه الثاني مطلقا ولا بالوجه الثالث لا بتفاوت يسير فيجوز مطلقا |
| التاسعة عشر | (ففي منه) | وهو الاقرب كما جزم به في اول الكتاب |
| الثانية والعشرون | (لا يجوز اعطاء) | على الاحوط |
| الثالثة والعشرون | (في كل قربه) | من القرب الدينية العامة كما تقدم |
| الرابعة والعشرون | (نذر النتيجة) | صحة نذر النتيجة في مثل ذلك غير معلوم ولو بدل النذر بالشرط خلص عن الاشكال |
| الرابعة والعشرون | (اشكال) | اظهره عدم الوجوب كما تقدم منه |
| السادسة والعشرون | (لا تجري الفضواية) | على الاحوط |
| التاسعة والعشرون | (ففيه اشكال) | اقربه صحة القسمة واختصاص حصه الشريك بزكوة |
| الثلاثون | (وقد مر سابقا) | ومر الكلام فيه |
| الرابعة والثلاثون | (فان الظاهر اجزائه) | فيه تأمل |

الحاشية

المسئلة المتن

السادسة والثلاثون « اشكل الاجزاء » بل الاقرب عدم اجزائه في هذه الصورة وانما الاشكال في الصورة التالية من حيث الأشكال في ولاية الحاكم كما تقدم

السابعة والثلاثون « لا يخلو عن اشكال » لا اشكال مع فرض ولايته فانه يجزي نيته الحادية والاربعون « وجبت زكوة » على الاحوط

فصل في زكوة الفطرة

الرابع « ما يقابل الدين » اي الحال المطالب به

١ « على الاقوى » بل الاحوط

فصل فيمن تجب عنه

« عنه مدة » الظاهر كفاية كونه ضيقا له عند وقت الوجوب

« على الاقوى » هذا ينافي ما يأتي منه من جواز التبرع عن الغير لا باذنه

« او اذنه في الدفع » على وجه التسبب كالتوقع والالتباس والا فلا يكفي مجرد الاذن فضلا عن التبرع بدونه

٦ « اجزائه على الاقوى » بل لا يجزيه كما مر

٩ « او اذن لهم » على وجه التسبب بالامر ونحوه كما تقدم

١٥ « فالظاهر الوجوب » اذا كان على وجه لا يصدق بها العيولة

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------------------|---------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| ١٩ | دوت البائن | المدار على العيولة الفعلية لا وجوب الاتفاق كما تقدم منه في المسئلة الثالثة |
| فصل في جنسها وقدرها | | |
| (| ثم الزيب | لم يظهر افضلية غير التمر |
| (| بعنوان القيمة | الاقرب عدم جواز اعطاء الجنس بعنوان القيمة مطلقاً وكذا في المسائل الالية |
| ٢ | (او غيرها | الاظهر لزوم الاقتصار على الثمن الرائج والاحوط الاولى الفضة منه |
| فصل في وقت وجوبها | | |
| ٢ | (او غيرها بقيمتها | تقدم الثمن عنه |
| ٢ | (ماله بقدرها | الاظهر الجواز في هذه الصورة |
| فصل في مصرفها | | |
| (| والاحوط الاقتصار | بل هو الاقرب |
| ٣ | (الاحوط ان لا يدفع | بل هو الاقوى مطلقاً |
| ٧ | (او الظن | الاطميناني |
| « كتاب الخمس » | | |
| ١ | (بل الاقوى | الاقوايه غير ثابتة وكذا في السرقة والغيلة |

الحاشية

التمن

المسئلة

(اثناني المصادف)

» فالظاهر وجوب » بل الاحوط

» مع اتحاد جنس المخرج » لا يترك مع اتحاد الجنس

١٠) تملكه لم يملكه » ان كان اجيراً خاصاً او كان المستاجر حق اختصاص في الارض والا فالظاهر جواز تملكه لنفسه

١٢) ناويا الأخراج (الاقرب اتحاده مع صورة عدم نية الأخراج فتعم المعاملة بالنسبة الى مقدار الخمس فضولية فان اجازها الحاكم الشرعي رجع خمس الثمن بربحه الى اربابه

الثالث الكنز

(المالك قبله) في لزوم السؤال عن غير المالك الادنى وقبول قوله لو سئل نظر

(عشرون ديناراً) او مائتي درهم على الاحوط

١٥) و جهات (اقربهما الثاني واحوطهما المداورة به مع كل من مصرفي الخمس ومجهول المالك ثم التراضي معه على شيء منه

١٨) في تعريف البايم (مع احتمال كونه له والا فهو لو اجده بلا تعريف ويخرج منه الخمس وكذا في السمكة المشتراة

(الرابع الفوص)

٢٧) وجهان (اوجهها عدم لحوقه به بل بمطلق الفائدة

| المسئلة | المعن | الحاشية |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|---------|
| الخامس المال الحلال | | |
| » تصدق به عنه « مشاعا او مشبها في ضمن الجميع ان امكن اقباضه باقباض الجميع والأصالح عنه الحاكم بنقدا وغيره ثم تصدق به | | |
| » الاحوط الثاني « لكن لا يجوز للمالك اخذ الاكثر والتصرف فيه الا برضى المعطى | | |
| » والاقوى الأول « في صورة الاشاعة اما مع الاشتباه بين المتباينات فالاقوى لزوم الاحتياط | | |
| ٢٩ » واحوط من ذلك « ويكفي عن الاحتياط في الأول اخراج المقدار المعلوم وفي الثاني الخمس الى مصرف السهم من السادة المضطرين باذن الحاكم الشرعي وهذا لا يترك | | |
| ٣٠ » اقويها الأخير « اذا لم يكن الخطأ بسوء اختياره والا فالاقوى الأول | | |
| ٣٠ (او الاكثر كما هو احوط) تقدم لزومه في صورة التباين | | |
| ٣١ (والاقوى هنا) اذا لم يكن الجهل بالمالك مسندا الى تقصيره والا فالاقوى الأول | | |
| ٣١ (وجهان) اقويهما في المثل الأول ويكفي في الاحتياط اعطاء الاكثر والاجناس الى شخص واحد ثم يتراضى معه على مقدار منه كما تقدم نظيره في الزكاة | | |
| ٣٢ (من مال آخر) فيه نظر | | |
| ٣٤ (احوطها الأول) لا يترك | | |

الحاشية

المتن

المسئلة

٣٨ (فلا يجري عليه) بل الظاهر جريان حكم المظالم عليه من التصديق بالأقل
او الأكثر على ما تقدم

٣٩ (خمسة ضمنه) بل يضمن مقدار الحرام ويكون البيع بالنسبة اليه فضوليا
فان امضاء الحاكم الشرعي صح و كان العوض من المختلط
بالحرام والا كان باطلا

السابع من الارض التي استبرها الذمي من المسلمين

٤٠ (وان قلنا) الاقرب خلافه

٤١ (اقويها الثبوت) فيه تأمل

السابع ما يفضل من مؤنة سنته

٥١ (وان زاد على) الاحوط اخراج خمس الزائد

٥٢ (وجب الخمس) على الاحوط في النماء المتصل فيما لم يكن المنصود منه الاستثناء

٥٣ (لم يجب الخمس) بل وجوبه لا يخرج عن قوة

٥٤ (الا اذا كان من شأنه) اذا كانت الاستقالة في اثناء السنة والالم يسقط مطلقاً

٥٥ (الاحوط) بل الاقوى

٥٦ (حال الشروع) بل حال حصول الربح والفائدة على الاظهر من غير فرق بين

اهل الدكاكين والبساتين والزارع والاعنام وغير ذلك

٥٧ (والحقوق اللازمة له) في سنته

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦١ | (سفها وسرفا) | بل وان لم يعد كذلك |
| ٦٢ | (فلا حوط كامر) | بل الاقوى كامر |
| ٦٥ | (لا يخلو عن قوة) | بل هو الاقوى |
| ٦٦ | (وضع مقداره) | بان يصرفه في اداء ذلك الدين اوجبر راس المال في سنته لا بمجرد الاحتساب |
| ٧٠ | (على الاحوط) | بل الاقوى وكذا في المتم اذا لم يسر لمدراونه يانا |
| ٧١ | (اداء الدين) | الذي استدنه لمؤنة سنة الربح لا غيرها وكذا في التذود والكفارات |
| ٧٦ | (يجوز له ان يتصرف) | في الحكم وفي مبناه نظر |
| ٧٧ | (لاربابه) | بعد اضاء الحاكم الشرعي لتلك التجارة |
| ٧٨ | (ليس للمالك) | بعد تمام الحول اما قبله فلا يحتاج الى النقل الى الذمة كما تقدم منه وعليه فقوله ولو فرض لا محل له الا ان يريد فرض ظهور اثون السابقة على تمام الحول الكاشف عن عدم ثبوت الخمس في المال |
| ٧٨ | نعم يجوز | عند اقتضاء المصلحة والضرورة ولايته على ذلك لا مطلقا |
| ٧٨ | ولاحصة له | يعنى اذا انجرد بدون الصلح |
| ٨٠ | لا خراج | من غير توان وتأخير والا لم يجز ايضا |
| ٨١ | فلا يجب | بل الاظهر وجوبه لاحتساب ما يصرف في كل عام من مؤنته خصوصا اذا كان معظم الذهاب فضلا عن المقصد والاياب في العام الاخر |

الحاشية

المتن

المسئلة

٨٢ • ولا يجب • الا ان يربح فيهما فيجب الخمس في الربح

فصل في قسمة الخمس

• او معصية • بعد التوبة والا فلا حوط عدم اعطائه بل هو الاقوى في بعض صورته وكذا في التجاهر

٢ • لا يجب البسط • الاحوط البسط على الاصناف

٤ (بل الاحوط) لا يترك

٥ (فلا بامس به) مع فقرهم وفقره

٧ (لكن الاحوط) لا يترك

٩ (لو اذن القيسه) في فرعي المسئلة اشكال

١٥ (بالعزل اشكال) اقربه عدم

١٨ (الا في بعض الاحوال) تقدم التفصيل فيه

كتاب الاجارة

(حقيقتها التسليط) وهو المتعين ويتضمن تملك المنفعة

(اجرتك او اكرينك) الاحوط الاقتصار على احديهما

الثالث (ان يكونا مملوكين) بل ان يكون فيهما حق هذا التصرف لا المملوكية لصحة

اجارة الحر نفسه والوالى نفس المولى عليه والمتولى الوقف العام

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | والمستأجر ما استأجره وامثال ذلك |
| الخامس | (ان تكون المنفعة مباحة) | فعلا ولو عرضا كما لو طرء على بعض الامثلة المذكورة |
| | | عنوان مجوز |
| السادس | (استيفاء المنفعة المقصودة) | اذا اوجرت امتلك المنفعة او لم تكن لها منفعة اخرى لها مالية في العرف |
| ٢ | (وجهــــــــــــــــان) | او وجهها الثاني وهو الاظهر في تزويج السفينة لا للدعوى المذكورة بل للنص والفتوى |
| ٥ | (وان علم عدمها بطل) | يقوى الصحة بالنسبة الى المقدار الممكن فيما يخل العمل في العرف الى اعمال متعددة كما لو استوجر لصيام ثلاثين يوما في شهر خاص بثلاثين درهما فتبين نقصه |
| ٥ | (ففيه قولان) | اقويها الصحة مع الانحلال والبطلان بدونه |
| ٦ | (باختلافهما) | مما يكون عدم تعيينها غرراً لا مطلقاً |
| ٨ | (عادة متبعة) | معلومة عند الطرفين ولو ارتكازاً |
| ١٠ | (اقويها الثاني) | اي البطلان في التعبير الاول والصحة في شهر في الثاني |
| ١٠ | (بعنوان الجمالة) | ليس ذلك من الجمالة الشرعية فيرجع الى الاباحة بالعوض وهي انما تورث اباحة التصرف وتوجب المسمى اذا لم يزد على اجرة المثل |
| ١١ | (بطلــــــــــــــــل) | الا قرب صحته فيكون عليه احد العاملين باحدى الاجرتين |

١٢ (وهذا باطل للجهالة) تقدم ان الاقرب صحته

١٢ (ويشترط عايه) ان كان ورد الاجارة هو الايصال في ذلك الوقت فلا يستحق على الاتصال في غيره اجره وان استأجر للايصال وشرط عليه ان يكون في وقت كذا كما هو مورد الصحيحة فالظاهر فيه الصحة

فصل الاجارة من العقود الملزمة

(او شرط الخيار) وبغير ذلك كما سيجيء منه (هـ)

١ (لا يخلو اولها عن قوة) بل هو الاقوى ان رجع الى تخاف شرط ضمنى او ثبوت والا غبن فالقوة في خلافه

١ (ومنها رجوع المشتري) الفارق انه بناء على الانفساخ يرجع بالاجرة من حين البيع وبناء على عدمه يرجع بالاجرة من حين التلف اما اصل الرجوع فمشارك بين التقديرين

٣ (الى البطن اللاحق) مع عدم اجازتهم وكذا في الموصى بها للموثر

٣ (بنفسه لا تبطل بموته) بل الظاهر بطلانه لعدم معقولية ملك الورثة لمنفعة دار لا يستحقون استيفائها بوجه من الوجوه بمقتضى حق الشرط نعم لو كان الشرط عدم سكنى غيره وكان للورثة غرض عقلائي في ابقاء الدار خالية لم تبطل

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------------------|-------------------------------------------------------------------|
| ٤ | (تكون لازمة) | إذا وقعت باذن الحاكم الشرعى او اجازته على الأحوط |
| ٦ | (قوة الوجه الاول) | مع تقديم الكسب في غير زمان الخدمة ثم الاستدانة الى ميسره عليه |
| ٧ | (بل وبعد القبض) | إذا كان من قبيل خراب بعض البيوت اما مثل قطع الاذن والذنب فمحل نظر |
| ٨ | (لا يعود ذلك) | إذا كان مما ياتي فيه الارش |

فصل يملك المستأجر المنفعة

(ولكن لا يستحق) الأقرب انه يستحقها المستأجر مطلقاً والمؤجر بعد تسليم المدين او بنسبة ما عمل ولكل منهما التأخير والمنع لتأخير الاخر او منعه

١ (مع عدم تعيين الوقت) تسليم الفرد تسليم للكل فيكون ظاهراً في تعيين الوقت فيضمن المسمى ولو فرض ظهوره في الاطلاق لم يكن ضامناً لتلك المدة نعم يضمن اجرة المثل مع عدم شيء من الظهورين

٢ (إذا استأجر قلم فخرسه) مع تعيين الوقت ولو بانصراف العقد والا فيختلف صورته من حيث لزوم المسمى او اجرة المثل او الاشكال

٣ (بل تضمن بالتفويت) في الضمان بمجرد صدق التفويت نظر

٥ (ويحتمل قريباً) واقرب منه التفصيل بين ما كان منشأ الخيار حادثاً فيفسخ في بقية المدة وما كان من حين العقد فيفسخ من الاول

٩ (قبل ان يسكن) اي قبل ان يمضي شيء من مدة الأجرة على المستأجر

الحاشية

المسئلة المتن

٩ (ويقوى هنا) بل يقوى خلافه لان منشأ الخيار حادث

١٠ « رجوع تمام الاجرة » بل يقوى خلافه

١١ « عن الانتفاع بالعين » بالقبض عليها وعدم التخلية له بمثل التهديد واخذ الطريق

عليه فان جواز الرجوع فيه على الظالم غير معلوم

١١ « فالخيار باق » في بقاء الخيار مع الالتفات اليه موضوعا وحكما نظر

١٢ « ويحتمل عدم البطلان » وهو الاظهر

١٣ « واتلاف المستأجر » اطلاق الحكم في الفروع الثلاثة بين مشكل وممنوع

١٣ « ففيه اشكال » اقربه البطلان في مثل زوان الالم وعدمه في فرض المرض كما تقدم

١٥ (الابتداء بالتسليم) لا يبعد وجوبه على المؤجر كما تقدم

١٥ (قبله لا يستحق) لكن يستحق نسبة ما عمل خصوصا فيما يخل الى اعمال كصوم شهر

١٦ (فيشكل ضمان المستأجر) الاقرب ضمانه للمنفعة كضمان المؤجر للاجرة مع علم المستأجر

وكذا في الاجارة على العمل الا في الاجارة بلا اجرة

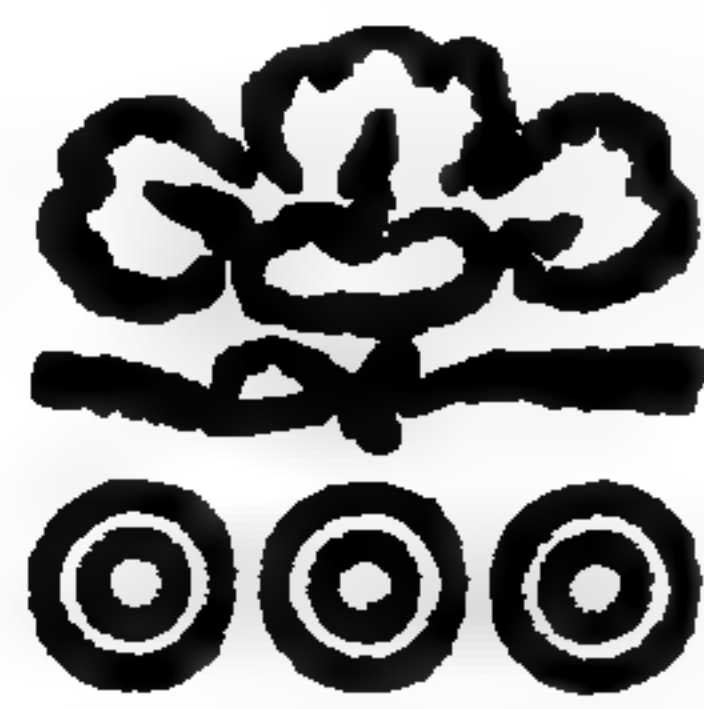
١٧ (وجهات) اقويها عدم الامع تخلف شرط ضمنى او غبن او ضرر او حرج

١٩ (بطل) الا اذا كان بنحو الكلى فيتعين المؤجر

فصل في العين المستأجرة

« لكن الاقوى صحته » مشكل نعم لا اشكال فيه على الوجه التالى

| المسئلة | المعن | الحاشية |
|-----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| « بل خلاينه وبينها » | الملاك ان لا يقصر فيما هو وظيفته في مقام الاداء وذلك مما يختلف في موارد | |
| « اقويها العدم » | الامع جهل المؤجر وتسليمه العين بعنوان الاجارة | |
| « قيمة يوم الاداء » | محل نظر | |
| « الطيب المباشر » | الاظهر ضمانه في جميع الصور حتى في الاخ — يرتين مع تشخيصه المرض على الاحوط | |
| « ضمن في وجه » | هو الاقوى وكذا في الفرض التالي اذا كان اذنه في القطع مستنداً الى تشخيص الحياط | |
| « للنص الصحيح » | مورد النص ما لو استهلك مالا غير ما استوجر لأصلحه | |
| « لم يضمن صاحبها » | ان كان ثقة امينا اما مع الاتهام فلا يبعد ضمانه | |
| « والظاهر ثبوت » | بل الظاهر ثبوت المسمى واجرة المثل ولو مع التلف مطلقا الا ان يصرح بالتقييد ومجرد الاشتراط لا يستلزمه الا مع الاختلاف بالتباين | |
| « الا مع منع المالك » | قبل تحتيق الاجارة اما بعد فلا اثر له مع توقف الانتفاع عليه | |
| « الظاهر لا » | اذا كان الاجارة على عنوان الحفظ في تمام المدة على وجه التقييد والا فيستحق بالنسبة | |



الحاشية

المتن

المسئلة

فصل يكفى في صحة الاجارة

« وجهان » اظهرها الاول لرجوع الشرط الى قصر السلطنة بنحو شرط

النتيجة كما هو المقصود في امثال هذه الموارد نعم تصح في الصورة الرابعة وللمالك الزام المستأجر بالمباشرة ولو بالرجوع الى الحاكم ان امكن والا فله الفسخ

١ « من غير جنس الاجرة » اظهر عدم كفايته في الصحة

١ « فاشكال » اظهره عدم الجواز

٢ « اشكال » اظهره عدم الجواز

٤ « يمكن ان يقال » وهو الاقوى اذ ليس العمل لاغير مخالفة للشرط بل يقارن مخالفته

٩ « ويحتدل التخيير » وهو الصحيح كما تقدم منه ره

فصل لا يجوز اجارة الارض

« فلا اشكال فيه » بل فيه اشكال الفر

٨ « انفسخت الاجارة » ان لم يجرها الزوج

٢١ « يكون المقصود ايجارها » في صحته نظر

٢٤ « يستحق مطالبته » اذا كان الشرط على هذا الوجه وكذا على الثاني لو كان

الانصراف والمادة عليه لكنه خلاف المهور فلا يظهر عدم الاستحقاق

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|---------|
| <p>فصل في التنازع</p> <p>٥ قدم قولهم ، فيه نظر</p> <p>١٢ قدم قول المستاجر ، بل يتحا لقان</p> | | |
| <p>خاتمة فيها مسائل</p> <p>الاولى (ولو شرط كونه على المتأجر) اي كون ادائه عليه لا يكون تعلقه به</p> <p>الثالثة (بل الظاهر جواز) بل الاظهر عدم جوازه حتى بناء على المختار من الشرعية</p> <p>الرابعة (وقصد صاحب الارض) مع تصرفه فيها بما يصدق به حيازتها كسقي او تسميد وكذا فيها لو بادر اخر</p> <p>السابعة (ليس له عزله) بل له عزله الا ان يرجع الشرط الى جعل وكالته في كل آن يجعل مستقل بحيث كلما عزل كان وكيلا في الان اللاحق بالجعل الانحلال الى الاخر وفيه اشكال التعليق اولا وعدم جواز اجارتها حينئذ مع كراهة المالك قهراً عليه ثانياً نعم لو شرط على المالك اجارتها له بمباشرة كان له الاجارة باذن الحاكم الشرعي في صورة عزله وكراهته</p> <p>التاسعة (استحق الأجرة) يعني الاجير دون المتبرع</p> <p>الثالثة عشر (صحت له) فيما اذا كان المستاجر مالكا لجميع المنافع او لم يلق الاجارة الثانية</p> | | |

المسئلة المتن

الحاشية

الرابعة عشر (اذا كان قاصداً) على وجه الشرط الضمني والآفا لاظهر عدم التبعية

الخامسة عشر (ولا خياراً) ان كانت الأفة الارضية عارضة لجهة خارجية كقطة المياه

اتفاقاً لمالو كانت عن نفس طبيعة الارض فالظاهر انها

عيب يوجب الخيار

السادسة عشر (بتعميرها) مع معلومية حدود الارض والتعمير

السابعة عشر (او مطلقاً) لاتصح الأجارة مع الجهل بالمدة ولا بقيد البرء او بشرطه

الامع العلم به حصولاً وامداً

الثامنة عشر (لو اشترط عليه الترتيب) او انصرف اليه الاطلاق او لم يعلم منه ازيد من ذلك

كتاب المضاربة

و يشترط فيها

(لفس او جنون) اعتبار عدم الفس يختص بالمالك والاولى تبديل الجنون

بالسفه لتقدم اعتبار العقل ولزوم اعتبار الرشد

الاول (فلا تصح بالمنفعة) على الاحوط فيه وفي جملة من الشروط الاتية اوفى اطلاقها

اذ لا مستند لها سوى دعوى الاجماع او الشهرة

العاشر (والا فلا يصح) اذا كان بالمجموع من حيث المجموع والا صح في المقدار

المقدور ويتبعه الربح وعدم الضمان وكذا في الأجارة

١ (لانه قد قضى دينه) اذا اشترى في الذمة ودفعه وفاء اما اذا اشترى بنفس

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | المال فلانه بدله باذنه |
| ٢ | (لزوم ذلك العقد) | بل يوجب حجب حجه عن الفسخ وعدم قفوزه منه لازوم العقد |
| ٣ | (فيمكن دعوى صحته) | على وجه الجماله |
| ٤ | (اقويهما الاول) | ان شرط عليه جبران الخسارة وتدارك رأس المال ولو بنحو شرط النتيجة كما هو الظاهر والثاني ان شرط كون نفس الخسارة والضرر عليه |
| ٨ | (قبل اطلاق المالك) | لا فرق بين هذه الصورة والصورة التالية في التوقف على الامضاء او الرد |
| ١٢ | (كان في ذمة المالك) | ان كان ذلك باذن المالك او اجازته والاوقع باطلا ثم انه ان كان الاذن بقيد الاداء من مال المضاربة لم يكن عليه الاداء من ماله الاخر وان كان مطلقا لم يكن من المضاربة بل معاملة مستقلة |
| ١٢ | (يكون المبيع له) | الغالب في العامل المحض الذي لا تجارة له الا للمالك انه يشترى المالك بحسب ارتكازه |
| ١٢ | (لظاهر الحلال) | يختلف ظاهر الحلال في الموارد جداً |
| ١٧ | (عارضا في البين) | قد يكون العارض بمثابة من القوة تنصرف النسبة من السابق اليه فقط فالملك هو انتساب السفر او المقام اليها في العرف فتوزع عليهما او الى احدهما فتختص به |
| ٢٣ | (فهو قرض) | ان قصد القرض والا فهو تمليك الربح ابتداء له المدول عنه |

الحاشية

المتن

المسئلة

مالم يعمل بل وبعد العمل بالنسبة الى ما زاد عن اجرة المثل
ولو ازم العمل كما تقدم في المضاربة

ممكن المخرج من اقطابها

بل الظاهر سقوط هذا الشرط لانه ليس شرطا لأحد المتعاهدين
على الاخر ولا يضر بصحة المضاربة

٢٨ ﴿ والاقوى الصحة ﴾

٢٩ ﴿ وان كان عروضاً فلا ﴾ على الاحوط كما تقدم منه

٢٩ ﴿ يمكن ان يقال ﴾ بل انما يمكن بالتراضي او التصالح او بالجماله

٣٠ ﴿ لا يجوز للعامل ﴾ لا باس بما يمارف من ذلك فانه من الماذون بالفحوى

٣١ ﴿ ايضا لا مانع منه ﴾ بفسخ المضاربة السابقة وايجاد مضاربة مشترك من قبل المالك

٣٢ ﴿ فلا يتم ﴾ اذا كان اعتبارها بنحو التقييد اما لو كان بنحو الشرط ولو

انحلالا فالتخلف عنه انما يوجب ضمان العامل لا حرمانه عن
حصته كما تقدم منه ره

٣٤ ﴿ جميع آثار الملكية ﴾ لكنه محجور عليه لتعلق حق المالك به لكونه وقاية لراس

ماله ولذا يشكل مثل البيع والصالح الا بعد الفسخ او انتهاء
العمل واستقرار حق العامل نعم لا يبعد وجوب الفسخ
للحج والدين مع المطالبة لانه مال يقدر على رفع الحجر عنه
واما الارث فالظاهر ثبوته من غير خلاف

٣٥ ﴿ ولاقسمة الكل ﴾ ان فرض انفكاكه عن الفسخ كمالوا اقتسما با حمال

حبس او موت مثلاً

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٥ | ولا بالفسخ مع عدم | فيه تأمل بالنسبة الى غير ما يكون من تنمة المعاملات السابقة وتوابعها |
| ٣٥ | فهل تستقر الملكية | الظاهر الاستقرار بالفسخ والقسمة مطلقاً |
| ٣٧ | (صح) | اذا كان ماذونا من المالك في بيعه طلقا والا كان مراعى بعدم الحسر ان تقدم تعاق حق المالك به كما تقدم |
| ٣٨ | (قبل دفعه الى) | في بقاء المضاربة فيمثل هذا الفرض نظر |
| ٣٨ | (وان كان قبل الشروع) | الظاهر الانفساخ في التالف وانحصار رأس المال في الباقي |
| ٣٩ | (ضامنا للمال) | المتيقن ضمانه لما خان فيه تلقا وخسارة لالجميع ما في يده من مال المضاربة ولعل ذلك مراده ايضا كالمضارب مضاربين فحان في احديهما |
| ٤٠ | (لا يجوز للمالك) | بل يجوز ويصح بالنسبة الى ما فيه من حصة العامل كما نبهه عليه في شراء العامل من المالك |
| ٤١ | (قبل ظهور الربح) | او بعده |
| ٤٢ | (اذا اذن له المالك) | اي حلها له |
| ٤٢ | (بل يجوز بعده) | الفرع وما بعده محل نظر |
| ٤٣ | (والصحة اذا اجازت) | ومع عدم الاجازة يختلف الحال من حيث كون الشراء مصلحه اولا ومن حيث الانصراف وعده |
| ٤٣ | (فيمكن ان يدعى) | هو مجرد دعوى كما ان كون المهر لسيدها انما هو اذا كانت هي ايضا امه ولم يملك المولى المهر لها |

المسئلة المتن الحاشية

٤٦ (قدم قول البائع) فيه تأمل

٤٦ (اذا لم يشترط لزومها) في صحة اشتراط لزومها نظر نعم يصح اشتراط عدم الفسخ

« مسائل »

الأولى (على الأقوى) على الوجه المتقدم في المسئلة الرابعة

الثانية (اقويها عدم) مع التفات العامل الى احوال فسخ المالك والا فلا يخلو من تأمل خصوصا في صورة اقتراح المالك

الثالثة (اقويها عدم) بل مشكل اذا كان الفسخ لا لعذر

الخامسة (بل او بعدها) تقدم ان الظاهر الاستقرار بالفسخ والقسمة

السادسة (اقويها عدم) الا اذا كان الفسخ من العامل فان الاحوط له جبايتها بل هو الأقوى اذا كان الدين لا باذن المالك

السابعة (فيما من الاحكام) بل فيما الميت من الحقوق لا فيما كان عليه من الأعمال

الثامنة (وجوب الرد) وهو الاحوط خصوصا اذا كان الفسخ من العامل

٤٧ « ما دام لم يتم » بل ما لم يستقر حق العامل بالقسمة معه

٤٧ (السابق بتمامه) بل لا يكون ربح الباقي جابراً ألا لسهمه من الخسران لان

المضاربة بالنسبة الى الماخوذ قد تمت خسارة واستقر خسارته على المالك كما انها لو ربحت فاخذ البعض بربحه ثم خسر الباقي لا يجبر خسارته بالربح الماخوذ فيما حكمه عن

| المسئلة | المعن | الحاشية |
|--------------|--------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | المحقق وعن بعضهم في المثالين هو الصواب |
| ٤٧ | (بل قد عرفت سابقاً) | لا يخفى عدم تمامية الاستشهاد بذلك |
| ٤٨ | (فلا اجرة له) | بل الاقرب استحقاقه للاجرة كما عن المشهور |
| ٤٨ | (يستحق أقل الامرين) | وهو الاقرب |
| ٥٢ | (وجهات) | اوجهها الاول لو كان بقاءه عنده باذن المالك ولو لعدم قصيره في رد الامانة بحسب وظيفته والا فالثاني |
| ٥٤ | (لم يسمع منه) | اي بمجرد بينه لا اذا اقام بينة على التلف |
| ٥٩ | (مسألة لو ادعا) | المسئلة والمثملتان بعدها لا تخلو من اشكال فيرجع فيها الى التصالح |
| مسائل | | |
| الاولى | (عن اشكال) | لا اشكال فيه |
| الاولى | (في الصورتين الاوليين) | بل الاظهر عدم ضمان الميت في الصورتين والوجوه المذكورة غير تامة الا انه لا يجوز للورثة في الصورة الاولى التصرف في التركة قبل التخلص عن حق المضارب للعلم الاجمالي بكون بعض ما في يد الميت مال الغير المسقط لاعتبارها في اطرافه |
| الاولى | (لا يخلو من قوة) | الاظهر فيها ايضا عدم الضمان لقاعدة اليد مضافا الى اصابته برأية ذمته بلا اشكال يشوبها |
| الثانية | (مفيداً بالصحة) | او مقصوراً على موردتها |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| الثالثة (بعد حصول الربح) | واستقراره له بتمام العمل لاقبله لكونه وقاية لرأس المال | |
| الرابعة (فيمكن ان يقال) | الظاهر عدم امكانه ولزوم تجديد العقد | |
| السادسة (لم يرجع على العامل) | ان كان العامل جاهلا والا رجع عليه | |
| السابعة (لكل منها فسخه) | بل ليس للمشروط عليه فسخه لحق الشرط ولو الضمني اذ ليس بمجرد ايقاع عقدها مقصوداً للعقلاء فلا بد في اشتراطها من تعيين المدة والا كانت من الشرط المجهول | |
| العاشرة (الى حصة الكبار) | مع اجازتهم وكذا بالنسبة الى ما بعد البلوغ في القصير والا ففيه اشكال ولا ينبغي مجاوز الفسخ لهم لان الوضعية لو نفذت ليست بمجرد ايقاع المضاربة بل به وبابقائها كما مر في السابعة | |
| الثانية عشر (اقربها الانقاسخ) | اذا كانت المضاربة بالمجموع من حيث المجموع والا فلا قرب عدم الانقاسخ وكذا في الفرع التالي | |
| الثالثة عشر (فان تلف ضمن) | الا ان يكون معذوراً في ترك التجارة والارجاع الى المالك فلا يضمن ولا ياتم | |
| الرابعة عشر (فالظاهر الصحة) | في الصحة نظر نعم لا باس باشتراط التدارك وتحمل الضرر على نحو شرط الفعل او النتيجة | |
| السادسة عشر (الامع الشرط) | بنحو شرط البذل والتدارك عملاً او نتيجة لا الانتقال والجبر على حد نفس العامل وكذا في اشتراط العاملين مع الاخر | |
| السادسة عشر (الا ان يشترط) | في عقد آخر لافي نفس المضاربة مع مراعات اذن المالك | |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|--------------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | او عدم مزاحمة لحقه |
| | التاسعة عشره مثلا كليا هـ فيه اشكال | |
| فصل في احكام الشركة | | |
| ٢ () | حل على يه () | بل لا بد فيه من النصالح |
| ٣ () | فان ملك كل منهما () | بصلح او شرط في ضمن عقد |
| ٤ () | لكن الاحوط () | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٥ () | اقويهما الاول () | اذا كان الشرط انتقال الزيادة اليهما من الشريك لا ابتداء وكذا لو شرط تحمل الخسارة كلا او بعضا ولو بنحو شرط النتيجة والا فففيهما تأمل |
| ٨ () | يمكن الفسخ () | مع توافقهما عليه او كون الفسخ ممن له الشرط |
| كتاب المزارعة وبشرط فيها امور | | |
| احدها () | تقديم الأيجاب () | الاحوط اعتبار تقديم الايجاب مع القبول القولي |
| السادس () | تعيين المدة () | وتعيين كون الزرع في السنة مرة او مرتين اذا كان قابلا للتعدد |
| التاسع () | اي مقدار شئت () | الظاهر عدم صحة مثل ذلك لاستلزامه عدم ملك المنفعة بنفس العقد بل به وبالمشية |
| العاشر () | بسبب التعارف () | المعلوم عند الطرفين |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|--------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١ | (يمثل التحجير والسبق) | الاظهر عدم كفاية مجرد التحجير والسبق في صحتها |
| ١ | (في مقابل البذر) | اي في مقابل حصة منه حتى يشتركا فيه |
| ٢ | (فالظاهر صحته) | بمعنى انه ليس من الأكل بالبطل وكذا الفروض التالية لكن لومات او عدل احدهما او كلاهما لا يمكن اتمامها على قواعد المزارعة والجمالة والاجارة |
| ٣ | (مع اشتراط مباشرته) | بنحو التقييد والا فلا تبطل بموته بل يكون للمالك خيار تخلف الشرط فان لم يفسخ قام وردة العامل مقامه |
| ٣ | (يمكن دعوى لزوم) | بل هو الاظهر |
| ٤ | (بناء على ماهو الاقوى) | لا يبنى على ذلك |
| ٥ | (مشروطا بسلامة الحاصل) | ان كان جعل الشرط عليها الوجه فان دائرة الشروط تنسب سعة وضيقا |
| ٥ | (اولا وجهان) | اوجهما الثاني مع اطلاق الشرط ولو ارتكازا وعدم اشتراط كونه من الحاصل والا فالاول هذا مع تلف الكل اما مع تلف البعض فينطبق بالاطلاق وعدمه |
| ٦ | (لعدم حق للزارع) | هذا مع تفريطه او اطلاق الشرط بصورة عدم بلوغ الحاصل او عدم تضرره بالازالة او تضرر المالك بالبقاء بلاجير والآخر فالاقرب ان عليه الا بقاء ولو بالاجرة |
| ٧ | (والاوجه الخامس) | بل الاوجه الرابع لكن لا يترك التصالح |

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| ٧ | يذهبها وجوه « اوجهها عدم الضمان | |
| ٩ | اذا عين المالك « شقوق المسئلة لا تخلو من منع او نظر والتفصيل فيها خارج عن وضع التعليقة | |
| ١٠ | كان له خيار الفسخ « اذا عد ذلك ضرراً او عيباً او كان هناك شرط ضمني | |
| ١١ | ومن الاخر البقية « الاحوط فيما كان الأرض والعمل من واحد انما به بالصلح | |
| ١٣ | ان يشارك غيره « بصلح او اجارة مع تعيين العمل والاجرة لا بعنوان المزارعة | |
| ١٣ | والظاهر جواز « فيه وفيما بعده نظر والتعليل المذكور غير تام خصوصاً في صورة اشتراط المباشرة | |
| ١٣ | لنقل منفعة الارض « بل لاستحقاق التصرف فيها والانتفاع بها | |
| ١٤ | ان يامر بقلمه « مع تدارك ضرر العامل والافقيه نظر | |
| ١٤ | فليس للعالم منها « بل للعالم منها الرجوع على الاخر فيما تلف منه في يده او عمل باذنه على الاظهر ودعوى تبرع العالم بماله او عمله خلاف الوجدات وكذا في الفرع التالي | |
| ١٥ | ملكية العامل « بل استحقاقه الانتفاع بالأرض واستحقاق المالك العمل على العامل | |
| ١٥ | على احد هذين « بعقد الصلح او بالشرط فيضمن عقد لازم لا بعنوان المزارعة | |
| ١٧ | ولامطالبة الارش « في اطلاقه نظر كما تقدم | |
| | فذلك « الثالثة تركه العمل « لم يتبين هذا الصورة مما سبق لاموضوعاً ولا حكماً | |
| ٢٠ | مجرد التراضي « لكنها لا تلزم بذلك بل يحتاج لزومها الى انشائها بما يدل عليه | |

المسئلة المتن

الحاشية

٢٣ « فالظاهر التعالف » اذا كان الاختلاف في تشخيص نوع الزرع او المدة وانه حنطة او شعير او انه صيف او شتاء والا فكلامهم في محله

٢٤ وجهان « اظهرهما الاول الا ان يتضرر المالك ببقائه ولو بالاجرة

مسائل

السابعة « فلاحوطاترك » لايترك

الثامنة « قبل ظهوره » فيه تأمل

كتاب المساقاة وبشرط فيها امور

الاول « ويكفي القبول الفعلي » الاحوط اعتبار القبول القولي

الثالث « او فلس » في المالك لافي العامل كما ياتي منه ره

الثامن (ففي صحتها اشكال) لكن تصح الجمالة بلا اشكال

التاسع (اشجاراً معلومة) معدودة مع الاشتراك في العمدة وكذا في الفرضين التاليين

١ (الاستزادة اولاً) الاقرب عدم الصحة فيما لا يوجب استزادة ولو في الكيفية

ان يكون بعنوان جماله او اجارة

٢ (الاقوى جواز المساقات) وان كان الاحوط الاستيجار او الجمل لها وكذا في المسائل

الاربع التالية

١٠ (اقويها الاول) اذا كان بعنوان اجارة او جمالة والا فالاقرب عدمها وكذا

| المسألة | المتن | الحاشية |
|---------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | في الفرع التالي | |
| ١١ | (فله الفسخ) | او استيجار من يقوم بعمله من ماله كل ذلك بمراجعة الحاكم الشرعي |
| ١٢ | (لا يبعد الاول) | اذا كان الشرط هو عمل المالك او الغلام باجرة او جعل من العامل |
| ١٣ | (والأقوى الاول) | بل الاظهر الثاني الا ان يكون بمنوان اجاره او جماله |
| ١٩ | (ففي سقوط الضميمة) | لا يترك الاحتياط فيها بالتراضي وان كان لا يبعد القول الثاني ثم الرابع |
| ٢٠ | (اقوال) | احوطها الاول واقربها الاخير |
| ٢٣ | (عالم بالبطلان) | تقدم ان الاقرب استحقاق العالم بالبطلان في غير صورة اشتراط الجيم المالك |
| ٢٦ | (مخير بين الفسخ) | بل يقدم الاجبار بتوابعه على الفسخ حتى مع اعتبار المباشرة شرطا او قيد او يلزم ان يكون الاجبار وتوابعه والمقاصه من قبل الحاكم الشرعي |
| ٢٧ | (ايضا كفى) | الاقرب عدم كفايته فضلا عن صورة التبرع عن المالك نعم لا بأس بالامطار ولو كثرت |
| ٢٨ | (يكون للمامل حصته) | ان فسخ المالك العقد من حينه اما لو فسخه من اصله فليس للعامل الا اجرة المثل لما عمل |
| ٢٨ | (كما قبل الظهور) | فيكون للعامل اجرة المثل ويحتمل ان يكون للعامل باعتبار قيمته من حيث كونه في معرض البلوغ فالأحوط للمالك حينئذ ان يفسخ العقد من اصله ويعطيه الاجرة او يصلح عنه |

الحاشية

المتن

المسئلة

حصته الموجودة على شيء او يرضى ببقائها الى البلوغ باجرة

٢٩ لا يخلو عن اشكال « لا يعتني به

٣١ اقوال « اقويهما اثاني

٣٣ اشتراطه مختص « تقدم الكلام فيه في الزكوة

٣٦ ان كان جاهلا « بل مطلقا كما تقدم وكذا في المالك

٣٧ على الصحة « فيه نظر

تذنيب « ومثل كلمة طيبة « كشجرة طيبة

كتاب الرضمايه

الثاني « يكفي رضا المضمون له « اي اظهاره الرضى بالضمان الخاص ولو سا بقامع بقاءه ولو ارتكازا

الرابع « كونه مختارا « وكذا المضمون له في قبوله

الخامس « في جواز الرجوع عليه « حال حجره بالزايد على نصيب المضمون له من امواله اما

بمقدار نصيبه لو كان من الغرماء او لما بعد ارتفاع الحجر مطلقا فيؤثر اذنه

السادس « ولكن لا يبعد « بل يبعد

السادس (اوجهها الاول) ان فهم ذلك فلا اشكال والا فهو في عهدة العبد وعليه

ادائه بوجه سائق ولو من كسبه وليس للمولى منعه لان

الاذن في الضمان اذن في الاداء تبعاً

| المسئلة | المعن | الحاشية |
|------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| الثامن (او المبيع الشخصي) | البيع الشخصي ليس دينا في الذمة حتى يكون من امثلة المقام وكذا المهر اذا كان عينا خارجيا | |
| ٢ (ويمكن الحكم بصحته) | فيه منع | |
| ٣ (كذا قالوا) | وهو الظاهر الا ان يكون هناك قرينه على ابرائها | |
| ٤ (وتبين اعساره) | اذا لم يستلزم ضررا او حرجا على الضامن والا فالاقرب جواز الفسخ | |
| ٤ (يبقى الخيار) | فيه نظر بل الاظهر فيما لو ايسر بعد الضمان بسرعة او عند اجل الضمان او علم الدائن باعساره بعد حصول اليسار عدم الخيار | |
| ٨ (ولم يصر مؤجلا) | الا اذا كان اذنه مخصوصا بالضمان المؤجل فانه لا يستحق الضامن عليه التعجيل لانه دين حادث مؤجل وموت الضامن او اسقاطه الاجل من قبل نفسه لا يرتبط بالمضمون عنه فهو على شرطه | |
| ١١ (بأزيد من اجله) | مع اختصاص اذن المديون با لا يزيد لم يجوز للضامن الرجوع عليه الا بعد اجل الضمان | |
| ١٥ (فقد صرح بعضهم) | وهو الاقرب | |
| ٢٣ (لا يخلو عن اشكال) | بل عن تفصيل بين مالو كان الرهن ولو ارتكزا على هذا الدين مالم يقبض فلا ينفك او على ما في ذمة شخصه فينفك | |
| ٢٤ (يجب على الضامن الوفاء) | اذا كان شرطا عليه لا اذا كانت شرطا له | |
| ٢٥ (يبقى وجوب الكسب) | ان كان الشرط للمضمون له لتعلق حقه بكسب العبد قبل العتق فلا يذهب بعتقه لا اذا كان للضامن وهو المولى زوال ملكه من | |

الحاشية

المسئلة المتن

٢٨ (ويلزم عنه بادائه) لم يعلم المراد ولعل في العبارة سقطا

٣١ (يجوز ان يضمن) في فرعى المسئلة اشكال

٣٢ (للحاكم الشرعي) بل لمن يرجع اليه الزكوة والخمس ويقبل الحاكم من طرفهم فيما

يكون الضمان صلاحا لهم

٣٤ (وكما اذا اشترط) الا مع اسقاط من له الشرط شرطه

٣٥ (ولكن لا يبعد) فيه تامل

٣٨ (والاقوى الجواز) لا بالضمان الناقل لما في ذمة الى اخرى بل بمعنى التهديد

والالتزام برد العين او بدله من غير ان يبرء ذمة الغاصب

والقابض وكذا في المسائل التالية

تمت

١ قول المضمون عنه « ما لم يثبت سبق اعساره

٢ قول الضامن « اي في دعوى عدم ذلك وكذا في طرف المضمون له وفي المسئلة التالية

كتاب الحواله

(وعدم الحجب بالسفه) لفظ السفه غلط والصواب الفلاس

امور امرها

(و يحتمل) بل هو الاقوى اذا كانت الحواله على البرى او بغير الجنس

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|-----------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | (كونها من الايقاع) | بل الاقوى كونها عقداً بين اثنين تارة وبين الثلثة اخرى والوجه المذكور ممنوع من وجوه كما ان الاقوى كون الضمان وانوكاله عقداً ايضاً |
| | الثاني (لكن الأقوى) | الأقوى عدم الفرق في ذلك بينها وبين سائر العقود اللازمة |
| | الرابع (كفاية حصول السبب) | لأن ذلك لكان من باب الالتزام والتعهد لا الحوالة |
| | السادس (ولا بأس به) | مع قبول المحال عليه كما تقدم |
| | ٩ (فيقدم قول المحيل) | محل اشكال |
| | ١٤ (فربما يفـ الـ) | وهو الاظهر |
| | ١٥ (على ملك المشتري) | في الصورة الاولى وعلى ملك البريء او مديون المشتري في الثانية |

كتاب الوصية

(بمعنى العهد) وهو المتعين بقرينة صلته بالباء واللام وتعديه بالي ولا معنى

لصلة الوصل او تعديه بذلك ولعدم معهودية استعانة المشتق

من وصى يصى في باب الوصايا لا في العرف ولا في الاخبار

١ (فالمشهور) الظاهر عدم مدخلية القبول في صدق الوصية وتحققها نعم هو

جزء او شرط في تحقق الموصى به فيما كان تصرفاً في الغير

وضماً او كلفه من حيث سلطنة ذلك الغير على نفسه لا من

حيث كون الوصية امراً قائماً باثنين ولذا لا يعتبر في مثل الوصية

| المسئلة | المتن | الحاشية |
|-------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| | بالتق ويكون ثلثه في سبيل الله بل وفي العهد به البالغة بعد الموت مع اتحاد حقيقة الوصية في مواردها | |
| ٣ (او موثقة بالاسناد) | بحيث لا تحتاج الى الاثبات واليمين والا فالظاهر وجوب الوصية بها | |
| ٤ (قبل حصول الملكية) | في هذه الكلية نظر فلا يترك مقتضى الاحتياط في الرد الواقع بعد القبول حال الحياة لتمامية عقد الوصية بالقبول ولا دليل على تاثير الرد بعدها وكون الوصية عقداً جائزاً يختص دليhle بالموصى كما يشير هو اليه | |
| ٤ (حيث حكموا بطلانها) | لم يعلم حكمهم بذلك بل حكموا بصحة القبول حال الحياة بعد الرد كما هو الاقرب فيها وفي سائر العقود ما لم يرجع الموجب عن الابحباب او لم تفت الموالاة المعتبرة فيها | |
| ٧ (لكن الانصراف) | بل الانصراف في محله | |

بقي هنا امور

| | |
|--------------------------|-------------------------------------------------------------------------------|
| احدها (وجوه الشمول) | وهو الاقرب |
| الثاني (وجوه) | اوجهها ثالثها |
| الثالث (اوجهها الثاني) | بل الاول فيقسم على الورثة قسمة التركة لكن في خروج ديون الميت ووصاياه منه تأمل |

الحاشية

التي

سنة

الرابع (وجوه) ارجهما الاول

الخامس (فـ ترث زوجته) لا يترك مقتضى الاحتياط

الخامس (فـ شكل) بل الاقوى عدم الاختصاص

(فلا يعتبر في المهدية) من الوصي له اذا كانت بصرف شيء في وجه من وجوهه

ونحوه لا اذا كانت بتصرف في جهة من جهاته الراجعة اليه

كتبليك شيء له او تعمير داره ولا بالنسبة الى الوصي فانه

يعتبر فيها القبول

(لا يبطل) اذا لم يختص الوصي به بذلك الوقت الا بطلت كما لو وصي

لهم بعملة بستانه او سكنى داره في تلك السنة

(مع قد. الاخر) في ولاية الجرد مع قد. الاب نظر

١١ يمكن ان يقال ، بل هو الاقوى

فصل في الوصي به

(ولا يضر التبويض) الا اذا كانت بالمجموع من حيث المجموع

(لو كانت في واجب) المتيقن منه الواجب المالي وخروجه من الاصل يستلزم قص

ائمه ايضا فالوصية بخروجه من شيء وصي الشير يخاف "شرع" ما

(لان الظاهر) اذا لم يكن الوصي ممن علم مواظبته على اداء الحق والاقدر

يكون مجعلا او ظاهرا في غير الواجب

(ذكر بعضهم) شقوق هذه المسئلة / تخلو من منع او نظر والله تعالى هو العالم

| ص | المسئلة او المتن | غاط | صحيح | ص | المسئلة او المتن | غلط | صحيح |
|-----|------------------|----------------------------|------|----|------------------|--------------------|------|
| ٢ | ٧ | لاكلية | ٥ | ١٧ | ذلك الاخر | ذلك الاحمر | |
| ٦ | ١ | ام لا | ٧ | ٤ | لم يوقع | لم يرفع | |
| ١٢ | ٦ | عددهما | ١٣ | ١٣ | ١٣ | ١٢ | |
| ١٧ | ٢٤ | فيظهره | ١٨ | ٣٦ | اصب | بصب | |
| ١٩ | | ولا فرق عليه ما كان | ٢٢ | ٥ | ثبوت | بيوت | |
| | | غلي-انه او غلي-انه و | | | | | |
| ٢٥ | | ويلق به ويلق به | ٢٦ | ١١ | زيادتهما | زيادتها | |
| ٢٨ | ٤٣ | تحقيق | ٢٩ | ٣٠ | والا | ولا | |
| ٣٧ | ١ | لها | ٣٩ | ٤ | الوضو | الوضو | |
| ٤٣ | ١٢ | الاحوط | ٤٣ | ١٢ | في اليوم | في اليوم | |
| ٤٦ | ٣ | حرمة | ٤٦ | ٤ | خدمتها | خدمتها | |
| ٤٨ | | الرابع والعشرين | ٤٩ | ١٩ | الصو | الصورتين | |
| ٥٤ | ٢ | بالنسبة | ٥٥ | ١٨ | رك | ركعة | |
| ٥٦ | | ولا محله ولا معده ولا معتد | ٥٨ | ٣٢ | الموضوع | الموضوع | |
| ٥٩ | | الثامن | ٦٠ | ٨ | مشويه | شوبها به | |
| ٦٢ | | السادس | ٧١ | ٧ | للاجارة | الاجارة | |
| ٧٧ | ٢٤ | ٢٤ | ٨٣ | | الخامسة والعشرون | على الاحوط فلا حوط | |
| ٨٤ | ١٨ | احتمال | ٨٥ | ٤٠ | ولا | والا | |
| ٨٦ | ٦ | في المسجد | ٩٤ | ١٩ | تقديم | تقدم | |
| ٩٥ | | الثامن | ٩٧ | ١١ | بعد النوبة | بعد التوبة | |
| | | الخروج | | | والا يلزم الخروج | | |
| ١٠١ | | اصناف | ١١١ | ٧٦ | استدانه | استدانه | |
| ١١١ | ٧٨ | اذا انجرد | ١١٣ | ٥ | ينحل | ينحل | |
| ١١٤ | ٦ | والاغين | ١١٦ | ١١ | له | لا به مثل | |
| ١١٧ | | بل خلا | ١١٧ | ١٤ | قبل تحقيق | قبل تحقق | |
| ١٢١ | ١٢ | الحلال في اتن | ١٢١ | ١٧ | المقام اليها | المقام اليها | |
| | | والحاشية | | | | | |
| ١٢١ | ٢٣ | له | ١٢٣ | ٢٨ | ٢٨ | ٣٨ | |
| ١٢٨ | ٥ | وضيقا | ١٣٠ | ١ | ار يكون | الا ا يكون | |
| ١٣٣ | | الثامن | | | | | |

ص ٤١ بعد مسألة (٥) سقط ﴿ ٨ ﴾ ﴿ اشكال ﴾ « الا اذا كان التولد
حال بقاء حرارة الحياة في الميت منها فلا يجب » ﴿ ٨ ﴾ ﴿ غسلها في
الاول ﴾ ويتداخل مع غسل النفاس

ص ٤٨ « الرابع والعشرون لكن يحمل بل هو الظاهر » ﴿ خطأ ﴾
﴿ وليكن مكانه ﴾ ﴿ الخامس ﴾ ﴿ غسل من فرط ﴾ ﴿ الاحوط عدم
تركه ﴾

ص ٦٠ بعد مسألة (١) سقط ﴿ ٦ ﴾ ﴿ اشكال ﴾ « أقواء العدم »

ص ٦٢ مسألة (١١) « في الحاشية » (بل الاظهر خطأ) « والصواب
بل الاظهر في المباح »

ص ٦٣ مسألة (١١) « بل ان يأتي الى آخر الحاشية خطأ » (ومكانها)
(فيه نظر) (مسألة ٣) (في الحاشية) (في اطلاقه نظر) (ومكانها) (فيه نظر)

ص ٦٣ بعد مسألة (١٥) سقط ﴿ ١٨ ﴾ ﴿ التكرار أيضا ﴾ « إلا
انه مع الضيق يختار الجلوس »

ص ٦٤ بعد مسألة (١) سقط ﴿ ٢ ﴾ ﴿ ركعة من الوقت ﴾
« الاحوط في هذه الصورة الجمع بين الانعام والقضاء كما ان الاقوى عدم
كفاية تلك السورة مطلقا

ص ٦٤ مسألة (٣) وبحتاط الى آخر الحاشية زائد

ص ٦٩ بعد الحاشية الاولى من « فصل في مبطلات الصلاة » سقط

هذه الحواشي (الثالث) * على الوضع المتعارف * اطلاقه لما اذا كان
ذلك في تمام القراءة مشكل (الرابع) * فلا يترك الاحتياط * بل
الاظهر مبطليته (مسألة ٢) * والاحوط الاول * بل هو الاقوى
(مسألة ٥) * الظاهر عدم * بل الاظهر البطلان

ص ٧٦ « مسألة ١٠ » « والظاهر عدم إلى آخر الحاشية زائد. »

ص ٧٩ مسألة « ١٦ » « اشكال إلى آخر الحاشية زائد »

ص ٨٠ « مسألة ١٦ زائد » « وأيضا متن مسألة الرابعة عشر خطأ »

« والصواب مكانه » (في أثناء الصلوة) « وأيضا في حاشية هذا المتن
كلمة منه خطأ » « والصواب معه »

ص ٩٨ (مسألة ٥) « في الحاشية الاقرب عدم وجوبه » « والصواب
اطلاق وجوبه)

ص ١٠٩ (مسألة ٢٩) سقط من آخر الحاشية بعد (الحاكم الشرعي)
(وهذا لا يترك)

(ص ١٣٩) * (مسألة ١٣) (في الحاشية اوجاره خطأ والصواب
او مشاركته) (ويزاد في آخرها) (على الاحوط)

ص ١٧ (مثله ١٢) ولا العسر ولا التعدد — مطلقا خطأ والصواب مطلقا فيما يترق
على اللعان على التحفيف

ص ٣٧٦ فصل النظرات المذكورة منقطع منها (كما أنها)

ص ٩١ مثله ٥٦ بل الاحوط منقطع منه (ذلك)

ص ١٤ مثله ٢٣ بالجمع (ومع الغنى خيار التمام على الوجه)

ص ٧٣ فصل شرط في الجماعة مثله ٣ فالاقوى بل الاحوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 فَهَرَسَتِ الْحَوَاشِي لِي عَاقِبَتَا
 سَيِّدِ الْأَعْظَمِ مَا لَا نَالَا فِيكُمْ
 مَرْجِ الْأَحْكَامِ وَبِجِلَالِ وَالْمَرْجُ حَتَّى
 الْأَسْلَافِ الْمُسْلِمِينَ يَا اللَّهُ فِي الْعَالَمِ السَّيِّدِ
 سَيِّدِي مُحَمَّدٍ الْفَرِيدِ يَا أَلِيَّ
 مَتَّعَ اللَّهُ الْأَيُّهُ وَالْمُسْلِمِينَ بِظُلُفِ الْجَوَائِزِ
 عَلَى الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى الْحَبِيبَةِ الْأَيُّهُ لَا أَسِيدَةَ
 فَجَّ كَاظِمِ الطَّبَاطِبِ فَدَسِينِ
 طَبَعَتْ بِالطَّبَعِ الْبَالِغِ الْفَضِيلِ
 فِي الْغَيْفِ الْأَشْرَفِ

لا حظ في هذا الكتاب
 من غير ما ذكره في
 كتابه في تاريخه
 من غير ما ذكره في
 كتابه في تاريخه

الخاتمة

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المق | الحاشية |
|---------------|----------------|------|---------|
| الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | | |
| ٢ | ١ | ٢ | ١ |
| ٢ | ١ | ٢ | ١ |
| ٢ | ٤ | ٢ | ٤ |
| ٢ | ١٠ | ٢ | ١٠ |
| ٢ | ١١ | ٢ | ١١ |
| ٢ | ١ | ٢ | ١٢ |
| ٢ | ٣ | ٢ | ٢ |
| ٢ | ٤ | ٢ | ٢ |
| ٢ | ٣ | ٢ | ٢ |
| ٢ | ٥ | ٢ | ٢ |
| ٢ | ٩ | ٢ | ٨ |
| ٢ | ١٣ | ٢ | ١٢ |

انكان احوط
وبيان من حيث اللفظ المراد في التيقا

١٦

ماتية

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|---------|
| الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | | |
| ٤ | ٣ | ٥ | ٢١ |
| ٥ | ٤ | ٣ | ٢١ |
| ٦ | ٥ | ٤ | ٢١ |
| ٧ | ٦ | ٥ | ٢١ |
| ٨ | ٧ | ٦ | ٢١ |
| ٩ | ٨ | ٧ | ٢١ |
| ١٠ | ٩ | ٨ | ٢١ |
| ١١ | ١٠ | ٩ | ٢١ |
| ١٢ | ١١ | ١٠ | ٢١ |
| ١٣ | ١٢ | ١١ | ٢١ |
| ١٤ | ١٣ | ١٢ | ٢١ |
| ١٥ | ١٤ | ١٣ | ٢١ |
| ١٦ | ١٥ | ١٤ | ٢١ |
| ١٧ | ١٦ | ١٥ | ٢١ |
| ١٨ | ١٧ | ١٦ | ٢١ |
| ١٩ | ١٨ | ١٧ | ٢١ |
| ٢٠ | ١٩ | ١٨ | ٢١ |
| ٢١ | ٢٠ | ١٩ | ٢١ |
| ٢٢ | ٢١ | ٢٠ | ٢١ |
| ٢٣ | ٢٢ | ٢١ | ٢١ |
| ٢٤ | ٢٣ | ٢٢ | ٢١ |
| ٢٥ | ٢٤ | ٢٣ | ٢١ |
| ٢٦ | ٢٥ | ٢٤ | ٢١ |
| ٢٧ | ٢٦ | ٢٥ | ٢١ |
| ٢٨ | ٢٧ | ٢٦ | ٢١ |
| ٢٩ | ٢٨ | ٢٧ | ٢١ |
| ٣٠ | ٢٩ | ٢٨ | ٢١ |
| ٣١ | ٣٠ | ٢٩ | ٢١ |
| ٣٢ | ٣١ | ٣٠ | ٢١ |
| ٣٣ | ٣٢ | ٣١ | ٢١ |
| ٣٤ | ٣٣ | ٣٢ | ٢١ |
| ٣٥ | ٣٤ | ٣٣ | ٢١ |
| ٣٦ | ٣٥ | ٣٤ | ٢١ |
| ٣٧ | ٣٦ | ٣٥ | ٢١ |
| ٣٨ | ٣٧ | ٣٦ | ٢١ |
| ٣٩ | ٣٨ | ٣٧ | ٢١ |
| ٤٠ | ٣٩ | ٣٨ | ٢١ |
| ٤١ | ٤٠ | ٣٩ | ٢١ |
| ٤٢ | ٤١ | ٤٠ | ٢١ |
| ٤٣ | ٤٢ | ٤١ | ٢١ |
| ٤٤ | ٤٣ | ٤٢ | ٢١ |
| ٤٥ | ٤٤ | ٤٣ | ٢١ |
| ٤٦ | ٤٥ | ٤٤ | ٢١ |
| ٤٧ | ٤٦ | ٤٥ | ٢١ |
| ٤٨ | ٤٧ | ٤٦ | ٢١ |
| ٤٩ | ٤٨ | ٤٧ | ٢١ |
| ٥٠ | ٤٩ | ٤٨ | ٢١ |
| ٥١ | ٥٠ | ٤٩ | ٢١ |
| ٥٢ | ٥١ | ٥٠ | ٢١ |
| ٥٣ | ٥٢ | ٥١ | ٢١ |
| ٥٤ | ٥٣ | ٥٢ | ٢١ |
| ٥٥ | ٥٤ | ٥٣ | ٢١ |
| ٥٦ | ٥٥ | ٥٤ | ٢١ |
| ٥٧ | ٥٦ | ٥٥ | ٢١ |
| ٥٨ | ٥٧ | ٥٦ | ٢١ |
| ٥٩ | ٥٨ | ٥٧ | ٢١ |
| ٦٠ | ٥٩ | ٥٨ | ٢١ |
| ٦١ | ٦٠ | ٥٩ | ٢١ |
| ٦٢ | ٦١ | ٦٠ | ٢١ |
| ٦٣ | ٦٢ | ٦١ | ٢١ |
| ٦٤ | ٦٣ | ٦٢ | ٢١ |
| ٦٥ | ٦٤ | ٦٣ | ٢١ |
| ٦٦ | ٦٥ | ٦٤ | ٢١ |
| ٦٧ | ٦٦ | ٦٥ | ٢١ |
| ٦٨ | ٦٧ | ٦٦ | ٢١ |
| ٦٩ | ٦٨ | ٦٧ | ٢١ |
| ٧٠ | ٦٩ | ٦٨ | ٢١ |
| ٧١ | ٧٠ | ٦٩ | ٢١ |
| ٧٢ | ٧١ | ٧٠ | ٢١ |
| ٧٣ | ٧٢ | ٧١ | ٢١ |
| ٧٤ | ٧٣ | ٧٢ | ٢١ |
| ٧٥ | ٧٤ | ٧٣ | ٢١ |
| ٧٦ | ٧٥ | ٧٤ | ٢١ |
| ٧٧ | ٧٦ | ٧٥ | ٢١ |
| ٧٨ | ٧٧ | ٧٦ | ٢١ |
| ٧٩ | ٧٨ | ٧٧ | ٢١ |
| ٨٠ | ٧٩ | ٧٨ | ٢١ |
| ٨١ | ٨٠ | ٧٩ | ٢١ |
| ٨٢ | ٨١ | ٨٠ | ٢١ |
| ٨٣ | ٨٢ | ٨١ | ٢١ |
| ٨٤ | ٨٣ | ٨٢ | ٢١ |
| ٨٥ | ٨٤ | ٨٣ | ٢١ |
| ٨٦ | ٨٥ | ٨٤ | ٢١ |
| ٨٧ | ٨٦ | ٨٥ | ٢١ |
| ٨٨ | ٨٧ | ٨٦ | ٢١ |
| ٨٩ | ٨٨ | ٨٧ | ٢١ |
| ٩٠ | ٨٩ | ٨٨ | ٢١ |
| ٩١ | ٩٠ | ٨٩ | ٢١ |
| ٩٢ | ٩١ | ٩٠ | ٢١ |
| ٩٣ | ٩٢ | ٩١ | ٢١ |
| ٩٤ | ٩٣ | ٩٢ | ٢١ |
| ٩٥ | ٩٤ | ٩٣ | ٢١ |
| ٩٦ | ٩٥ | ٩٤ | ٢١ |
| ٩٧ | ٩٦ | ٩٥ | ٢١ |
| ٩٨ | ٩٧ | ٩٦ | ٢١ |
| ٩٩ | ٩٨ | ٩٧ | ٢١ |
| ١٠٠ | ٩٩ | ٩٨ | ٢١ |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|---------------------------------------------|
| الصيغة السطر | الصيغة السطر | | المضاف النجس موجود حال تحقق إضافة الكثر |
| | | | فلا فوات المضاف النجس للكثرة المضاف حقيقة |
| | | | نظرهم ولا يبعد جوبان الاستصحاب المحاكاة على |
| | | | قاعدة الطهارة وهو استصحاب نجاسة الأجزاء |
| | | | الموجود من المضاف النجس فانها موجودة |
| | | | ان كان الكثر المضاف غالباً فالجموع بمنزلة |
| | | | النجس في وجوب الاجتناب |
| ١١ | ٥ | ١٠ | ١٣ |
| ١١ | ١٧ | ١٠ | ٢٥ |
| | | | |
| ١٢ | ٩ | ١١ | ١٢ |
| ١٢ | ٨ | ١١ | ١٤ |
| ١٢ | ١٤ | ١١ | ٢٢ |
| ١٣ | ١٧ | ١١ | ٢٣ |
| ١٣ | ٧ | ١٢ | ١١ |
| ١٣ | ١٣ | ١٢ | ١٧ |
| ١٣ | ١٧ | ١٢ | ٢١ |
| ١٣ | ١٨ | ١٢ | ٢٢ |
| ١٣ | ٢١ | ١٣ | ١ |
| ١٤ | ١ | ١٣ | ٣ |
| ١٥ | ٤ | ١٤ | ٤ |
| ١٥ | ٥ | ١٤ | ٥ |
| ١٥ | ٩ | ١٤ | ٩ |
| ١٥ | ١٤ | ١٤ | ١٢ |
| ١٥ | ٢٥ | ١٤ | ٢٠ |

في الميا

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|--------|---------|
| الصيغة | السطر | الصيغة | السطر |
| ١٤ | ٣ | ١٥ | ٢ |
| ١٧ | ١٧ | ١٤ | ١٣ |
| ١٧ | ٢٣ | ١٤ | ١٩ |
| ١٨ | ٩ | ١٧ | ٣ |
| ١٨ | ١٠ | ١٧ | ٤ |
| ١٨ | ١٧ | ١٧ | ١١ |
| ٢١ | ١١ | ١٩ | ٢٥ |
| ٢١ | ٢٠ | ٢٠ | ٩ |
| ٢١ | ٢٢ | ٢٠ | ١١ |
| ٢٢ | ٣ | ٢٠ | ١٥ |
| ٢٢ | ٢١ | ٢١ | ٨ |
| ٢٣ | ١٢ | ٢١ | ٢٢ |
| ٢٣ | ١٢ | ٢١ | ٢٢ |
| ٢٣ | ١٨ | ٢٢ | ٤ |

والتجدي

فصل في النجاسة

الأحوط الأجتناب عن الدم في جزء غير المأكول

من الذئبة كالتطال ونحوه

الأحوط الأجتناب عنه

الأحوط الأجتناب عن كل دم شك في كونه

في أشكال واضح

أي من حيوان آخر

الطاهر نجاسة الجثة

بالمعنى الذي ليس هو بكفر

بل الأقوى نجاسته

فئة طاهر

دمه طاهر

محكوم بالطهارة

بالاستصحاب

أو مع آخر

وأنما الجثة

بوحدة الوجوه

الأقوى طهارة

في النجاسة

٧

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | الماتن | الحاشية |
|---------------|----------------|--------|---------|
| التحفة الطر | التحفة الطر | | |
| ٢٣ | ١٨ | ٢٢ | ٤ |
| ٢٣ | ١٩ | ٢٢ | ٥ |
| ٢٣ | ١٩ | ٢٢ | ٦ |
| ٢٤ | ١ | ٢٢ | ٩ |
| ٢٤ | ٦ | ٢٢ | ١٤ |
| ٢٤ | ٨ | ٢٢ | ١٦ |
| ٢٤ | ١٢ | ٢٢ | ٢٠ |
| ٢٤ | ٢١ | ٢٣ | ٤ |
| ٢٥ | ٤ | ٢٣ | ١٠ |
| ٢٥ | ١٨ | ٢٣ | ٢٤ |
| ٢٥ | ٢١ | ٢٤ | ٢ |
| ٢٥ | ٢٣ | ٢٤ | ٤ |

فيه تأمل

فيه تأمل

على الأحوط فان الظاهر ان النجاسة ملوثة

ونجاسته ولا يترك الاحتياط

على الأحوط

الأقوى عدم النجاسة صوابه كل حرام

فيه تأمل ثم من حرام

مرا الاحتياط فيه

الأقوى البتة به

هذا بناء على عدم ثبوت النجاسة بقول عدل

هذا بناء على عدم ثبوت النجاسة بقول عدل

واحد والظاهر ان بناء عليه لا وجه لعدم

الوجوب أصلاً لكن بناء على ما ذكرنا من الثبوت

يجنب عنها ان كان لأجل مقدّم ولا يجنب عن

فيه اشكال لأن وجوباً ما من جهة الأصل

لا يخفى عدم جريان الاستصحاب لأن القول

بان الشهادة بنجاسته فعلاً فيقع كونه نجساً

سابقاً إلا الآن فالنجاسة السابقة معلومة

ثابتة تستصحب كما ترى لأنه يمكن كون الشهادة

مبنية على علم بالنجاسة الحادثة وبمجرد شهادتها

الواحد بالنجاسة السابقة لا يثبت وجودها

السابق على بناءه حتى تستصحب وان كان

المقصود بالشهادة فهو انية غير صحيح لأنها

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|------------------------------------------------|
| الصفحة السطر | الصفحة السطر | | |
| | | | لتميزها بامر واحد وأما على ما ذكرنا فوجوب |
| | | | الأجناب واضح |
| ٢٧ | ٢٥ | ١٠ | كونها مما لا يشكها |
| ٢٧ | ٢٥ | ١٠ | فروا إلى الله |
| ٢٧ | ٢٥ | ١٥ | جربان العرق |
| ٢٧ | ٢٥ | ٢١ | ولا يضر احتما |
| ٢٨ | ٢٤ | ٩ | أجاء حكوا لا |
| | | | يمكن إجراء حكوا لا خف واستصحاب عدم نجبة |
| | | | بالأشد ولا تعارض لانه بالنسبة إلى الأثر الزائد |
| | | | لا معارض له والظاهر عدم الفرق في أجاء |
| | | | الأصل بالنسبة إلى الأثر الزائد بين كونه أثراً |
| | | | مباشراً أو كونه من نسخ الأثر المشترك |
| ٢٨ | ٢٤ | ١٢ | وان كان الأحوط |
| ٢٨ | ٢٤ | ١٧ | ويحتمل أن يكون |
| ٢٩ | ٢٧ | ١ | عدم الاشتراط |
| ٢٩ | ٢٧ | ١١ | على الأحوط |
| ٣٠ | ٢٨ | ٧ | لا يخلو بانها |
| ٣٠ | ٢٨ | ١٣ | بل وجوب |
| ٣٢ | ٢٩ | ٣٠ | حق المينة |
| ٣٢ | ٢٩ | ٢٤ | فلا يجب إعلانه |
| ٣٢ | ٣٠ | ٥ | إعلامه شكاً |
| ٣٢ | ٣٠ | ٧ | الوجوب منه |
| ٣٢ | ٣٠ | ١٥ | بطك |
| ٣٣ | ٣١ | ٣ | وكذا الوشك |
| ٣٣ | ٣١ | ١٠ | تكرار الصلوة |

فيما يتعلق في الصلاة

٩

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|-----------------|----------------|-------|--------------------|
| الصحيفة الطور | الصحيفة الطور | | |
| ٣٣ | ٣١ | ١٣ | لا يجوز ان يصط |
| ٣٣ | ٣١ | ٢٤ | فلا حوط عد |
| ٣٤ | ٣٢ | ٥ | استأنف في سعة |
| ٣٤ | ٣٢ | ١٠ | فلا حوط ازاله |
| ٣٤ | ٣٢ | ١٠ | وكذا يعتبر |
| ٣٥ | ٣٢ | ١٣ | بالمقدار المتعار |
| ٣٥ | ٣٣ | ٤ | نجس العين |
| ٣٥ | ٣٣ | ٥ | فلا حوط عد العفو |
| ٣٥ | ٣٣ | ٧ | فلا حوط الاقتصار |
| ٣٦ | ٣٣ | ١٣ | بقاء العفو |
| ٣٦ | ٣٤ | ٤ | من الاعيان |
| ٣٦ | ٣٤ | ٧ | او غيرها |
| ٣٧ | ٣٤ | ١٤ | لا يخلو عن وجه |
| ٣٧ | ٣٤ | ١٥ | بالمريّة اشكال |
| فصل في المطهرات | | | |
| ٣٨ | ٣٥ | ٢١ | وان كان احوط |
| ٣٩ | ٣٦ | ١٠ | والاحوط الثالث |
| ٤٠ | ٣٧ | ٤ | لم يلحقه |
| ٤٠ | ٣٧ | ١٤ | بل والقليل |
| ٤٠ | ٣٧ | ٢١ | الجميع |
| ٤٠ | ٣٧ | ٢٢ | ووضعه في الماء |
| ٤١ | ٣٨ | ١٠ | نعم يعتبر في العصر |
| ٤١ | ٣٨ | ١٢ | فحسب مرة |

شخصاً

ان امكن ازالتهما في الاثناء بدون المناذاتهما

ولكن يجوز تركه فصل فيما يعفى عنه في الصلاة

الاقوى عدم التقيد

الاقوى عدم التقيد

الاقوى العفو في الثلاثة المذكورة

ولكن يجوز تركه

وان كان الاقوى الجواز فيما يقرب من سعة

مع جفاف الرطوبة

الاقوى العفو عن المحول المذكور وان كان عن

مع كونه مريّة لا المريّة

لا يعتد به

الاقوى عدم فيه وفي لائحة

بل لا يخلو عن قوّة وكذا في لائحة

اي الاحوط في الاتماء مطم

الاقوى الاالحاق وكذا في لاحق الفرض

لكن هذا وسابقه مجرد فرض

مجرد فرض

فيه تأمل

الظاهر عدم الاعتبار ايها اذا التيقن من وجوب الماء

فيه تأمل بل لا بد من صدق النسل بعد زوال العين

| الطبعة الأولى | | الطبعة الثانية | | المتن | الحاشية |
|---------------|-------|----------------|----|----------------|----------------------------------------------|
| الصفحة | السطر | الصفحة السطر | | | |
| ٤١ | ١٩ | ٣٨ | ٢١ | من استعماله | الآلة المحمول عند من يستعمل فيه وهكذا استعمل |
| ٤٢ | ١٠ | ٣٩ | ١٠ | لا يمكن ادراكه | الأحوط تفريغ الماء ثم صب الماء على محلهما |
| ٤٢ | ١٤ | ٣٩ | ١٤ | لا حاجة إلى | بل لا بد فيها من كبرها |
| ٤٢ | ١٤ | ٣٩ | ١٤ | لأنه متصل | فيه نظرا واضح |
| ٤٢ | ١٨ | ٣٩ | ١٨ | لا يضر ذلك | الآلة فيما كان مانعا عن وصول الماء |
| ٤٢ | ٢٢ | ٣٩ | ٢٢ | إذا ضم | في الملاق المحكون نظر |
| ٤٣ | ٥ | ٤٠ | ٣ | منسكو واحد | 2 بعض الموارد وبعض الصور |
| ٤٣ | ١٤ | ٤٠ | ١٣ | والأحوط | بجوز تركه |
| ٤٣ | ١٧ | ٤٠ | ١٥ | اشكال | لكن الكفاية لا تخلو عن قوة |
| ٤٣ | ٢٢ | ٤٠ | ١٣ | ويشترط | لا يشترط طهارتها |
| ٤٤ | ٢ | ٤٠ | ٢٤ | مشكل | والأقوى إلحاق |
| ٤٤ | ٥ | ٤١ | ٢ | وكذا الأجزاء | الأحوط إذا لقاها |
| ٤٤ | ٧ | ٤١ | ٣ | الأجزاء | التي لا يحكم العرف بوجودها |
| ٤٤ | ١٢ | ٤١ | ٩ | المسح على | الأحوط عدم الكفاءة به |
| ٤٤ | ١٥ | ٤١ | ١١ | أو المتبص | أي في باطن القدم |
| ٤٤ | ١٥ | ٤١ | ١٢ | في وجودها | أي مع العلم بتبص القدم |
| ٤٤ | ١٥ | ٤١ | ١٢ | كفاية المثل | أي في طهارتها باطن القدم |
| ٤٤ | ١٩ | ٤١ | ١٤ | اشكال | قد تضعف البنية |
| ٤٥ | ٢ | ٤١ | ٢٢ | الأحوص | في طهرها بالشمس اشكال |
| ٤٥ | ٨ | ٤٢ | ٣ | اشكال | لا اشكال فيه |
| ٤٥ | ١٤ | ٤٢ | ٩ | وهو مشكل | الأوجه عدم البطلان |
| ٤٥ | ٢١ | ٤٢ | ١٧ | الحصير بطيخ | قد مر الأشكال فيه |
| ٤٤ | ٤ | ٤٢ | ٢٣ | والبول | إذا صار بول بخارا وبخارا جازا |

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر |
| ٤٦ | ١٢ | ٤٣ | ٥ ثم انقلب |
| ٤٦ | ١٣ | ٤٣ | ٦ بخار |
| ٤٦ | ١٨ | ٤٣ | ١٣ الانقلاب |
| <p>الظاهر ان المقصود هنا ايقاع اعتبار انقلاب النجم خلافاً واذ صدق الانقلاب الى الخل بطهر وان كان الانقلاب السابق عليه من العصور الى النجم لا يصدق صبرون العرضية ذاتية مع ان عدم الصدق هو لتساوي الفرعين من هذه الحيثية وانما الفارق ان النجم للصير في الفرع الاول من نسخ النجم في الذات الاخر دون الفرع الثاني وهذا هو</p> | | | |
| ٤٦ | ٢٢ | ٤٣ | ١٦ لا يحكم بخاسته فيشكل كالم |
| ٤٧ | ٦ | ٤٣ | ٢٢ قد عرفت ان المختار قد عرفت ان لا قوى بخاسته وانه يجب الاجتناب عنه |
| ٤٧ | ١ | ٤٣ | ٢٥ او بالهواء فيه تأمل |
| ٤٧ | ١١ | ٤٤ | ٣ اشكال يمكن الاثبات به |
| ٤٧ | ١٤ | ٤٤ | ٥ يطهر بخفاف فيه وفي بناء تأمل |
| ٤٧ | ١٥ | ٤٤ | ٧ بالجفاف فيه تأمل ثم بعد ذهاب الثلثين بطهر العامل وثباته |
| ٤٧ | ٢٠ | ٤٤ | ١١ يصبح حراماً الظاهر انه لا ينجم ولا يحرم لصدق الاستهلاك |
| <p>نعم اذا غلب ماء الحجة وهو في الجلد قبل ان ينقطع فالحكم كما في المتن من النجاسة والحمة</p> | | | |
| ٤٨ | ١ | ٤٤ | ١٦ عدم الاشكال اي عدم الاشكال في طهارتها بعد ذهاب الثلثين منها |
| ٤٨ | ٢ | ٤٤ | ١٦ صادرة ذاتية اي فيما ورد المظهر على الذاتية فيها والفرق بين هذه الصور والصور السابقة التي استشكل في حصول الطهارة فيها واضح حيث ان النجس بعد ذهاب الثلثين لا دليل على طهارته بذهاب الثلثين مرة اخرى |

ويجوز الاستصحاب في قوله لا ينجم ولا يحرم لصدق الاستهلاك

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|----------------------|-----------------|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصحيفة الأولى | الصحيفة الثانية | | |
| ٤١ | ٤٥ | ٩ | لا يحكم بطهارة الرجل المرتد عن فطرة في الظاهر تنويه |
| ٤٩ | ٤٦ | ٨ | يصح البناء عليه |
| ٥١ | ٤٧ | ١٠ | والأحوط ذلك أي الاشتراط وكن الأقوى عليه |
| ٥٢ | ٤٨ | ١١ | عند بعضهم وهو قوي |
| ٥٢ | ٤٨ | ١٩ | فلا يلزم الفصل الظاهر للزوم لاستصحاب التجاسة واستصحاب |
| ٥٢ | ٤٩ | ١ | بشرط صدق التصرف في المنصوب بنفسه أفعال الوضوء لا بمقدارها |
| ٥٣ | ٤٩ | ١٦ | لو افضل ان كان أحدهما طاهراً لآثاء والصفر باطن الآثاء بالعكس مع اللصوق الكتمان لصدق الاتحاد الذي لا يصدق معه آثاء آثاء ذهب وفضة فالحرة منوعة كما هو مناط المتع في الفرع السادس |
| ٥٣ | ٤٩ | ٢٣ | وامامة الشطب ما يقع امام الشطب ويصير ملائماً للشطب عند |
| ٥٣ | ٥٠ | ٢ | لمثل رأس القلي لا يترك الاحتياط في أعقاب الساعة ما ذكرها |
| ٥٤ | ٥٠ | ١٧ | امكان الشارب بشمها على ذلك والابتعاد صدور الفعل منها بداعيها لا بعد شرب هذا الشارب استعمالاً |
| ٥٤ | ٥٠ | ٢١ | فيه تأمل منها ببدء |
| ٥٤ | ٥٠ | ٢٢ | مع عدم تحقق قصد القرية |
| ٥٤ | ٥٠ | ٢٥ | تحقق عنوان الاستعمال بالفعل بدون قصد الجعل |
| ٥٥ | ٥١ | ٩ | بالفرقة فيه تأمل |
| فصل في أحكام النجاسة | | | |
| ٥٤ | ٥٢ | ١٦ | لا ينجس في المتن من الاخلال والاعتشاش والتحقيق ان يقال النظر الى قبل النجاسة معاً في النظر الواحد حرام على كل ناظر بالغ وأما النظر الى واحد منها فان كان فما |

نحوه

في أحكام النحلة

١٣

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصيغة السطر | الصيغة السطر | | |
| | | | فيما كان الآخر موداً للابتلاء فلا يجوز النظر فيه والأيجوز النظر لما لا يشابه قبله ولا يجوز النظر إلى ما يشابه قبله أما الرجل فلأنه يعلم أنه أما العورة للرجل وأما البدن للمرأة الأجنبية وأما المرأة فلا تعلم أنها عورة المرأة وأما البدن للرجل لا هناك الرجل والمرأة وأما النخلة فيجوز له أن ينظر إلى كل واحد منها في هذه الصورة مع عدم الابتلاء بالآخر |
| ٥٦ | ٢١ | ٢٠ | وأمّا قبلها |
| ٥٧ | ٢ | ٢٤ | والأحوط |
| ٥٧ | ٧ | ٤ | على الأحوط |
| ٥٧ | ٧ | ٤ | أي الجنتين الأخريتين من الجهات الأربع لا مكان القطع بترك الاستقبال والاستدبار في الفرع الأول دون الثاني لاحتمال الاستدبار في العل |
| ٥٧ | ١١ | ٨ | ولا يجب ردّه |
| ٥٧ | ١٢ | ٩ | الردع عنه هو المنكر الواقعي |
| | | | الأذا علم وقومه في الأمر الواقع |
| | | | فصل في الاستنجاء |
| ٥٨ | ١٤ | ١٠ | لا يترك الاحتياط باعتبارها |
| ٥٨ | ١٨ | ١٤ | لا يترك الاحتياط وذلك فيما لا يضر إلى الكفر |
| ٥٨ | ١٩ | ١٥ | الرطوبة السرية دون التداون |
| ٥٨ | ٢٣ | ١٨ | على الأحوط |
| ٥٩ | ٦ | ٢٢ | الأحوط تركه |
| ٥٩ | ١٢ | ٥ | فصل في الاستبراء |
| | | | أو بالنكس وهو سهل |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | | المتن | الحاشية |
|---------------------------|----------------|--------|-------|-----------------------------------------------------|
| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | |
| ٥٩ | ١٤ | ٥٥ | ٧ | بان اقبل قطع به |
| ٦٠ | ١ | ٥٥ | ١٦ | ومع استبرائه يحكم بالطهارة وانها من الجاهل |
| ٦٠ | ٧ | ٥٥ | ٢٣ | او مركب لا فيما يعلم انه على فرض الخروج جف بحيث ليس |
| فصل في موجب الوضوء وقضية | | | | |
| ٦٢ | ٢ | ٥٧ | ١٤ | من الموضع الاصل خلقه |
| ٦٢ | ٢ | ٥٧ | ١٤ | لنفسه او لغالب الناس |
| ٦٢ | ٢ | ٥٧ | ١٤ | من غير الاصل بان يكون عارضياً مع انسا |
| ٦٢ | ٩ | ٥٧ | ٢١ | اذا لم يصدق عليه العنوان والا يوجب الوضوء |
| ٦٤ | ١٨ | ٦٠ | ١ | فيه تأمل |
| ٦٤ | ٢٣ | ٦٠ | ٥ | بل اولية |
| ٦٥ | ٣ | ٦١ | ١ | بل مطلقا |
| ٦٥ | ٨ | ٦١ | ١٢ | بل هو بدعة |
| ٦٥ | ١٣ | ٦١ | ١٧ | فيما قصد الاجل |
| فصل في بعض مستحبات الوضوء | | | | |
| ٦٧ | ٦ | ٦٢ | ١ | قصد الامر التذ |
| ٦٧ | ٧ | ٦٢ | ٩ | بالوجوه والانتجا |
| ٦٨ | ١١ | ٦٣ | ١١ | بالاعلى |
| ٦٩ | ٢ | ٦٣ | ٢٥ | يجب الفص |
| ٦٩ | ٢ | ٦٣ | ٢٥ | يحصل الاطمينان |
| ٦٩ | ٢١ | ٦٤ | ١٩ | شيئاً خارجياً |
| ٦٩ | ٢٣ | ٦٤ | ٢١ | وجبا يصال اللان |
| ٧٠ | ١٦ | ٦٥ | ١٢ | في اليد اليمنى |
| ٧٠ | ٢١ | ٦٥ | ١٧ | مع صدق الفصل في الجميع |

فصل في موجب الوضوء

منه، وهو

منه، وهو

منه، وهو

فصل في شرائط الوضوء

١٥

| الحاشية | المتن | الطبعة الثانية | | الطبعة الأولى | |
|-------------------------------------------------|----------------|----------------|----|---------------|-------|
| | | الصحيفة السطر | | الصحيفة | السطر |
| الأول غسل الأيدي ثلثية أمر بسيط شك في | الأحوط غسل | ١٨ | ٤٥ | ٢٢ | ٧٠ |
| وهو الأقوى | على الشهور | ٨ | ٤٤ | ١٤ | ٧١ |
| لا يترك الاحتياط | والأحوط | ١٢ | ٤٤ | ١٨ | ٧١ |
| بل الأحوط عليه | لكن الأقوى | ١٨ | ٤٤ | ١ | ٧٢ |
| الأحوط عليه | الأمتراج | ١٩ | ٤٤ | ٢ | ٧٢ |
| الأحوط عدم حصول الجريان | لا يجب تغليلها | ٩ | ٤٧ | ١٧ | ٧٢ |
| في المسوح | المؤثر | ٢٠ | ٤٧ | ٥ | ٧٣ |
| أي الموجودة في الماسح | في الماسح | ٢٠ | ٤٧ | ٥ | ٧٣ |
| ان ادرك معه ركعة من الوقت | بضم التيم | ٢٢ | ٤٧ | ٧ | ٧٣ |
| سأبر الضرورة فيه تأمل | سأبر الضرورة | ١ | ٤٨ | ١١ | ٧٣ |
| الأظهر الصحة | اشكال | ٣ | ٤٨ | ١٣ | ٧٣ |
| لما كان ضبطه أي عدم الأزداء صعباً فالأحوط | لا يضرمادام | ٨ | ٤٩ | ٢٠ | ٧٤ |
| فصل في شرائط الوضوء | | | | | |
| يعتبران لا تعدا فعال وضوئه انفسها لا بمقدار | وظرفه | ٢٣ | ٤٩ | ١٤ | ٧٤ |
| تصرفاً في المغسوبة نظرف والمكان والمصب | | | | | |
| اعتباراً باحتها التمرزعة أي النصب في نفس الوضوء | | | | | |
| فاذا صدق النسبة مقدامات الأفعال دون نفس | | | | | |
| الوضوء صحيح الوضوء وان اتم بالنصب هذا مع عدم | | | | | |
| الانحصار ومعه انفس له وجه للصحة | | | | | |
| جواز التصرف لهم مع عدم النهي | وكذا الاتباع | ٢٣ | ٧٠ | ١٤ | ٧٤ |
| لمن شق وأما الغريم فلا بأس | لا يجوز الوضوء | ٤ | ٧١ | ٢٢ | ٧٤ |
| الأظهر فيه بقاء الحق والجواز | اشكال | ٩ | ٧١ | ٢ | ٧٧ |
| الأظهر الجواز | يشكل الوضوء | ١٤ | ٧١ | ٩ | ٧٧ |

فشرائط الوضوء

١٤

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|---------|
| الصحيحة السطر | الصحيحة السطر | | |
| ٧٧ | ١٨ | ٧١ | ٢٥ |
| ٧٧ | ٢٠ | ٧٢ | ٢ |
| ٧٧ | ٢٣ | ٧٢ | ٥ |
| ٧٨ | ١٤ | ٧٢ | ١٩ |
| ٧٩ | ٥ | ٧٣ | ٧ |
| ٨٠ | ٢ | ٧٤ | ٣ |
| ٨٠ | ١٤ | ٧٤ | ١٧ |
| ٨٠ | ١٤ | ٧٤ | ١٧ |
| ٨١ | ١٤ | ٧٥ | ١٣ |
| ٨١ | ١٧ | ٧٥ | ١٤ |
| ٨١ | ٢٠ | ٧٨ | ١٩ |
| ٨١ | ٢٠ | ٧٥ | ١٩ |
| ٨٢ | ١١ | ٧٤ | ٨ |
| ٨٢ | ١٥ | ٧٤ | ١٢ |
| ٨٢ | ١٥ | ٧٤ | ١٢ |
| ٨٣ | ٢٣ | ٧٤ | ٢٢ |
| ٨٣ | ٥ | ٧٤ | ٢٥ |
| ٨٣ | ١١ | ٧٧ | ٤ |
| ٨٣ | ١٤ | ٧٧ | ١١ |
| ٨٣ | ١٧ | ٧٧ | ١٢ |

الحاشية

الحاشية

الحاشية

الحاشية

الحاشية

الحاشية

في أحكام الجنائز

١٢

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|--------------------------|----------------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصحيفة الطر | الصحيفة الطر | | |
| ٨٣ | ٢٢ | ١٧ | لكنه مشكل |
| ٨٤ | ١ | ١٩ | ثم يتقن بطلان |
| ٨٤ | ٤ | ٢٢ | الثانية صحيحة |
| | | | للعلم بصحتها على كل نقد بر من بطلان الوضوء الأول والثاني والأظهر صحة الأول ايضاً |
| فصل في أحكام الجنائز | | | |
| ٩٠ | ٢٣ | ٤ | الأنف وجوان بل عدم جوان |
| ٩٢ | ٦ | ٨ | بلا مهلة |
| | | | القول بكفاية الوضوء الواحد في المسوس للفرستين كالظهور والعصرو كذا المغرب والعشاء بل الصلوة مطم وإن أمكن التكبير والبناء وعدم الأعادة حتم يتحقق ناقص من إبداء الممارضا ونحو لا يخلو عن وقوع فلا يترك الأتمام ثم الاحتياط بالتكبير والبناء وإن جاز ترك الاحتياط بالتكبير والبناء |
| فصل في أحكام غسل الجنائز | | | |
| ٩٤ | ٩ | ١٧ | من المني المني أصلاً أو عارضاً في غسل الجنائز |
| ٩٤ | ٩ | ١٧ | أو غير |
| ٩٤ | ١١ | ١٧ | في خارج |
| ٩٤ | ١٢ | ١٧ | واحد منها |
| ٩٤ | ١٣ | ١٧ | والمرضى |
| ٩٤ | ٢ | ١٨ | أو غيرها |
| فصل في أحكام غسل الجنائز | | | |
| ٩٤ | ١١ | ١٩ | أو ناسياً الجنائز في وضوء الأقوى وفي قضاءه على الأحوط |
| فصل في أحكام غسل الجنائز | | | |
| ٩٤ | ٢٣ | ١٨ | على الأحوط لا يترك الاحتياط |

| الحاشية | المتن | الطبعة الثانية | | الطبعة الأولى | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|----------------|-------|---------------|-------|
| | | الصحيفة | السطر | الصحيفة | السطر |
| <p>بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله</p> | لا يتوك الاحتياط | ٣ | ٩٠ | ١٠ | ٩٧ |
| | مر عدم الأذن في التوك | ٤ | ٩٠ | ١١ | ٩٧ |
| الثامن من كنس المسجد حال الجنابة ما هو المتعارف | فاسدة | ٧ | ٩٠ | ١٤ | ٩٧ |
| جاهلاً بالحكم | ولو كان الأجر جاهلاً | ٩ | ٩٠ | ١٦ | ٩٧ |
| أي الكفن حال الجنابة | في الصور الأولى | ١٠ | ٩٠ | ١٧ | ٩٧ |
| فيه تأمل لأن المتعلق هو المقيد لا مطلق الكفن بل يكنس حال الجنابة وإن كان خارجاً عن المسجد فانه مخالف لما هو الصواب نعم إن قلنا إن المقصود من قوله حال الجنابة تحقق الكفن مقيداً بحال الجنابة وإن كان خارجاً عن المسجد في صورة العلم عللنا الفساد بعدم القدرة على التسليم لكون العمل موقوفاً على المقدرة المحترمة ويمكن فيه التحريم بمنع عدم القدرة صواباً وإن كان أثبات القدرة على التسليم في هذه الصورة أقيم محل التأمل | وهو الكفن | ١٠ | ٩٠ | ١٨ | ٩٧ |
| بناءً على عدم كون الطهارة شرطاً في الطواف المستحب الأكانت الأجاره فاسدة من جهة أخرى غير ما نحن فيه ويمكن أن يقال بناءً على بناء الطواف صحيح حال الحمل وكذا قراءة الغرائم والعمل المستأجر على ليس بحرام وإنما الحرام المكث كما ذكر في الكفن | لطواف مستحب | ١٤ | ٩٠ | ٢١ | ٩٧ |
| <p>هذا فيما يكن علي الجنب</p> | | | | | |
| يعتبر في دفع الكراقة بغسل اليدين ثم المضمضة أو | والمضمضة | ٢٤ | ٩٠ | ٨ | ٩٨ |
| والظن بعده قبل الفحص | بعد الفحص | ٢٢ | ٩٢ | ١٠ | ١٠٠ |
| بناءً على أن المكلف به امر بسيط والثبات في تحققه و هو في وجهه أي عدم جريان البرائة هنا والآثار | يجب غسله | ٢٢ | ٩٢ | ١١ | ١٠٠ |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|---------|
| الصيغة السطر | الصيغة السطر | | |
| ١٠٠ | ١٣ | ٩٢ | ٢٤ |
| ١٠١ | ٥ | ٩٣ | ١٥ |
| ١٠١ | ١٣ | ٩٣ | ٢٣ |
| ١٠١ | ١٤ | ٩٣ | ٢٤ |
| | | | |
| ١٠١ | ١٥ | ٩٣ | ٢٥ |
| ١٠١ | ١٦ | ٩٤ | ١ |
| ١٠١ | ١٨ | ٩٤ | ٢ |
| ١٠١ | ٢١ | ٩٤ | ٥ |
| ١٠٣ | ٢٣ | ٩٥ | ٦ |
| ١٠٣ | ١٢ | ٩٥ | ١٨ |
| ١٠٣ | ١٣ | ٩٥ | ١٩ |
| ١٠٣ | ٢١ | ٩٦ | ٢ |
| ١٠٤ | ٦ | ٩٦ | ١٠ |
| ١٠٤ | ٢٢ | ٩٧ | ١ |
| ١٠٥ | ٥ | ٩٧ | ٨ |
| ١٠٦ | ٥ | ٩٨ | ٧ |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصحيحة الطر | الصحيحة الطر | | |
| ١١٢ | ١٠٤ | ٤ | إذا استلزم الماء بل مطلقاً |
| ١١٣ | ١٠٤ | ١٧ | يكن كراهة شديدة محل اشكال |
| ١١٣ | ١٠٤ | ٢٢ | وجوب الكفاي الأقوى استحبابها |
| ١١٤ | ١٠٥ | ١٥ | بالعجز عنها لا بعد كون الاستغفار بدلاً مستقلاً |
| ١١٥ | ١٠٦ | ٢٠ | عن حدث الجبض ثكل حكمه فلا يترك فيه الاحتياط |
| ١١٥ | ١٠٦ | ٢١ | لا يبطئ تيممها بل يبطئ تيممها |
| ١١٦ | ١٠٧ | ١١ | بتمامية الذكر بل يرفع الرأس منها |
| ١١٧ | ١٠٨ | ٩ | والأقوى صحة وما ذكره هو المختار في الواجبة مطم وفي المندوبة |
| ١٢٤ | ١١٤ | ١٧ | لا يترك الاحتياط فصل في غسل الميت |
| ١٢٤ | ١١٥ | ١ | كان شهيداً يظهر منه ان الشهيد كالمقتل وفيه تأمل |
| ١٢٤ | ١١٥ | ٤ | في وجوبه اشكال الاظهر عدم الوجوب |
| ١٢٤ | ١١٥ | ١٢ | اشكال وكذا الاظهر عدم الوجوب الا اذا كانت المماسمة للولادة |
| ١٢٤ | ١١٥ | ١٢ | من المرأة الميتة الأقوى انصراف دليل غسل المس عنه فان هذا من اظهر |
| ١٢٤ | ١١٥ | ١٢ | افراد الانصرافات المدعاة في المقامات |
| ١٢٥ | ١١٥ | ١٨ | لا يوجب الفسل فصل في احكام الاموات |
| ١٢٥ | ١١٦ | ١١ | ما ذكره امير المؤمنين وهو ما يشتمل على ستة معان اولها الندم على ما مضى والثاني العزم على ترك العود اليه ابداً الثالث ان تؤدى الى المخلوقين حقوقهم حتى تلقى الله امس وليس عليك بعة الرابع ان تعبد الله كل فريضة عليك فضيعتها فودعها الخامس ان تعبد الله المم الذنبت على تحت فذنبه بالآخر ان حتى يلصق الجلد بالعظام وينشأ بينهما لحم جديد والسادس ان تذيق الجسم الوطأة كما اذقته حلاق النحبة |
| ١٢٦ | ١١٦ | ١٤ | لا يوجب بل مطلقاً |

في فرائض الأولياء

٢١

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|-------------------------------------------------------|---------------------|-------|---------|
| الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | | |
| ١٢٤ | ٨ | ١١٤ | ٢٠ |
| الظاهر وجوبه للزوم تركه الأنلاف والأشرف | عدم وجوبه أعلا | | |
| ١٢٤ | ٨ | ١١٤ | ٢٠ |
| ولا يجب الأعلام فيها وان كان الدين بمقدار | اذا كان له دين | | |
| الثالث ولو كان نائدا عليه واذا كونه له تملكاً | | | |
| ١٢٧ | ١٩ | ١١٨ | ٤ |
| في جواز تأمل فضل من وجوبه | جالس أو مضطجاً | | |
| ١٢٧ | ٢١ | ١١٨ | ٤ |
| ولكن يجوز تركه | فالأحوط ألا | | |
| ١٢٨ | ١٢ | ١١٨ | ٢٠ |
| التجمل الذي تركه يعد في العرف تأخيراً للتجهيز | التأخر من التجمل | | |
| ١٢٩ | ٧ | ١١٩ | ١٣ |
| لا يجب الاستئذان منه | يستأذن من الحاكم | | |
| ١٢٩ | ١٨ | ١١٩ | ٢٤ |
| لا ينبغي أن يناء على صحة عمل المميز من غير البالغ ولو | وأن قلنا بصحتها | | |
| المطلوب طبيعة العمل كما هو الأقوى يكفي صدق | | | |
| عن الصبي المميز فيسقط خطاب الوجوب بحصول | | | |
| المطلوب وان لم يتحقق الأمثال من كان طرفاً | | | |
| ١٣٠ | ٩ | ١٢٠ | ١٢ |
| فصل في فرائض الأولياء | لكن الأحوط | | الأولى |
| ١٣٠ | ١٤ | ١٢٠ | ١٩ |
| لا يترك الاحتياط | والأحوط اذنها | | |
| ١٣١ | ٣ | ١٢١ | ٥ |
| لوثبت ولايته هنا | ثم الحاكم | | |
| ١٣١ | ٢٠ | ١٢١ | ٢٢ |
| فصل في فرائض الأولياء | ولو لم يلزم لنظر | | |
| اعتبار المماثلة حتى في المورد ممنوع | | | |
| ١٣٢ | ٢ | ١٢٢ | ٢ |
| الأحوط ترك النظر إلى عون الزوجة | لكل منهما النظر | | |
| ١٣٢ | ٤ | ١٢٢ | ٤ |
| فيما اذا فرض موت الزوج وهو في العدة وحصل | بعد انقضاء العدة | | |
| ١٣٢ | ٤ | ١٢٢ | ٤ |
| ليس باقوى | بل الأقوى | | |
| ١٣٢ | ٤ | ١٢٢ | ٤ |
| الأقوى عدم لزوم كونه من وراء الثياب | من وراء الثياب | | |
| ١٣٢ | ٨ | ١٢٢ | ٨ |
| الأظهر الجواز | فيه اشكال | | |
| ١٣٢ | ٩ | ١٢٢ | ٩ |
| الأولى | الأحوط الترك | | |
| ١٣٢ | ١١ | ١٢٢ | ١١ |
| يكفي الغسل من أحدهما | فالأحوط تنسيل | | |
| ١٣٢ | ١٣ | ١٢٢ | ١٣ |
| يكفي التنسيل من أحدهما | كل من الرجل والمرأة | | |

| الحاشية | الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الطبعة الثالثة |
|------------------------------------------------|---------------|----------------|--------|----------------|
| | الصفحة | السطر | الصفحة | السطر |
| لا يترك الاحتياط بل لا يغلو عن قوته | ١٣٢ | ١٨ | ١٢٢ | ١٣ |
| بل يجر فيه | ١٣٢ | ٢١ | ١٢٣ | ٢٠ |
| وقبله ان ادرك ومات في المعركة على الأخطوان | ١٣٣ | ٦ | ١٢٣ | ٣ |
| مطلقا سواء مات في المعركة او خارجها | ١٣٣ | ٦ | ١٢٣ | ٣ |
| الأخطوان اعادة الغسل ان صار جثتا قبل النقل | ١٣٣ | ١١ | ١٢٣ | ٩ |
| يكفي ان يغسل واحدة منهما | ١٣٤ | ١٥ | ١٢٤ | ١١ |
| لا يترك الاحتياط | ١٣٤ | ٢١ | ١٢٤ | ١٧ |
| وفي رواية بسبع قرب | ١٣٥ | ٦ | ١٢٤ | ٢٥ |
| في الصورة الأولى وفي الغسل بقاء السدد في | ١٣٥ | ١٢ | ١٢٥ | ٦ |
| وهذا هو الأقوى فصل في شرط الغسل | ١٣٥ | ١٥ | ١٢٥ | ٩ |
| لا يترك الاحتياط | ١٣٦ | ٣ | ١٢٥ | ٢١ |
| لأتمام غسل هذا الميت | ١٣٦ | ٣ | ١٢٥ | ١٨ |
| ان ارد غل ميتا اخر قبل اتمام اغسال الميت الأول | ١٣٦ | ٤ | ١٢٥ | ١٩ |
| فصل في تكفير الميت | ١٣٦ | ٢٣ | ١٢٦ | ١٣ |
| لا يترك الاحتياط | ١٣٩ | ٦ | ١٢٨ | ١٦ |
| الأول | ١٣٩ | ١٢ | ١٢٨ | ٢٢ |
| بل المحرر خصوصا اذا كان الميت امرأة | ١٣٩ | ١٥ | ١٢٩ | ١ |
| في التقديم اشكال واضح خصوصا بعد اوضع عليها | ١٤٠ | ٦ | ١٢٩ | ١٥ |
| لا يترك الاحتياط | ١٤٠ | ١٤ | ١٢٩ | ٢٢ |
| اي فيما يكون الثلث وافيأ به ويحسب منه | ١٤٠ | ٢٠ | ١٣٠ | ٤ |
| الظاهر ان الكفن مقدم فيه وان كان في الأضيق | ١٤١ | ٤ | ١٣٠ | ١١ |
| لأنه يقع لام وتشد يد باء موحد مخوف كود زيركلو | ١٤٣ | ٨ | ١٣٣ | ١٠ |

في الأصول الحليّة

٢٣

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|---------------------------------------------------|
| الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | | |
| ١٤٢ | ١ | ١٣٣ | ١٠ |
| | | | وصفاته |
| | | | يتم كود ويجايدن كه در انهارق جمع شود |
| | | | فصل في الأصول الحليّة |
| ١٤٧ | ١١٤ | ١٣٦ | ١٠ |
| | | | اشكال |
| | | | لا اشكال فيه بعدا لمقدمين السابقين |
| ١٥٠ | ١٥ | ١٣٩ | ٥ |
| | | | بشرط اشتغال |
| | | | لا يشترط في الدماء العناوين الخاصة وطولها |
| | | | فصل في شرط صلح الميث |
| ١٥٢ | ١ | ١٤٠ | ١٢ |
| | | | وان كان الاحوط |
| ١٥٢ | ١١ | ١٤٠ | ٢٢ |
| | | | بل صحتها اثير |
| | | | لا اشكال في صحتها بل في الاجزاء بها اثير فقط |
| ١٥٥ | ١٩ | ١٤٣ | ٢٤ |
| | | | والاحوط |
| | | | الاول |
| ١٥٥ | ٢١ | ١٤٤ | ٣ |
| | | | مستدبر للقبول |
| | | | على الاحوط |
| ١٥٦ | ١ | ١٤٤ | ٤ |
| | | | تليج الروح |
| | | | بعد تمام خلقه |
| ١٥٦ | ٤ | ١٤٤ | ٧ |
| | | | من اختيار |
| | | | على الاحوط |
| ١٥٦ | ١٢ | ١٤٤ | ١٤ |
| | | | في مقبرة الكفا |
| | | | على الاحوط |
| ١٥٦ | ١٣ | ١٤٥ | ١٤ |
| | | | يجوز النش |
| | | | نشر قول المسلم مشكلا والتعليل عليه |
| ١٦٠ | ٢١ | ١٤٨ | ١٤ |
| | | | دوئيا المصاب |
| | | | اي يتحقق القرينة بان يخرج عن المصاب بحديثه |
| ١٦٣ | ٦ | ١٥٠ | ١٩ |
| | | | المبداخر |
| | | | ان كان قريبا بحيث لا يلزم التأخير كثيرا والاعتناء |
| | | | القل على الاحوط حتى لا الشاهد المشرقة |
| ١٦٣ | ١٣ | ١٥١ | ١ |
| | | | فادالميت |
| | | | في اشكال |
| ١٦٣ | ١٣ | ١٥١ | ١ |
| | | | من تمسك بهم |
| | | | على وجه مشروع لا صلاح حال نفسه لا على وجه لا يبر |
| ١٦٤ | ٨ | ١٥١ | ١٩ |
| | | | على بروز جسد الميت |
| | | | الظاهر صدق بدونه في بعض الصور فيكون من المجرم |
| ١٦٤ | ١١ | ١٥١ | ٢٢ |
| | | | لوضع ميت آخر |
| | | | في بعض صور اشكال وهكذا فيما بعد في الجملة |
| ١٦٥ | ٤ | ١٥٢ | ١٣ |
| | | | على الأقوى |
| | | | قد قرأ الحكم فيترك مطلقا |
| ١٦٥ | ٥ | ١٥٢ | ١٤ |
| | | | عليه النش |
| | | | الظاهر صدق مع كونه مدفونا |
| ١٦٥ | ٧ | ١٥٢ | ١٦ |
| | | | غير اذن الولد |
| | | | فيه تأمل |

هذا هو الكتاب الذي كتبه المصنف في الأصول الحليّة

هذا هو الكتاب الذي كتبه المصنف في الأصول الحليّة

هذا هو الكتاب الذي كتبه المصنف في الأصول الحليّة

هذا هو الكتاب الذي كتبه المصنف في الأصول الحليّة

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|---------|
| الصفحة | الصفحة | | |
| ١٦٥ | ٩ | ١٨ | ١٥٢ |
| ١٦٥ | ١٢ | ٢١ | ١٥٢ |
| ١٦٩ | ١٢ | ٣ | ١٥٦ |
| ١٦٩ | ١٩ | ٢٠ | ١٥٦ |
| ١٦٩ | ٢١ | ٢٢ | ١٥٦ |
| ١٧١ | ٧ | ٤ | ١٥٨ |
| ١٧٤ | ١٢ | ٢ | ١٦١ |
| ١٧٥ | ١٠ | ٢٤ | ١٦١ |
| ١٧٥ | ١٢ | ٢ | ١٦٢ |
| ١٧٧ | ١١ | ٢١ | ١٦٣ |
| ١٧٧ | ١٢ | ٢٢ | ١٦٣ |
| ١٧٨ | ٢٣ | ٧ | ١٦٥ |
| ١٧٩ | ٦ | ١٢ | ١٦٥ |
| ١٧٩ | ٢٤ | ٣ | ١٦٦ |
| ١٨٠ | ٨ | ١٢ | ١٦٦ |
| ١٨٠ | ١٣ | ٢٨ | ١٦٦ |
| ١٨١ | ١٦ | ٢٠ | ١٦٦ |
| ١٨١ | ١ | ٣ | ١٦٧ |

بسم الله الرحمن الرحيم

لكن الأجماع على حجة عنوان النيش تحقق فكل ما كان اللفظ

فصل في الاعمال المنكببة

فيما يتعلق بالاعمال المنكببة

مع التمسك في الأمر هناك في غير نص

لا يخفى أنه في الصورة الثانية يتم تحمل سعة الوقت

لا يفي في حجة العبادة عدم التمسك بالأمر التعليل

إذا اوجبه نبيه قد ترجمه

وهو امرية

لا يتقضى شيء فيه تأمل

كفاية الفصل فيه اشكال

لا يتقضى هذه فيه تأمل

لا يبعد كفاية بعده كلما انتقض

عن الوضوء لا يبعد الكفاية

اشكال الاظهر الجواز

ولا يترك الأختيا الاظهر وجوب الطلب فيه ايضا

لم يقع لا يبعد القصة مع تحقق قصد القرية

وان تبين الظاهر القصة مع تبين وجوده وتحقق القرية

اشكال فيتحقق

اشكال مع التمسك في الأمر هناك في غير نص

وفي الثانية

ان الأمر بالشيء

يحمل الكفاية وهو الاظهر

على خصوص مطلقا

وجوب عادتها

بل عدم وجوب عادتها على مخارنا ومخارنا المصالح

ايتم وهو ايتم حكم بصفة الصلوة في فصل احكام التيمم

المسئلة السابعة حيث قال اذا اعتقد عدم سعة الوقت

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

فصل في الاعمال المنكببة

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية | في التيمم |
|-------------------------------|-------------------|-------------|-------------------|------------------------------------------------------|
| الصحيفة السطر ١٨١ | الصحيفة السطر ١٦٧ | على المشهور | وهو الظاهر | والتيمم |
| ١٨٣ | ١٦٩ | ٤ | اشكال | الظاهر الجواز |
| ١٨٤ | ١٧٢ | ١٠ | مرة أخرى | وان اراد الاحتياط بالضربات الثلاث ضرباً ثالثاً |
| ١٨٧ | ١٧٢ | ٢٥ | بلا وطن به | لا يجوز مع الظن به |
| ١٨٧ | ١٧٣ | ٤ | مع الظن بالارتفاع | لا يترك الاحتياط مع الظن بالارتفاع |
| ١٨٧ | ١٧٣ | ٤ | على المختار | وعلى مختارنا عليه التاخير مع الظن بالارتفاع عند |
| ١٨٨ | ١٧٣ | ١٥ | فعل المختار | وكذا على مختارنا |
| ١٨٨ | ١٧٣ | ٢٥ | فقد مرته | قد مر خلافه |
| ١٨٩ | ١٧٤ | ١٨ | لم يطل | وهذا التفصيل مختص بالفرعية على الأقوى |
| ١٨٩ | ١٧٥ | ٤ | فلا حوط | الأقوى هو الأكفاء به |
| ٨٩ | ١٧٥ | ٩ | اشكال للمات | الظاهر الجواز |
| ١٩٠ | ١٧٥ | ١١ | ظهر الاشكال | الظاهر عدم جواز العدول |
| ١٩٠ | ١٧٥ | ٢٢ | يطل | على الحوط |
| ١٩٠ | ١٧٥ | ٢٢ | ويجمل | وهو الظاهر |
| ١٩٠ | ١٧٥ | ٢٥ | تتمم الجمع | ان كان بحيث يمكن لكل واحد منهم على البدل التوفى |
| ١٩٠ | ١٧٦ | ٤ | بالحد الأصغر | الأقوى بطلانه به |
| ١٩٠ | ١٧٦ | ٧ | توضاً | لا يجب الوضوء في الجنابة |
| ١٩٠ | ١٧٦ | ٧ | تيمم بدلاً عنه | تيمم بدلاً عن غسل الجنابة في الحجب وفي غير تيمم تيمم |
| ١٩١ | ١٧٦ | ١٠ | ما في الذمة | ومع الماء للوضوء التيمم بدلاً عن الغسل والوضوء |
| ١٩١ | ١٧٦ | ٢٢ | يشكل جوازاً | بالماء يكون احتياطاً مذهباً على منبه الماتن قد مر |
| ١٩٢ | ١٧٧ | ١١ | اذا كان حياً | الظاهر الجواز |
| ١٩٢ | ١٧٧ | ٢٠ | فلا حوط عموم | الاولى |
| ١٩٢ | ١٧٨ | ٤ | وان تيمم مع ذلك | الحاصل انه يتحاط بما ورد منها صحبه بنفسه ومنها |
| فصل في اعداد الفرائض ونواقلها | | | | |
| ١٩٤ | ١٨٠ | ١٥ | والوثيق | الأحوط اتيانها رجاء وان كان عدم سقوطها في السفر |
| | | | | لا يخاف عن قوق |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية في اوقاف الفرائض |
|---------------|----------------|-------|-------------------------------------|
| الصفحة النظر | الصفحة النظر | | فصل في اوقاف التبرعات لمكة ونواحيها |
| ١٩٥ | ٩ | ١٨١ | ٩ |
| ١٩٥ | ١١ | ١٨١ | ١١ |
| ١٩٥ | ١٢ | ١٨١ | ١٢ |
| ١٩٥ | ١٥ | ١٨١ | ١٥ |
| ١٩٦ | ٥ | ١٨٢ | ٣ |
| ١٩٦ | ١٠ | ١٨٢ | ٧ |
| ١٩٦ | ١٧ | ١٨٢ | ١٤ |
| ١٩٦ | ١٨ | ١٨٢ | ١٦ |
| ١٩٦ | ٢٢ | ١٨٢ | ٢٠ |
| ١٩٩ | ١١ | ١٨٥ | ٢ |
| ١٩٩ | ١٢ | ١٨٥ | ٣ |
| ٢٠٠ | ١ | ١٨٥ | ١٦ |
| ٢٠٠ | ٤ | ١٨٥ | ٢١ |
| ٢٠٠ | ١٤ | ١٨٤ | ٧ |
| ٢٠١ | ٤ | ١٨٤ | ١٧ |
| ٢٠١ | ٨ | ١٨٤ | ٢٠ |

في تأمل بل لا بعد الامتداد الى النصف كالعلم

لا يترك الاحتياط

بل الأول

وهو الأول

وهو الآخر

مع ايقافه

ويظهر

مع ايقافه

والصلاة عتقا

فالشهور

واحتسابها

المشهور عدم جواز

اورجائه

بل الأقوى وجوب التأخير جواز البدار

لذو الأعداء

بطلت صلواته

الرجحان

وعنده

اذان العارف

بما جاء بهما فيهما

وكذا لا مانع من صحة الظاهر ان بهانينا مع عدم

والأقوى ما عليه المشهور ما ذكره المسئلة الأخيرة

الحكم بها كما ذكر من البطلان قوى عندنا لكن النسبة الى

اي قهر على خلاف قصد ولا دليل على هذا الا ما عرفت

الأصحاب عنه وهو موهون كما قرره على فكيف

عن عدم ارادة ظاهر النص وكلما زاد صحة زاد وضعا

وكلما زاد ظهورا زاد خفاء

فصل في اوقاف التبرعات

مع التلقين بزوال العذر يجب تأخير التيمم والصلاة

بل الأقوى عدم وجوب التأخير جواز البدار

قد مر عنه

ان يجوز نزول بحيث لا يقدر على قصد القرية

لا يخفى ان الظاهر من الدليل ان المتعلق يقدر

وتحقق الموضوع شرط في تعلق الحكم واما كفاية رجحان

المتعلق بنفس التذرع معقولا ذا ورد نص خاص في

مورد يتعلق التذرع مع عدم تحقق الرجحان قبل التذرع

النس على هذا المعقول لانه كلية موارد التذرع

لا اشكال فيه عندنا

الموجب للأطيان

| | | | | | |
|----------------------------------------------------|--------------|----|-----|----|-----|
| القول بكنهية لا يخلو عن قوة | فحل اشكال | ٢١ | ١٨٦ | ٨ | ٢٠١ |
| بل يجوز تركه | لا يترك هذا | ٨ | ١٨٧ | ٢٠ | ٢٠١ |
| اي في اثناء الصلوة يعلم ان الوقت داخل فعلاً | حين الشك | ٩ | ١٨٧ | ٢٢ | ٢٠١ |
| في غير المختص كما مر | في الوقت | ٢٠ | ١٨٧ | ٩ | ٢٠٢ |
| ويأتي بالأولى ان كان في وقت مشترك والابطال | وبني عليها | ٢١ | ١٨٧ | ١٠ | ٢٠٢ |
| بل الأقوى | لكن الأحوط | ٢٤ | ١٨٧ | ١٤ | ٢٠٢ |
| ولا ينبغي ترك الاحتياط | أحوط | ٢٢ | ١٨٨ | ١٣ | ٢٠٣ |
| بل رفع الرأس وان كان اعتبار التمام هنا موقفاً | تمام الذكر | ١ | ١٨٩ | ١٧ | ٢٠٣ |
| الأولى الأولى | وجوه | ٤ | ١٨٩ | ٢٠ | ٢٠٣ |
| على الأحوط لجريان قاعدة التجاوز في المرتين | عدم الأتيان | ١١ | ١٨٩ | ٤ | ٢٠٤ |
| الظاهر الأكفاء فصل في القبلة | اشكال | ٢٣ | ١٨٩ | ١٤ | ٢٠٤ |
| فلا يظهر الضيق والأحوط التذكير | فالأحوط | ٢٤ | ١٨٩ | ١٧ | ٢٠٤ |
| الأحوط | الأقوى | ٥ | ١٩١ | ٢ | ٢٠٥ |
| على الأحوط | فبعد | ٨ | ١٩١ | ٥ | ٢٠٥ |
| اي الأتيان بالظهر اليك ان كان مقدماً رابعاً وأولاً | وايراد النقص | ٢٣ | ١٩١ | ٢٠ | ٢٠٥ |
| لا يترك الاحتياط فصل في السيرة والنية | اشكال | ٢٤ | ١٩٣ | ٢ | ٢٠٩ |
| الأحوط | الظاهرية | ٢٤ | ١٩٣ | ٢ | ٢٠٩ |
| الاحتياط أكد | فلا اشكال | ١ | ١٩٤ | ٣ | ٢٠٩ |
| المستولة التي يكون ولد ما حياً تسترأى بها في صلوة | والمستولة | ١٩ | ١٩٤ | ٢١ | ٢٠٩ |
| لا يترك الاحتياط | على الأقوى | ٢٣ | ١٩٤ | ٢ | ٢١٠ |
| بل بطلانها | صحة الصلوة | ٩ | ١٩٥ | ١٣ | ٢١٠ |
| حق من جهة تحت على الأحوط والمناط صدق التستر | من جهة تحت | ١١ | ١٩٥ | ١٥ | ٢١٠ |
| لا كلية ومطلقاً | التسترية | ١٤ | ١٩٥ | ١٨ | ٢١٠ |
| فصل في السيرة والنية | الأحوط الأول | ١٧ | ١٩٥ | ٢١ | ٢١٠ |
| قد مر عندنا من العنيفة | في محله | ٧ | ١٩٦ | ١٤ | ٢١١ |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية فيما بطل الصلوة | | |
|----------------|----------------|-------|-------------------------|-------------------|--------------------------------------------------|
| الصحيفة التطور | الصحيفة التطور | | | | |
| ٢١٢ | ٣ | ١٨ | ١٩٤ | النحيط له ايتم | لصاحب الثوب |
| ٢١٢ | ١٤ | ٧ | ١٩٧ | من المنسوب | الحكم بما عدا العيصان من آثار النصب لا يجرى |
| ٢١٢ | ١٩ | ١٠ | ١٩٧ | عدم ادائها | وعدم النية منه ان يؤديها فيما بعد |
| ٢١٢ | ٢١ | ١٢ | ١٩٧ | على الأحوط | الأولى |
| ٢١٣ | ٤ | ٢٠ | ١٩٧ | من اجزاء الميتة | المحول من الميتة لا يبطل |
| ٢١٣ | ٤ | ٢٠ | ١٩٧ | لبطلانها | لا يخفى ان المصنف قد افق بالبطلان هناك في الميتة |
| ٢١٣ | ٧ | ٢١ | ١٩٧ | جهلاً | بالموضوع |
| ٢١٣ | ٨ | ٢٣ | ١٩٧ | تجب الاعادة | الأحوط الاعادة |
| ٢١٣ | ١١ | ٢٥ | ١٩٧ | من فضلاته | ويلحق بها في المنع عرقه وريقه |
| ٢١٣ | ١٢ | ١ | ١٩٨ | او محمولاً | المحول من غير المأكول لا بأس به |
| ٢١٣ | ١٣ | ٣ | ١٩٨ | كالتمك الحرام | لا بأس به |
| ٢١٣ | ٢٠ | ٩ | ١٩٨ | في جيبه | قد ترجم المحول منه |
| ٢١٤ | ٣ | ١٥ | ١٩٨ | صحة صلوة | بل بطلان صلوة |
| ٢١٤ | ١٨ | ٥ | ١٩٩ | على الأقوى | الأقوى فيما لا يتم فيه الصلوة عدم المنع |
| ٢١٤ | ٢١ | ٨ | ١٩٩ | وكذا الخنثى شكلاً | مشكل للزوم الاحتياط مع العلم الاجمال بين حنة |
| ٢١٤ | ٥ | ١٣ | ٢٠٠ | غير المأكول | تقديم غير المأكول على الذهب والحرير غير معلوم |
| ٢١٩ | ٥ | ٧ | ٢٠٣ | على الأقوى | في غير المسجد والأحوط فيه |
| ٢١٩ | ٦ | ٨ | ٢٠٣ | او جاهلاً | بالحكم او الموضوع |
| ٢١٩ | ١٠ | ١٢ | ٢٠٣ | معتداً | يشكل صدق الغضب والتعريف بالنسبة لمن هو |
| ٢١٩ | ١٣ | ١٥ | ٢٠٣ | تصرفاً في القف | فيه تأمل |
| ٢٢٠ | ٢ | ٢ | ٢٠٤ | بالقينة | وهذا ايتم شكلاً |
| ٢٢٠ | ١٠ | ١٠ | ٢٠٤ | في الجاهل المقصر | التي اصران كل مورد تحققت الطيبة بشرائطها |
| ٢٢٤ | ٥ | ٢٣ | ٢٠٧ | وفي جوفها | وان كان الأقوى الجواز فيها اعم في جوفها وطحها |
| ٢٢٥ | ٢ | ١٧ | ٢٠٨ | على الأوراد | جمع ورد وهو ما يستقيم للجبدي |
| ٢٢٥ | ١٤ | ٤ | ٢٠٩ | على المعادن | في تقديم القطن والكان على المعادن شكلاً نعم |

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فصل في ما يبطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة
فيما بطل الصلوة

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية في الألفاظ والآيات |
|---------------|----------------|-------|----------------------------|
| الصفحة السطر | الصفحة السطر | | |
| ٢٢٦ | ٢٠٩ | ١٧ | على الترتيب |
| ٢٣٠ | ٢١٣ | ١٨ | ترك الألفاظ |
| ٢٣١ | ٢١٤ | ١١ | وتكرار الشهادتين |
| ٢٣١ | ٢١٤ | ١٤ | في ليلة المزدلفة |
| ٢٣١ | ٢١٤ | ١٩ | وان كان الأحوط |
| ٢٣١ | ٢١٤ | ٢٥ | على وجه التخصيص |
| ٢٣٢ | ٢١٥ | ٩ | محل اشكال |
| ٢٣٢ | ٢١٥ | ٩ | ان الأقوى |
| ٢٣٣ | ٢١٦ | ٩ | تعيين الصلوة |
| ٢٣٣ | ٢١٦ | ١٠ | لا يكفي لآخره |
| | | | فصل في الآيات |
| ٢٣٦ | ٢١٩ | ١١ | وهو اعلامها |

الحاشية في الألفاظ والآيات
على ظهر الكف قوى وبعد فقد هما ظهر الكف وغيو
قد مر الأشكال في الحاشية السابقة في الألفاظ والآيات

تستحب الألفاظ استجاباً مؤكداً مطلقاً على الأقوى
ظاهر العبارة ان عنوان تكرار الشهادة غير عنوان
الترجيع وان الترجيع كيفية الصوت ولهذا قيل
بعدم حصوله وليس كذلك بل الترجيع في هذا الباب
مزدلفة بضم الميم وسكون الزاء وفتح الدال وكسر اللام
اسم للشعر الحرام والأذلاف القدم وجه المناسبة ان
جبريل عم اميراهم عليهم السلام وقال ازيد لفاي تقدم
المشعر الحرام اي اذا افاض اهل عرفات الى المشعر وجوا
بين الفريقين بالليل يقط اذان العشاء عنهم

لا يترك الاحتياط
الأحوط تركها
الأظهر الجريان
مع قطع النظر عن هذه الحجة اي يجوز ان يأتي بهما في
في لزوم التعيين تأمل
اي فيما لا يأتي بصلوة قصد ما وقصد صلوة اخرى بعد

الظاهر ان امير المؤمنين واولاده اطيبين سلام الله
عليهم اجمعين لهم درجات اخرى فوق هذه بان
من غير ان يجعلوا شيئاً غاية ما يقصد به يكون لهم امر
ملحوظ بالتفصيل يكون هو المحرك او بلا حظ طلب
بل الحركة او بلا حظ طلب والحركة مشاهدة
جلال الله وجماله وشمول عناية قال تعالى وان ارباب
قلوبنا بضياء نظرها اليك حتى تخرق ابصار القلوب
التورقصل الى معدن العظة وتصير ارواحنا معلقة

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية في أحكام النية |
|---------------|----------------|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر |
| ٢٣٦ | ٢١٩ | ١٤ | بقر قد سلك قال ثم والله لقد تجلّى الله لحلقه في كلامه ولكن لا يصرون لحقته حاله الصلوة حتى خرم شيئاً عليه قال |
| ٢٣٧ | ٢١٩ | ٢١ | الظاهر أنه مع قصد الملوحة الرجاء تحقق لأن قصد ما |
| ٢٣٨ | ٢٢١ | ١٢ | ان كانت النية واحدة فلا منافاة بينها وبين القرينة |
| ٢٣٩ | ٢٢١ | ١٥ | من عنوان غير راجح شرعي |
| ٢٤٠ | ٢٢١ | ١٧ | الأحوط في الأجزاء المدونة التي لا توجب الفساد في |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية في بقية الأحكام |
|---------------|----------------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| التصنيف الطر | التصنيف الطر | | مع الإخلاص وتداركه مستلزم للزيادة العددية |
| ٢٣٩ | ٥ | ٢٢١ | ١٧ والذكر |
| | | | إذا كان الاستثناء بملاحظة أنه يمكن أن يقصد به الصلوة وغيرها التي هو القرآن والذكر فلا بأس وإن كان بملاحظة أن قصد بهما الصلوة وعنوان آخر غير الصلوة وغير القرآن والذكر وأنه صحيح فغير اشكال واضح |
| ٢٣٩ | ٦ | ٢٢١ | ١٧ مبطلاً |
| | | | والفرق أن ما قصد به الجزئية للصلوة بعد بطلانها لفقد الإخلاص بحيث يكون مبطلاً من حيث صدق أن صلواته على غير إخلاص وتداركه وجب الزيادة العددية بخلافه إذا قصد غير الصلوة فلا يصدق أن صلواته وقت غير إخلاص وتداركه غير مستلزم للزيادة العددية |
| ٢٣٩ | ٧ | ٢٢١ | ٢٠ لم يبطل |
| | | | يمكن أن يكون عدم البطلان من باب اعتبار شيئين موجودين صوت عال قصد به الأعلام وذكر وقتاً قصد بها القرية أو من باب أن يكون الأعلام داعياً للداغية |
| ٢٣٩ | ٨ | ٢٢١ | ٢٠ ساير الأذكار |
| | | | هذا التشبيه لا يقرب المقصود لأن سائر الأذكار مأمور بها شروعاً بخلاف قصد به الأعلام فوجبه عدم الأبطال لأن بطلانها لعدم الإخلاص وليس عنوان مبطل لما قصد به الجزئية وفقد لا يضرب تداركه غير لازم حتى يستلزم الزيادة |
| ٢٣٩ | ٢١ | ٢٢٢ | ٨ قيل في علة |
| | | | وعلم أنه قام بقصد عمل معين في مقام الية لا يستحق بقاء النية إلى آخر العمل وبيان آخر ذلك في أنه حين التكبير عدل عن نيته أم لا فيستعصم نية إلى انقضاء الصلوة والصلوة على ما افتتحت |
| ٢٤٠ | ١٢ | ٢٢٢ | ٢٢ من الفريضة |
| | | | فإنه يعدل إلى النافلة ويقهها ثم يستأنف الفريضة وقيل |
| ٢٤١ | ٥ | ٢٢٣ | ١٢ لكن الأحوط |
| ١٤١ | ٦ | ٢٢٣ | ١٤ حقه في الظهور |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية |
|---------------|----------------|-------|-------------------|
| الصفحة السطر | الصفحة السطر | | |
| ٢٤١ | ٢٢٣ | ١٦ | وقد مر سابقاً |
| ٢٤٢ | ٢٢٤ | ١٣ | والأعادة |
| ٢٤٢ | ٢٢٤ | ١٨ | نفسه تحقيقاً |
| ٢٤٢ | ٢٢٤ | ٢٣ | أخبرها |
| ٢٤٢ | ٢٢٥ | ٣ | اختيار الأخيرة |
| ٢٤٤ | ٢٢٦ | ٥ | بل لا يبعد |
| ٢٤٤ | ٢٢٦ | ٧ | بل لا يبعد جواز |
| ٢٤٤ | ٢٢٧ | ٢١ | أجزاء الوقوف |
| ٢٤٧ | ٢٢٩ | ٦ | وجباً لتأخير |
| ٢٤٧ | ٢٢٩ | ١٦ | ارتفع منجماً |
| ٢٤٨ | ٢٣٠ | ٢ | فم يوجب |
| ٢٤٨ | ٢٣٠ | ١٦ | سجدة التهو |
| ٢٤٩ | ٢٣١ | ٣ | فالأحوط |
| ٢٤٩ | ٢٣١ | ٤ | السجدة أو الأيتان |
| ٢٤٩ | ٢٣١ | ٤ | وأعادتها |
| ٢٤٩ | ٢٣١ | ٩ | الأيتان |
| ٢٥٠ | ٢٣١ | ١٩ | لم تكلف غيرها |
| ٢٥٠ | ٢٣١ | ٢١ | أعادة البسلة |
| ٢٥٠ | ٢٣٢ | ٦ | أو الجمعة |
| ٢٥٠ | ٢٣٢ | ٧ | ما لم يبلغ نصف |
| ٢٥٠ | ٢٣٢ | ٨ | فلا يجوز العذر |
| ٢٥١ | ٢٣٣ | ٣ | فجب |
| ٢٥٢ | ٢٣٣ | ١٣ | يجوز لها |

الحاشية
قد تراعى أوضاع أصحاب عنه
ولا يترك الاحتياط
وان لم يسمع جوهرة
وعقد قلبه بمناها
بل الأحوط تعين الأول بملاحظة أنه يظهر من
في استحباب الرفع بدون التكبير تأمل
فيه تأمل فصل في القيامة
لا يجزئ على الأحوط
يجوز البدار
الظاهر الكفاً بما سبق منه
هي هنا كلام والأحوط ترك القرصاة
بوجه الاستحباب فصل في القراءة
قرأ غيرها مطلقاً في الأثناء أو بعد الانتهاء ويؤ
التجود إلى ما بعد الفراغ أو إلى بها وهو في الفريضة
ويقطع ويستأنف والأحوط ما ذكر في المتن
والأيتان بالسجدة بعد الصلوة
مطلقاً سواء أوحى إليها أو أتت بها وهو في الفريضة
الأقوى هنا الأيتان وأتمام الصلوة ولا تجب إلا ما ذكر
الأقوى هنا غيرها فان عدل عنها لا تجب إعادة
بل لا يجب وكذا في الفرع الآتي
أو العسرة
على الأحوط
والأقوى الجواز
على الأحوط
ويعقد قلبه بمناها وان لم يكن بمناها

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن |
|--------|-------|--------|-------|-------------------------------------------------|
| ٢٥٢ | ٤ | ٢٣٣ | ١٧ | اذا ضاقت وقت |
| ٢٥٤ | ١٣ | ٢٣٥ | ١٩ | وتع وتبع |
| ٢٥٤ | ١٤ | ٢٣٥ | ٢٠ | بمخذاً لتوب |
| ٢٥٥ | ١٥ | ٢٣٦ | ٢٠ | فالأقوى |
| ٢٥٥ | ١٩ | ٢٣٦ | ٢٤ | وسجود السهو |
| ٢٥٥ | ٢١ | ٢٣٧ | ١ | سجدة السهو |
| ٢٥٦ | ١٩ | ٢٣٨ | ٢٠ | يتقربان على |
| ٢٥٨ | ٤ | ٢٣٩ | ٥ | لا بعد اغتفاً |
| ٢٥٨ | ١٣ | ٢٣٩ | ١٢ | الأصابع |
| ٢٥٩ | ٤ | ٢٤٠ | ٣ | والأحوط |
| ٢٦٠ | ٢٣ | ٢٤١ | ١٨ | اذا عني |
| ٢٦١ | ٤ | ٢٤١ | ٢٣ | بطلت |
| ٢٦٢ | ١ | ٢٤٢ | ١٧ | يوجب زيادته |
| ٢٦٢ | ٩ | ٢٤٢ | ٢٥ | الخصوصية |
| ٢٦٢ | ١٣ | ٢٤٣ | ٤ | بين قديمه |
| ٢٦٤ | ١٤ | ٢٤٥ | ٣ | ازالة الطين |
| ٢٦٤ | ٢٣ | ٢٤٥ | ١٠ | لوضعه اصابعه |
| ٢٦٥ | ١ | ٢٤٥ | ١١ | دون الباطن |
| ٢٦٥ | ٣ | ٢٤٥ | ١٣ | دون الظاهر |
| ٢٦٥ | ٢١ | ٢٤٦ | ٤ | من غير ترتيب |
| ٢٦٦ | ٢ | ٢٤٦ | ٩ | والأحوط |
| ٢٦٦ | ٢ | ٢٤٦ | ١٠ | من وضع لحيته |
| ٢٦٦ | ١١ | ٢٤٦ | ١٨ | فيأته بالذكر |
| ٢٦٦ | ١٤ | ٢٤٦ | ٢٤ | بطلت الصلوة |
| | | | | بالتجديتين وما يترتب عليهما ولكن الأولى والأحوط |

فصل في السجود
في الركوع والسجود
في الركوع والسجود
في الركوع والسجود

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | الحاشية في مستحبات السجدة |
|--------|-------|--------|-------|------------------|---------------------------------------------------|
| ٢٤٤ | ٢٢ | ٢٤٧ | ٥ | اوقاعداً | اوهاوياً |
| ٢٤٨ | ٨ | ٢٤٨ | ١٢ | على التيه | في الفرق بين الاقواء بهذا المعنى المذكور والقرعنا |
| ٢٤٨ | ١١ | ٢٤٨ | ١٥ | جلسة الاسترا | الاقوى عدم وجوبها |
| ٢٤٨ | ١٦ | ٢٤٨ | ٢٠ | بل السامع | على الاحوط الاول |
| ٢٤٨ | ١٧ | ٢٤٨ | ٢١ | في الاعراف | بعضها في الاعراف |
| ٢٤٩ | ٥ | ٢٤٩ | ٧ | بان قرئها | فيه تأمل وكذا في الثاني |
| ٢٤٩ | ٨ | ٢٤٩ | ١٠ | اوحي السجود | او يسجد وهو في الفريضة |
| ٢٤٩ | ١١ | ٢٤٩ | ١٣ | بل مقارناله | فيه تأمل |
| ٢٤٩ | ١٢ | ٢٤٩ | ١٤ | لا يجب السجود | لا يترك الاحتياط |
| ٢٤٩ | ١٣ | ٢٤٩ | ١٥ | من جهة غير ميموز | لا يترك الاحتياط فيما توسع عن التائم او التجدد |
| ٢٤٩ | ١٧ | ٢٤٩ | ١٩ | بما يزيد | بما ينافي صدق السجود عرفاً |
| ٢٤٩ | ١٧ | ٢٤٩ | ١٩ | والاحوط | الاول |
| ٢٥١ | ١ | ٢٥٠ | ٢٣ | بايوائك | الايواء العهد |
| ٢٥٢ | ١٦ | ٢٥٢ | ١٣ | ولو اقماء | الاحوط ترك الاقواء |
| ٢٥٣ | ٣ | ٢٥٣ | ٢٠ | يكن الاقواء | لا يترك الاحتياط بترك |
| ٢٥٤ | ٩ | ٢٥٤ | ٣ | سجدتنا السهو | على الاحوط |
| ٢٥٤ | ١٩ | ٢٥٤ | ١٢ | لم تبطل | الاحوط البطلان |
| ٢٥٥ | ٢ | ٢٥٥ | ١٤ | تتم يجب | يستحب |
| ٢٥٧ | ١٦ | ٢٥٧ | ٥ | بالفارسية | الاحوط الترك |
| ٢٥٨ | ١٠ | ٢٥٧ | ٢٠ | المحون | الاحوط الترك |
| ٢٨١ | ٢١ | ٢٤٠ | ٢٥ | يستحب الصلوة | بل لا يترك |
| ٢٨٢ | ١٥ | ٢٤١ | ١٧ | في ذكر ابراهيم | في الخبر اذا ذكرت الانبياء الاولين فصلوا عليهم |
| | | | | | صلوا عليهم واذا ذكرت ابراهيم فصلوا عليه ثم صلوا |
| | | | | | على قالوا يا رسول الله بما نال ابراهيم ذلك قال لا |
| | | | | | اعلوا ان ليلة عرج به السماء فرقت السماء الثالثة |

فصل في مستحبات السجدة

فصل في مستحبات السجدة

فصل في مستحبات السجدة

| الصفحة | التر | الصفحة | التر | المتن | الحاشية في مبطلات الصلوة |
|--------|------|--------|------|------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٨٣ | ١ | ٢٦١ | ٢٤ | الأحوط | نصب منبر من نور فجلست على رأس المنبر وجلس ابراهيم تحته بدو جة وجلس جميع الانبياء الاولين حول المنبر فاذا جلى قدامه وهو واكب فاقه وجهه كالتقوا واصحابه كالقوم فقال ابراهيم عليه هذا الله به معظم واتى ملك مقرب قلت لا بته معظم ولا ملك مقرب هذا اخي وابن عمي صهر يوارث على علي بن ابي طالب قال وما هو لاء الله حوله كالقوم قلت شيعة فقال ابراهيم اللهم اجعل من شيعة علي فاته جبرئيل بهذه وان من شيعة ابراهيم |
| ٢٨٣ | ١٥ | ٢٦٤ | ١٤ | بشرط كونه مفترقا | لا يترك الاحتياط |
| ٢٨٤ | ٣ | ٢٦٤ | ٢٥ | اذا قل له | بل وان كان غير مفترقا على الاحوط |
| ٢٨٤ | ٥ | ٢٦٣ | ٢ | فلا حوط | اه كلمة توجب وشكاية |
| ٢٨٤ | ٦ | ٢٦٣ | ٣ | في مقام الخوف | الا ان يكون من مريض او ملتحق بالله |
| ٢٨٤ | ١١ | ٢٦٣ | ٨١ | بغير العري | اذا كان في مقام الخوف من الله فالتعلق مطوع |
| ٢٨٤ | ١٣ | ٢٦٣ | ١٠ | بل الآية المختصة | الأحوط الترك |
| ٢٨٥ | ٨ | ٢٦٤ | ٣ | فلا حوط | المتخصصة به لا تبطل مطر وان لم يعلم القارى |
| ٢٨٥ | ١٣ | ٢٦٤ | ٨ | اشكال | الاقوى جواز اجواب بمثل ما قيل |
| ٢٨٦ | ٧ | ٢٦٤ | ٢٤ | رد الصبح | والاظهر الكفاية |
| ٢٨٧ | ٢ | ٢٦٥ | ١٨ | في المصنوع | الظاهر الكفاية كما |
| ٢٨٧ | ٤ | ٢٦٥ | ١٩ | ولو اضطرارا | لكن بقصد الداء لا التحية |
| ٢٨٧ | ٩ | ٢٦٥ | ٢٢ | حكم الفقهاء | وقهرا على الاحوط |
| ٢٨٨ | ١٠ | ٢٦٦ | ٢٤ | الاعادة | على الاحوط |
| ٢٩١ | ١ | ٢٦٩ | ٨ | بانكاف | لا يبعد اجراء قاعدة التجاوز وان لم يجد الفراغ |
| ٢٩١ | ٢٢ | ٢٧٠ | ٥ | الركوع الخامس | الوجوب فيه لا يخلو عن قوة في الصلوة |

الحاشية في مبطلات الصلوة
المتن
الطبعة الثانية
الطبعة الأولى

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|--------|-------|----------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٩٤ | ١٣ | ٢٧٢ | ١٥ | والأحوط قضا | هذا في غير ذات الوقت من الأيات ما هو فلا قضا فيها |
| ٢٩٤ | ١١ | ٢٧٢ | ٢١ | صوابية | الظاهر صدق كوف ثما القرضا وخسوفه فيجب القضا |
| ٢٩٤ | ١٠ | ٢٧٤ | ٨ | والأحوط | بل الأقوى فصل في صلوات القضا |
| ٢٩٤ | ٢٠ | ٢٧٤ | ١٨ | وجب التكرار | شمول دليل الترتيب لحال الجهل غير معلوم |
| ٣٠٣ | ٢١ | ٢٨١ | ٤ | لعذر | لعذر أو لا لعذر تكون من القضاء أم لا |
| ٣٠٥ | ٧ | ٢٨٢ | ١٣ | أو لا لعذر | قد مر أنه يجب على الولي قضا ما فات عن الميت مط |
| ٣٠١ | ٤ | ٢٨٥ | ٤ | يشكل القضاء | والأظهر يجوز فصل في صلوات الجماعة |
| ٣٠٨ | ٧ | ٢٨٥ | ٧ | المحتاط يجتنب | إذا كان برجاه كون صلوة الإمام واقية فلا يتركها |
| ٣٠٨ | ٨ | ٢٨٥ | ٩ | يجوز العكس | أي تقع صحة بوصف الأفراد وان نوا القضاء |
| ٣٠٨ | ٢٢ | ٢٨٥ | ٢٢ | وتقع | في أداء صلوة الطواف مط اشكال |
| ٣٠٩ | ٥ | ٢٨٤ | ٣ | بنيّة الدخول | لأمانع من استعصا بالنية ولا اثبات قيمتها |
| ٣٠٩ | ٤ | ٢٨٤ | ٣ | عدم الالتقاء | أي عدم الالتفات إلى الشك وعدم الاعتناء |
| ٣١٠ | ٥ | ٢٨٧ | ١ | إلى الأفراد | بعد الركوع |
| ٣١٠ | ١٢ | ٢٨٧ | ٨ | قصد القرية | لا يترك الإمام والمأموم قصد القرية |
| ٣١١ | ٢ | ٢٨٧ | ٢١ | فلا يضّر | الأحوط عدم سبق الإمام بركوع وسجدة |
| ٣١١ | ٥ | ٢٨٧ | ٢٤ | وجاعته | الأحوط قصد الأفراد |
| ٣١١ | ١١ | ٢٨٨ | ٥ | وان كان الأقوى | فيه تأمل من جهة أنه مع عدم الإطهارة والتزويج لا يدرك أن ما يفعله لغوا ويقع محبوا خصوصا حين |
| ٣١١ | ١٣ | ٢٨٨ | ٧ | لن هذا الأفراد | ان كان هو في طي الركوع وما أمكنه ان يلزم نفسه بل بلغ الحد الركوع وسبق ركوعه برفع رأسه أو بطلت صلوة |
| ٣١١ | ١٨ | ٢٨٨ | ١٢ | من غير استئذان | فيم صلوة ويهد على الأحوط |
| ٣١١ | ٢٠ | ٢٨٨ | ١٤ | مع التجهة | مقتضى ما سبق منه من عدم استئناف النية والتكبير |
| ٣١٢ | ١٢ | ٢٨٩ | ٤ | لم يكن مأمورا | الأن يكون في صلوة لم يعلم فسادها |
| ٣١٣ | ٥ | ٢٨٩ | ٢٠ | وان كان الأقوى | فيه تأمل فلا يترك الاحتياط |

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | المحاشية |
|--------|-------|--------|-------|---------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣١٣ | ١١ | ٢٩٠ | ٩ | ولا طولية | لا يصبر منشا لعدم مشاهدة الإمام ثم ان لو شأ الإمام ولا متأ من المأمومين ولكن يرى من يكون في هذا الصف بمنه لا يصبر بالافتداء الظاهرية عطف على عدم مشاهدة أي ولا يقد |
| ٣١٥ | ١٤ | ٢٩١ | ٢٥ | على الأقوى | الأحوط تركها |
| ٣١٦ | ٧ | ٢٩٢ | ١٤ | فيوزان بطل | يسيراً فصل في أحكام الجماعة |
| ٣١٦ | ١٠ | ٢٩٢ | ١٩ | تعبده | لتحقق الجماعة فوجوب الجماعة شرط التحققها |
| ٣١٦ | ١٠ | ٢٩٢ | ١٩ | عدداً | فيه تأمل |
| ٣١٦ | ١١ | ٢٩٢ | ٢٠ | إذا كان الخلف | الظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة |
| ٣١٦ | ١٣ | ٢٩٢ | ٢٢ | عليه العود | في الوجوب تأمل ثم ليتب فلا اثم في تركها |
| ٣١٧ | ٥ | ٢٩٣ | ١٢ | وان اثم | فيه تأمل |
| ٣١٧ | ١٠ | ٢٩٣ | ١٧ | في الأقوال | الآن تكبير الأحرام كما يجب فيعتبر فيها تأخيراً |
| ٣١٧ | ٢١ | ٢٩٤ | ٣ | يجب عليه | فيه تأمل وهكذا في نظائره بل ينهه بذكر ان يمكن لا يتابعه إلا اذا سبقه المأموم في خير المحل |
| ٣١٨ | ٤ | ٢٩٤ | ٩ | فالأحوط | بل الأقوى قطع الجهد والركوع معاً وقصد الأ ولا يجب في الأول عادة الصلوة |
| ٣١٨ | ١٠ | ٢٩٤ | ١٥ | ويلحق الإمام | من ان الأقوى قطع الجهد والركوع معاً ونوى الأ |
| ٣١٨ | ١٥ | ٢٩٤ | ٢٠ | لا تبطل | ولكن يصبر منفرداً أو تبطل الجماعة |
| ٣١٩ | ١ | ٢٩٥ | ٤ | ما عرفت | حتى ما عرفت من القراءة |
| ٣١٩ | ٢٣ | ٢٩٦ | ١ | الآتيان | بناءً على عدم تحقق الأحرام الواجب إلا قصد تعيينه وهو خلاف التحقيق عند فلايات بها الأبدا حرام الإمام |
| ٣٢٠ | ١ | ٢٩٦ | ٢ | تاركها | أي التفتة المقتضية |
| ٣٢٠ | ٧ | ٢٩٦ | ٨ | في العمل | في الجواز مع الخافعة في العمل كما اذا استقر الأمر |
| ٣٢١ | ٤ | ٢٩٧ | ٣ | أو ناسياً | في صورتين اشكال |

والظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة

والظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة

والظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة

والظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة

والظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة

والظاهر عدم تحقق الجماعة في الفريضة

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|--------|-------|-------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢١ | ٤ | ٢٩٧ | ٧ | ما يخل | هذا ترك القراءة فانه لا يضر |
| ٣٢١ | ١٠ | ٢٩٧ | ١١ | صحت صلوة | الحكم بصفة الصلوة في هذا الفرض منوط بعد بتحقق المبدأ لصلوة منفرداً وان كان ترك القرآن |
| ٣٢١ | ١٩ | ٢٩٧ | ١٩ | كونه عاملاً | الا اذا كان رأيه موافقاً وكذا في الفرع الثاني |
| ٣٢٢ | ٣ | ٢٩٨ | ١ | لا يجوز الاية فيه تأمل | |
| ٣٢٣ | ١٧ | ٢٩٩ | ١٣ | وان كان أقوى لا يترك الاحتياط | |
| ٣٢٤ | ١١ | ٣٠٠ | ٥ | المسجد وقفاً | اي مكان الصلوة |
| ٣٢٥ | ٤ | ٣٠٠ | ٢٣ | المسبوق | بركة اوركتين في مكرها الجماعية |
| ٣٢٥ | ٢١ | ٣٠١ | ١٣ | مع اختلاف | مطم فان المناط الحاضر والقاصر لا المقصور |
| ٣٢٦ | ١٠ | ٣٠١ | ٢٥ | يجد سجدة | استقباباً |
| ٣٢٦ | ٢٢ | ٣٠٢ | ١٢ | يشكل اجراء | الاطوار اجراء |
| ٣٢٧ | ٢٠ | ٣٠٢ | ١٥ | وليس حكماً | الاحتياط حكم ظاهري شرعي ارشادي |
| ٣٢٧ | ١٧ | ٣٠٣ | ٤ | من جهة تقدماً | اي للصليين الذين اقتدوا به |
| ٣٢٨ | ٢ | ٣٠٣ | ١٣ | فيشكل استجاب | الأقوى استجابها وكذا في الفرع الثاني |
| ٣٢٨ | ١ | ٣٠٣ | ١٩ | او بالشك | بالمعنى الأعم فصل في الخلل الواقعة في |
| ٣٢٨ | ١٢ | ٣٠٣ | ٢٣ | من الزيادة | في الجزء الواجب واما في الجزء المستحب الذي هو ذكر او دعاء لا مانع منه في التقيصه ولا في الزيادة الا تقريباً فمع عدمه بان يأتي به تسامحاً او قلنا بان التسامح يتحقق بالبناء الذي هو امر قلبه لا وجه لطلان الصلوة به الا املاق الزيادة ان كان |
| ٣٢٨ | ١٩ | ٣٠٤ | ٥ | لكن الأقوى | فيه تأمل فلا يترك الاحتياط |
| ٣٢٩ | ١٤ | ٣٠٤ | ٢٣ | ما عدا | اي سبواً |
| ٣٢٩ | ٢٠ | ٣٠٥ | ٥ | الصورتين | اي صورة قراءة الشهيد وصورة الجلوس بمقدار والاظهر انه اذا نذر قبل الدخول في الركوع فلا نحو اتمام الصلوة الاولى بان يجلس بالشهد والتسليم |

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|--------|-------|---------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٣٠ | ٤ | ٣٠٥ | ١١ | فلا أقوى | التسليم فقط ثم أعادتها على الأحوط الجائز وإن دخل |
| ٣٣٢ | ١١ | ٣٠٧ | ٢١ | حكم كثير الشك | في الركوع يتم الصلوة بعنوان الصلوة الثالثة ثم بعد الصلوتين هذا أن دخل في الصلوة الثانية سهواً والأفلا وجه لأتمام الصلوة الثانية فيحكم بطلان الصلوة بعد الدخول في الركوع |
| ٣٣٢ | ١٩ | ٣٠٧ | ٢١ | وهو | الأقوى الصفح فيندرك بما في المتن ولا يلزم إلا والأولى بالصفحة نسيان التجهة الواحدة يمكن أن يقال كثير الشك في عمل خاص بعد تحققه في أظفار العقلاء بمرتبة يصير البناء على عدم حرجها عليه فهو بمنزلة الأتيان فيه أن حصل له الظن بالأشياء بدعوائه في طريقة العقلاء يقتنعون من مثله من العبد بالأمثال الظن وهذا يكون الحرج حكمة في حكمهم له ليس تمسكاً بلا حرج حتى يجرى نزاع الحرج الشخص التوحي ودفع الحكم بمقدار الحرج |
| ٣٣٢ | ١٩ | ٣٠٧ | ٢١ | وهو | الفرق بين كثير الشك والوسو أن كثير الشك من جهة قلة ضبطه والوقائع التي يشك فيها زائدة على المعارف وهي على المعارف صدقاً بما تكون حاصلة وربما تكون غير حاصلة وأما الوسو فله حجة ومرض يمنع من حصول الجزم له حسب المعارف و يكون بطيئاً في تحصيل اليقين فلا يجزم بالحصول أن العقلاء الناظرين في فعله يجزمون بتحقيق الفعل مثلاً يغسل وجهه فيغسل ولا يجزم بتحقيق غسل وجهه ثم يكور دفتات ولا يجزم وهكذا يرتفع في الماء لغسل الحنابة ثم يقول لصار فيك راحة يصير مغنى عليه وما وما يلبس تحقق الغسل وهكذا يغسل ثوبه للتطهير النجس فيغسله مراراً ولا يجزم بطهارته ودوماً يقال |

هذا هو المتن في الطبعة الأولى
والمتن في الطبعة الثانية
والمتن في الطبعة الثالثة
والمتن في الطبعة الرابعة
والمتن في الطبعة الخامسة
والمتن في الطبعة السادسة
والمتن في الطبعة السابعة
والمتن في الطبعة الثامنة
والمتن في الطبعة التاسعة
والمتن في الطبعة العاشرة

ع. الطبعة الأولى الطبعة الثانية المتن الحاشية في أحكام الشك

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|--------|-------|-------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٣٣ | ١٢ | ٣٠٨ | ١٣ | او مقدارها | الداخل في المقدمة لا يرجع للرکوع ويرجع للتعبد ولا يرجع للشهد والفارق هو النقص الخاص بالفرع كما يذكر قدس سره |
| ٣٣٣ | ٢١ | ٣٠٨ | ٢٢ | الأحوط الأتم | اي تمام الصلوة |
| ٣٣٣ | ٢٢ | ٣٠٨ | ٢٣ | تكبير الأول | فإن الاحتياط فيها اتيان مطلق الصلوة بالكلام |
| ٣٣٤ | ١٥ | ٣٠٩ | ١٤ | تسعة في الركبة | اشارة منها من العنوان الواحد |
| ٣٣٤ | ١٧ | ٣٠٩ | ١٥ | والأحوط | لا يترك الاحتياط |
| ٣٣٤ | ١٩ | ٣٠٩ | ١٨ | على الأقوى | بل يرفع الرأس على الأظهر فالاحتياط فيما لو عرض الشك حال دفع الرأس البناء والتدارك والأهات |
| ٣٣٤ | ٢٠ | ٣٠٩ | ١٩ | البناء ثم الأعادة | لا يترك الاحتياط |
| ٣٣٤ | ٢١ | ٣٠٩ | ٢٠ | بين الشك الثاني | المقصود من هذا الشك ان كان طاراً بعد السجدة |
| | | | | | فاعتبار بالنسبة الى ما مضى وما تم وحصل وان كان طارياً حال قيام فاعتبار بالنسبة الى الركعة التي بعده لا بالنسبة الى ما مضى وتم ولا يصيد خلا في الشك بين الأربع والخمس فتدبر |
| ٣٣٥ | ٤ | ٣١٠ | ١ | حال القيام | وان كان شك حال الركوع او حالاً اخر الى حال دفع الرأس عن السجدة الثانية فالأحوط الاتمام اتيان سجدة التهو واعدة الصلوة |
| ٣٣٥ | ١٥ | ٣١١ | ٩ | كان ذلك شكاً | فيه تفصيل واجاله العمل بما يقضيه القواعد |
| ٣٣٦ | ٤ | ٣١١ | ٢٢ | وهو ركعتان | انهم قيام ويأت بركعة من قيام |
| ٣٣٦ | ٩ | ٣١١ | ٢٤ | استأنف | بعد فعل موجب الشكوك الصبيحة |
| ٣٣٦ | ٩ | ٣١١ | ٢٤ | لم يدركه | وفي التعليل اشكال لعدم شمول اخبار الشك |
| ٣٣٦ | ١٣ | ٣١٢ | ٤ | الشك آخر | وقبل الدخول في صلوة الاحتياط |
| ٣٣٦ | ١٣ | ٣١٣ | ٤ | الأول في الشك | لا بعد الثاني |
| ٣٣٦ | ٢١ | ٣١٣ | ١٢ | في الاشتباك | اي بين الصلوة المشكوك اليها والمنتافعة |

| الصفحة السطر | | الصفحة السطر | | المتن |
|--------------|-------|--------------|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | |
| ٣٣٨ | ٢٣ | ٣٣٣ | ١٤ | اذ احكم بجهة الصلوة المستأنفة مع الأتيان بالمنافه بين الصلوة المشكوكه والمستأنفة الظاهر سقوط الاحتياط لانه شرع للتميم للغير |
| ٣٣٩ | ٢ | ٣١٣ | ١٥ | ومع تحقق الطبيعة الثابتة لا معنى للتميم وان اريد الاحتياط في المسئلة من جهة الشك في كون صلوة الاحتياط جزءا او مستقلا يلزم ان يتبين اصل الصلوة بعد صلوة الاحتياط مع سواء انه بالمنافه بين المشكوكه |
| ٣٣٩ | ٢ | ٣١٣ | ١٥ | الظاهر الصحة فصل في حكم قضاء الاجل للنسبة |
| ٣٣٢ | ٣ | ٣١٦ | ١١ | الأوجه الأول وكذا الشك في عدد سجدة التهور |
| ٣٤٢ | ١٤ | ٣١٦ | ٢٣ | الأول ان لم يكن اقوى الايتان بالصحة ثم التمهيد ثم التسليم |
| ٣٤٢ | ١٧ | ٣١٦ | ٢٤ | الأحوط ان يتشهد ثم يسلم |
| ٣٤٣ | ٤ | ٣١٧ | ٩ | لا يترك الاحتياط |
| ٣٤٤ | ٢٢ | ٣١٩ | ١ | بل غير منهم ايتم على الأحوط |
| ٣٤٥ | ١٣ | ٣١٩ | ١٤ | وجوب سجود التهور لما ذكره غير معلوم بل يظهر من الاخبار والكيف |
| ٣٤٩ | ٣ | ٣٢٢ | ٢١ | استكم تحش بالشك فان كان لا يرجع |
| ٣٤٩ | ٣ | ٣٢٢ | ٢١ | بل يرجع الى الشك فان كان ضطه بالنظر |
| ٣٤٩ | ٧ | ٣٢٢ | ٢٥ | لا يترك الاحتياط فيما لو يحصل الظن لانما |
| ٣٤٩ | ١٣ | ٣٢٣ | ٤ | الأول |
| ٣٤٩ | ٢٣ | ٣٢٣ | ١٤ | في زيادة تيمم النافلة ثم يعيد ما كان في الخبر |
| ٣٥٠ | ١ | ٣٢٣ | ١٧ | الا اذا دخل في ركن فخرج ثم تيمم ثم يستأنف العملان واذا |
| ٣٥٠ | ١٠ | ٣٢٣ | ١ | تيمم ثم يستأنف على الأحوط |
| ٣٥٠ | ١١ | ٣٢٤ | ٩ | الظاهر انه كالقن |
| ٣٥١ | ٢ | ٣٢٥ | ١٠ | او النافلة والثالثة |
| ٣٥٢ | ١ | ٣٢٥ | ١١ | ان ياتي بها بعد رجاء هذا من باب القطع بجهة الظن بفعله الامر بان |
| | | | | ان كان سلم على الثلث نقص من صلوة وان لم يسلم زاد في صلوة والصلوة باطلة الا ان يقال انه على الأول والسلام وما بعده زائد فهو في دار البركة اخرة وسجدة التهور وبهذا الوجه |
| | | | | بالمدول وسجدة وعلى الثاني سلم من بعض صلوة واتى بفعل |

بالحق فيكون الاحتياط

فيما لا يترك الاحتياط

فيما لا يترك الاحتياط

فيما لا يترك الاحتياط

| الصحيحة السطر | الصحيحة السطر | المتن | الحاشية |
|---------------|---------------|-------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | سهو لا يقصد الظاهر فلا زيادة في الظاهر فالصلوة ناقصة تدارك ولا يخفى أن في الأول بطلان الظاهر لصدق الخروج ولزوم النقص وفي الثاني ما خرج عن صلوته وفي صدق لزوم الزيادة تأمل من حيث أن الزائد ليس بعنوان الظاهر بل أنه به عنوان آخر فالزائد كونه المبتل غيبه واقع ولكن موجب السهو يتحقق بآلته به ولا يخفى أنه كان لما تنقذ ذكر سجدة السهو على منبأه |
| ٣٥٢ | ٨ | ٣٢٥ | ٢٠ |
| لأجل السلام | ٢٣ | ٣٢٥ | ٢٠ |
| ٣٥٢ | ١١ | ٣٢٥ | ٢٣ |
| واشم ثم أعاد | | | |
| | | | يأتي بالركعة بقصدنا في الذمة ان كانت تداركاً للشك المنداك بركة واحدة والآية بهاء جاء ليتم الصلوة وفي الحقيقة ألا يتأرجع بالنسبة لا التشهد ويقصد القرينة المطلقة بالنسبة إلى السجدة ويقصد ما في الذمة بالنسبة إلى الركوع والتجويد لأن اجراء السجدة عدم تحقق الرابعة لا يبين أنها آخر الظاهر وكذا وجوب اتمام الظاهر اللهم إلا أن الأصل بقاء الأمر بآيتين الرابعة فالأصل في دخول الصلوة في التعليل تأمل بل حيث أن التشهد ليس مشكوك الآيتين و تجاوز المحل لتدارك متيقن بعدم باعتبار البناء التعبدية والآمكن الجلو من يرجع الشك إلى الشك بين الآيتين والشك في هذه الصلوة التجاوز باعتبار لزوم البناء على الشك ولا التجاوز من المحل المتيقن غير معلوم بل يتحمل أن يكون في محل أن تكون الركعة الفارغ عنها أي عن سجدة بها ثمانية وظاهر العبارة أن تجاوز المحل محقق بما هو من دون لحاظ البناء التعبدية |
| ٣٥٣ | ٨ | ٣٢٦ | ١٨ |
| فالظاهر | | | |
| | | | يمكن الحكم بمضيته في صلوة وجاء ولا يرفع لأن الحكم الوارد في الخبر بالركوع مع الشك لا يشمل المقام ومناط حكم العقل أيضاً لا يجرى وصحة الأجزاء السابقة مستصبة ويجري استصحاب الأمر بالآيتين لأن الأجزاء اللاحقة فيجوز بالتمام ثم إعادة |
| ٣٥٣ | ١٢ | ٣٢٦ | ٢٢ |
| الاعادة ولكن | | | |
| | | | لما منع من اجراء الأصل بالنسبة إلى الشك في المبتل فإنه بالنسبة إليه بدو وإن لم تجز القاعدة الحاكمة لكن أصل عدم المبتل جار وغير محكوم |

| الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | الصحيفة السطر | الصحيفة السطر |
|---------------|---------------|---------------|---------------|-------------------|
| ٣٥٣ | ١٦ | ٣٢٧ | ١ | لكن لا حوط |
| ٣٥٣ | ٢٠ | ٣٢٧ | ٥ | بعد الأتيان |
| ٣٥٣ | ٢١ | ٣٢٧ | ٦ | فصل في التفسيرين |
| ٣٥٣ | ٢٢ | ٣٢٧ | ٧ | في النيران |
| ٣٥٤ | ٢ | ٣٢٧ | ١٠ | ايقام لا يحتمل |
| ٣٥٤ | ٦ | ٣٢٧ | ١٤ | ولا يجب الأما |
| ٣٥٤ | ١٠ | ٣٢٧ | ١٨ | ويحتمل لا يحتمل |
| ٣٥٤ | ١٥ | ٣٢٧ | ٢٣ | وجوب العود |
| ٣٥٤ | ٢٢ | ٣٢٨ | ٥ | زيادة الركن |
| ٣٥٤ | ٢٣ | ٣٢٨ | ٦ | نقص فيها |
| ٣٥٥ | ١ | ٣٢٨ | ٧ | نقص فيها |
| ٣٥٥ | ٦ | ٣٢٨ | ١٢ | في الصلاة الثانية |
| ٣٥٥ | ٩ | ٣٢٨ | ١٥ | ولكن لا حوط |
| ٣٥٥ | ٢٢ | ٣٢٩ | ٣ | تأثر |

فلا احتياط لا يترك وكذا لا يترك مع الشك في الأثناء لما مر في المقالة

لا يترك الاحتياط

الظاهر أنه لا فرق بين كونه في القنوت وعده لأنه لا يكتفي في تحقق الغير بالنسبة إلى التجدد بين القيام وان دلت الدليل على أن الصعود إلى القيام قبل تحققه لا يكفي في تحقق الغير بالنسبة إلى التجدد ولزوم

الغوايا

فيه اشكال لأن الأمر في الأقل والأكثر الارتباط بين دائرتين المتأخرتين أما القراءة المنفردة وأما المقيدة بالمسبوق بالتجدد فلا أحد الطرفين مسلوماً منفصلاً والذكر فيهما يمكن الأقل والأكثر

ارتباطين

مشكوك

الدخول في الغير مع العلم بالأجل لا يوجب عدلاً أتيان وكون الشيء الأتيان بدوً غير كونه طرفاً لعلمه الترتيب بالعلم بالأجل المانع من إجماع القاعدة بالنسبة إليه

والأحوال الأخوانة مجلس إتيان التثنية فإذا جلس بصدقائه شك في التجدد ولم يتجاوز فيأتي بها أو لا ثم يأتي بالتثنية

تأخر

فيه اشكال لأنه بائناً بما يعلم أن إتيان التجدد أما زيادة على تحققها سابقاً وأما إتيان بعد التجاوز على فرض عدمها فلا يترك

تأخر

لمحاظ العلم بالأجل ولزوم رعايته بقدر المكان وتدارك الفائتة المعلومة له محل بالنسبة إلى التثنية دون التجدد لأنه دخل في الركن وهو الركن من هذه الركعة

وجوب العود

في تأمل

أي في الثالثة

نقص فيها

وترك إتيان ركوع هذه الركعة

لا يترك الاحتياط

مع أنه لا وجه لصلوة الاحتياط في إتيان

الحاشية مسلك في شرح الشك بالصلوة

| الصفحة السطر | الصفحة السطر | الصفحة السطر | الصفحة السطر | الصفحة السطر | الصفحة السطر |
|--------------|--------------|--------------|--------------|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | |
| ٣٥٥ | ٢٣ | ٣٢٩ | ٣ | لا احتمال | التعليل حليل لأن الكلام بعد في التقديم فانه ان قدمت فاعدا الفرائض تصير امانة لكن لا وجه لتقدمها ثم ملاحظة الامارية وترتيبها وان علل الاحتياط بانه يأتى بهار جلاء ليحصل العلم بصفة احده الصلوتين وهو انهم مشكل لانه ان اثبتا انهم يحصل العلم المذكور ولا ينفيان مع البناء على الاربع لا محذور فان صلح الاحتياط ان وقت خبرها نفع نفلا وتضر بصفة الصلوة ففقط القائل |
| ٣٥٦ | ٢١ | ٣٢٩ | ٢٥ | لو عدل | لا اذن لم في العدول شوما |
| ٣٥٧ | ٢ | ٣٣٠ | ٤ | اذا عدل الى | لا اذن له في العدول |
| ٣٥٧ | ٤ | ٣٣٠ | ٦ | يحصل العلم | لا يحصل العلم بصفاتها مالم يبقا لانه على تقدير العدول هذه الصلوة بالاطلة لوقوع الشك في ركعاتها وعدم الاكفاله هذه فقط لا يتحققا حتى يحصل العلم بحصول المغرب الصحيح |
| ٣٥٧ | ٩ | ٣٣٠ | ١١ | عدل لا الظاهر | انما الكلام في الاذن في العدول |
| ٣٥٧ | ١٦ | ٣٣٠ | ١٨ | لما عرفت بقا | قد عرفت ما فيه |
| ٣٥٧ | ٢٠ | ٣٣٠ | ٢٢ | الشك انما | فيه تأمل |
| ٣٥٨ | ٧ | ٣٣١ | ٧ | فالظاهر | ان لو حكم بالبطلان كما هو مبني من صدق الخروج ونقص الركن |
| ٣٥٧ | ١٣ | ٣٣١ | ١٣ | ففي وجوبها | ان لو حكم بالبطلان بتقريب ما مر |
| ٣٥٩ | ١١ | ٣٣٢ | ٩ | لذكر النجاس | فيحكم بالبطلان |
| ٣٥٩ | ١١ | ٣٣٢ | ٩ | وبين سبق | فيعود للركون |
| ٣٥٩ | ١٨ | ٣٣٢ | ١٦ | للعلم الاجمال | يمكن ان يقال بحمل العلم الاجمالي مع جريان قاعدة شرعية بلا معارض ومبنيها تجزئ البناء على الاربع والاحتياط والشك في البطلان من جهة ترك الركن به |
| ٣٦٠ | ٧ | ٣٣٣ | ٣ | والاحوط الا | بل لا يخلو عن قوه لانه لو يكن حين الفعل اذكر |
| ٣٦١ | ٩ | ٣٣٤ | ٣ | وكذا ان علم | بل ليس مثله فضيف الى المغرب وانشاء شائبة ودر باحتين لا يكفي برباعية لاحتمال ان يكون المأثرة بها صلوة الصبح وعليه الظاهر |
| ٣٦١ | ١٤ | ٣٣٤ | ٨ | السادة والخمسون | في الطبع الاول للكتاب مسئلة اذا شك بين الاثنين والثلاث |

| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية | في شرح القصة |
|---------------|----------------|-------|----------------|----------------------------------------------------------------|
| الطبعة الأولى | الطبعة الثانية | المتن | الحاشية | في شرح القصة |
| ١٧ | ٣٣٥ | ١٧ | الخامسة | في الطبع الأول للكتاب انتهى المسائل إلى السبعة وستين |
| ٣٧٢ | ١٧ | ٣٣٥ | على الأقوى | الأقوى اعتبار كون الذهاب أربعة ففي الفرض المذكور في المتن |
| ٣٧٣ | ٢ | ٣٣٥ | أحوط | احتياطاً خديماً |
| ٣٧٣ | ١٠ | ٣٣٥ | اشكال | ثبوته لا يخلو عن قوة |
| ٣٧٣ | ١٢ | ٣٣٥ | وجوب | بل الأحوط |
| ٣٧٣ | ١٤ | ٣٣٥ | بعد الفحص | ولكن الجهد إذا عجز عن الفحص وهكذا عجز المقلد عن الرجوع إلى |
| ٣٧٤ | ١ | ٣٣٥ | واحد | مع كون الذهاب أربعة |
| ٣٧٤ | ٣ | ٣٣٥ | أو أقل | لا الأقل |
| ٣٧٤ | ٤ | ٣٣٥ | إلى المقصد | بل إلى النقطة الماسة لبدا الحركة |
| ٣٧٤ | ٥ | ٣٣٥ | من مبدأ السير | إلى النقطة الماسة |
| ٣٧٤ | ١٠ | ٣٣٥ | مسافة قصر | ويكون المقدار أربعة |
| ٣٧٤ | ١٣ | ٣٣٥ | وان لو يكن | بشرط أن يكون أربعة |
| ٣٧٤ | ٢٣ | ٣٣٥ | ويجب استصحاباً | على الأحوط |
| ٣٧٤ | ١ | ٣٣٥ | لكنه مشكل | الأظهر البقاء على القصر |
| ٣٧٤ | ٤ | ٣٣٥ | ولا يبرأ | الأظهر البقاء على القصر ان لم يخلل العمل بالنظام في البين |
| ٣٧٤ | ١٧ | ٣٣٥ | لأنه أقل | قد مر عند |
| ٣٧٤ | ٢٣ | ٣٣٥ | اشكال | الأظهر البقاء على القصر بتقريب سر دكون قريباً |
| ٣٧٧ | ١١ | ٣٣٥ | فالأقوى | بل الأقوى فيه التمام |
| ٣٧٧ | ١٤ | ٣٣٥ | في جوع | أو موجبة لأن يعدل التابع من أعوانه وجده أو يعدل سفره |
| ٣٧٧ | ٢٢ | ٣٣٥ | وجوب التمام | بل وجوب القصر فإن الظاهر أن الحكم ماداً بالنسبة إلى أباض السفر |

| الخصية السطر | الخصية السطر | المتن | الحاشية | في شرح القصر بها السطر الخصية |
|--------------|--------------|-------|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٧٨ | ٥ | ٣٤٩ | ١١ | ولم يكن لها |
| ٣٧٨ | ٦ | ٣٤٩ | ١٢ | فلا حوط جمع |
| ٣٧٨ | ١٣ | ٣٤٩ | ١٩ | فلا أصل الابداء فيقصر |
| ٣٧٨ | ١٥ | ٣٤٩ | ٢١ | فيها الحرة فيتم في هذه الصورة |
| ٣٧٨ | ٢٠ | ٣٥٠ | ١ | ان قلنا بها كما هو الأقوى |
| ٣٧٩ | ١١ | ٣٥٠ | ١٥ | يمكن القول قد ترحك |
| ٣٧٩ | ١٥ | ٣٥٠ | ١٩ | خصوصاً هذه الخصوصية مؤكدة للأتمام فينا في ذكره لضم القصر اجنيا |
| ٣٧٩ | ١٨ | ٣٥٠ | ٢٢ | والأقوى الأمساك لأبوان الصوم والقضا |
| ٣٨٠ | ١٣ | ٣٥١ | ١٥ | او الزبارة بل يتم ايضاً |
| ٣٨٠ | ١٨ | ٣٥١ | ٢٠ | وجوب التما في السفر في الصيف دون السفر في الشتاء |
| ٣٨٠ | ٢٣ | ٣٥١ | ٢٥ | دون الثانية الاظهر انه يقصر ايضاً حتى يتيقن الموضوع للأتمام اي صيد |
| ٣٨١ | ٢ | ٣٥٢ | ٢ | وان كان لا حوط لا يترك الاحتياط في هذه الصورة وفيما اقام عشرة فافوتها متردداً وفيما اقام مع عدم اليقنة في الثلثين متردداً |
| ٣٨١ | ٥ | ٣٥٢ | ٥ | في السفر الأول بل في السفر الثاني ايضاً |
| ٣٨١ | ١٤ | ٣٥٢ | ١٤ | فصل لانه بل اتم |
| ٣٨١ | ٢٣ | ٣٥٢ | ٢٣ | فلا حوط الأولى |
| ٣٨٢ | ١٣ | ٣٥٣ | ١١ | وان كان لا حوط بل الأقوى |
| ٣٨٢ | ٢٠ | ٣٥٣ | ١٨ | اعتبار الأقوى عدم جريانه في غير الوطن |
| ٣٨٣ | ٧ | ٣٥٤ | ٣ | وجوب التما وهو الأقوى |
| ٣٨٣ | ٩ | ٣٥٤ | ٥ | والأحوط لا يترك الاحتياط |
| ٣٨٣ | ١٩ | ٣٥٤ | ١٥ | يتمل الأجزاء وهو الأقوى |
| ٣٨٣ | ٢٠ | ٣٥٤ | ١٤ | دخول البلد ان كان بقدر المسافة ازبد منها |
| ٣٨٤ | ١١ | ٣٥٤ | ١٤ | او بعضه بان يسير خارجاً عن حد الترخيص في أول المسير والدور ثم يقرب إلى البلد ويدخل فيما دون الترخيص فان لم يقبل المكان الذي دخل في حد الترخيص مسافة وهكذا ما بعد هذا المكان |

| الصيغة السطر الصيغة السطر | | | | | فصل في قواطع السفر والأقامة | | | | | الذي هو داخل في الحد ويريد ان يخرج عنه الى مسافة | | | | |
|---------------------------|--|--|--|--|-----------------------------|--|--|--|--|--------------------------------------------------------|--|--|--|--|
| | | | | | | | | | | وبمقدار الموجب للقصر حكم التمام والآبان كان اول الشروع | | | | |
| | | | | | | | | | | خارجاً عن حد الترخيص المحدثين بان يدخل في مكان قريب | | | | |
| | | | | | | | | | | عن البلد داخل في حد الترخيص بقدر المسافة يقصر او كان | | | | |
| | | | | | | | | | | المقدار الذي يريد ان يسير بعد غروجه عن حد الترخيص في | | | | |
| | | | | | | | | | | الاثناء الى اخر الدور مسافة يقصر ايضاً | | | | |
| | | | | | | | | | | وهو الأقوى | | | | |
| | | | | | | | | | | اذا عدل عنه فالأحوط الجمع كما في المتن | | | | |
| | | | | | | | | | | الأقوى عدم | | | | |
| | | | | | | | | | | وكذا ان بقي في بلد سنين متطاولة من غير قصد لتوليها | | | | |
| | | | | | | | | | | فالألزم قصد الأقامة في واحدة منها | | | | |
| | | | | | | | | | | لكن الأحوط | | | | |
| | | | | | | | | | | ولو كان النقصا | | | | |
| | | | | | | | | | | من قصد الخروج | | | | |
| | | | | | | | | | | مسألة لو دخل | | | | |
| | | | | | | | | | | فالأحوط عدم | | | | |
| | | | | | | | | | | ثم عدل | | | | |
| | | | | | | | | | | لا يجاوز قوة | | | | |
| | | | | | | | | | | بوحدتها | | | | |
| | | | | | | | | | | بعد الخروج | | | | |
| | | | | | | | | | | على الأقوى | | | | |
| | | | | | | | | | | لا يجوز | | | | |
| | | | | | | | | | | في المقيم المقصر | | | | |
| | | | | | | | | | | فالأقوى أنه | | | | |
| | | | | | | | | | | على ما هو الصحيح | | | | |
| | | | | | | | | | | نعم لا بأس | | | | |

فلا بد من الإقامة

فلا بد من الإقامة

في مسكنه أو في مسكنه

لا يعتبر حد الترخيص في عياله لوطن كما مر

بل الأقوى عدم سقوطه ولكن يأتي به خارجاً وهكذا

فيه تأمل

لا يترك الاحتياط

بل الأقوى رعاية حال الفوت وهو في آخر الوقت

في عشر خطوات

فيه تأمل

| الصفحة السطر الصفحة السطر | | | | | القصص |
|---------------------------|----|-----|----|------------------|---------------------------------------------------------------|
| ٣٩٤ | ١٠ | ٣٤٤ | ٤ | قصد الصوم | |
| ٣٩٤ | ١١ | ٣٤٤ | ٧ | او ناسياله | اي لرمضان والمراد تعلق الجمل والنسيان بالموضوع |
| ٣٩٤ | ١٣ | ٣٤٤ | ٩ | عدم الاجزاء | الاقوى الاجزاء ان قصد الامر الفعلي كما مر وهكذا في المتوحي |
| ٣٩٧ | ٧ | ٣٤٤ | ٢٥ | فتح صومه | اذا قصد الصوم الواقعي |
| ٣٩٧ | ١٧ | ٣٤٧ | ١٠ | نية الصوم | لكن لا يمكن ترتيب الآثار خاص مثل سقوط الفدية |
| ٣٩٨ | ٥ | ٣٤٧ | ٢١ | واجبه | الاحوط عليه |
| ٣٩٨ | ١ | ٣٤٧ | ٢٤ | تجددهما | بحيث تقع النية قبل الجزء الاخير من اليوم |
| ٣٩٨ | ١٣ | ٣٤٨ | ٤ | ويقول الاجزاء | بل الاقوى عليه |
| ٣٩٨ | ٢٣ | ٣٤٨ | ١٤ | والاقوى | الاقوى وقوع المصادف وصحته |
| ٣٩٩ | ١٤ | ٣٤٩ | ٥ | فيصح لو جمع | الاحوط عدم الاجزاء به |
| ٣٩٩ | ١٩ | ٣٤٩ | ٨ | من جهتان | هذا لا ينافي تحقق العدول |
| ٤٠١ | ٥ | ٣٥٠ | ١٥ | اما لو طي الخنثى | اي وطي الرجل بغير الخنثى |
| ٤٠١ | ٦ | ٣٥٠ | ١٤ | الرجل الخنثى | اي قبل الخنثى |
| ٤٠١ | ٢٠ | ٣٥١ | ٥ | من عاداته | ووثق من نفسه عدم سبق المص |
| ٤٠١ | ٢١ | ٣٥١ | ٦ | وان كان لاحوطا | لا يترك الاحتياط |
| ٤٠١ | ٢٢ | ٣٥١ | ٧ | او الائمة | ويلحق بالاصدية الزمراء سلام الله عليها والابناء والاولاد |
| ٤٠١ | ٢٣ | ٣٥١ | ٨ | او الدنيا | على الاحوط |
| ٤٠٣ | ١٧ | ٣٥٢ | ٢٣ | عدم التيقن | هذا مع العلم بكون احد هاتين الامتناع كون كلهما اسليا |
| ٤٠٤ | ٤ | ٣٥٢ | ٨ | الواجب | وقد لا يرتقاس |
| ٤٠٤ | ٧ | ٣٥٣ | ١٢ | حال الملك | الا في الملك الاضرار فانه وان كان حراما لكنه اذا ائتمده |
| | | | | | الفل ونحو القرية يقع النسل صحيحا ولا شك انه يمكن قصد القرية |
| | | | | | اما بالامر ببناء على من المخرج من الجواز واما بمناعه بناء على |
| | | | | | الامتناع وهكذا يصح النسل بالخروج فانه اضطراري و |
| | | | | | هذا نظير الصلوة حال الخروج في مسألة توسط الارض المنصوبة |

فما يجب مساكنته

| الصيغة السطر | الصيغة السطر | | | | والفرق بين المكت الأضطاري والأخبار التمكن من التبرير |
|--------------|--------------|-----|----|--|-----------------------------------------------------------|
| ٤.٤ | ١٨ | ٣٧٣ | ٢٢ | | الاختبار بالأول ودون الثاني بناء على الامتناع ومن هنا ظهر |
| ٤.٤ | ١٩ | ٣٧٣ | ٢٣ | | صحة الغسل في الصوم الواجب المعين ايضاً حال المكت الأضطاري |
| ٤.٥ | ٥ | ٣٧٤ | ٧ | | وحال الخروج فتدبر |
| ٤.٥ | ٥ | ٣٧٤ | ٧ | | لا يترك الاحتياط فيه مطر |
| ٤.٥ | ١١ | ٣٧٤ | ١٣ | | مع كونه مؤثراً |
| ٤.٥ | ١٦ | ٣٧٤ | ١٨ | | لا يترك الاحتياط فيه |
| ٤.٥ | ١٨ | ٣٧٤ | ٢٠ | | الواجب المندوب |
| ٤.٥ | ٢٢ | ٣٧٤ | ٢٤ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ٢٢ | ٣٧٤ | ٢٥ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ٥٥ | ٣٧٥ | ٥ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١ | ٣٧٥ | ١ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ٩ | ٣٧٥ | ٩ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٣ | ٣٧٥ | ١٣ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٥ | ٣٧٥ | ١٥ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٨ | ٣٧٥ | ١٨ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٩ | ٣٧٥ | ١٩ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ٢ | ٣٧٦ | ٢ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٢ | ٣٧٦ | ١٠ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ٢٣ | ٣٧٦ | ٢١ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٠ | ٣٧٧ | ٩ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٧ | ٣٧٧ | ١٣ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ١٩ | ٣٧٧ | ١٥ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |
| ٤.٥ | ٢٠ | ٣٧٧ | ١٦ | | لا يترك الاحتياط في الواجب المعين كالنذر المعين |

| الصحيحة الشطر | | الصحيحة الشطر | | | |
|---------------|----|---------------|----|-----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٠٩ | ٥ | ٣١٧ | ٢٤ | بضميه | والأحوط إلحاق الناس بالحكم بالجاهل |
| ٤١١ | ٢ | ٣١٩ | ١٧ | والقئ | دون القئ |
| ٤١١ | ٢ | ٣١٩ | ١٧ | نعم الأقوى | قد تمها عندنا |
| ٤١١ | ٤ | ٣١٩ | ٢١ | فالظاهر | فالأحوط |
| ٤١١ | ٢١ | ٣٨٠ | ١١ | بل الأقوى | في الأقوائية تأمل |
| ٤١٢ | ١٥ | ٣٨١ | ٣ | على الأقوى وكذا | في وجوب الكفارة فيه وفي سابقه اشكال وكذا في الفرع الآخر |
| ٤١٣ | ٣ | ٣٨١ | ١٤ | فكذلك | الأقوى أن الكفار يبن على الزوج ايضاً نعم ان كانت مجبوبة في أوله الاختيار الامر بحيث سلب عنها فلم يطل صومها ثم بطل من حين المطاوعة |
| ٤١٣ | ١٢ | ٣٨١ | ٢٣ | مثل شهر رمضان | اما شهر رمضان فيصدق بعد العجز بما يطبق وان كان لأحوط الجمع بين الصوم المذكور والصدقة واما غير رمضان فهو على |
| ٤١٣ | ١٤ | ٣٨١ | ٢٥ | ان بها | على الأحوط الاستحباب فان الظاهر ان الاستغفار بدل سقط |
| ٤١٣ | ١٥ | ٣٨٢ | ١ | اشكال | الأقوى الجواز في التصديق فيما يجزئ القضاء والكفاية |
| ٤١٤ | ١٣ | ٣٨٢ | ٢٢ | مع المراجعة | الأمع المراجعة نعم ان راعى فشك او ظن عدم البقاء اكل فالأحوط |
| ٤١٥ | ٢١ | ٣٨٤ | ٣ | من غير التبدل | الا الاصح في بعض الصور |
| ٤١٦ | ٩ | ٣٨٤ | ١٣ | وان سبقت | الصحة في هذه الصورة لا تخلو عن وجه |
| ٤١٦ | ١٧ | ٣٨٤ | ٢٢ | عدم جواز | بل جواز لا يخلو عن قوة |
| ٤١٧ | ٤ | ٣٨٥ | ٩ | اشكال | الأقوى الصحة |
| ٤١٧ | ١٤ | ٣٨٥ | ١٧ | مراداة | وكذا مع عدم التمكن منه |
| ٤١٧ | ٢٠ | ٣٨٥ | ٢٣ | اشكال | الأقوى عدم الصحة |
| ٤١٧ | ٢٢ | ٣٨٥ | ٢٥ | وجحانه | اذا ورد دليل خاص للصحة يكون هذا البيان محلاً ووجهاً لا خذبه ونحن في العموم لا نلتزم به بحض الامكان بعد الدليل على كون متعلق التذلل الفعل راجحاً الظاهر في وجحانه بما هو |
| ٤١٨ | ٣ | ٣٨٦ | ٢٤ | لكن الأحوط | الصحة والاكتفاء به في هذه الصورة قوية |
| ٤١٨ | ٩ | ٣٨٦ | ١٠ | ويصوم | ثم يقضى |
| ٤١٨ | ١٣ | ٣٨٦ | ١٤ | وبالعكس | الا في بعض الصور كما سيبيء وفي بعض اخر عند بعض |

| الصفحة السطر | | الصفحة السطر | | الصفحة السطر | |
|--------------|----|--------------|----|--------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤١٩ | ٢ | ٣٨٧ | ١ | و قدس | الأنظر سقوطها |
| ٤١٩ | ٤ | ٣٨٧ | ٣ | فالأقوى | بل الأقوى جوان |
| ٤١٩ | ٥ | ٣٨٧ | ٤ | وجب عليه الآفة | بل لا يجب عليه الآفة |
| ٤٢٠ | ١١ | ٣٨٨ | ٨ | ولا يصبو به الشفق | غسوبة الهلال بعد الشفق المغرب في ليلة الرؤية لأشبات كون |
| ٤٢٠ | ١٢ | ٣٨٨ | ٩ | قبل الزوال | يتقاطعان بصوم اليوم ان كان من رمضان |
| ٤٢٠ | ١٤ | ٣٨٨ | ١١ | اذا لم يثبت الهلال | هلال رمضان |
| ٤٢٠ | ١٦ | ٣٨٨ | ١٣ | بنفسه | فان هذين الأمرين يدلان على كون اليوم الأول من شهر الذي كان من رمضان ويجب قضاؤه ان ترك صومه |
| ٤٢١ | ٦ | ٣٨٩ | ١ | تبين سبقه | اي سبق رمضان في أحكام القضا |
| ٤٢٢ | ٤ | ٣٩٠ | ٢٠ | ليستعقب البناء | التي أتت عنه بعنوان لقضاء غير مشروع ولا بأس بقضاء الكهنة اي اهداء ثواب الصوم المطلق او بعنوان لقضاء الاحتياطي |
| ٤٢٣ | ١٠ | ٣٩١ | ١ | والأحوط الجمع | الأحوط الجمع في جميع صور استمرار العذر مطم سواء كان عذر القوت وعذرا التأخير واحدا او مختلفا وهكذا عذرا التأخير كان واحدا مستمرا او امورا مختلفة |
| ٤٢٣ | ٢١ | ٣٩١ | ١٢ | للتأني | اي لو مضى الثالث اذا استمر المرض الى اخر رمضان ثم برء بعد |
| ٤٢٣ | ٢٣ | ٣٩١ | ١٤ | فلا تنكر الكفاية | اي كفاية النفاون والتأخير وان كانت كفاية الاستمرار بعد ما بين رمضانين ففي كل رمضانين بينهما مرض متصل كفاية |
| ٤٢٤ | ٧ | ٣٩١ | ٢١ | ما تركه عمدا | حتى ما تركه عمدا |
| ٤٢٤ | ١٢ | ٣٩٢ | ١ | الولد الأكبر | قد تقدم في قضا الصلوة |
| ٤٢٤ | ١٤ | ٣٩٢ | ٢ | الأحوط | لا يترك |
| ٤٢٥ | ١١ | ٣٩٢ | ٢٢ | فيها الخصال | اي الصلوة وصيام شهرين واطعام ستين مسكينا |
| ٤٢٥ | ١٦ | ٣٩٣ | ٤ | ثمانية عشر | ان عجز عن عبادة البدنة يفرض ثمن البدنة على لبر والطعام ويقيم مسكينا لكل مسكين مد والمدا ان احوط وما زاد عن ستين فهو له ولا عليه ما نقص عنه وان عجز صام عن كل اومد يويو فان لم يقدر فصا ثمانية عشر يوما لكل عشرة مساكن ثلثة ايام |

| الصيغة السطر | | الصيغة السطر | | | |
|--------------|----|--------------|----|---------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | |
| ٤٢٥ | ١٦ | ٣٩٣ | ٤ | تسعة أيام | ومع العجز عنها ينقص الثمن على البر ويطلع ثلثين مسكيناً لكل مسكين نصف صاع وما زاد فهو له وما نقص فليس عليه اتمامه ثم يصوم عن كل نصف صاع يوماً فصبر ثلثين يوماً كافي المسئلة النعامة يصبر ستين يوماً ومع العجز عنها عن الثلثين يصوم تسعة أيام وهو مدلول صحيحة اليه عيبه وكذا في كفاية الفرائض العجز عن الشاة موجب لفرض ثمنها على من يصوم عن كل مسكين يوماً ومع العجز عنه يصوم ثلاثة أيام |
| ٤٢٦ | ١٤ | ٣٩٤ | ٢٢ | والواجب | في العبارة حزان بعد قوله والواجب |
| ٤٢٩ | ٣ | ٣٩٦ | ٧ | في اشهر الحرم | قال بعض الفقهاء من قبل مؤنأ خطأ في الاشهر الحرم فكفارة صيا شهرين متتابعين من الاشهر الحرم فله ان يصوم شهر ذي الحجة والحرة مثلاً فصوم الاضحية مشروع هنا بملاحظة رعاية التابع وكذا يجوز صوم ايام التشريق ان كان بمنه لكن بناءً على الحرمة في المقام عليه ان يختار شهر ذي القعدة وذو الحجة لكفاية ثلثين شهر يوم وقوله صوم العيد وايام التشريق ان كان بمنه يصوم بدلها في الحرم |
| ٤٣٤ | ٧ | ٣٩٩ | ٧١ | ومكنا | الاقوى ما ذكر البعض في شريق ط الاعتكاف |
| ٤٣٤ | ١٧ | ٤٠١ | ١٣ | وكنا مضاعفاً | لكن مع العلم بكونها منه |
| ٤٣٤ | ٢٢ | ٤٠١ | ١٧ | اشكال | الاقوى الكفاية |
| ٤٣٥ | ١٧ | ٤٠٢ | ١١ | على الاحوط | بل لا تخلو عن قوع |
| ٤٣٥ | ٢٣ | ٤٠٢ | ١٧ | بل الاخوان لا | الاول |
| ٤٣٦ | ١٩ | ٤٠٣ | ١١ | في الاعتكاف | اي حين عقد نية مثل ان يقول اعتكفت ان لم يشتد الحر او البعد |
| ٤٣٩ | ١ | ٤٠٤ | ١١ | به كافر | يجز عليه احكام المرتد مع الظاهر او منه |
| ٤٣٩ | ٣ | ٤٠٤ | ٣ | في بعضه | اذا بلغ في اثناء الحول الملك لا يترك الاحتياط حلول حول الملك |
| ٤٣٩ | ٤ | ٤٠٤ | ٤ | وهو نفعاد | اشتد والحب في الحنطة والشعير والاحمراد والاصفراد في ثمره الخ |
| ٤٤٠ | ٤ | ٤٠٥ | ١٥ | فلا حوط | وصورة المحرم عبثاً في ثمره الكرم |
| ٤٤٠ | ٤ | ٤٠٥ | ١٥ | فلا حوط | والسقوط لا يخلو عن قوع |
| ٤٤٠ | ١١ | ٤٠٦ | ٤ | بالنسبة اليه | اي الى المولى عليه بعد ما بلغ |

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|--------|-------|--------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٤٠ | ١٢ | ٤٠٧ | ٧ | من النخلين | تعيم وبيان مال التجارة |
| ٤٤٠ | ١٥ | ٤٠٧ | ١٠ | فجعب عليه | اي على سيد |
| ٤٤١ | ٩ | ٤٠٨ | ٢ | فالأحوط | الأول الذي يجوز تركه |
| ٤٤١ | ١٤ | ٤٠٨ | ٧ | في المصوب | لكن الشرط الآخر مفقود وهو تمام التمكن |
| ٤٤٢ | ١١ | ٤٠٩ | ٢ | زكوة | لا يترك الاحتياط باعطاء زكوة سنة واحدة |
| ٤٤٢ | ٢١ | ٤٠٩ | ١٢ | يتحبا خراجها | يحسن في النوع الأول في الأجسام التي |
| ٤٤٣ | ١٩ | ٤١٠ | ٧ | الأحوط | الأول المراجعة حقه في المأتين والستين لكن رعاية المطابقة في نصاب البقرواجبة كما سيحده في زكاة الأنعام الثلاثة |
| ٤٤٣ | ٢٠ | ٤١٠ | ٩ | يكون الخمسون | القائل بمراجعة المطابقة يعتبر الأربعين والخمسين كليهما مبيها بان يعدل المائة والستين منها اربع مرات والمائة اربعة يديها بخمسين من بين فلا عفو |
| ٤٤٤ | ١٣ | ٤١٠ | ٢٤ | سنة واحدة | يكفي ما كل له سبعة اشهر |
| ٤٤٤ | ١٤ | ٤١٠ | ٢٥ | سنتان | ويكفي ما كل له سنة |
| ٤٤٦ | ٣ | ٤١٢ | ١٠ | بتمامه مطلقا | مع عدم التفريط والتأخير التالف عليه وعلى الفقير بالنسبة |
| ٤٤٦ | ٩ | ٤١٢ | ١٦ | القابض | اي او كانت تالفة فيما اذا كان التقير القابض عالما |
| ٤٤٧ | ١٢ | ٤١٣ | ١٧ | في نصفها | ان من نصفها مثلاً ان كان المهر عشرين ابل فيرجع الخمس منها بالطلاق الى الزوج فيعطى زكاة المجموع وهي الشاتان من النخل |
| ٤٤٧ | ١٢ | ٤١٣ | ١٧ | الزكاة | اي تمامها وهي الشاتان |
| ٤٤٧ | ١٣ | ٤١٣ | ١٨ | ويرجع | اي الزوج على الزوجة لأن الزوج يرد نصف المهر بلا نفقة |
| | | | | | وانما اخرجت الزكاة مما عند الزوج لأنها متعلقة بالعين |
| ٤٤٧ | ١٤ | ٤١٣ | ١٩ | بلا تفريط | فهذه الصيغة نصف الزكاة تلف من كيس الفقراء ولا ضمان على الزوجة لعدم التفريط فيبقى للفقراء النصف الآخر فيخرج هذا النصف مما عند الزوج ويرجع الزوج عليها بهذا النصف من الزكاة لأن أصل الزكاة على الزوجة والزوج حقه نصف المهر من بيتان |
| ٤٤٨ | ٢٠ | ٤١٤ | ٢٣ | على الأحوط | الأول |

| الصيغة السطر الصحيحة السطر | | | | | |
|----------------------------|----|-----|----|-------------------|---------------------------------------------------------------|
| ٤٤٨ | ٢٠ | ٤١٤ | ٢٣ | كان الأحوط | الأول |
| ٤٤٩ | ١٠ | ٤١٥ | ١٠ | دفع الجهد | الأقوى جوان |
| ٤٤٩ | ١٥ | ٤١٥ | ١٥ | أحوط ذلك | لا يترك الاحتياط |
| ٤٤٩ | ١٩ | ٤١٥ | ١٩ | على النحو المذكور | أي أشماله على الخالص بمقدار واجب عليه |
| ٤٤٩ | ٢٠ | ٤١٥ | ٢٠ | وان كان أحوط | لا يترك الاحتياط |
| ٤٥٠ | ١ | ٤١٥ | ٢٤ | من كل منهما | وان أراد ان يخرج من القيمة يكفي الأكثر من الذهب كأي |
| ٤٥٠ | ٢ | ٤١٥ | ٢٥ | عن ستمائة | يجوز فيها الأكفاء بالأخراج عن اربعائة |
| ٤٥٠ | ١٦ | ٤١٥ | ١٤ | يستحب اخراجها | استحباً عقلياً لافقها |
| ٤٥١ | ٥ | ٤١٧ | ٢ | فالشهور | لا يترك العمل على المشهور على الأحوط إلا في المحصر فان الأقوى |
| ٤٥٢ | ١٤ | ٤١٨ | ٨ | فزرعه آخر | مجاناً |
| ٤٥٢ | ١٤ | ٤١٨ | ٨ | اذا اخرجها | ليس لحكم هنا كأول بل يقوى ان يكون عليها نصف الفحل |
| ٤٥٢ | ٢٢ | ٤١٨ | ١٦ | الأقوى اعتباراً | الفرع اللاحق وكذا اذا زاد الماء وجرى |
| ٤٥٢ | ٢٣ | ٤١٨ | ١٧ | الأقوى | الأحوط ان لو يكن أقوى عدم خروج المؤن إلا المتأخر عن صدق |
| ٤٥٣ | ١ | ٤١٨ | ١٨ | اللاحقة | فيه تأمل |
| ٤٥٣ | ١٥ | ٤١٩ | ٧ | وان كان أحوط | ليست الخصوصية اللاحقة لأن المؤن اللاحقة على التعلق و |
| ٤٥٣ | ٢٢ | ٤١٩ | ١٤ | عن اشكال | ملكية الفقراء وجوب لزكاة بناسبان يحل على الفقراء الماء |
| ٤٥٤ | ١٤ | ٤٢٠ | ٤ | فلا يجب التحصن | فان المؤنة مؤنة ولا بنا في ذلك وجوب المقدمة تكليفاً |
| ٤٥٤ | ١٨ | ٤٢٠ | ١ | وعدم شك | مع الدين المستوعب لا يجب عليهم بناء على ما هو الأقوى من عدم |
| | | | | | انتقال المال الى الوارث وان كان الدين اقل من التركة فلا حظ له |
| | | | | | النصيب لصانته ان اراد الوارث ان يحاط في حق الدين الزكاة |
| | | | | | والمستوعب بلحاط انه لعل المال ينتقل اليه وعليه لزكاة فعليه |
| | | | | | ان يخرج الدين واستغنائه ان اخرج الزكاة ويمكن ان يقال |

في مد وجوب الزكاة ونقد النسيئة

نعم

نعم

| الصحيحة السطر | | الصحيحة السطر | | | |
|---------------|----|---------------|----|-------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | |
| ٤٥٤ | ١٩ | ٤٣٠ | ٩ | على انتقال الزكاة | عدم وجوب الزكاة على من لم يكن له مال متعلقا بحق الدين فان قسوا كمال التمكن من دفعه المقام |
| ٤٥٥ | ٤ | ٤٢٠ | ١٧ | الحاكم اشكال | واما بناء على عدم انتقال ما يعادل الدين الى الوارث كما هو الاثر ولا تجب الزكاة مع الدين المستوعب الا في النماء ان بلغ نصيب الوارث النصاب فان النماء بحكم مال الميت وينقل الى الوارث و مع ذلك المستوعبان يتم بلا حظ بلوغ النصاب النصف |
| ٤٥٥ | ١٢ | ٤٢١ | ١ | الاخوة | ان كان البايع وقبل الاداء نوبا لاداء الزكاة فلا اشكال في استقرار الملك بلا اجازة من الحاكم |
| ٤٥٥ | ١٤ | ٤٢١ | ٢ | الصيغة | والأحوط انه راجع الى الحاكم ومن هو بمنزلة |
| ٤٥٨ | ١ | ٤٢٣ | ١٥ | والفقير الشرعي | الخبر الذي هو عهد مخصوص وفائده كون الزيادة له والنقص عليه محتاج الى الزيادة له والنقص عليه محتاج الى انشاء الاموال بالقبول بصيغة او بفعل او نحوها والأحوط الا لازم ما ذكرنا بل لا بد في ثبوت عنوان الشرعي اشكال والمرجع العرف |
| ٤٥٨ | ١١ | ٤٢٣ | ١١ | يحوز لها خذها | فيما يستحق في الزكاة بشرط صدق الفقير عرفا |
| ٤٥٨ | ١٤ | ٤٢٣ | ٢١ | والأحوط | الاول |
| ٤٥٩ | ٩ | ٤٢٤ | ١٥ | فالأحوط بينها | الاول |
| ٤٦٣ | ١ | ٤٢١ | ٢٣ | دين الغارم | الذي يقدر على الوفاء مع فقره على الأحوط ومع عدم القدرة على الوفاء يعطيه الزكاة ولا يحسب عليه لاستيفائه طلبه بملاحظة انه بأمور بالانتظار الى البسر |
| ٤٦٣ | ١٧ | ٤٢٨ | ١٤ | عدم تكلمهم | ولا يبعد في صورة تكلمهم ان يجوز صرفا زكاة عليهم باجتماعهم ويصير سببا لسفرهم |
| ٤٦٤ | ٢ | ٤٢٨ | ٢٢ | الى الحاكم | بل الى المالك والى وكيله والى الحاكم والابدية منه الى الفقير قسرا |
| ٤٦٤ | ١٧ | ٤٢٩ | ١٣ | الجملة | اى فيما كان دفعا لشرهم عن المؤمنين |
| ٤٦٥ | ١ | ٤٢٩ | ١٩ | لا يسطر ابن الزنا | ان صدق عليه المؤمن الفقير فلا بأس باعطائه منها |
| ٤٦٥ | ١١ | ٤٣٠ | ١١ | ومركبة البكاش | الأحوط عدم اعطائها للقاهر بالبكاش خصوصا شارب الخمر |
| ٤٦٦ | ١٠ | ٤٣١ | ١ | الى زوجة المؤمن | ان كانت فقيرة فلا مانع من اعطائها لاحتياجها لنفسها وان صدقتها |

| الصفحة السطر | الصفحة السطر | | |
|-----------------------------------------------------------------|--------------|-----|----|
| ٤٦٦ | ١٦ | ٤٣١ | ٧ |
| من جهة الشؤون | | | |
| لا اشكال في جواز الدفع والتعليل على ان لا مكان ان يكون للشوز | | | |
| عن حق خوف ضرر على نفسها ونحو مع ان التمكن من اخراج نفسه | | | |
| عن عنوان المذنب وان لا يوجب المنع جواز | | | |
| ٤٦٧ | ٣ | ٤٣١ | ١٧ |
| تجب نفقة | | | |
| الظاهر من العبارة ان عدم جواز اعطاء الزكاة ودفعها الى الفقير | | | |
| ومن يجب نفقته ليس بلحاظ انتفاء فقرهم بل تعبد صرف لا يجوز | | | |
| زكوة في فقرهم وان كانوا فقراء على نفقته وفيه نظر بل لا قوى خلا | | | |
| ٤٧١ | ٦ | ٤٣٥ | ١١ |
| بل لا زبد | | | |
| الادبقة اشهر ولا يؤخرها از بد منها الا بعد العزل من الاول او | | | |
| كتبها في الدعوى بشرط غرض راجح في التأخير | | | |
| ٤٧٢ | ٢٢ | ٤٣٦ | ٢ |
| وله التعيين | | | |
| ان اراد ان يرتب اثر شرقياً على هذا التعيين ففيه اشكال | | | |
| ٤٧٣ | ١٤ | ٤٣٧ | ١٤ |
| عن نفسه | | | |
| بل الظاهر ان ينوي عن تجب عليه الزكاة او يكون مالكا وهو الكا | | | |
| ٤٧٥ | ١ | ٤٣٨ | ٢٤ |
| او جهها الثاني | | | |
| فيه اشكال وان فصل قدا في التقريب لكن الظاهر استحباب ما في | | | |
| الذمة في مورد علم انه مادي الزكاة من العبد وتعلقت بذمة | | | |
| يصير موضوعاً لحكم الوارث وتكليفه وليس هذا استصحاباً بالحكم | | | |
| التكليف في البيت حتى يجرى فيه ما فصل في المتن بل امر وضعي مستمع | | | |
| لتكليف الوارث نعم يمكن القول بعدم الوجوب من باب وضع امر | | | |
| على الاحسن وهو ان المسلم لا يترك الزكاة ولا يتسامح فيها الى | | | |
| بعد موته وهذا تعبد لا عقلي فذبح | | | |
| ٤٧٥ | ١٣ | ٤٣٩ | ١١ |
| اشغاله بغيره | | | |
| وما ذكرنا سابقاً بغيره فيها بطريق اوضح | | | |
| ٤٧٥ | ٢٣ | ٤٣٩ | ٢١ |
| ام لا اشكال | | | |
| الاظهر الجواز | | | |
| ٤٧٧ | ٥ | ٤٤٠ | ٢٤ |
| وجهاً | | | |
| احوطها لعدم | | | |
| ٤٧٧ | ١٣ | ٤٤١ | ٧ |
| واشكال | | | |
| الاظهر اشتراطه وكفايته في جزء زمان قبل تعلق الوجوب | | | |
| ٤٧٧ | ٢٠ | ٤٤١ | ١٤ |
| الحكم اشكال | | | |
| الاظهر لعدم | | | |
| ٤٧٨ | ٩ | ٤٤٢ | ١ |
| المنذور | | | |
| الاظهر الوجوب | | | |
| ٤٧٨ | ٢١ | ٤٤٣ | ١٣ |
| ففيه اشكال | | | |
| الظاهر كفاية مادي من زكاة حصته | | | |
| ٤٧٩ | ١٩ | ٤٤٣ | ٩ |
| امكن اخذ شدة | | | |
| بان يقال وحصل المال الى مالكه وان عصى بترك العبادة لكن هذا | | | |

| الصفحة | السطر | الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|--------|-------|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | | فيما اذا ادنى العين لا فيما اذا ادنى من مال خرافة لا يتبين في الزكاة ولا يتحقق عنوانها و فراغ الذمة الا بالقرية كما قالوا |
| ٤٨٠ | ٤ | ٤٤٣ | ١٧ | هو مشكل | الظاهر الكفاية وعدم الضمان لتحقيق العبادات من الأول و وصول المال الى المالك الفقير |
| ٤٨٠ | ٧ | ٤٤٣ | ٢٠ | عن اشكال | لا اشكال فيما اذا اخذ الحاكم العين من نصاب الزكاة بل مطمئنة كما ان اجماعهم على ان القرية شرط في الأجزاء يؤخذ به كذلك اجماعهم على ان زكاة الممنوع تؤدي باقيا الحاكم |
| ٤٨٠ | ١٥ | ٤٤٤ | ٣ | ايض مشكل | ليس الاشكال من الجهة المذكورة في المتن بل من حيث ان الحكم مقارن لا مقدم مع الواجب في الزكاة |
| ٤٨٠ | ٢١ | ٤٤٤ | ٩ | عدم اعتبار | فيه اشكال وقد مر الكلام فيه في زكاة الفطر |
| ٤٨٢ | ١١ | ٤٤٥ | ١٩ | او مقارن له | لا بد في الوجوب من حصول الشروط في جوف شهر رمضان وان حصلت بعد الغروب وقبل التعرّب الشرعي فلا يترك الاحتياط وان كان عدم الوجوب لا يخلو عن قوة |
| ٤٨٣ | ١٢ | ٤٤٤ | ١٧ | الا حوط الاخر | لا يترك الاحتياط |
| ٤٨٣ | ١٣ | ٤٤٤ | ١٩ | عنه وعنهما | اي لا يجب على الولي من طرفها القطع من ماله |
| ٤٨٤ | ٦ | ٤٤٧ | ١٠ | الا حوط المالك | لا يترك الاحتياط |
| ٤٨٤ | ١١ | ٤٤٧ | ١٥ | لكن الا حوط | لا يترك الاحتياط |
| ٤٥٥ | ١٥ | ٤٤٨ | ١٧ | لغالب الناس | لغالب نفسه او اهل بلدة |
| ٤٨٦ | ٢٠ | ٤٤٩ | ٢٠ | على الا حوط | والأقوى جواز |
| ٤٨٦ | ٢١ | ٤٤٩ | ٢١ | يجوز غيرها | فلا يترك الغزل مع عدم وجود المستحق او عدم إمكان الايصاف في الوقت |
| ٤٨٧ | ٤ | ٤٥٠ | ٢ | الأقوى جواز | الا حوط ترك الغزل مع وجود الآلة الامام عليه السلام |
| ٤٨٧ | ٩ | ٤٥٠ | ٧ | من اصل الخلأ | وغير الناصبين منهم |
| ٤٨١ | ١٥ | ٤٥٠ | ٣ | الا حوط | بل الأقوى |

| الصحيحة السطر الصحيحة السطر | | | | | |
|-----------------------------|----|-----|----|----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨٨ | ١٥ | ٤٥١ | ١٥ | الورقة | راقق جالها له العجينة |
| ٤٨٨ | ١٥ | ٤٥١ | ١٥ | الغارة | النشيط وخفيف السير |
| ٤٩٠ | ١٠ | ٤٥٣ | ٨ | ثم عاد وبلغ | بلافضل معتد به |
| ٤٩٠ | ١٢ | ٤٥٣ | ١٠ | وجوب خمسة | فيه تأمل |
| ٤٩١ | ١ | ٤٥٣ | ٢٢ | في معمود الأرض | في الأرض المفتوحة عنق مطلقا معمود أو غيرها |
| ٤٩٢ | ١١ | ٤٥٥ | ٥ | فالظاهر كذا | فيه تأمل |
| ٤٩٢ | ١٦ | ٤٥٥ | ١٠ | لا يبلغ نصب | فيه تأمل |
| ٤٩٢ | ١٧ | ٤٥٥ | ١١ | في حكمه | الظاهر حده |
| ٤٩٣ | ٩ | ٤٥٦ | ١ | لبيحان | الظاهر حده وانه ملحق بالأرباح |
| ٤٩٤ | ٢ | ٤٥٦ | ١٧ | أقربها الآخر | بل القرعة |
| ٤٩٤ | ٣ | ٤٥٦ | ١٨ | كما هو لا قو | الأذا علم بطرياق الجهل بالمقدار بعد العلم به وصار التكليف مفجراً وقصر في التأخر فانه لا يجري البرائة بل يجري الاشتغال فالأقوى فيه الأكثر وهذا المطلب سيال في كل مورد اجراء البرائة |
| ٤٩٤ | ٨٨ | ٤٥٦ | ٢٢ | أخذ بالتأمل | بشرط عدم التجيز قبل الشك |
| ٤٩٥ | ١٧ | ٤٥٨ | ٤ | وأن قلنا | فيه اشكال |
| ٤٩٦ | ١١ | ٤٥٨ | ٢٢ | من يحكم المسلم | كالصغير والمجنون ولقيط دار الإسلام |
| ٤٩٦ | ١١ | ٤٥٨ | ٢٢ | يحكم المسلم | يجري عليه حكم المسلم فاذا اشتري الذمى رضاً من ولده |
| ٤٩٧ | ٧ | ٤٥٩ | ١٦ | لم يجز خمس | لا يترك الاحتياط |
| ٤٩٧ | ١٣ | ٤٥٩ | ٢٢ | ليرضه خمس | فيه تأمل |
| ٤٩٧ | ١٥ | ٤٥٩ | ٢٤ | لم يجز الخمس | الأحوط الخمس |
| ٤٩٨ | ٢٢ | ٤٦٠ | ٤ | الأذا | لا وجه له بعد لزوم البيع |
| ٤٩٩ | ١٢ | ٤٦١ | ١٧ | الحول فكذلك | وجب عليه الخمس في ربيع العام الذي ترك فيه الحج أقول كذا وجب عليه خمس ربيع العام الذي يؤدى فيه الحج المتروك فكذلك عصياناً ولا يجب مصرفه من المؤنة على الأحوط |

| الصفحة السطر | | | | الصفحة السطر | المتن | الحاشية |
|--------------|----|-----|----|--------------------------------------|--------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٩٩ | ١٤ | ٤٤١ | ١٩ | ١٩ | اداء الدين | الذي كان يؤثفه وحار حروفا في حوائجه والابان استدان لأشتراء ملكا واسباب ذينة فليس اداء هذا الدين من المونة |
| ٤٩٩ | ١٤ | ٤٤١ | ٢١ | ٢١ | النجس أولا | من ربح العام المنقضى قول وكذا من ربح المال الآلة الذي يؤد الدين السابق فيه على الأخط |
| ٥٠٠ | ١ | ٤٤٢ | ٤ | ٤ | لكن الجبر | الأخط عليه |
| ٥٠٠ | ٧ | ٤٤٢ | ١٠ | ١٠ | ولو تجبر | الآن في النجس من الأرباح فيجوز له التصرف فيه قبل تمام الحول |
| ٥٠٠ | ١٤ | ٤٤٣ | ١٩ | ١٩ | لا يكون | النماء تابع للملك لا فرق بين التجار في السنة او بعد السنة |
| ٥٠١ | ٣ | ٤٤٣ | ٤ | ٤ | لا يجوز له | قد ذكرنا سابقا استثناء خسر ارباح المكاسب عن قاعدة عدم جواز التصرف فقط ما ذكر من الحكم الجارية والثوب والماء الا ان يكون المراد بعدا نقضا السنة وعدم قصد النجس بوجه اخر |
| ٥٠١ | ١٥ | ٤٤٣ | ١٤ | ١٤ | والأخط | الأول |
| ٥٠١ | ٢١ | ٤٤٣ | ٢٢ | ٢٢ | والأول | الأخط |
| ٥٠١ | ٢٣ | ٤٤٣ | ٢٤ | ٢٤ | لا يجب البسط | الأخط البسط على الأصناف واستيعاب افراد الطوائف المذمومة في محل النجس مع عدم العسر والمخرج وكذا الأخط التساوي بين الأصناف الأعم كون بعض منها أقل عددا والتساوي بين الافراد الأعم |
| ٥٠٢ | ٣ | ٤٤٤ | ٢ | ٢ | وتحل الزكوة | الأخط عدم قبوله الزكوة |
| ٥٠٢ | ٤ | ٤٤٤ | ١٣ | ١٣ | للاقتضا | الأقتضا على ما علم رضا الإمام ثم اوحصل له الظن الاطمينان في رضا الله تعالى سواء كان دفعا للساداة او اهل العلم او الامور مائة في الاسلام |
| | | | | فصل في شبهة ربط وجوب تحريم الاستبراء | | |

| الطبعة الثانية المتن الحاشية | | | | الصفحة السطر | المتن | الحاشية |
|------------------------------|----|-----|----|--------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٧٨ | ٢٤ | ٤٧٨ | ٢٤ | ٢٤ | الاقوى ان التحج بما هو لا يتوقف عليه ولكن لا يجوز له التصرف في ماله لأجل التحج وانما التحج صحيح ان يكون هناك مطلقا ان تصرفه امر موجب للبطلان | الاقوى ان التحج بما هو لا يتوقف عليه ولكن لا يجوز له التصرف في ماله لأجل التحج وانما التحج صحيح ان يكون هناك مطلقا ان تصرفه امر موجب للبطلان |
| ٤٧٩ | ٢ | ٤٧٩ | ٢ | ٢ | وان العتوما | هي دليل صحة التحج بما هو وليس دليل لصحة التصرف في المال بدون اذن الولي |

| الصحيحة الشارحة | | | |
|-----------------|-----|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٧٩ | ٤ | اذن الأبوين | الأحوط تحصيل الأذن لمحدث لعل والحكم بان عدم عقوق وقطع الرحم |
| ٤٧٩ | ٨ | لان يحجر عنه | والأحوط عنه ايضاً صحيح مع هذه الأفعال الواردة في الأخبار |
| ٤٧٩ | ٢٠ | وليثاً شريفاً | فيه تأمل |
| ٤٧٩ | ٢٠ | بطن مرء | موضع يقرب من مكة على جهة الشام |
| ٤٧٩ | ٢١ | يحمل غير الولد | الظاهر من الصبيان اللأم بدل عن المضاف اليه من صبيانكم ويصرف المثلث |
| ٤٨٠ | ٢ | هذا الاحتياط | الأقوى عدم وجوب تلاعب الكفارات على الولد وليس مبنياً على قوله ثم بعد السج خطاً بل يكفي عدم الكفارات على الجاهل بالحكم الآلة السيد ثم انكنا السج مبرراً والظاهر ان خارج عن مسئلة الأجاج وكان عالماً بالحكم فيقاله ان كان مأذونا |
| ٤٨٠ | ٩ | انه قياس | ليس قياساً بل لظهور الأخبار والمورد لا يختص الوارد |
| ٤٨٠ | ١٠ | ولا يقولون | عدم التعرض اعم من عدم القول بمعنى الفتوى على الخلاف |
| ٤٨٠ | ١٣٠ | فلا يثبت | المورد لا يختص الوارد |
| ٤٨٠ | ١٤ | والاعادة | القول بالأجزاء لا يخلو عن قبح |
| ٤٨١ | ٩ | اقويها الآخر | اوسطها اوسطها والمراد الاستطاعة الى ان يصل الى وطنه بناء على اعتبار |
| ٤٨٢ | ٤ | على مولا | استحباً بأوان لو يؤد مولاة فليكن |
| ٤٨٢ | ٨ | بالخصوص | الفرق بين اذن الخصوص والعوم ضعيف |
| ٤٨٢ | ١١ | وقد مران | مرخلافه |
| ٤٨٢ | ١٣ | اقويها الأول | لكن لما ذكر في المتن انه ممنوع بل للعوم وجوب الحج من قبل وليس مؤثراً على انه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ويحرم على المولى المتع عن الواب |
| ٤٨٢ | ٢٠ | فوري | وهو الأظهر |
| ٤٨٤ | ١٩ | فلا يظهر الوجوب | بل الظاهر منه الضرر في اجرة الشقين ولا يكون هنا مخصص لدليل بل في ظاهر ما ورد في ماء الوضوء فلا يقاس به والمضرب بالحال الذي يوجب الحج حاكم على الدليل الوارد في مورد الضرر ويقدم عليه وهذا مسلم في الوضوء انما الاشكال في عدم ورود دليل خاص في الضرر في باب الحج فحكومة لا ضرر في باب الحج مثل الحكومة في الأبواب الأخر والظاهر خلط التمسك بالأحرج |

| الصفحة السطر | | | |
|--------------|----|--------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨٤ | ٢٣ | من ثمن المثل | لا ينبغي جريان ما ذكرناه الحاشية السابقة في الفرعين السابقين وصدق الاستطاعة لا ينفع مع حكومة لا ضرر وصدق الضرر ليس موقوفاً على لزوم المخرج وهذا واضح والعجبة قدوة ومن بعض آخر كيف اشتبه عليه الأمر في الاستدلال والتمسك بالثمرة في المقام على فرض ثبوتها أحسن من هذا التقليل للعلل المبني على الخلط والاشتباه وأن تمسك أحد بان أصل الحجج حكم وارد في مورد الضرر فاجواب أنه يخص الضرر ويقدر دليل الحجج على الضرر بمقدار المعارف من صرف المال والزائد باقية تحت الدليل وتحت حكومة لا ضرر والقول بان موارد ثبوت الأحكام في مقام الضرر ومورده من باب التخصيص لا من باب التخصيص فلا نظر لدليل لا ضرر أصلاً ولا وجه له كما حققناه محله وإن الحق انتهى من باب التخصيص كما هو |
| ٤٨٤ | ٢٤ | ضعيف | بل قوى وما نسب إلى المحقق من خلافه في الترايع وكذا صاحب الجواهر له الأشهرية من باب الخلط بين مسئلة غلاء الأسعار ومسئلة ثمن المثل |
| ٤٨٤ | ١ | وفي ملكه | وتحصيل غيره مما ذكر |
| ٤٨٤ | ١٤ | لم يجب | بل لا يجبالأمع التصرف في هذه الأشياء عليه المخرج في عدمها |
| ٤٨٤ | ٢٤ | إذا توفقت | أي مع انحصار طريق الاستيفاء ولزوم عدم حصول المال لل دائر في مدة طويلة معتد بها والمقصود استثناء أفراد الضرر الذي لا يكون دليل الحجج شاملاً بل يكون محكوماً بخلافه فإنه يكون الدليل شاملاً بملازمة ورود دليل المنع مورد هذه الأفراد من الضرر |
| ٤٨٤ | ٢٥ | استيفاء | أي مع الانحصار |
| ٤٨٧ | ١١ | وكان عليه | توضيح الحال أن الدين مع كونه حالاً وكون الدائن مطالباً وعدم وفاء المالك وما يملكه لو فاءه وللصرف في الحجج هو مانع ومع عدم كونه مطالباً وعدم الوثوق بالقدر على وفاءه أيضاً مانع على الظاهر ومع القدر على الوفاء به بماله الموجود والموقوف بتحقيقه ليس مانعاً ومع كون الدين مؤانكاً له مال لو فاء الدين عند أجل أو سبق بحصوله ليس مانعاً ولا بان يلزم حمان الدائن من حقه فهو مانع للزوم الضرر على الدائن ولا |

الحاشية في بقية المسائل المتعلقة بحكم الحج

الطبعة الثانية المتن

| الصحيفة | السطر | | ضرورة في الاسلام ولعدم صدق الاستطاعة ايضاً على الاظهر والقول بغير |
|---------|-------|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | المال في الحج والذات عند الاجل مع عمر المديون ينظر اليه بضعف |
| ٤٨٨ | ٨ | لكنه ممنوع | بل ليس بعيد |
| ٤٨٩ | ٤ | يخرج | ان كان بقصد نفوت مطلوب المولى فهو ممنوع فان الواجب بعد الا |
| ٤٨٩ | ١٠ | لعمري عن جواب | لا يجوز تفويت مطلوب المولى كما ذكرنا |
| ٤٨٩ | ١٩ | فالظاهر | بل عدم استقرار نظر الكلام في الفريغ والفرع الاخر |
| ٤٨٩ | ٢٥ | عند التمكن | ليس المقام لواجبات المطلقة بل الحج لما كان مشروطاً بالاستطاعة القدرية ليس الجاهل عندهم مستطيعاً والاستطاعة العرفية ليست منحصر في جهة معينة نعم ضيق الشرع دائرة الاستطاعة من حيثية المال بوجود الزاد الراحة فانهم فان ما في المتن خلط ومقايضة فان قلت بناءً على هذا انك جاهلاً بوجوب الحج ليس مستطيعاً باعتبار العلم في الاستطاعة قلنا مقصود ظهور الاستطاعة التي هي شرط للوجوب في لسان الدليل حصول العلم بالموضوع والحكم ورضا اليد في العلم بالحكم اما لزوم الدور كما قيل و للتصويب المجمع على بطلانه اما العلم بالموضوع دخله في الحكم وكون الحكم مقيداً ومشروطاً به لا محذور فيه فلا يرفع اليد عن ظاهر الدليل الدال على اشتراط الحكم به وواضح عند الفرقان الجاهل بالموضوع لا يقدر ولهذا كان معدوراً عند العقلاء فظهر ان الجاهل بالموضوع لو تحقق شرط الوجوب في حقه وهي الاستطاعة العرفية |
| ٤٩٠ | ٤ | المال القيد | فيه منع فالأقوى الاجزاء ان كان الاشتباه في التطبيق |
| ٤٩١ | ١٨ | على الأقوى | القول بالفرق قوى |
| ٤٩١ | ١٩ | وكذا القول | مع عدم الوثوق بالحرج مانع الا ان يفرض عدم لزومه وهو نادر |
| ٤٩١ | ٢٢ | او كان لا يمكن | فيه اشكال وان كان لا بعد الوجوب بتقريب ان مع عدم تمكنه لا يلزم الحرج على العيال من قبل حجهم والمفروض انه مستطيع أي قادر على الزاد والراحة في نظر الفرق بين الاستطاعة هنا وفي المالية حيث يعتبر نفقة العيال فيها بل يمكن ان يقال لا فرق بل عدم الوجوب في المالية مع فقدها للزاد الضروري والحرج على عياله من قبل وجوب الحج |

| الصفحة السطر | | | الظاهر منه مانع |
|--------------|----|-----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٩١ | ٢٥ | وجهان | |
| ٤٩٢ | ٣ | عن المشهور | لا يبعدان يكون مقصود المشهور عدم شمول أخبار عرض الحج ولهذا اطلقوا القول بعدم الوجوب بالنسبة الى الصورتين السابقتين ايضا وعلى حال الاقوى وجوب القبول هنا فيصدق الاستطاعة بعد حصول ايجاب الهبة فيجب عليه القبول بعد صبره الوجوب منجزاً من باب تحصيل شرط الوجود لا الوجوب ويجزى عليه احكام الوجوب بالاستطاعة لا الوجوب بالعرض والبذل للحج |
| ٤٩٢ | ٦ | فالظاهر الصحة | في صحة الشرط اشكال لكن يجب عليه الحج باعطاء المال ان كان بمقدار ما يستلزمه |
| ٤٩٢ | ١٣ | استقر عليهم | في المسئلة ومسئلة التيم تأمل وتفصيل |
| ٤٩٣ | ٢ | وجب عليه الاثما | وفي تفسير العباة وجهان |
| ٤٩٣ | ٣ | تفدبر كفايته | اي يكون الاذن والرضا مقبداً بالكفاية ويلزم هذا التفيد ضمانه للمال الذي يصرف في الحج بعد كشف عدم وان كان في اثناء الطريق وكان مستطعاً ثقافاً يجب عليه الاتمام ويجزى عن حجة الاسلام وان كان في اثناء الاعمال يرجع الى مسئلة الكفاية في الاستطاعة والفرق بين حصولها قبل وقوف المشروعه وان حكم سابقاً بانهم لا يقولون به لكنه ممنوع كما مر وعلى انه حال يجب عليه الاتمام اذا بان |
| ٤٩٣ | ٤ | صدا الاستطاعة | الظاهر صدقها مع الوثوق ولا فرق بين القهين |
| ٤٩٣ | ٧ | صحة الحج | بل الظاهر عدم اجزائها عن حجة الاسلام خصوصاً اذا كان قصد من الاول بمنى |
| ٤٩٣ | ١٥ | على نفس | لا مقدته |
| ٤٩٣ | ٢٠ | لكن لا ينبغي | بل لا يتك فيما كان العمل مراف في غاية التهول كعلم مسائل علمية او قرائة بعض الادعية او كتابة بعض سجلات مختصة او كان الاجر مشهوراً في بعض المطالب العرفية او المسائل الشرعية او مدعواً لتعليم فن من الفنون العلمية لا يقال بالاستطاعة موقوف على الملكية والملكية موقوفة على القبول ولا يجب تحصيل شرط الوجوب لاننا نقول الاستطاعة موقوفة على القدر على الزاد والراحة وان كانا غير ملك منتهى الامر لا بد وان لا يلزم حرج او ضرر عليه وعلى غيره من قبل وجوب الحج بالقبول شرط الوجود لا الوجوب لتحق الاستطاعة قبل قبوله |
| ٤٩٤ | ١١ | الاستطاعة | لعدم لزوم الحرج من قبل وجوب الحج في البدئية |

| الصفحة السطر | | | |
|--------------|----|------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٩٥ | ٢٣ | فالظاهر | بل الظاهر عدمه لتقريب ما مر ولا يترتب عليه ما دونه قد |
| ٤٩٦ | ١ | وجها | الأوجه عدة |
| ٤٩٦ | ٣ | فالظاهر لا يستقر | بل الظاهر عدمه |
| ٤٩٦ | ٤ | الأذا كان | فيه تأمل |
| ٤٩٤ | ٧ | فالظاهر | بل الظاهر عدة |
| ٤٩٦ | ٧ | وان غنق وجو | اي المانع الشرعي فلا ينافي ما سبق من قوله والأقوى عدمه لأن المانع هنا |
| ٤٩٦ | ٨ | فالظاهر لا يستقر | بل الظاهر عدة |
| ٤٩٦ | ١١ | على اشكال في | قد يتنازع |
| ٤٩٦ | ١٣ | صحيح الأول | فيه نظر |
| ٤٩٦ | ١٤ | فان الأقوى | هذا اذا علم ان الشارع حصل غرضه ولم يبق محل لا يتبان الطبيعة ثانياً وألا |
| ٤٩٦ | ٢٠ | تحصيل الشرط | في نهاية الوهم والضعف فان الصحة شرط بالنقص فكيف تحصل الصحة مع |
| ٤٩٦ | ٢٥ | انما برهان | رفع الوجوب كافي في عدم الاجزاء كما ادعى عليه الاجماع في مسألة الأنكاح وكانهم فهموا من الأدلة عدم سقوط الفرض وعدم تحقق عنوان جهة الاسلام لا يتحقق حال وجوبه والطلب الالزامي |
| ٤٩٥ | ٢ | لو يجزئ | لا بد ان يحكم بالاجزاء على هذا صلب لأن الهيئة واحدة والمامية تقع صحة هذا والصحة ليست تابعة للأمر وهكذا الاجزاء والأمر الذي ليس فارقاً بين مسألة |
| ٤٩٦ | ٢ | لأن | فاطر ترك الواجب والتقريب المناسب للثاني لكونه مقدمة للحرام ومستلزماً |
| ٤٩٦ | ٣ | لأن انتهى | لا ينبغي ان النفس متوجه الى نفس العبادة بعنوان الضدية او الى عنوان خارج منه وما متحد معها مصداقاً ويكفي في بطلانها فانه يهي في العبادة او مجتمع مع |
| ٤٩٦ | ٤ | بما خارج | ليس انتهى عنه امر مقارناً له ما يجزاء على كونه كالتطرق الى الاجنبية بالنسبة الى |
| ٤٩٦ | ٤ | عدم المانع | مقصود المصنف ان وجوب الحج مشروط بعدم وجوب شيء آخر وعدم حرة شيء آخر من احكامه اي لا يمكن دعائها مع انبان الحج بخلاف وجوب ذلك الواجب وحرة ذلك الحرام فانه مطلق فلا يجب الحج فانهما يمتنعان عن وجوب ولا ينبغي ان الاشتراط والاطلاق نسبياً والتميز بالنسبة الى ما ثبت اشتراط مشروط وبالنسبة الى غير مطلق مثل الفضة ونحوه الشرب والزيادة |

بوجهين
 ١- وجهه
 ٢- وجهه
 ٣- وجهه
 ٤- وجهه
 ٥- وجهه
 ٦- وجهه
 ٧- وجهه
 ٨- وجهه
 ٩- وجهه
 ١٠- وجهه
 ١١- وجهه
 ١٢- وجهه
 ١٣- وجهه
 ١٤- وجهه
 ١٥- وجهه
 ١٦- وجهه
 ١٧- وجهه
 ١٨- وجهه
 ١٩- وجهه
 ٢٠- وجهه

| الشبهة | السطر | المتن |
|---------------------------------------------------------------------------------|-------|-------------------------------------------------------------------|
| والزاد والواحدة شرط وأما عدم حرمته لغيره في لسان الدليل شرطاً بل هو | | |
| وجوب الحج بالنسبة إلى وجوب هذا الشيء فالباب باب المراحة ولا بد | | |
| من رعاية الأهم قريب مورد يلزم ترك هذا الواجب كالوفاء بالقسم | | |
| على شرب شيء لذيقه في كل يوم فيصير دأبه بخذاء بستانه ونفد بهم السب | | |
| لا يوجب التقدّم كما حقق في محله نعم إن كان ذلك الحكم واقعاً لموضوع | | |
| الاستطاعة عرفاً فهو مطلب آخر | | |
| ٤٩٧ | ٧ | ومنع كون التهي |
| فيه تأمل قد ذكرنا سابقاً هذا بالنسبة إلى الواجب الآخر الذي يلزم تركه | | |
| وأما بالنسبة إلى الحرام الذي يلزم تركه وأما بالنسبة إلى الحرام الذي يستحق بالحج | | |
| فيمكن أن يقال الحج حلة للحرام وهي حرام فلا امر ولا يجوز ونحن نحكم بالأجزاء | | |
| من باب عدم التهي ومجوبة الطبيعة وإن لم يكن بعث فعلي | | |
| الأظهر عدم الضرر وما يأخذ الحرج في طريق مكة ليس من مسئلتنا بل هو | | |
| عرفاً من مصادف سفر مكة بعد سهرو دته أمراً مستمراً | | |
| ٤٩٧ | ١٣ | إلى الميقات |
| إن كان الأحرام في السفينة عند المأذاة مع الأمور المذكورة فلا يتم ما ذكرنا | | |
| وكذا إذا كان الوقوف بعرفة موجباً للمرض من تحر الشمس مثلاً منع أن الحكم بعد | | |
| الوجوب إذا استلزم أكل اللحم عند الاضطراب أو الأتبان بصلوة اخلت | | |
| شرائطها عند العذر ليس يتام والحق أن الباب باب المراحة والحج أهم ذكر | | |
| من الفروض إلا في مثل ترك الصلوة مع طم أو قتل نفس أو ضعف الإسلام ومثلاً | | |
| ذلك والأمور هنا هي من المسئلة السابقة حيث أن الواجب والحرام مفروض | | |
| على وجه الفعلية والتجبر مع قطع النظر عن المزاحم بخلاف المقام فإن الخطأ | | |
| غير متوجه فإن الحج وإن ثبت بالدليل كونه واجباً علم لكن المفروض في | | |
| المقام من الواجب والحرام ليس معلقاً لأن موضوع الحكم محقق فعلاً وهو | | |
| ٤٩٨ | ١ | ففي وجوب الاستئذان مع وجاء زوال العذر |
| ٤٩٨ | ٢ | وجاء الزوال لا يترك الاحتياط لعدم معلومية الأجماع مع إطلاق الدليل |
| ٤٩٨ | ٤ | علم الوجوب بل الأحوط الوجوب |
| ٤٩٨ | ٧ | كان اجباً بل هو بدعي دائماً |
| ٤٩٨ | ٧ | ولا دليل إطلاق الأدلة يكفي |

في بياقية أحكام الحج والعمرة

الحاشية

الطبعة الثانية المتق

٢٠

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٩٨ | ٨ | فالظاهر كفاية | بل الظاهر عدمها |
| ٤٩٨ | ١٠ | في القام | ليس هو هو بعينه بل هو بدل |
| ٤٩٨ | ١١ | ويكنى | بل لا يكنى |
| ٤٩٨ | ١٢ | بل يحتمل | لكن الأقوى عدم الكفاية |
| ٤٩٨ | ١٤ | على انفساخها | بعد ارتفاع العذر وكشف الوجوب بالباشرة يرتفع الموضوع فتقضي فان لا يجوز اجور على ان يأتى بالتحج المستقر عليه واستنابه على وفاء هذا الدين عنه وبعد ارتفاع العذر وصحوره وشره مكلفاً بوفاء دينه بنفسه لا يتمكن الاجبر من وفاء دينه فكانه ليس متمكناً أن يعمل بما استوجبه عليه وهذا في التحج المستقر واما النائب في مورد لو استقر عليه فلا انفساخ فيتم الاجبر عليه وينا في مباشرة النوب عنه المكلف انفساخ تحج حسب تكليفه ومادل على ان التحج في العمرة واحدة في التحج المباشرة |
| ٤٩٨ | ١٧ | في التحج التذكري | لا يترك الاحتياط فيها |
| ٤٩٨ | ١٩ | ولو تمكن | بل وان تمكن منها ولم تكن محقة للزوم الضرر |
| ٤٩٨ | ٢٢ | استقر عليه | والتعليل قليل والنشاط شول دليل قضا التحج عن الميت وملاحظة انه يدل على قضا |
| ٤٩٨ | ٢٤ | وحصل اليك | فيما لم يجب الاستنابة بان استنابه بين توجه الامر الاستنابة ولا يخفى انه بناء على ذلك من عدم الاجزاء في الفرع السابق من كون العذر مرجو الزوال لا يجوز ولا يكره هنا لان النشاط الذي هو اتيان النائب للتحج حال استحباب الاستنابة موجود |
| ٤٩٩ | ١ | والظاهر | بقى على عدم اجزاء التدب عن الواجب وهو قوتي وحاصل الفرق بين المتبرع ومثله ان حصول التحج حال وجوب الاستنابة في الأول وندبه في الثاني |
| ٤٩٩ | ٢١ | لكنه مشكل | الأقوى الاجزاء |
| ٥٠٠ | ١ | قولان | اقولهما الوجوب |
| ٥٠٠ | ٨ | على القند | على الامر على القند المشتراء من الظاهر من غير صارف فان ما ذكر في صدد الكفاية من قوله لا وجه لوجوب القضاء استحسان عقل بل استبعاد لغير تعبد فان القضاء من حيث الورد على وجه قد لا يجب وثبت القضاء في صوم الحائض وقد يجب القضاء مع عدم وجوب كصوم المرنين اذا بر من مرضه ثم مات وقد يجب القضاء مع عدم الوجوب |

| التصنيف | السطر | الشرح |
|---------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | وعدم التمكن من قضاء الصوم المسافر خصوصاً في السفر الواجب ان مات بعد رمضان في اول شوال مثلاً فيقضى عنه كما عليه جمع يقتضي النص وقد لا يجب القضاء مع عدم الوجوب وعدم التمكن من القضاء الصوم المريض ان لم يبرأ ومات وكذا صوم الحائض ان مات المرأة في اول شوال فلما ظهر دليل ويستكشف الفقيه الماهر عن غلظهم عليها ان القضاء ليس منصوصاً في مورد فوت الواجب وجوبه بل شرعية القضاء فليكون في مورد غير مصلحة الواجب كما ذكر في صلة |
| ٥٠٠ | ١٥ | لوجوب عليه |
| ٥٠٠ | ١٥ | كقضاء الصلوات |
| | | ليس الحج في حق كقضاء الصلوات فان القضاء بالامر الجدي المنفرد على مخالفة الأول بخلاف الحج فانه اي تأخر مع التأخير الأول لانه ليس بمقتضى ما خلقت له الخطاب بل مخالف في فوريته والخطاب بالنسبة الى الحج كخطاب الصلوة في الوقت اذا سلم حيث ان الاسلام لا يجب بعباده |
| ٥٠١ | ٢ | فذا ترك الاسلام في الوقت ففي خارج الوقت هل هو مأمور بالقضاء ام لا فان قلت بالأول يورد الاشكال وان قلت بالثاني فهو خلاف الفرض من ان الكافر مكلف بالقضاء وهو المشهور والقول بسقوط الامر بالقضاء عند خروج الوقت يخفف جداً حيث ان الامر بالقضاء يتوجه عند خروج الوقت ولا يندفع الاشكال الا بانه ان المولى امر بالقضاء لمصلحة فيه مع كونه محبواً وبالاسلام يجوز عن مطلق اظهر ان شرف الاسلام ومزجه الاغناء به وهذا افضل منه ولا يستلزم قبحاً ولا جهلاً ولا فساداً |
| ٥٠١ | ٧ | على الأقوى |
| ٥٠١ | ١٦ | في أثناء الغسل |
| | | المع يجب عليه ان يتوكل في الاحرام الاجتناب عن المحرمات المخصوصة على وجه الاستبراء الحين الاحلال نظير الصوم في وجوب بقائه قضاء الامساك المائيل فاذا بطل هذا المعنى في جزء الزمان بطل الكل فالمسئلة نظير الصوم ولا ربط لها بالغسل والوضوء والصلوة |
| ٥٠٣ | ٨ | وجهان |
| ٥٠٣ | ٨ | قدم قولها |
| | | ان ادعى الزوج ان المرأة فيها عيب نقص فيخصى هناك المرض والا ان كان نقصاً في ان المرأة مأمونة فحذفها لكن لا تقدر على حفظها اذا الركب والنزول وفي |

| الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|-------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٠٢ | ٩ | الاثبات | او خطر العرض والناموس مع ان الاقوى اليقين على الزوج في غير ما كان خطر العرض المدعى من جهة نقص وعيب المرأة |
| ٥٠٢ | ١١ | وجهان | اقويها ثم فيما كان محققا ولم يقدر ان يمشي معها او يدبر من يثق به ويرسله معها |
| ٥٠٣ | ١ | كفيجة | لا يترك الاحتياط |
| ٥٠٤ | ٢٣ | ولو اوجه | ان اوجه بجهة الاسلام فالأحوط عدم كفاية الميقاتية ويراعى الاحتياط من جهة الآخر حتى اللذان |
| ٥٠٥ | ٤ | كاشعريه | في الاستدلال به وبالوجه الثاني نظرو في الثاني نظرا واضح |
| ٥٠٥ | ٧ | كأقوى | في بعض الاخبار من منزله |
| ٥٠٥ | ١٣ | الا اذا اوى | في الاستثناء نظر |
| ٥٠٦ | ١٠ | او الوصى | وهو الأقوى |
| ٥٠٦ | ٢٤ | على تقليدنا | وهو الأقوى |
| ٥٠٧ | ٢ | فالظاهر | بل الأحوط |
| ٥٠٧ | ١١ | الطلاق | وهو الأقوى |
| ٥٠٧ | ٢١ | فليس يجزئ | اي فليس يجزئ حجة عن الميت حتى يتج من نفسه والتعبير من ماله للتلزام العرض بينه وبين حجة لنفسه قوله وهي تجزئ عن الميت اي نيابة الصروة في الحجج عن الميت واسم الظاهر اي لفظة الصروة ليس في صحيح سعيد الأعرج ويمكن ان يكون التصريح من الرأى من باب التوضيح وفي الحقيقة ان كان له مال وأن لو يكن له مال فلعنى ان نيابة الصروة اي فليس يجزئ حجة عن الميت حتى يتج لنفسه وهي اي نيابة عن الميت بعد حجة لنفسه مجزئة سواء كان له هذه الصروة مال وقت حجة لنفسه فيج من ماله او لو يكن له مال فيج عن نفسه ببذل باذل والمقصود دفع التوهم الناشئ من قوله حتى يتج من ماله بان المقصود منه حجة لنفسه لا عناية في ان يكون من ماله بل لم وان كان من مال غيره وهي هنا وجه اخر ولعلنا ظهر في نفسه لقوله هي تجزئ الحج وهو ان المراد ان نيابة الصروة مجزئة كان تعلق به حجة الاسلام وان لم يتمكن من الحج فعلا او لم يتعلق به اصلا والمقصود ان صدر الخبر وذيله متافيان والصدرا ظاهر لا مكان رجاء الذيل الى بعض ما ذكرنا وقد توجب الصدرا كانه كالتص في الحكم الوضعي وهو بالطلاق والعلم من السيد |

الحاشية الأولى
في حجة عن الميت حتى يتج من نفسه والتعبير من ماله للتلزام العرض بينه وبين حجة لنفسه قوله وهي تجزئ عن الميت اي نيابة الصروة في الحجج عن الميت واسم الظاهر اي لفظة الصروة ليس في صحيح سعيد الأعرج ويمكن ان يكون التصريح من الرأى من باب التوضيح وفي الحقيقة ان كان له مال وأن لو يكن له مال فلعنى ان نيابة الصروة اي فليس يجزئ حجة عن الميت حتى يتج لنفسه وهي اي نيابة عن الميت بعد حجة لنفسه مجزئة سواء كان له هذه الصروة مال وقت حجة لنفسه فيج من ماله او لو يكن له مال فيج عن نفسه ببذل باذل والمقصود دفع التوهم الناشئ من قوله حتى يتج من ماله بان المقصود منه حجة لنفسه لا عناية في ان يكون من ماله بل لم وان كان من مال غيره وهي هنا وجه اخر ولعلنا ظهر في نفسه لقوله هي تجزئ الحج وهو ان المراد ان نيابة الصروة مجزئة كان تعلق به حجة الاسلام وان لم يتمكن من الحج فعلا او لم يتعلق به اصلا والمقصود ان صدر الخبر وذيله متافيان والصدرا ظاهر لا مكان رجاء الذيل الى بعض ما ذكرنا وقد توجب الصدرا كانه كالتص في الحكم الوضعي وهو بالطلاق والعلم من السيد

| الصفحة | السطر | الحاشية |
|--------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | <p>المحقق الأستاذ قد أنه مع صحة الخبر وعدم لفظة الصروق في خبر جديلا لا يخرج والطهرية الصدر والشهرة ونقل خلاف بل عدم الإجماع قال لا بعد الفتوى بالصحة فافهم واغتنم</p> |
| ٥٠٨ | ١٨ | <p>عن المشهور كما قوبناه</p> |
| ٥٠٨ | ٢٢ | <p>ان كان المراد من الأتيان بقصد ما عليه قصد عنوان الحج فالفروض انه قصد وان كان المقصود وجوبه فالفروض انه لا يعتبر قصد الوجه وان كان المقصود ان عليه شيئين وهو قصد شيئا معينا في الواقع كيف يكفه حاله يقصد فالفروض تسليم وحدة الحقيقة وليس هذا الا خلافا للطلب وليس هنا تعدد طلب وعلى الفرض ان كانت الحقيقة الكلية الواحدة ارادها المولى مرة حقا ومرة أخرى ندبا فاذ الله بهامرة على نحو ينطق عليها في المرة الأولى سقط الحتم والألزام القهري ولا يمكن ان يقال اسقطت ارادتي لهذه الحقيقة وهذا الذي فعلت يكون مورد ارادتي لحقيقة لعدم تعيين الفرد في الكل قبل وجوده وبعد وجوده يحصل الغرض والمراد قهرا وتبقى ارادته الحقيقة ودرجتها اتيان الطبيعة مرة أخرى وان كان المقصود انه قصد خلاف لانه قصد التذب والنجح واجب فاجوابه انه لا يفرض الا ان يكون على وجه التقيد بان يكون على ساقط عن عنوان الطاعة المطلقة وكونه ملتقنا بالدقة ومغضيا مع مولا ومعلوم في المقام انه ليس كذلك فانه مشبه بجعل مكان بقاء الفرد الثاني والأتيان بالاشارة الى الفرد الثالث المطلوب فعلا مع اشتباهه من وجهين احدهما تحيل الامر بين وجوده وندبه والثاني ان كان الحج لله مع الاشارة الى الفرد المستحب فانما رد كافي في الحقيقة ووقع الحقيقة في حقيقة على ما علم من جهة الاسلام فانما انما المتكلم قد بعد تسليم ايجاب الحقيقة لا يخرج عن دعوى الجواب</p> |
| ٥٠٤ | ٧ | <p>في الاستدلال نظر لان الكلام في تأييد عبادته والتسبب لا في وجوب الوفاء ولا</p> |
| ٥٠٩ | ٨ | <p>بل الاقوى عدم صحة ندن</p> |
| ٥٠٩ | ١١ | <p>الاقوى المشهور اعتبارها في انشاء الالتزام بالتدبر وادلة الكراهة ضعيف دلالة جدا بل لا خلاف فيه ويمكن دعوى الإجماع كما في الروضة وغيرها على اعتبار القرية ووجه البطلان اعتبار القرية في الالتزام والعبادة من الكافر باطل لا اشتراط الاسلام في نفس انشاء التدبر والمصدق تحيل ان قرية الملتزم مائة بنظرهم ولا الفرق بينهما لو دفع الاشكال عن اعتبار القرية في الملتزم لا يدفع الاشكال في نفس</p> |

الطبعة الثانية المتن في بيان قيمة المسائل المتعلقة بالحج

| التصنيف السطر | | | |
|---------------|----|-----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥١٠ | ١ | يمن الحجة | وهو خلاف ظاهر الأدلة جداً |
| ٥١١ | ١ | وجهان | الأقوى الشمول وكذا في الدعوى اللاحقة |
| ٥١١ | ٥ | ام لا وجها | الأظهر الجواز |
| ٥١١ | ١٤ | كان متأخراً | فيه تأمل فان نذر الزوج ايتى يتعلق بغير نفسه من الواقعة فوجوبها عليه يمنع من العمل بنذر الزوجة في تراحمه والأقوى أن المقدم مقدم لأنه يقع بلا مانع والتأخر يصير حدود منذر بوجه غير راجح مثلاً ان كان نذر الزوج مقدماً فالمرأة على التقرب من صوم يوم النيس بالنسبة إليها صوم يوم يجب عليها في حده ورتبة يمكن الزوج في الواقعة ولا وجان لهذا الصوم فلا ينعقد |
| ٥١١ | ٢٠ | تختلف النذر | ان كان النذر الثاني من حيث السنة مقيداً بسنة معينة مع كون الحج من مكان كذا والأول لا يقع وقوعه على خلاف النذر الثاني بل لا يصدق إلا عدم الحصول على ما له بالحج من مكان كذا في سنة أخرى الظاهر أن النذر الثاني يقيد بالنذر الأول لا أنه تعدد مطلوب موصوف ووصف المقيد غير حاصل ويمكن أمثال النذر والوفاء به في سنة أخرى بخلاف تقييد حجة الإسلام فإنه غير مضي بالنذر فيها |
| ٥١١ | ٢٢ | الظن الموت | إلى ما يصدق التهاون بأمر الموت وطاعة |
| ٥١٢ | ٣ | قولان | أقويهما الثالثة |
| ٥١٢ | ٤ | الواجب أن | مثل الخس والركوع والكفارة ونذر المال فاتها مثل الديون ما يتكلفه في تطبيق العنوان عليه مثل ادعى الجواهر وزاد فيه الماتن الماهر فلا يجزى الحكم فيها إلا بالبيان الواضح بالمرجحة الإسلامية وأما حج النذر فالتصريح على أنه من الثلث كما سيأتي |
| ٥١٣ | ٣ | وفيه ان الأصحاب | فيه ما لا يخفى فان الجماعة المذكورة من الأصحاب |
| ٥١٣ | ١٥ | ثم صار معصوباً | بالعين المهمة والضرر المجهة آمناً حاجراً |
| ٥١٣ | ٢٢ | من أصل التركة | يقضى الحج من الثلث |
| ٥١٣ | ٢٥ | من أصل التركة | بل من الثلث |
| ٥١٤ | ٢ | أوجهها | بل ثانيهما أوجه |
| ٥١٤ | ٥ | منومة | مبرهنة واضحة |

الحاشية في أن من نذر الحج لم يأنفك عنه

الطبعة الثانية المتن

| الصفحة السطر | الظاهر | فيه تأمل إلا أن يكون خبره مع معتبراً |
|--------------|--------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| ٥١٤ | ٢٤ | فان بقيت |
| ٥١٤ | ٢٠ | بل له اختيار الأزيد |
| ٥١٤ | ٢٠ | بل من الأصل |
| ٥١٧ | ٤ | يجمع قيوده |
| ٥١٧ | ١٤ | إذا كان حرجاً |
| ٥١٧ | ١٧ | أو مبدأ الشروع |
| ٥١٧ | ٢٢ | سقط نذر |
| ٥١٧ | ٢٥ | هو القربى الأقرب |
| ٥١٨ | ١٩ | وجوب الركب وسياق البدنة |
| ٥١٨ | ٢٢ | القول الثالث بل هو القول الثاني لقاعدة الميود |
| ٥١٩ | ١٤ | كوفها شرعية فنية خير البائع مع اجتماع الشروط الأخرى في العبادات صحيحة على الأقوى |
| ٥١٩ | ١٨ | على لفظ الرجل هو من باب المثال |
| ٥٢٠ | ٥ | ما هو الأقوى ليس وجه البطلان هذه القاعدة حتى تمنع بل صحيح سعيد وخبر سعد |
| ٥٢٠ | ١٠ | تحقق النيابة بل يتحقق للنسب لو اورد في التامب وهو الكفر |
| ٥٢٠ | ٢٤ | في فراه وان الله يكتب للنوب عنه حجة سابقة من التامب وان لو تولى له يكتب له حجة أي |
| ٥٢٠ | ٢٥ | في الأيتان ولو يطلع الولي عليه |
| ٥٢١ | ١ | يشكل الظاهر من الدليل ان الأجزاء حكمية هي كالأجزاء في الأفعال نسياناً في الصلوات |
| ٥٢١ | ٥ | لاختصاص |
| ٥٢١ | ١٤ | لكن الأقوى لأن مفهوم رسالة القنعة مقيد |
| ٥٢١ | ١٧ | على تفرغ الدية ولا يستحق على الشواصل الأحوام ان مات قبل الأحوام في هذه الشؤون فلا |

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|--------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢١ | ١٩ | او بعد | بل يستحق بالنسبة فيه كما ذكر سابقاً وبإحاطة التمه في زيادة قيمة واجرة مجبولة على العمل |
| ٥٢١ | ٢٠ | ولا بعضاً | لأنه بالعمل بعضاً |
| ٥٢١ | ٢١ | المقتلات | ان كان المستأجر عليه من المقدمات يستحق المسمى بالنسبة |
| ٥٢١ | ٢٣ | بوصف المقتدة | المقتدة وصفاً للفعل في مرحلة امر المولى والشارع في جعل الحكم للطبيعة ولكن في حلة الأجرة ان كان داخلاً في المستأجر عليه ولو حظ جزء توزع عليه المسمى لأنه في هذه المرحلة نفس المستأجر عليه لا مقدمته وكونه في ضمير المستأجر مجبواً لا ربطاً بعين انشاء الأجرة والمحموظ فيها ولحاط المسمى موزعاً على المركب المحموظ في الأجرة وكون المسمى الى المقات في طريق معين مطلوباً بنفسياً للمستأجر بان يكون له غرض مستقل وفائدة مستقلة غير التوصل به الى الأحكام لا ربطاً له في مرحلة جعل المسمى على المجموع فانه موزع عليه مطم بالملك المقدم |
| ٥٢١ | ٢٥ | من الأعمال | الحق انه موزع على الأعمال والمشي عند الإطلاق فانه وان كان مقدمته شرعاً لكنه جزء المستأجر عليه عرفاً وأعلم ان محل النزاع في مورد الإطلاق وعدم بيان الجهات تعيينها وموارد في الأجازات مختلفة قد يكون المورد مما يكون المسمى في نظريهم موزعاً على العمل وان كان الفائدة منوطة بجزء آخر العمل كالفائدة استوجب على نزول بئرها خارج خاتم ياقوت مثلاً فإذامات التوال وحصل مانع قهره كطغيان الماء فهو يستحق المسمى بالنسبة وكالفائدة استوجب على ان يسافر الى بلد وان يحمل الخط الى الواحد فلما اراد ان يعطى الخط سقط في الشط فانه يستحق المسمى بالنسبة والظاهر ان اعمال الحج في نظري العرف كالمثالين وقد يكون المورد مما يكون المسمى على العمل بلحاط النتيجة حسب نظر العرف في مثله كانه صار اجيراً على العنوان التوكيد كما اذا صار اجيراً على وجدان الضالة مثلاً بان يدور على الضالة وان يجدها فالنطاق في الاستحقاق وجدان الضالة وان وجدها في اول خلق ولا يستحق ان دور ولا يجدها وهذا نظيراً لأججاج في الحج بعنوان التفريع |
| ٥٢٢ | ١ | ثم اطلت | الكلام في البطلان القهر لا الاختيار فانه متعلق بالعرف |
| ٥٢٢ | ٣ | نفع للمستأجر | ليس النطاق في التزام الموجد والمستأجر نفع المستأجر بل قد يكون احوال النفع داخلاً في كانه الاستحجار لا لقاء الشبهة لصيد السمك فيسحق لصياد المسمى مع خروج |

| الصفحة | السطر | لو يكن مغروراً | اقدا مو دخوله في العمل من جهة وثبوت حقه |
|--------|-------|----------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢٢ | ٣ | | |
| ٥٢٢ | ٤ | ويجب عليه | لا يناسب هذا الحكم مع فرض الموت الذي كلامه فيه ألا ان يخرج من بين في الرجعة وظهور الحق عليه |
| ٥٢٢ | ٢٤ | ولا يجوز المدل | سيأتي ما عندك |
| ٥٢٣ | ٢ | علم العلم | لا يخفى ان الظاهر من قوله عليه السلام في الحقيقة لا بأس لجواز ومورد العلم بالفرض خارج بالانصراف وعلل الامام عليه السلام بعلة الحج مع اداء جميع المناكح وعلل الحكم التكليفي بالوضعي قوله ضعيف قول بل قوتها قوتها وبينا ان |
| ٥٢٣ | ١ | ويستقط منه | أي من المصلحة لكن ثبت له اجرة المثل على الأقوى بملاحظة الأذن الشرعية وقصد الاجرة ووصول العمل وفائدته وعدم غرض في خصوصية المسئلة |
| ٥٢٣ | ١٠ | وجه القيدية | هذا الاعتبار غير مؤثر |
| ٥٢٣ | ١١ | متبرع بعله | بل ليس يتبرع لتصد اجرة المثل |
| ٥٢٣ | ١٣ | لا وجه لها | بل هو الأوجه وهذا وضحا في بحثنا وجهه المذكور في الجواهر |
| ٥٢٣ | ١٧ | اشتراط البشارة | بان تكون الأجارة مطلقة ولا نقول بان الإطلاق منصرف في البشارة |
| ٥٢٤ | ٢١ | لتفصيله | لما كان عقدا لأجارة في السابق واقعا على نفس عنوان الحج وان لم يشترط البشارة صار محل الكلام من حيث عدم قدرته عليه أي عنوان الحج في هذه البشارة الصورية الأجارة واقعة على الاستنابة فلا اشكال في الصحة لقدرة الكفا على المستأجر عليه هذا وجه الفرق وان كان البحث مع ذلك وارد على الشكل |
| ٥٢٤ | ١ | لا بطل | ان قلنا ان الإطلاق منصرف في التجمل وكاشف عن رادته فإبطالان دائر مدار كونه على وجه التقيد وعدمه وهكذا حكم الوقت فكان تعيين الوقت من باب تعدد المطلوب لا يحكم بالإطلاق بل بالخيار |
| ٥٢٤ | ٩ | من ان الفورية | وفي كلامه من ان الفورية ليست توقيفا نظرا انه لا يكون جمعا لعدم الخيار في مورد عدم البطلان لأنه يحتمل التقيد الموجب للبطلان الذي هو خلاف الفرض والشرطية التي توجب الخيار والفورية مع عدم كونها توقيفا ليست مقتضية لعدم الخيار وان راد جعله وحما الخيار بصرفه للوجه الثاني لأن الفورية ان كانت على وجه الشرطية يوجب الخيار كما ذكر |

| التحفة السطر | | في السابق فوجه عدم الخيار منقول عنه الا ان يفتر الاشراط بمعنى التقيد | |
|--------------|----|----------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | فيصير وجهاً لعدم الخيار والبطالان وهو خلاف الفرض | |
| ٥٢٥ | ١ | قائمة فيما | قد مضى ان التعليل عليل وان مجانية على الاجير انما هي مختاره وسيصح |
| | | | ضعيف مخيف |
| ٥٢٥ | ٥ | لا بمعنى الفورية | هنا خبر دال بمفهوم التعليل على استحباب الترد ان كانت نفقته واسعة وله |
| | | | على نفسه لسمع الصادق ثم اعطيت الرجل دراهم يبيع بها حق فضل منها |
| | | | شيء فلم يرده على فقال هو له لعله خفي على نفسه في النفقة ل حاجته في النفقة |
| ٥٢٦ | ١ | ولا دليل بالخصوص | لا من هذا النفي لان اطلاق ان قلنا ان فيه اقتضاء التعليل بمعنى انصراف |
| | | | اليه وان له وجهاً عند العرف الى ارادة التعليل فالاجير ملتزم بالتعليل عليه |
| | | | الفور والفور عبارة اخرى عن التعليل كما عبر عن التعليل بالفورية في مسألة |
| | | | عند قوله وجهان من ان الفورية ليست توقيفاً بعد قوله وقلنا بوجوب |
| | | | التعليل وان قلنا ان مقتضائه انه موضوع حكم العرف والشرع عليه |
| | | | بالتعليل يجب على الاجير الايتان فوراً ايضاً وان قلنا انه لا يقضي شيئاً بل |
| | | | الاطلاق موجب لتحقيق المهمة لا بشرط ففي مثل المقام تحقق ملكية المسألة |
| | | | للعمل لا يقدر يرجع الى القواعد وقاعدة سلطة المالك غير ماله تقتضي اجابة |
| | | | المالك في تسليم ماله انما هو العمل وللمالك سلطة على ماله ان لم يكن بينهما |
| | | | حكم اخر في خصوص المورد وهذا هو الوجه في البيع ولا ربط له بالاطلاق |
| | | | من لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا الفورية التعليل يقتضي الاجارة اطلاق فقوله |
| ٥٢٦ | ٣ | لكنها باقية | فيه ما لا يخفى |
| ٥٢٧ | ٤ | والاقوى | في هذا الحكم وتاليه تأمل |
| ٥٢٧ | ١٥ | فيه العتمة | اي صحة الحجج بما هو حج وان لم يحسب لهما ولا حد هما بل يحسب لنفسه |
| | | | الاضافة الى الغير تحتاج الى المؤنة والعناية والاضافة الى نفس العامل المبني |
| | | | فلا تحتاج الى شيء بل هو قهري بالبيع عنه قصد الغير المؤثر فاذا كان قصد |
| | | | الغير غير مؤثر في الاضافة الى الغير والعمل كان جامعاً للأجزاء والشروط |
| | | | حق القرينة فيقع صحاحاً عن نفسه |

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|--------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢٨ | ٤ | والجج النذري | في عدم الفرق بينها وبينها اشكال وفي صفة القياس وكونها مشهورة |
| | | | لقد اجماع تأمل وفيه دلالة خبرية |
| ٥٢٨ | ٨ | بلا الأقوى | فيه نظر |
| ٥٢٨ | ٢٢ | من الثلث | ان قلنا بانتقال جميع التركة الى الورثة وان عليهم اداء الدين والجج مثلاً وأما ان قلنا ان معادل الدين والجج والوصية التليكة لا ينتقل الى الورثة بل يبقى على ملك الميتا ويحكمه كاهو الاقوى فيستحب بقائه على ملكه ويصرف فيما عليه من الجج او غيره فلا أصل للخروج من الأصل |
| ٥٢٩ | ٩ | من الأصل | من مهام كبار الورثة دون صغارهم |
| ٥٢٩ | ١٣ | استبحاره | على الأحوط |
| ٥٢٩ | ١٤ | الأحوط | الذي يجوز تركه |
| ٥٢٩ | ٢٣ | والأحوط | فيه اشكال |
| ٥٣٠ | ٧ | يمكن ان يقال | يتبع ظهور اللفظ وربما اراد صرفاً لثالث وجع البرم و ذكر التحلل |
| ٥٣٠ | ١١ | مجموعات الشئ | التحلل عليل |
| ٥٣٠ | ١٥ | وجع | اوسطها اوسطها |
| ٥٣٠ | ١٩ | بالتأخير | والأحوط بل تؤخر |
| ٥٣٠ | ١٩ | او كانت | عطف على الثمن والمراد الحكم بالطلاق فيما كانت الوصية مقيدة بالسنتين |
| ٥٣٠ | ٢٢ | بطلت الوصية | في تعيين المقدار |
| ٥٣٠ | ٢٣ | كون الثمين | الا ان اوصى بالبدل لاصح وجه التقييد ولو يف الثلث بمقدار ما اذا |
| | | | فيجب استيفاء المقتاة |
| ٥٣١ | ٨ | في مجموعات | محل منع كما اشرنا سابقاً |
| ٥٣١ | ٩ | بعض اجازتها | اي شرائطها بحيث يقدفها الشرط مع واجده لحاظاً ميسوراً من غير |
| ٥٣١ | ١١ | وان لو يكن | نذكر تفصيلاً وكان مكنوناً في ضمير |
| ٥٣٢ | ٨ | بالمش | لا يمنع لهذا التفسير الا الاحتراز عن تحصيل الجج بالاجحاج ولا بد من نذر الاجحاج في وجوب الاستيفاء عنه اداء الجج المبائر الواجب عليه |

الحاشية في مناقشة أحكام الحج والعمرة

الطبعة الثانية المتن

٤

| الصحيفة | السطر | | |
|---------|-------|----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٣٢ | ١٠ | في الأمور | لا فرق بينهما في وجوب الاستجارة عنه بعد موته نعم يجوز الاستجارة عن نفسه حال حيوة ان عم التذلل لتحصيل الحج بالأحاج والأفاحج الواجب عليه اتيانه مباشرة قيد في الواجب عليه كجدة الاسلام للقادر |
| ٥٣٣ | ٢٥ | ويضمن | فيه اشكال في الحج والعمرة |
| ٥٣٤ | ٢١ | الصدقة | دون عانة المضطرب من السادة بها فاتها افضل بمراتب كثيرة |
| ٥٣٥ | ١ | بعد الفراغ | الظاهر منه انه مع كونه لنفسه من الأول يجب عنه ويرجع ثوابه اليه |
| ٥٣٥ | ١٤ | وهو الأقوى | لا يترك الاحتياط في تركه |
| ٥٣٨ | ١٤ | انه مهل ارضه | اي محل الأهل لا يعلو الصوت ورفضه بالتلبية وللمراد الأهل ومحل الميقات والحاصل ميقات اهلا ارضه في اقل الحج |
| ٥٤٢ | ١٠ | لا يجوز الخروج | الأحاجة وهو الأحوط |
| ٥٤٢ | ٢١ | عدم الكراهية | فيه تأمل |
| ٥٤٣ | ١٤ | ان الاحتمال | بل اربعة |
| ٥٤٣ | ١٥ | الاشهر | لا يخفى انه ان حل الشهر على احد الأشهر المعروفة لا يجزئ الاحتياط الثالث لأن مع كون الخروج في ذي القعدة والدخول في ذي الحجة يستلزم كون الأهل والاحلال لا يتم في الشهر السابق وان جعلت المناط في الشهر في ذي القعدة الأهل فقط والاحلال يلزم كون الخروج والدخول كليهما في ذي الحجة ولسان الأخبار كون الدخول في غير شهر الخروج بخلاف حل الشهرين على ثلثين فان كون الدخول في طي ثلثين يوماً الله مبدأ الأهل والاحلال والخروج وعلى حال يصير الدخول في ثلثين يوماً الله لو حلت غير ثلثين يوماً الملهوطة مع الخروج |
| ٥٤٣ | ٩ | الاحتياط | وهو الأقوى |
| ٥٤٥ | ٢ | لا يخلو من شك | لا اشكال فيه |
| ٥٤٥ | ٦ | من البعيد | لا بعد فيه فان بين مكة وعرفة ليس ازيد من اربعة فراسخ |
| ٥٤٥ | ٢٢ | العدول | وهو الأقوى |

| التحفة السطر | | |
|--------------|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٤٧ | ٢٢ | ميتات آخر مع العدول عن الطريق ابتداء |
| ٥٤٧ | ٢٤ | من غير رجوع فيه تأمل |
| ٥٤٧ | ٢٥ | لا يكون مجاوزا الظاهر صدق التجاوز اذا لا اله الا الله الحليفة |
| ٥٤٩ | ١٣ | او احالة لا يحتاج الى اجراء هذا الأصل الاثبات المجاز بل لنفي التكليف الزائد وانه لا يلزم انشاء الاحرام بالمحاذاة لمن لم يتمكن منها بل يمكن الاكتفاء بالاحرام من ادنى محل ومحكا الموقوت |
| ٥٥٠ | ٢٣ | انشاء جديدا الظاهر كفاية الاستمرار بهذا المعنى كونه لا بساؤه الاحرام بالقاء على التنية بالتوجه والالفاظ التفصيلي والاشتغال بالتلبية |
| ٥٥٥ | ٢ | لحمل العكس اى قل يا ايها الكافرون كما عن الصادق ع التعبير به صريحا وليس قول المحقق في الشرايع والعلامة في التفسير على خلاف التذكرة |
| ٥٥٦ | ٤ | لا يعتبر في الامور اى وصفا وشرطا لكن يعتبر تكليفا لكن الاقوى عندك اعتبار العزم على الترك الاستمرار من الاول في تحققه وتحقيق عنوانه ان عصى باتيان محرم فلا ينافي في تحقق العنوان بخلاف ان ينوى عدم كونه محررا فيبطل الاحرام وليس متلبسا بالعبادة وهي الا وان قلنا مع ذلك بلزوم اجتناب المحرم نظير الصوم بعد الابطال عصيانا ووجوبها تأديبا |
| ٥٥٦ | ٦ | ان كان المراد عدم الاحرام ففيه اشكال قد مر وان كان المراد عدم ترك شئ ففيه الاستمرار بوجه يرجع الى عرفاتين محرم فلا بأس |
| ٥٥٦ | ١١ | للحج والعمرة وملاحظة اتيانها على وجه المعية بلا تخلل الاحرام للتألي |
| ٥٥٧ | ٥ | هو الاظهر هو الاحوط |
| ٥٥٧ | ٢٣ | تحريك لسان وعقد قلبه بمعناه ولو اجمالا بقصد المراد الواقعي |
| ٥٥٨ | ١٤ | السنا الايمن اذا لم تكن البدن كثيرة ولا دخل الرجل بين كل بدنتين فيشعر هذه من الشق الايمن وهذه من الشق الايسر كما في صحيح حريز ففصوصه لقد يشق ما على الايسر من الجانب الايمن |

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٤٠ | ٣ | عما يجب | من المخطط |
| ٥٤٠ | ١٥ | في قبض | من المخطط |
| ٥٤٠ | ١٩ | نزع | ويجوز ان يكون التزع من رأسه من دون شق القيص |
| ٥٤٠ | ٢٢ | جواز التجرد | حيناً بالاستمرار في جميع الأوقات التي يتعارف كون الإنسان لا فيها ودعوى صدق الأمثال بلبس الثوبين في أول الأحرار حيناً من باب صدق الأمثال بالطبيعة ممنوعة في الأجلاء |
| ١ | ٥ | بعثك الدار | ان قصد منه تملك المنفعة وكان هناك قرائن حالية او مقابلة تصرف وجه الكلام عن تملك العين فتح مع كون وجه الكلام عن |
| ٢ | ٨ | الموجود | لا بعد شمول دليل المنع وان كان بمناطه |
| ٣ | ٩ | من حجر السقيفة | لا يخلو عن قوع وان كان التعليل عيلاً |
| ٢ | ١٨ | استيثار لفعل | ان قلنا بكماله دون الحرية |
| ٢ | ١٨ | والمرثين | مع تعيين زمان بيع الضراب لا في مورد تفضي العقد عرفاً |
| ٤ | ١٨ | او تصرف | وان كان تصرفاً مستأجراً باستيفاء المنفعة في بعض المدة |
| ٥ | ١٩ | لا يملك | اي ليس في مقام تملك المنفعة وانما يوجد تملك العين وكون المستأجر وصورته مالكا للعين توجب ملكية المنفعة بالبيعة |
| ٤ | ٢٢ | الوجه الأول | بل الوجه الثاني |
| ٧ | ١٨ | اذا اجر | قد مرت في السابق |
| ٨ | ١٢ | تقوية المنفعة | على فرض صدق التقويت |
| ٨ | ١٤ | بشغل اخر | ان اشتغل فمقدار اجرة المثل للعل المستأجر عليه من اجرة الشغل المستأجر |
| ٨ | ١٧ | استقرت الأجرة | ان كان العمل مقرراً في الزمان المتصل وان كان باقتضا الأطلاق لخصوصية مقامية |
| ٩ | ٣ | بفسخ العقد | لكنه من حين الفسخ فقتضاء ما هو المشهور |
| ٩ | ١٣ | فرضاً | ومنفعة ما يقابلها تكون لما لك وهو المستأجر مع الأجل |
| ٩ | ٢١ | فسخ العقد | مترجابه |

الطبعة الثانية المتق الحاشية في بيان أحكام الأمانة

٧٩

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠ | ٣ | خلاف قوي | وخلاف التحقيق ايضاً |
| ١٠ | ٥ | ويحتمل قوياً | بل هو المعين وأن كان خلافاً للشهور لضعف دليلهم المذكور |
| ١٠ | ٩ | يشكل الفرق | الفرق واضح لعدم اعتبار بقاء العقد عرفاً بعد فسخه كما يلزم هنا بخلاف مذهب المشهور باعتبار حل العقد من حين الفسخ فثبت العقد فيما مضى وعدم بقاءه فيما يأتي |
| ١٠ | ١٢ | فالظاهر البطلان | فيه تأمل وهو ايضاً قد استشكل فيه كما سيبحث |
| ١٠ | ١٣ | بطلت قطعاً | قطع في غير محله فان تعليقه بعدم قابلية العين للاستيفاء يجرى في برودة الهواء التي تؤثر في الشجرة وتسقط من قابلية الأثمار وفي الأرض وتسقطها من الأبنات لا في العذر كما لا يخفى ومنع لسلطان او برودة الهواء الموجب لخوف الضرر عموماً او خصوصاً |
| ١٠ | ١٤ | والعذر العام | العذر في الاستيفاء مطلق عام او خاص لا يوجب البطلان تامسئله قلع السن فكذلك قد لوجه مذكور في محله |
| ١٠ | ٢١ | كشف عن فساد | اي مع عدم الأمانة |
| ١١ | ٨ | اقويهما الأول | بل الثاني |
| ١١ | ١٢ | بخلافه | بل كذلك على القول الآخر |
| ١١ | ١٣ | فبعيد | بل قوي قريب لأن الوصف وان كان من شغله لكن صار سبباً لنزول قيمة الموصوف في اعتبار العقلاء والمتلف ضامن لما اطلع به بتمام قيمته ولا يعد بعض القيمة قيمة للوصف في اعتبارهم كما هو بناء الفقهاء عليه |
| ١١ | ١٤ | بخلافه | بل كذلك على القول الآخر |
| ١٢ | ٢ | باعتز المستأجر | ان كان باع منه او المستأجر خصوصاً اذا كان عالماً بالبطلان فلا حق المثل وليس بقاصد للتبرع واقعاً أو مآ التبرع المحكي فمنوع |
| ١٣ | ١٠ | منقصة له | او حراً عليه |
| ١٣ | ٥ | بطلت الأمانة | فيما كان العقد على وجه التقييد بالنسبة الى العين الخاصة والآ فان كانت العين موردًا فلا بطلان مع امكان تبديل العين بغيرها وان كانت الأمانة |

٨. الطبعة الثانية المتن الحاشية في بقية أحكام الأجرة

| الصفحة | السطر | | واقعة على المنفعة لا يكون تلاف متعلق العمل استيفاء ولا نفوت فيها |
|--------|-------|---------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣ | ١١ | لا يوم التلّف | بل يوم التلّف |
| ١٤ | ٧ | الأذن حصل | ليس بحاصل لأنه مقيد بالكفاية كما هو مسلمة في تقريب مراره |
| ١٤ | ٢٢ | او يكجوها | اي يجذبها |
| | ٢٤ | بل الأقوى | فيه اشكال فلا يتك الاحتياط بالصّح |
| ١٤ | ٢٥ | مأذون فيه | فيه انه مأذون بعنوان السوق والسلامة لا التقيص والآلاف سجيتي حكة بضمن القصاب المأذون في الذبح اذا صار الحيوان حراماً |
| ١٥ | ١٨ | بطلك | مع عدم اجازة المالك |
| ١٥ | ١٨ | مالكا | بل لعدم كونه مأذوناً منه ايقر |
| ١٥ | ١٩ | للمالك | بل للمستأجر الأول وهو ضامن للمالك ومديون له بالمسقى |
| ١٥ | ٢٠ | وجهان | اقويهما البطلان لعدم الأذن ومقتضى الأجرة في الرابعة |
| ١٧ | ١٩ | وجهان | اقويهما الثاني |
| ١٧ | ٢٣ | تعيين المدة | وان كان مقتضى الإطلاق |
| ١٨ | ١ | ممنوعة | في بعض الموارد مقبولة |
| ١٨ | ٢ | شخصي | في زمان معين |
| ١٨ | ٣ | واجبة لثل | بل ما به اتفاق |
| ١٨ | ٧ | مدفوعة | بل العلة المذكورة لدفعها علية مردودة لأن المستأجر استوفى منفعة العمل الذي ملكه على وجه غير مأذون فيه بتغيير وصف فكانه كان مالكا لكل كان له استيفاءه مع قيد ووصف فاستوفاه مع وصفا آخر لأربابان في نظر المرف ليس تاركاً لاستيفاء حقه ولا يتبرون منعتين عرضتين فيما لم يكن جمعها نعم فيها يمكن جمعها يعتبرونها |
| ١٨ | ١٠ | يستحق شيئاً | فيه تفصيل |
| ١٨ | ١٤ | ويحمل التّجبر | مشكل |
| ١٨ | ٢٢ | لرفوت | يرد عليه بمذاقة انه بنفوتيه على نفسه حصل للمالك منفعة محالة |
| ١٨ | ٢٤ | واجبة المثل | وللمستأجر اجرة المثل الأولى ان ركبها ما كباستأجرها واستعملها المالك |

في بقية أحكام الأمانة

الحاشية

الطبعة الثانية المتن

٨

| الرقم | البيان | الترتيب | المصدر |
|-------|----------------------------------------------------------------|---------|-----------------|
| ١٩ | في وجه | ٣ | الأمانة |
| ١٩ | لخالق الصوم عن عمر ومع الصوم عن زبد | ٤ | اشكل |
| ١٩ | اي تجعل مأذونا فيها للصاوغ لا المسجد المصطلح | ١٩ | تعمل مسجدا |
| ١٩ | بل بعد بعد الصدق بل حله واضع فان المسجدة تحريم الأذن | ٢١ | لا يعد |
| ١٩ | مع كونه بوجه يعد عقلا يتأ عند العرف ولا يكون سفيها وكذا الفاعل | ٢٣ | يجوز استيجبا |
| ٢٠ | وهو ضعيف | ٤ | يكون له |
| ٢٠ | وهو الأقوى وعقد المستأجر كافي | ٥ | يكون للمستأجر |
| ٢٠ | ممنوع الكفاية نيته التملك من المستأجر | ١٠ | لنفسه |
| ٢٠ | اي للغير | ١١ | اذا قصد |
| ٢٠ | بناء على عدم جريان التبرع كما ذكره في المتن بعيد هنا | ١٢ | او كذا عنه |
| ٢٠ | اي لنفسه | ١٣ | بعد ذلك |
| ٢٠ | قيد لقوله عدم حصول الملكية له اذا قصد كونه للغير | ١٤ | بناء على عدم |
| ٢٠ | الأقوى والآخرين فيصير المبنى للمستأجر ولا يجزئ له إلا | ١٥ | لا بد من البناء |
| ٢٢ | الأقوى جوازها بعنوانها | ٥ | بعنوان البناء |
| ٢٢ | من الواجبات | ١٦ | ما استثنى |
| ٢٣ | مع تعيين العوض في كل منها | ٣ | بعقد واحد |
| ٢٣ | فيه اشكال | ٤ | العوض |
| ٢٣ | فيلاحظ الأقوى من التعديين والتراضع مع تساؤ الأمر مع | ٢٤ | لغير المالك |
| ٢٤ | وانه لو قدم قوله في التعدي والتراضع | ١٢ | قول المالك |
| ٢٤ | فيه تأمل | ٢٢ | قول المستأجر |
| ٢٤ | هذا فيما لم يكن التراضع في الأقل والأكثر | ٢٢ | الموجر |
| ٢٤ | فيه اشكال نعم يمكن تضمينه اجرة الود | ٢٢ | المكان الأول |
| ٢٥ | فيه تأمل | ١ | قول المستأجر |
| ٢٥ | اي الموصلة | ١٠ | مقدماتها |

البيان

البيان

البيان

البيان

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|----------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٥ | ١١ | الأجبار | الخامس كالأب والجد والوصى والعام كالحاكم وكلاهما اجباراً |
| ٢٦ | ١ | لا يجوز للشريك | اي لا يلزم بدون اجازة البائع |
| ٢٦ | ٢٢ | ان يقال | هذا يناقض ما سبق منه بأسطر |
| ٢٧ | ١٠ | مسؤول المنفعة | بل غير مسلوطة ومحض تعدد السبب في تملك العين والمنفعة بالتسبب الى البائع لا يفترظ ظاهر العقد في تملك العين وتبعية منفعتها لها |
| ٢٨ | ٤ | بالشروع | لا يبعد الا نصرف عرفاً الى القرائة مع الوصفين فانها المتعارف |
| ٢٨ | ٢٥ | فوزع | بل يسحق الاجير تمام الاجرة مع الاطلاق في حكم الخصم |
| ٢٩ | ٧ | ان كان بقصد | وان كان قصده ان يكون المال لمالكه وتتمام الوصي للغير لا تقع المعاملة وسيجوز ان اجرة المثل والريح للمالك |
| ٣٠ | ٨ | ان نضرمه | نضرم المال تحول نقداً بعد ما كان متاعاً والصحيح في التعبير بعد ان نضمت باعتبار السلعة او نضمت باعتبار المتاع |
| ٣٠ | ١٤ | لويصع | على المشهور |
| ٣١ | ٤ | بالطلان | او بالعجز |
| ٣١ | ٤ | او الاول | اضمان الجميع |
| ٣١ | ٢٠ | اشترط الا | بمعنى ان لكل واحد جواز المتاركة عند اجل كذا لا بمعنى عدم |
| ٣١ | ٢٢ | الاقوى | فيه اشكال |
| ٣١ | ٢٤ | منومة | في المنع تأمل فأمل في الموضع الاثنية |
| ٣٢ | ٧ | هذا المعنى | الظاهر ان هذا المعنى لا يختص به بالعقود الجائرة فاذن العقد اللازم انحل الشرط الواقع في ضمنه فظهر ان المراد من جواز الشرط التخصيص بالعقود الجائرة دون اللازمة غير هذا المعنى الذي هو ثابت في الشروط في ضمن تمام العقود اللازمة والجائرة |
| ٣٢ | ١٤ | عنوان المعنى | فيستحق اجرة المثل لعله والقول بملكية الماء لغير المالك مشكل ان اراد المالك ان يعطيه من باب الوفاء بالوعد فهو منه باحسان فيه اشكال بل الاخبار تدل على عدم وقوع المنة بل تعيد قضاء قهر |
| ٣٢ | ١٨ | الاول | |

| القيمة لسطر | | | |
|-------------|----|--------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٣ | ١٠ | اطلاع | موقوف على الأجاق |
| ٣٣ | ٢٤ | غيره | وان رضى به فهو خارج عن المضاربة |
| ٣٤ | ٤ | يؤدى | والرجح للمالك لأنه خارج عن المضاربة قائل |
| ٣٤ | ٩ | وقصد القرض | فالرجح للعامل وان رده اى للمالك لما خوذ قرضاً كان خارجاً عن المضاربة |
| ٣٤ | ١٧ | وبالاحتمال | الاحتياط في الآلة |
| ٣٤ | ٢٠ | لظاهر الحال | فالباع ادعى كون الشراء لنفس العامل والعامل ادعى كونه للمالك يقدم الباع لظاهر الحال هذا فيما كان وضعه على الشراء لنفسه بعض الأحيان وأما ان لم يكن له مال وكان وضعه الشراء بعنوان عامليه فلا ظهور |
| ٣٤ | ٢١ | المضارب | ولأنه اعرف بنية |
| ٣٤ | ٢٥ | قولان | اقويهما أنه على نسبة العمل في المالين |
| ٣٤ | ٢ | من المرض | زائد أعلى نفقة الصحيح |
| ٣٤ | ١١ | عده الآ | بل مطلقاً |
| ٣٤ | ٢٢ | لا ينافى كون | لا يخفى كونه في نهاية النفاذ والركالة والرياءة ونفيع الطبع السليم |
| ٣٨ | ٨ | له حقاً | فيه نظرية وآراء قلنا بالشك في المنجز لكن لا دليل على أنه من باب ثبوت الحق |
| | | | فيما زاد حال الحيوة بل من باب الحكم الفعلي بأنه له ان يتلك |
| ٣٨ | ١٠ | الانقار | لولا التصرف |
| ٣٨ | ١١ | ماضيه الموثق | الظاهر ان الاجازة في المنجز على القول بالتوقف عليها فيما زاد على الثلث كذلك |
| ٣٩ | ٨ | الاشياء | من ربح المعاماة |
| ٤٠ | ١٤ | العقود | فيه تأمل |
| ٤٥ | ١٤ | سقوط | اى نصف المهر اذا كان قبل الدخول الا ان يكون على العبد فيسقط تماماً |
| ٤٤ | ١ | صحيح | ويبطل نكاحها |
| ٤٧ | ١٩ | يجوز | اى يكون فسخها تامداً |
| ٤١٠ | ٢٠ | لزوجها | اى علم انشاء فسخها |
| ٤٢ | ٢٠ | عقدتها | فيه تأمل |

بما لا يخفى
منه في رواية
بمسلم

بمسلم
في صحيحه

مطهر

في الرجوع وقاية لرأس المال

الحاشية

الطبعة الثانية المثلث

٤٨

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|--------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨ | ٣ | الفتح | لفظة كان تامة اي حصل |
| ٤٨ | ٤ | الاقوية | في لزوم الشرطين تأمل بل في صحة الشرط الاول كما مر |
| ٤٨ | ١٠ | لا وجه له | بل لا يخلو عن وجه وان لم يكن وجهاً |
| ٤٨ | ١١ | العدم اي | بل الثبوت والحفاظ حكم المعاملة مقدم على لحاظ الأقدام فالتعليل دونك |
| ٤٨ | ١٤ | اقويها العدم | فيما كان لا لعذر |
| ٤٩ | ١ | على اليد | ضعف قدس من الاستدلال به قبل ذلك |
| ٤٩ | ٤ | بعدها | فيه اشكال |
| ٤٩ | ٧ | من الأحكام | اي الأحكام التي تتعلق بعد الانقضاء |
| ٤٩ | ١٩ | المضاربة | وان حصل الفسخ |
| ٥٠ | ٢٢ | الاول | بل الثاني مع الاذن في السفر كما هو المفروض |
| ٥٠ | ٢٤ | وربما يمتل | لا يخلو عن وجه وجهيه |
| ٥١ | ١ | له وجه | وهو الوجه من استحقاق الجمالة |
| ٥١ | ١٣ | الأصل | الأصل منه على ضرورة الرجوع أولاً ملكاً للمالك المال وهو خلاف التحقيق كما مر في المتن وعلى التحقيق المنازع فيه شكوك انه رأس المال او ربح فيشكل في كونه ملكاً للمالك او غير وفي كونه وصية موجودة موجوداً في ملك ايها فالأصل مثبت متعارض وكذا أصل عدم حصول الرجوع وان كان المراد من الأصل قاعدة التبعية ففيه ان القاعدة مخصصة والمضاربة مسلمة بينهما مع انه يجب ما ذكرنا أولاً |
| ٥٢ | ٢ | وجهان | اقويها الاول |
| ٥٢ | ٧ | باقره | لا يستفاد الاقرار من انكاروا الأفراد المستفاد من دعوى المتلف |
| ٥٣ | ٣ | ومقتضى الأصل | قد مر الاشكال فيه |
| ٥٣ | ١٥ | والأقوى | فيه اشكال |
| ٥٣ | ٢٣ | وجوبه | وجوب العوض من باب قاعدة اليد |
| ٥٣ | ٢٥ | فالضمان | فالحكم به فيها مشكل |

بالحكم بما في المتن من ان الرجوع في المضاربة هو الرجوع في رأس المال

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|---------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٥ | ٥ | مشتركة | لا يخفى في هذه البيانات من الاختلال لأن المال المعين الذي يشك في كونه صادراً ملكاً للغير بضمان كانت اليد عليه مختصة والاشتراف في الأموال بعنوان مفهوم كلي لا يربط له بالدليل |
| ٤٥ | ١٢ | ضمانه | بل في عدم ضمانه فإن ظاهر حال السلم عدم التفريط فيستكشف منه عند |
| ٥٦ | ١٤ | بوجه آخر | أي بغير موت المالك |
| ٥٦ | ١٤ | أقويها الأقوى | بل عدمه لا يخلو العقد لعقدين |
| ٥٠ | ١٤ | مدفوعة | قد مر تأمل في لزوم الشرط في ضمن العقد الحائز والاشكال |
| | | | الورود ليس بشيء لأن القائل يحكم بالجواز هنا فيتم منتهى الأمر حكم بالصحة وهي غير اللزوم وما نقل قلنا من عدم الخلاف وهو بالنسبة إلى العتقة مع أنه لو كان هنا إجماع لا يفتقر بالقائل فإن خروج مود خاص بالدليل لا يوجب القياس بالنسبة إلى ما لا دليل على لزومه |
| ٥٠ | ١٧ | فسخ العقد | بل الشرط فقط وابقاء أصل العقد وإن كان يجوز فسخه أيضاً وبه |
| | | | منه ما يؤيد ذلك |
| ٤١ | ١١ | يمكن الفسخ | بامتناع الشرط وببقي أصل عقد الشراكة |
| ٤١ | ١٤ | فإنكر عليه | خبر مقدم أنه يلزم الآخر بالخلف |
| ٤١ | ٢٣ | مع اليمين | أي المشتري |
| ٤٣ | ٥ | شئت منها | فيه اشكال |
| ٤٥ | ٢ | مع اشتراط | على وجه التقييد والأقلها لك الخيار |
| ٤٥ | ١٠ | لغير مالك | بناءً على أن المستعير مالك للأشياء لا المنفعة كما هو الأقوى |
| ٤٥ | ١٥ | يكون قراره | أي استثناء مقدار الخ |
| ٤٥ | ١٤ | وجهان | أقويها نعم |
| ٤٥ | ١٩ | حلية لأش | مع تفريط الرارع |
| ٤٥ | ٣٠ | من قبل الله | الفرق واضح لحكمة لا ضرر على قاعدة الناس ولا تعاوض باعتبار |

مكتبة
في رحمة الله

شرك

مكتبة

في بيان

مكتبة

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|---------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٥ | ٢٢ | لا وجه | بل الوجه الالتزام العقلاء |
| ٦٦ | ٧ | يمكن القول | بل لا وجه |
| ٦٦ | ١٢ | وجوه | اقويها الثاني |
| ٦٦ | ١٤ | ويحتمل | احتمالاً قوياً |
| ٦٦ | ٢٥ | وان كان | التعيين عطف قلة الجملة الشريطة على قوله وان الغرض من التعيين التحق |
| ٦٧ | ١ | لأجل | وان كان لاجلها فالأمر كما قواه قبله وان قال التحقيق مع ذلك خلافه وجعل التقسيم ناقصاً في البيان |
| ٦٧ | ٧ | استلزامه | الاستحافه الرأي |
| ٦٧ | ٨ | نظير ذلك | وقد اوضحنا فساد |
| ٦٧ | ١٨ | ارضاً للزراعة | اي بداعي الزراعة |
| ٦٨ | ٧ | الموتى | لكن لا تجرى الأحكام الخاصة |
| ٦٩ | ٣ | بقائه | مع جبران الضرر باعطاء الأرض |
| ٦٩ | ٢٠ | فالظاهر | بل الظاهر الانقراض من حين |
| ٦٩ | ٢٥ | المقدمة | في المسئلة المتلوة السابقة على هذه المسئلة |
| ٧٠ | ٣ | مطالبة الأرض | فيه نظر |
| ٧٠ | ٤ | والظاهر | فيه نظر |
| ٧٠ | ٢٣ | وليكن عليه | لكن المالك الرجوع على الزارع باجرة الأرض ان كان هو انما صلب للعامة |
| ٧١ | ٣ | وفي بعض النسخ | كما اذا جعل قسط لصاحبها |
| ٧١ | ١١ | من جهة الأرض | فيه تأمل |
| ٧٢ | ١ | عدم الحاجة | الأقوى اعتبار الانشاء فيه كسائر المعاملات ودعوى ظهور بين فساد |
| ٧٢ | ١٣ | صدق الاسم | وتحقق العنوان في ملكه |
| ٧٢ | ١٣ | لا يصدق | ولا يتحقق العنوان |
| ٧٢ | ١٥ | في ملكه | ولأن الزارع مثلاً الذي ليس بصاحبها المذكور ما يتحقق الاسم |
| ٧٣ | ٢٠ | لا يتحقق | فيه نظر |

هذا هو الوجه في صحة الزرع
ان كان المالك
يملكه فانه لا يصدق عليه
ان يكون المالك

لا يصدق عليه
ان يكون المالك

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|-------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٢ | ٢١ | اذ لم يكن | التعليل عليل |
| ٧٣ | ٤ | فالظاهر | الظاهر ان هذا ليس بوجه يغير ما سبق وان كان التعبير بالحب |
| ٧٣ | ٧ | وجواز امره | مع بذل الارش |
| ٧٣ | ١١ | والاقوى | بل الاقوى عدمه |
| ٧٤ | ٢٤ | في القراح | القراح بالفتح المزرعة اى الارض التى تزرع ليس فيها بناء ولا شجر |
| ٧٤ | ١ | في الود | الود بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء الفيل وهو الصغير من الحمار |
| ٧٤ | ٥ | ففيها اشكال | يحيى منه قلة الاتفاق على عدم الاحتياج الى السقي ان اردك وبلغ |
| ٧٤ | ٨ | لا بعد | فيه اشكال |
| ٧٤ | ٢٥ | المساقاة | كما ظهر ما سبق |
| ٧٤ | ٢٥ | فلان | جمع فيل |
| ٧٧ | ١٠ | تطل | قبل ظهور الثمرة واما الموت بعد ظهورها يوجب الانقراض من حين الموت |
| ٧٧ | ١٨ | والدولاب | الدولاب والناعور والمجنون بمعنى واحد يدبرها الدابة بالاسقام |
| ٧٧ | ١٨ | والدالية | الدالية دلو او خشبة تصنع كهية الصليب تشد برأس الدلو |
| ٧٧ | ١٩ | والكنز | كنز بفتح وتشديد كود شكوفه درخت نواز خرما بجهة تلقيح ورك |
| | | | ان ذردن ان نجوشه درخت ماده است تا انك حمل بردارد وخرما بد منه وبدون ان شين ميشود كه پوست وحصه نازكي است |
| ٧٨ | ١ | اقويها | ولكن المعاملة ليست بمساقاة مصطلحة |
| ٧٨ | ٥ | الحصه | بل تمام الاجرة مع كون تمام حصه الثمر للعامل ان عين من يعمل عمله هذا ان كان العمل دخيلاً في زيادة الثمر والا يطالب به تمام الاخره من دون ثبوت شئ وعوض عليه للعامل |
| ٧٨ | ١٨ | الاول | بل هو في غاية البعد الا ان يكون العامل عالماً مأمراً والاعلام جاهلاً يضع ويعمل تبعاً له وامره بحيث يصدق عرفاً انه له |
| ٧٨ | ١ | والاقوى | بل الثالث من حيث المساقاة وان قلنا بالحقه بعنوان اخر |
| ٧٨ | ٢٠ | اقوال | خيرها اخيرها |

٨٨ الطبعة الثانية المتن الحاشية في بقية أحكامها

| الصفحة | السطر | المتن | الحاشية |
|--------|-------|------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٨٠ | ٢ | المدعى | بل المدعى حقان كان التلغ قبل حصول عنوان ماله |
| ٨٠ | ٤ | ويكفي احتمال | اي وان لم يخرج ولا يخفى ان هذا ينافي ما سيجئ منه من انه اذا تبين في ثبوت المدة عدم خروج الثمرا صلا لا يجب على العامل اتمام التقي |
| ٨٠ | ٥ | لا يستحق | بل لعدم المعوض |
| ٨٠ | ٦ | واحترام | في في صوة الأقدام |
| ٨٠ | ١٠ | دعوى | بل من القضايا التي قياساتها |
| ٨٢ | ٢٥ | على القطع | مع اعطاء الارش |
| ٨٢ | ٢٥ | فيحتمل | احتمالا في نهاية الضعف بل لا وجه له |
| ٨٥ | ١١ | المال المنكر | وان اختلفا في تخصيص ما وقع عليه العقد فالتعالف |
| ٨٥ | ١٥ | لرفع | اي المالك |
| ٨٦ | ١٤ | لا يجوز عملها | اي لا يحسن مباشرتها |
| ٨٧ | ٩ | اشتراط القبول فيه تأمل | |
| ٨٨ | ٢٠ | المشهور | وهو الأقوى |
| ٩٠ | ١٣ | ويمكن الحكم | الأجماع والتسوية على خلافه |
| ٩٠ | ١٧ | ختم دمة الذئب | بالمعنى الذي لا نقول به |
| ٩٠ | ١٨ | كذا قالوا | وهو الأقوى |
| ٩٢ | ١٨ | وجهان | اقويهما الآتي |
| ٩٢ | ٢١ | مشكل | لا اشكال فيه مع ظهور الخبر وعدم الاستفسال |
| ٩٣ | ٦ | جديد | لا يحتاج اليه |
| ٩٣ | ١٢ | في خير | بل في التخفيف من القول |
| ٩٣ | ٢٣ | انفكاكه | وهو الأقوى |
| ٩٤ | ٥ | ذلل المال | ولا يكون عمدة المال على الضامن |
| ٩٤ | ١٤ | واختاره | وهو المختار |
| ٩٥ | ١٢ | اصل | هذا اذا كان لانكاره المقدار |

| الصيغة السطر | | | |
|--------------|----|------------------|-----------------------------------------------------------------------|
| ٩٥ | ١٠ | لا وجه له | نرى له وجهاً وجهها والتوجيه المذكور المصنف به بعد جداً |
| ٩٤ | ١٨ | تغير نفسه | فاذا عجز انفق وليس عليه شيء |
| ٩٣ | ٧ | ومثل الثاني | اي بمعنى التزام مثلاً او قيمتها |
| ٩٢ | ١٣ | والأقوى | بل الأقوى عدمها |
| ٩١ | ١٥ | كما اطلق آخر | فيه تأمل |
| ٩٠ | ٢١ | بالأول | اولوية واضحة |
| ٨٩ | ٥ | الأقوى | فيه تأمل |
| ٨٨ | ٧ | ضمنه البائع | هذا ما هو المرسوم من كته في اوراق الأملاك وسنداتها |
| ٨٧ | ٨ | وثبوت | لأن المشتري مغرور من قبل البائع والمغرور يرجع على من غره |
| ٨٦ | ١٣ | مع تعدد الجهة | لا يخفى ومن هذا البيان |
| ٨٥ | ١٦ | السفينة | لسرعة سيرها او من جهة سعة المكان على الناس |
| ٨٤ | ٥ | بالفس | بالفلس |
| ٨٣ | ٤ | لابأس | اي بان يكون المحيل مجبوراً بالفلس |
| ٨٢ | ٤ | الاقتراض | الاقتراض الصادق من المفلس |
| ٨١ | ٢ | الايقاع | فيه نظر |
| ٨٠ | ٧ | ويحققان | فيه اشكال فلا يترتب عليها ما يترتب على العقد من الاحكام |
| ٧٩ | ١٠ | لكي الأقوى | فيه تأمل |
| ٧٨ | ١٢ | عدم اعتبار | اي يشترط الرضاه |
| ٧٧ | ١٤ | من المحال | الأقوى اعتباره |
| ٧٦ | ١٥ | ولا يبعد التفصيل | ليس قولاً قوياً فضلاً |
| ٧٥ | ١ | العموما | شمول العمومات احوالاً مشكلاً والعموما من قبل دفوا بالعقود لا تثبت الا |
| ٧٤ | ٣ | لا يبعد الجواز | لا يخفى ما فيه الى اخر المسئلة |
| ٧٣ | ١١ | مشغول الذمة | مع عدم رضا المحال عليه |
| ٧٢ | ١٣ | مشغول الذمة | عطف على قوله على من له عليه دناير مع ذلك العبارة تحت النظام |

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|-----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٢ | ١٣ | ولعللانه | اي الجواز فيما كان على البري |
| ١٠٢ | ٢١ | وتشغل ذمة المحال عليه | اي للمحال بالذراهم |
| ١٠٢ | ٢١ | وتبقى ذمة المحال عليه | اي تبقى ذمة المحال عليه مشغولة بالدائنين التي كانت عليه من قبل الحوالة |
| ١٠٢ | ٢٢ | له بالذراهم | اي للمحال عليه |
| ١٠٣ | ٨ | على مله | اي غنمه |
| ١٠٣ | ٢٣ | قول المحيل | فيه تأمل والتعليل عليل لصحة المعاملة وان كانت بالأذن في وفاء الدين كأيام |
| ١٠٥ | ١٧ | فيها ممنوع | منع اقتراحي |
| ١٠٥ | ٢٢ | على البري | الأولى ان يقال الا ان قبوله الحوالة اورضاء مقيد بكون الثمن في ذمة |
| ١٠٦ | ٥ | في الصورة الثانية | اي لثانية المذكورة في المسئلة السابقة |
| ١٠٨ | ١٣ | الخطبة | بكر الخاء الاستدعاء |
| ١٠٨ | ١٧ | ودعا المؤمنين | اي طلبهم لحضور مجلس الولية |
| ١٠٨ | ١٩ | عرب | بكر العين |
| ١٠٨ | ٢٠ | او خرص | بضم الخاء وسكون الراء والمراد الولادة |
| ١٠٨ | ٢٠ | او عذار | بكر العين |
| ١٠٨ | ٢٠ | والعذار | بكر العين |
| ١٠٩ | ٤ | سماء | اي يضرب لونها الى الحمرة |
| ١٠٩ | ٤ | ميناء | واسعة العين |
| ١٠٩ | ٤ | عجاء | عظيمة كبرية الألتين |
| ١٠٩ | ٤ | مربوعة | متوسطة قامة |
| ١٠٩ | ٧ | وردة الكعب | اسقط المصنف من الخبر جزء والخبر هكذا ورد الكعب عظيمة الكعب والمراد من قوله الأول وردة الكعب اي خفي العظم الثابت في طرفي الشئ منها يمنها وشمالها ومن الثاني سمينة عريضة فرجها وضبط الكعب بتقديم العين كما في الجمع وتقديم الشاء كما في القاموس |
| ١٠٩ | ١٠ | ولو تبذل | اي تضاعف وتمنع في الجملة على الدلال كانها تشتمى وتظهر عدم الميل |

الطبعة الثانية المتن الحاشية في مناقشة التبركة فيها الجمل

٩١

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|-------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٩ | ١١ | لا ندرع | اي لا تجنب |
| ١٠٩ | ١١ | المتبرجة | اي الظاهرة بالمشى والتوق |
| ١٠٩ | ١٤ | اختاخي | اي من الرضاة |
| ١١١ | ١٤ | لتزويج | واختيارها مع موافقها لطلبه |
| ١١١ | ٢٥ | غصن البصر | ان كان فيه الحرج وهو المناط لا خوف الاثتان |
| ١١٢ | ٤ | من الآخر | وادخاله |
| ١١٢ | ٧ | الحق | في اطلاق النسبة في المقامين اشكال لتختلف في بعض الاحكام كالنظر فيجوز لكل من الرجل والمرأة النظر الى الخنثى فتدبر في الاحكام المرتبة من كل جانب النسبة الى الجانب الاخر ولعل المصنف اراد تكليف الخنثى مع الاباء عمالا تكليفها بالنسبة اليه وان كان ظاهرا |
| ١١٢ | ٩ | فيها | وهو |
| ١١٢ | ١٤ | بقصد الرجوع | فيه تأني |
| ١١٣ | ٩ | يكوه للرجل | او من رجليه السلام على اية امرئة |
| ١١٣ | ١١ | بصدبرده | لامع بقا حراق بدنها فيه |
| ١١٣ | ٢١ | الأجتناب | بل الاظهر عدم الوجوب الا في مورد اصل موضعي وان قلنا بجواز بالعام في الشبهة المصداقية لعدم احرار عنوان العام هنا |
| ١١٣ | ٢٣ | مشروط بها | قال ثم شأنه قل المؤمنين يفتوا من اربابكم ويحفظوا فروجهم ذلك ازكي ان خبريما يصنعون انتهى وانت خبريما انه ليس في الآية من خبر الاشتراط عين ولا اثر وهكذا قوله ثم وقل المؤمنين يفتوا من اربابكم ويحفظون فروجهم واما اية ابداء الزينة من قوله ثم و لا يبدن زينتهن الا لبعولتهن الى قوله او ذواتهن فلا ربط لها بالتعليل من ان لا يخصر كسائر التخصيصات |
| ١١٤ | ١ | التنوع | لا وجه لتفي التنوع مع ظهور العرف |
| ١١٤ | ١ | المقتضى | اي كالعالم والفسق في قوله لا تكرم العلماء ولا تكرم الفساق ويأتيه بيان |

| الصفحة السطر | | | |
|--------------|----|----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٤ | ٤ | من مكان | ومن اجراء اصالة عدم البلوغ والتميز |
| ١١٤ | ١٤ | الحائض | قد حرّم الحكم بشدة الكراهية ازيد منها في حال الطهر |
| ١١٤ | ١٧ | وهو مشكل | اقويها عدم |
| ١١٤ | ٢٢ | اشكال | بل الأقوى عدمه |
| ١١٤ | ٣٣ | كذلك | بل الأقوى عدمها |
| ١١٤ | ٣٤ | كفايته | الأقوى عدمها |
| ١١٥ | ١٤ | والثابتة | مع عدم نفق الطبقة عنها بل مع التعوض معها برغبة ولا كلفة |
| ١١٥ | ١٥ | كفاية الوطى | الأقوى عدمها |
| ١١٥ | ١٤ | في الادخال | هذا في ظاهر ما سبق من جواز الغزل في الجماع الواجب في كل اربعة اشهر والأقوى كفايته |
| ١١٥ | ١٤ | بدون الأنزال | اي الأنزال في الفرج التي تكل الذنوب وتسكن دغدغتها |
| ١١٥ | ٢٤ | عليها القضاء | فيه نظر واضح |
| ١١٤ | ٣ | وطى الزوجة | في قبلها |
| ١١٤ | ٤ | وهو الأحوط | لا يترك الاحتياط ان كان مكلفاً |
| ١١٤ | ٧ | بل الأحوط | لا يترك الاحتياط ان كان مكلفاً |
| ١١٤ | ١٨ | نعم تثبت الدية | على الأحوط |
| ١١٧ | ٢ | لم تحرم | لا يترك الاحتياط |
| ١١٧ | ٣ | والأصل | لا يخفى انه ليس في لسان الدليل القضاء الذي هو قبل التسع بوجوب الحرية الأبدية بل هكذا ان دخل بها فافضاها ولو تبلغ تسع سنين الخ فالدخول الأفضا وجداناً وعدم بلوغ التسع يستعيب ولا يحتاج الى التوضيف وإثبات الوصف والتقييد حتى يرد اشكال الاثبات وان فرض استفاضة التوضيف من بعض الأخبار اي لا يفيد لوجود العنوان الذي ذكرنا فيه فعنوان المحرم اعم فافهم |
| ١١٧ | ١٤ | والزوجة | في العبارة حراة |
| ١١٨ | ١١ | فهو | اي فهو واضح ولا اشكال فيه |

فأحكام التزويج في العدة

الحاشية

الطبعة الثانية المتن

٩٣

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|-----------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١١٨ | ١٣ | اشكال | فلا يترك الاحتياط |
| ١١٩ | ١٤ | تعين | اي تعين الموكل مرة وهي في العدة مع علم الوكيل |
| ١١٩ | ١٩ | العدة لنفسه | اي في العدة التي ترتبها المراءة من جهة انفس الزوج |
| ١١٩ | ٢٠ | باطل | التعليل لا يوافق المعلن بل التعليل الموافق ان يقال انها زوجة والعلة باقية وانقطاعها موقوف على انقضاء العدة والظاهر كونها بمنزلة بمقدار ما ثبت من ترتيب الأمار ولا يبطل عقد هالنفسه |
| ١٢٠ | ٢ | اشكال | فلا يترك الاحتياط |
| ١٢٠ | ٣ | الأبدية | فصورة التزويج في العدة |
| ١٢١ | ٥ | تمام العدة | ان كانت بالاشهر في الطلاق وهكذا في عدة الوفاة |
| ١٢١ | ١٣ | وجهان | فيما لا يحتاج الى الحل كالبائن المخلع لا المطلقة ثلاثاً |
| ١٢٢ | ١ | مرفوعة | فيه تأمل سيئة منه في احكام العبد والأمة ما ظاهره المناقاة لما |
| ١٢٢ | ٤ | مطلقاً | وان لم تكن مشهورة بالزنا |
| ١٢٢ | ١٤ | المسفرة | اي الوطوء من مولاها |
| ١٢٢ | ١٥ | فالظاهر | بل الظاهر جده |
| ١٢٢ | ٢٣ | وهو محقق | بتشد يد الرأء المكسورة اي بوجوب الحرمة |
| ١٢٢ | ٢٤ | والأحوط | ندباً |
| ١٢٣ | ٥ | فصل في المحرمات | بتشد يد الرأء المكسورة خبر مقدم والبتداء المؤخر قوله التزويج حال |
| ١٢٣ | ٢٣ | على اشكال | الفرق بين المستلثين جراء الأشكال هنادون الفرع قبله مختص بصورة العلم بتاريخ التزويج |
| ١٢٤ | ٤ | وجهان | اوجهها الأول |
| ١٢٤ | ٧ | احرامه | اي المزوج بالفق |
| ١٢٤ | ١٧ | مدخولة | ولا ملوثة ولا منطوق |
| ١٢٤ | ٢٤ | وطيها | مع الاشتراء |
| ١٢٥ | ١ | أحوط | لا يترك |

والتحقيق

| الصفحة السطر | | | |
|--------------|----|---------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٢٥ | ٤ | بنت الأخ | بنت أخ الزوجة وأختها |
| ١٢٥ | ٨ | بين الصغيرين | من بنت الأخ أو الأخت والعمّة والحالة |
| ١٢٥ | ١٣ | الخماره | على الوجه الظاهر المتعارف |
| ١٢٥ | ١٤ | وجهان | أوجههما الكفاية |
| ١٢٥ | ١٥ | لوثوث | أي لا يطل العقد الواقع بعد صحته |
| ١٢٥ | ١٧ | نعم | العميم باطل فلا حاجة إلى الاستدراك لأن الرضا في صودة وعد |
| ١٢٥ | ١٩ | فلا يسقط | فإن سقطت ثم أظهرت عدم الرضا لا يقع عقدهما |
| ١٢٥ | ٢١ | وجهان | لا ينفع الأجرار |
| ١٢٥ | ٢٣ | وان أظهرتا | بل البطلان لأن الشرط خلاف السنة وليس حقا حتى يرجع الشرط في قبلها |
| ١٢٤ | ٣ | وشك | إلى إسقاط الحق اللهم إلا أن يقال يشترط أن يكون الزوج مأذونا من |
| ١٢٤ | ٩ | أقويهما العقد | سواء حصل الشك منه أو من الغير |
| ١٢٤ | ١٣ | الآن الكفاية | ان كانت العمّة والحالة حق وبنت الأخ أو الأخت مملوكة تجزئ |
| ١٢٧ | ٣ | فلا اثر له | بجوز تركه |
| ١٢٧ | ٢١ | الأخوى | وهو لأوجه |
| ١٢٧ | ٢٥ | فلا أظهر | بعد التزوج باختها |
| ١٢٨ | ٥ | تاريخها | لأدليل عليه والنهي عن الجمع لا يقضي البطلان بل بمقتضى الأخذ بالمنوع الجمع في الوطى ويمكن الاجتناب عنه بترك الأول والأعتزال عنها |
| ١٢٨ | ٩ | بالقرعة | أوبهيا أو هبتها ولولا بنده وولده |
| ١٢٨ | ١٢ | أحد الميراث | مع العلم بعدم الأقربان وعده |
| ١٢٩ | ٧ | على الأحوط | وهو الأظهر |
| ١٣١ | ٧ | فعل النقل | المعبرين مع |
| ١٣١ | ١١ | له نكاح | فلا أقوى الجواز كما هو المشهور والنقص معارض بأقوى منه فهو محمول |
| | | | وهو الأقوى |
| | | | قد مر الكلام في نظير المسئلة |

| الصفحة | السطر | |
|--------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣١ | ١٨ | من غيرهما أي يكون تزويجهما وعقدهما بقاع من غير العبد والأمة عليهما كانت عطف |
| | | ضميرهما في قوله عقدهما |
| ١٣١ | ١٨ | لسبب قدرتها التعليل لا يناسب قوله أو من غيرهما وهو ناظر إلى الأول ووجه الثاني |
| ١٣١ | ٢٤ | اقواها فيه اشكال |
| ١٣٢ | ٢١ | بلوازم الزوجية فيه نظر واضح لأنه لا يفهم العرف من الأذن في تزويج الأمة الأذن في معنى الأسفار المانع من الخدمة والمنافعة للحق الملكية وهذا ليس من الظاهر في نظر العقلاء ولعارضه الناس سلطون على أموالهم والتزويج يلتزم بلوازم ملكية الزوجية |
| ١٣٣ | ٩ | إلى المولى بائع العبد ثمناً للعبد وبناءً على هذا يملك البائع ذمة العبد ينج به بعد العتق ويسعى به بعده |
| ١٣٣ | ٢٥ | ويجمل احتمالاً ضعيفاً |
| ١٣٤ | ١١ | لأدليل عليه وان كان عليه الدليل في مقام آخر كما في الأمة المشتراة جهلاً بجهلها فأد ثم ظهر كونها مستققة للغير لكن الظاهر شمول قوله عليه ويأخذ الرجل المشتري الواطي ولده بغيره لغير مودده وما ذكره من القاء خلاف مقتضى النص وظاهره ونسبة القويته إلى الشارع كما ترى |
| ١٣٤ | ١٩ | أنه رقيق وهو الأقوى |
| ١٣٥ | ٣ | برقية الولد على مختاره |
| ١٣٥ | ٧ | الأجازة أي وإن لم تجب الأجازة |
| ١٣٥ | ٩ | زانياً فيه تأمل وفي التعليل نظراً لغيره من التماثلية لعلها في نظر العرف تقتضي الأ بالأم في الإنسان كما في سائر الحيوانات وعدم ثبوت النسب بالتزنا لا |
| ١٣٥ | ١٤ | إلى القبول فيه وفيما الحق به نظر |
| ١٣٦ | ٤ | وطيها بدون إذن التمتع مادامت الشركة |
| ١٣٦ | ٧ | التمتع أي يتزوجها متعة |
| ١٣٦ | ٢١ | تفويض أي يذكر المهر أجمالاً ويؤمن تعيينه إلى أحد الزوجين |

| الصفحة | السطر | | |
|--------|-------|----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٣٦ | ٢١ | تفويض البضع | اي بعدم ذكر المهر في العقد |
| ١٣٧ | ١ | على الأقوى | اشارة الى خلاف القواعد بثبوت الخيار قال رده فان فحنت بطل الطلاق |
| ١٣٧ | ٤ | عدم الفرق | وهو الأقوى في مرتبة |
| ١٣٧ | ١٠ | التخير | بين ابقاء المعتقة والأعراض عن الأتة الأخرى وابقائها والأعراض عن المعتقة |
| ١٣٩ | ٥ | لعدم | بل الأقوى اعتبار احوال النكاح وعقد وصحته منه |
| ١٤٠ | ٣ | خدعة | ان كان المقصود الكبرى والأشياء وقع في الاسم وعلى فاطمة ان كانت هي المقصودة والأشياء وقع في كونها كبرى وكذا فيما ذكر بعد هذا ولا عنا |
| ١٤١ | ٤ | مشكل | فلا يترك الاحتياط في مرتبة |
| ١٤١ | ١٤ | ولا يجوز لها | عند في المسئلة اشكال |
| ١٤١ | ٢٣ | التراجع | تفرع على قوله وتبقى على زوجية الزوج قوله بينه وبين الزوج اي المد |
| ١٤٢ | ٢١ | لا يصح شرعاً | الجملة صفة لقوله امرئة اخرى في مرتبة |
| ١٤٤ | ٨ | وان كان ثمة | اخبار العدل كاف في مرتبة |
| ١٤٤ | ١٧ | والمسئلة مشككة | وان كان اول الأقوال وفق بالجمع بين الاخبار ثم التثريب |
| ١٤٤ | ٢٤ | ولا يبعد | فيه اشكال |
| ١٤٥ | ١ | تزوجت | اي ابكر الوشيعة قوله لا يلحقها حكم البكر اي بعد هذا التزوج لا عنا |
| | | | الاذن الأب وان كانت العذرة وجلدة البكارة باقية لفوات العنوان اي عنوان عدم التزوج |
| ١٤٦ | ٩ | اوجهها الأول | بل الثاني فيسقط ما فرغ عليه |
| ١٤٦ | ١٤ | ان لم ينفخ | الآن ان يكون الصلاح بنظر قار العقد وثبوته وبقائه |
| ١٤٦ | ٢٠ | وجود الآخر | اي الأب والجد |
| ١٤٧ | ٥ | اذا كان كافراً | اي الجد |
| ١٤٧ | ١٢ | الاطلاق | لا يترك الاحتياط |
| ١٤٨ | ٤ | يشكل | لا يترك الاحتياط وكذا في المكن بعضه |

في الأشرطة في الأولياء

الطبعة الثانية المتن الحاشية

٩٧

| الصفحة السطر | | |
|--------------|----|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٤٨ | ١٩ | اشكال غير مستبر |
| ١٤٨ | ٢٠ | عليه اشكال الأظهر عده |
| ١٤٨ | ٢١ | بنوان الفضولية اى يقصد الفضولية |
| ١٤٨ | ٢٢ | اقولها عدا لثقة بل الصحة والذروم والتعليل على انه لا يرجع الى الاشتراط بل قصد الفضولية وهذا التصديق وقع لقوا كثر فالحاكم بقصدانه متول خاسرا وبالعكس بقصدانه ليس بمتول عام او تصرفا للمالك بقصدانه اجبة |
| ١٥٠ | ٢٣ | بالزوجة الظاهر ان للأخر عليها الحلف في الوصية |
| ١٥٢ | ٣ | الفرج اى تغريغ الله عنها بالتيابة |
| ١٥٢ | ١٠ | او بعد القبول فيه تأمل |
| ١٥٢ | ١١ | حصول التعليل لا يتبع المثل |
| ١٥٤ | ١ | التمول والأظهر |
| ١٥٤ | ٥ | وجوه اوجهها الثاني |
| ١٥٤ | ١٨ | على الموصى الذمات وقبل وارثه الوصية |
| ١٥٤ | ٢٠ | وشارك الوارث لأنه يكشف عن موت الموصى له عن وارث منقو حر وحصل الملك و الاتفاق قبل موصوله |
| ١٥٤ | ٢٢ | فصل الملك والاتفاق فيمنق |
| ١٥٤ | ٢٣ | وما مات الموصى له عن وارث منقو بعد سبق |
| ١٥٤ | ٢ | وان اجاز قيل لخروج وصيته عن موضوع الوصية ضرورية كونها كقول زيد مال عرو لكونه بدوفاة وعن الفضول الذم هو الوصية عن زيد بعد وفاة زيد لا وفاة غيره وفي الاستدلال عند نظر ولا يبعد الصحة مع الأجانب وحديث لا وصية له لوك سنده وكذا دلالة ضعيف مع عدم ظهور في مورد الأجانب |
| ١٥٤ | ١٣ | المعافاة ثم عود ثم مات |
| ١٥٧ | ١١ | اجاز ذلك لا مانع منها مع الأجانب |

| التحقيق الشرح | | | |
|---------------|----|-------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٥٧ | ٢٠ | اولا حقا | لا يخفى ضعفه وكذا حكمه في الفرع اللاحق |
| ١٥٨ | ٢١ | غير معلوم | هذا مبق على التمسك بالعام في الشهية المصادقة وليس هناك ما هو موافق منقول لصادق المختص غير مثبت |
| ١٥٨ | ٩ | باحق | ليس فيه تأييد من حيث كونه ذاق ولا في الاخبار استفادته ولكن اصل القول بالتقوّد تعبداً للأخبار منصور كما هو المشهور |
| ١٥٨ | ١٢ | ذكر بعضا | وجها ضعيفا |
| ١٥٨ | ١٤ | نصف الف | او ثلث المجموع والواحد عليه بمائة وسبعين لا ثلثة دراهم وثلثا من درهم |
| ١٥٨ | ٢٣ | مقيدة بكونه | لا يخفى ان اصل دعويهم التقييد فاذا علم بسدقهم لا وجه لعدم التمسك وبيان الحكم بعدم التمسك مع العلم والاستثناء وكذا |
| ١٥٨ | ٢٤ | يشكل التمسك | لا اشكال فيه لرضاهم باطنهم والتقييد من حيث عنوان النصف مثلا راجع لعدم الرضا بالزيادة على باطنهم |
| ١٥٩ | ٥ | قرينة قطعية | ان لم يكن اللفظ وجه اليها مع ايضا ما ذكر والفرق بين القلة والكثرة وجه عرفا في الثاني والاخراف عنه وعدم الوجه اليه في الاول |

قلتم بحمد الله وحسن توفيقه فقمتم بمرست الخواتم على حصة حجة الاسلام
المسلمين ناصر الملة والدين اية الله في العالمين علم العالمين في اقدارهم
الاشيخ سيدي الموقد وبيد السيد السيد الميرزا القبر في ابادي النجف
مد ظلاله اليك على مفارق الانام واعلى بوجود الشرف كماله
على كتاب المعرفة الوثقى لا مثله المحقق الساكن في اعلى درجات الخلافة
السيد محمد كاظم العلامة الطباطبائي على الله تعالى في دار السلام مع كل
الذرة في التصحيح والمقابلة بيد الاقل خير شيخ فخر رضى الله عنه وقيل
الطبعة المبلغة في النجف الاشرف في يوم الجمعة الثامن والعشرين من شهر محرم
سنة ١٢٨٠ هـ

طريق سهوله حساب سطر العرفي ان يكتب على خشبة او كاغذ غليظ ثم لا سطر حتى اذا
وضع ذلك على الصفحة تعين عدد السطر هكذا

هكذا

بسمه تعالى شنه الغري
هذه رسالة وسيلة التقى في حواشيل عرقه
الوثقى لحضرة شيخنا وعلما ذنا حجة الاسلام والمسلمين
عماد الملة والديرة اية الله في العالمين اعل العلماء والمجاهدين
العظام وافقه الفقهاء الكرام مبين الحلال والحرام فقهه
هل البيت عليهم السلام الفقيه المخالف لهواه مولانا
الحاج شيخ عبد الله العروى الحلي
ادام الله ظله العالي على مفارق المسلمين وشعبنا
بطول بقاءه آمين يارب العالمين وصلى الله
على محمد وآله الطاهرين طبع
بمطبع الرضوية

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله على نواله والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء محمد وآله وجعلنا فيقول المعبود الفاني عبد الله الملك
عفى الله سبحانه عن جرائمنا لما احببت الناس جميع من الاخيار في تحشية العرف الوثيق كان نقل تلك الحواشي الى حواشي
الطبوعة صعبا رابت ان افرد رسالة جامعة لتلك الحواشي مشبرا الى الفصل المستلذ وعد الصفح والسطر في الطبع الثا
لث العرف ليسهل طبعتها الامر على من طلب فتاوى الاحقر وسميتها بوسيلة التفرقة في حواشي العرف الوثيق والرجاء من الله الجليل
عز شأنه ان يجعل صنيع هذا خالصا لوجه الكريم وموجبا للأجر الجسم يوم يقوم الناس لرب العالمين انه وله التوفيق

| الصفحة | السطر | المسئلة | المتن | الحواشي |
|--------|-------|---------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢ | ٦ | ٤ | الافوى جواز الاحتياط | بشرط ان لا يكون مستلزما للتكرار بعيد في علم الله تعالى ولو لم يعرفه ولا علم |
| ٢ | ١٠ | ٧ | ولا احتياط باطل | الا ان يوضع بقصد الظن وبوافق الواقع فانه محكوم بالعقد وكذا اذا وافق فتوى من ينبغي تقليده في وجه لا يخلو من نظر |
| ٢ | ١١ | ٨ | والنعمل بعد | الاظهار اعتبار العمل وعدم كفايته لاخذ في تحقق التقليد |
| ٢ | ١٢ | ٩ | الافوى جواز البقاء | لما وجد بعد فضل التبع له دليلا ووجد الجواز مع احوط افوى |
| ٣ | ٣ | ١٢ | يجب تقليد الاعلم | لا يخفى ان اجاز الاجتهاد في زماننا بل العدالة فضلا عن الاعلمية في زماننا |
| ٣ | ١٩ | ٢١ | تعين تقليده | على الاحوط |
| ٣ | ٢٤ | ٢٢ | نعم يجوز البقاء | فقد مر عند جواز |
| ٤ | ٢١ | ٢٣ | بالاحوط احتياقا | ان لم يكن افوى |
| ٤ | ٩ | ٢٨ | فهو الاحوط | استقبا باعتماد |
| ٤ | ١٣ | ٤٢ | وجعلنا الفحص | ان كان تقليده او لا على الطريق المعتبرة معتمدا كان الفحص عند الشك احوط و |
| ٦ | ١ | ٤٩ | على احدا الطرفين | هذا الاطلاق لا وجه له بل ينبغي على ما يحتمل كونه تكليفه ان كان الاحتمال |

| الصفحة | السطر | المتن | الحواشي |
|--------|-------|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦ | ١ | ٤٩ | موجود أو الأضلى أحد الطرفين |
| ٦ | ٦ | ٥١ | على الأظهر |
| ٦ | ١٤ | ٥٣ | فلا يحكم بعد ذلك وكذا ما لا كاه برطونه |
| ٦ | ١٩ | ٥٤ | في استيجار الصلوة في اطلاق الحكم تأمل بل تقيد بما إذا لم يكن ما وافق فتوى مجتهد الميت باطلاً في نظر الأجير كالوكان بمجتهد الميت لا بشرط الأمانة في صحة الصلوة أو يكفي بركة من التسبيحات لأن بيع وكانت الصلوة بغير أمانة أو بركة من التسبيحات باطلة عند الأجير فانها لا تكفي والأحوط المطابقة لفتوى مجتهد الميت والأجير جميعاً مطلقاً وبأن منه قلنا في فصل صلوة الاستيجار عن البيت المضيق |
| | | | المذكور على تفصيل |
| ٦ | ٢٣ | ٥٦ | ألا إذا كان مختاراً للمدعي هذا الاستثناء لا وجه له |
| ٦ | ٢٤ | ٥٦ | الأحوط الرجوع إليه هذا الاحتياط عندى مستحب |
| ٧ | ٢ | ٥٨ | وان كان أحوط هذا الاحتياط لا يترك |
| ٧ | ٤ | ٥٩ | بني يقدم السماع ح كرك في ما في الرسالة مع كذا |
| | | | لأنه وما عند التعارض من جهة وأعلامه بما في الرسالة والأخذ بما يصحح |
| ٧ | ١٢ | ٦١ | هذا فيما إذا كان الثالث يجوز البقاء على تقليد الميت متين وأما إذا كان الثالث يوجب البقاء على الميت فحل تأمل |
| ٧ | ١٤ | ٦٢ | فدبر متاعاً كفاية ذلك وإن الدار على العمل خاصة |
| ٧ | ١٥ | ٦٢ | الأقوى عدم جواز |
| ٧ | ١٦ | ٦٢ | بل وجوباً على الأقوى كانه |
| ٧ | ٢١ | ٦٤ | الأقوى جواز الرجوع إلى الغير ما لم يجعل بفتوى الأول مع مساواة بينهما في العلم والأقوى نعم عدم الرجوع إلى الغير أحوط |
| ٧ | ٢٣ | ٦٥ | كما يجوز له التبعض الأحوط أن لو يكن أقوى تقيد جواز التبعض بما إذا لم يكن بين المستعملين رابطة فلا يصح التقليد في فصل الصلوة لو اختلف وفي عدم قصر الصوم لأخر في السفر الذي اختلفوا في إيجابه القصر فيها كما أن الأحوط تقيد بما إذا لم يكن العمل الشخصي الذي يأتي به مقلداً في بعض أجزائه أو شرطه مجتهداً وفي |

بالتقيد عند التأمل فانما ذلك حين يعلم كون ما في الرسالة من الخطأ في العمل لا من الغلط في النقل

هذا الاحتياط لا يترك

بني يقدم السماع ح كرك في ما في الرسالة مع كذا

لأنه وما عند التعارض من جهة وأعلامه بما في الرسالة والأخذ بما يصحح

هذا فيما إذا كان الثالث يجوز البقاء على تقليد الميت متين وأما إذا كان الثالث يوجب البقاء على الميت فحل تأمل

فدبر متاعاً كفاية ذلك وإن الدار على العمل خاصة

الأقوى عدم جواز

بل وجوباً على الأقوى كانه

الأقوى جواز الرجوع إلى الغير ما لم يجعل بفتوى الأول مع مساواة بينهما في العلم والأقوى نعم عدم الرجوع إلى الغير أحوط

كما يجوز له التبعض الأحوط أن لو يكن أقوى تقيد جواز التبعض بما إذا لم يكن بين المستعملين رابطة فلا يصح التقليد في فصل الصلوة لو اختلف وفي عدم قصر الصوم لأخر في السفر الذي اختلفوا في إيجابه القصر فيها كما أن الأحوط تقيد بما إذا لم يكن العمل الشخصي الذي يأتي به مقلداً في بعض أجزائه أو شرطه مجتهداً وفي

بالتقيد عند التأمل فانما ذلك حين يعلم كون ما في الرسالة من الخطأ في العمل لا من الغلط في النقل

هذا الاحتياط لا يترك

بني يقدم السماع ح كرك في ما في الرسالة مع كذا

لأنه وما عند التعارض من جهة وأعلامه بما في الرسالة والأخذ بما يصحح

| الصفحة | السطر | المسئلة | المتن |
|------------------------|-------|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | بعضها الآخر مجتمدا آخر ما لا يرضى به كلا المجتهدين فلزمها |
| ٨ | ١٦ | ٦٨ | نعم الاحوط انه ايضا هذا الاحتياط عندى مستحب كاتم |
| ٩ | ٠١ | ٧٢ | الا اذا كان حاصله او بلغ الى حد الاطمينان العقلا في |
| فصل في المياه | | | |
| ٩ | ١٢ | ٤ | يطهر بالتصعيد الاحوط بل الاقوى عدم الطهارة لعدم يتبدل حقيقته بالتصعيد |
| ٩ | ١٦ | ٦ | يطهر بالتصعيد الاحوط بل الاقوى عدم طهارته بذلك |
| ٩ | ١٧ | ٧ | وتجس ان صار وكذا التغير بأجد او صافه وان لم يصير مضافا على الاظهر |
| ٩ | ١٩ | ٨ | اراد بذلك المضاف الذي صافه مستند الى كثرة الطين في الماء |
| | | | بسبب خرمع الاختلاط بالطين كالعلة ظاهرة |
| ٩ | ٢٠ | ٨ | على الاحوط بل الاقوى |
| ٩ | ٢٤ | ٩ | دون اوصاف التجس الاحوط ان لم يكن اقوى التجس بالتغير او صافه بالتجس ايضا |
| ١٠ | ١ | ٩ | التغير حسبا الاحوط ان لم يكن اقوى التجس بالتغير التقدير ايضا |
| ١٠ | ١٣ | ١٣ | الامتزاج على الاقوى الاحوط بل الاشبه بوقف الطهر على الامتزاج العرفي او صدق وحدة الماء |
| ١٠ | ١٤ | ١٤ | اذا وقع التجس في الماء اى الماء الكثير |
| ١٠ | ١٧ | ١٦ | لو يحكم بنجاسته الا اذا كان الدم بمقدار لو كان وحدة لغترة ايضا عادة فان يحكم بنجاسته |
| ١٠ | ١٩ | ١٨ | نعم الجارى والتابع قد عرفت عدم كفاية الاتصال في الطهارة في الكروا اما الجارى والتابع |
| | | | متوقف طهره على الامتزاج بالظاهر ان كان مقدار الكروا والغوران من المادة على الاحوط بل الاشبه |
| فصل في الماء الجارى | | | |
| ١١ | ٥ | ٥ | فاللزم مجرى الاتصال الاحوط اعتبارا لامتزاج العرفي او صدق وحدة الماء عرفا |
| فصل في الرأكد بلا مادة | | | |
| ١١ | ١٧ | ٢ | بحسب الوزن الف وهو الشغال الصبر في واحد وثمانون الف مثقال وشعاعه مثقال |
| ١١ | ١٧ | ٢ | وبالمساحة ثلثة اواني على الاحتياط اللازم |
| ١٢ | ٠٩ | ١٠ | وان كان الاحوط الاحتياط هذا الاحتياط عندى لازم |
| ١٢ | ١١ | ١١ | وان كان الاحوط لابد من ملاحظة الحالة السابقة فله وكثره فان علمت احد جهات جرم |
| | | | حكم ذلك ولا فيجرب حكم الماء المجهول حاله السابقة وكذا في صور |
| | | | عدم التيقن لابد من ملاحظة الحالة السابقة فان كانا كثيرين فوقف |

| الصفحة | السطر | المسئلة | المتن | الحواشي |
|--------|-------|---------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | فجاسنه في احد هاتين صار احد هاتين لا يحكم بطهارتهما وان كانا ظاهرين فصار احد هاتين اثر وقعت النجاسة في احد هاتين يحكم بنجاستهما جميعا ولا يلزم محذورا لا الخالفه الا لثرا مية وهي غير فادحة |
| | | | | فصل في ماء الحمام |
| | ١٣ | ٢٢ | ١١ | هذا على تأمل بل منع وعدم الطهارة مع كونه احوط اشبه |
| | | | | هذا ايضا على التأمل خصوصا من الحكم بانتهاء مع كونه احوط اشبه |
| | ١٤ | ٤ | ١ | نعم يعتبر فيه قوت النجس بحيث لو اخذ منه شئ من الماء منع بقدره |
| | ١٤ | ٥ | ٢ | بشرط صدق الماء الواحد على المجموع |
| | ١٤ | ٨ | ٣ | لازم ما اعتبرناه من صدق الماء الواحد عليه عرفا هو عدم الكفاية هنا |
| | ١٤ | ٩ | ١٤ | هذا على تأمل وانما يظهر اذا اخلى من الماء ووضع في الكرخى مثلا ماء |
| | ١٤ | ١٨ | ٨ | لا وجه له الا الاعتبار الذي لا اعتماد عليه في الاحكام |
| | | | | فصل في الماء المستعمل |
| | ١٤ | ٢٤ | ٨ | احتياط لانما عندي |
| | ١٤ | ٢٥ | ٨ | في غسالة البول وحده تأمل والا حوط الاجتناب منها |
| | ١٤ | ٢٥ | ٨ | الاظهر عدم رفعه الخبث ايضا |
| | ١٥ | ١٠ | ٣ | بشرط ان تكون اليد حال طهارتها انما الغسل فلو نجست بما في العمل لغرض اخر كانت بمنزلة اصابته النجاسة الخارجية |
| | ١٥ | ٢٢ | ١٢ | بشرط وصول الماء الى المقدار الواصل الى محل الاستنجاء على نحو وصوله الى |
| | | | | فصل في الماء المشكوك |
| | ١٦ | ١٢ | ٢ | ولكن الاحتياط اولي |
| | | | | حيث ان الاطلاق ليس له اصل بحقيقة فبقي استحباب الحديث محتاجا الى رافع فلذا يجب الاحتياط بالنوضي بقاء اخرا والاشيان بوضوئين بآثار من اطراف الشبهة ليعلم بوقوع احدهما بالطلاق |
| | ١٦ | ١٣ | ٣ | بل الجمع لازم على الاقوى |
| | ١٦ | ١٨ | ٥ | ان لم يكن اقوى فالاحتياط بالجمع مع تقديم الوضوء على التيمم لا يترك |
| | ١٦ | ٢٠ | ٧ | هذا الاطلاق بناء في ما سب ذكره في المسئلة العاشرة وكان يلزم ان يقول تعيين التيمم ان لم يف كل من الماين الا لرفع الحديث واما لو وفي ولو احدهما له وغسل الاعضاء والاخر له نوضا او اغسل باقلها ولا ثم غسل اعضا |

| الصفحة | السطر | السؤال | المتن | الحواشي |
|--------|-------|--------|--------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | <p>بالأخير ثم نوضاً أو اغتسل بياقبه كما يأتي بضمحه به في المسئلة العاشرة ما تلا</p> <p>تبعين النيم كوجه له لأن من له طريق إلى تحصيل الطهارة الناشئة لا يجوز له اختيار الرأية بلا شبهة</p> |
| ١٤ | ٢٠ | ٧ | الأحوط ذلك | <p>ان لم يكن أقوى لظاهر الأمر بأمرهما في الرواية</p> |
| ١٧ | ٣ | ١٠ | صحة وضوءه أو غسله | <p>صحة وضوءه أو غسله في الفرض متين لكن كان يلزمه التنبيه على انه إنما يجوز له الدخول بهما في الصلوة اذا كان المائتان جميعاً كثرين كثرين يخص أحدهما للردد وأما لو كانا قليلين فلا يجوز له الدخول في الصلوة بالوضوء والغسل بهما بل يتعين عليه النيم على مبناه الذي صرح به في المسئلة السابقة والثلاثين من فصل شرائط الوضوء من اشتراط اتصال الشك باليقين في جريان الاستصحاب ضرورة ان نجاسة العضو في الزمان الفاصل بين صب الماء على الأعضاء وبين اتصال الغسالة متبقية فتصح فتمنع من الصلوة ولا يجوز له طهارة العضو ولا لعدم اتصال الشك باليقين ويمكن ان ينزل عليه قوله فيهما بقها ويتم نظراً منه إلى ان وضوءه لا يسوغ له نعم من لا يلتزم بالنبي المذكور يساوي بين القليلين والكثيرين</p> |
| ١٧ | ٤ | ١١ | أو غسله أشكال | <p>الأظهر عدم جواز الدخول في الصلوة بذلك الطهارة حتى بناء على جريان القاعده هنا لكون جسده ما مقام الاناء النالف الاجتناب عنهما ثم لو كان شيئاً ما نوضاً به فهو يعلم اجمالاً بانما جسده متنجس والماء الآخر نجيب بامنا انما الغاء التعارض بين اتصال الطهارة في المائتين والحكم بمتجذبه وضوءه وطهارة بدنه لسلامة اتصال الطهارة في جسده وما نوضاً به جميعاً ولا يلزم منه محذور التقريب بين بعضي ماء واحد ولا مانع منه بعد مساعده الاصل ولكن الاحتياط باعادة الوضوء بعد غسل الجسد لا يترك</p> |
| ١٨ | ١ | ٣ | وان كان لا يجوز اكل لحمه | <p>هذا اذا كان مرداً بين طاهر العين ونجسها وأما اذا كان مرداً بين محلل اللحم ومحرمة مع احراز ما يبيحه للذكاة فيجوز بعد وقوع الذكاة اكل لحمه أيضاً بمقتضى الأصل وأما المرد بين محلل اللحم ومحرمة مع الشك في قبوله للذكاة فلا يجوز اكل لحمه</p> |
| ١٩ | ١٧ | ١٤ | فهو طاهر | <p>فيه تأمل والاحتياط بالاجتناب لا يترك</p> |

الحواشي

| الصفحة | النظر | السؤال | الترن | الحواشي |
|--------|-------|--------|--------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠ | ٤ | ٣ | نفس كافي قصد | كان التعبير بعدم جواز الصلوة فيها وما يؤدي ذلك وفق الآداب |
| ٢٠ | ٩ | ٥ | ولكن لا يخرج عن اشكال | بل الاشكال فيه قوي |
| ٢٠ | ١٥ | ٧ | وان كان لا يخرج عن اشكال | بل الاشكال فيه جلي والطهارة اظهر لفقهاء الحنفية السابقة حتى يخرج عن الاشكال فان الدم مادامه في العرق غير محكوم عليه بطهارة ولا نجاسة وبعد الخروج والترديد بين كونه مطلقا او غيره نشك في طهارته ونجاسته والاصل الطهارة |
| ٢٠ | ١٤ | ٧ | لاصاله عدم الرد | فيه نظر ظاهر لعدم حجية الاصل الميث |
| ٢٠ | ٢٥ | ١٢ | فلا حوط الاجتناب | هذا الاحتياط مستحب عندى لعدم ابراث ملاقات النجاسة في الباطن نجاسة الملا في ولدنا ورد النص في الفوى بطهارة ما يخرج من القعدة غير ملوث بالغاظ مع ملاقاته في العدة |
| ٢١ | ١٨ | ١ | وكان اسلامه عن | فيه منع |
| ٢١ | ٢٣ | ٢ | فلا فوى عدم نجاستهم | الاحوط لزوما الاجتناب منهم |
| ٢١ | ٢٥ | ٢ | ظاهرين | الاحوط الاجتناب منهم مطلقا |
| ٢٢ | ١ | ٤ | ظاهر | فيه تأمل |
| ٢٢ | ٣ | ١ | وهو الاحوط | احتياط لازما |
| ٢٢ | ٥ | ١ | بل لا فوى حرمه | فيه تأمل نعم الاجتناب بحرمه الفسبش احوط |
| ٢٢ | ٩ | ٢ | فلا حوط حرمه | بل لا ظهر ذلك |
| ٢٢ | ١٣ | ٢ | من غير الشعر فلا حوط | لعل لا فوى لنجاسته والحرمه مع صدق اسم الفقاع حتى في المخذ من غير الشعر |
| ٢٢ | ١٤ | ٢ | عز الحجب الجرام | على الاحتياط اللازم |
| ٢٢ | ١٤ | ٢ | بل لا فوى ذلك | في القوة منع نعم هو احوط بل لا يترك |
| ٢٢ | ٢١ | ٣ | فالظاهر عدم نجاسته | فيه تأمل فالاحتياط لا يترك |
| ٢٢ | ٢٣ | ٤ | ففي نجاسته عن اشكال | الاحتياط بالاجتناب من عرقه حتى اذا اغتسل لا يترك لان لا ظهر عدم |
| ٢٥ | | | الجلال على الاحوط | ان لم يكن افوى |

الثاني عشر في ابل الجلالة

الحواشي

| الصفحة السطر المسئلة المتن | | | | | |
|----------------------------|----|-----------------|--------------------------|------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| ٣٢ | ٩ | نم يعتبران يكون | فيه تأمل نعم هو احوط واو | | |
| ٣٢ | ٢٠ | ٢ | على خلاف المتعارف | الظاهر سقوط قوله وجب الغسل بعد هذه العبارة | |
| الثاني مما يعف عنه | | | | | |
| ٣٣ | ٢١ | ٨ | ام لا اشكال | الا فوى عدم العفوعه | |
| الرابع المحمول المتجسس | | | | | |
| ٣٤ | ٢٤ | | فيه اشكال | وان كان الا فوى عدم البأس به وبما بعده مع علم الناشر في توبيره | نعمه مسمايا ارجح الامور |
| الخامس ثوب المريبة | | | | | |
| ٣٤ | ٨ | | وان كان الا حوط الا | بل الا فوى | |
| ٣٤ | ١٤ | ١ | عن ناس من محل اشكال | والاظهر عدم الالتحاق | |
| ٣٥ | ١٠ | ٣ | يجوز استعمال غسالة | الاظهر عدم الجواز | |
| ٣٥ | ١٤ | ٤ | فالا فوى كفاية الغسل | الا حوط بل الاظهر اعتبار المرتين | |
| ٣٥ | ١٩ | ٥ | بل الثاني ايضا | الا فرب تنب التباين | |
| ٣٥ | ٢١ | ٥ | فالا فوى فيه عدا المتحرر | الا حوط بل الاظهر الحق | |
| ٣٥ | ٢١ | ٥ | بل الا حوط | بل الاظهر | |
| ٣٦ | ١٠ | ١٣ | والا حوط التلبث | هذا الاحتياط لا يترك | |
| ٣٦ | ١٣ | ١٥ | فالظاهر كفاية المرة | الا حوط بل الاشبه اعتبارا | |
| ٣٦ | ٢٣ | ١٦ | فلا حاجة الى التخصيف | وان كان التخصيف اولى واحوط | |
| ٣٧ | ١ | ١٧ | لا تنق على الا حوط | ان لم يكن ا فوى | |
| ٣٧ | ٤ | ١٧ | لربطه | على الا حوط والآله في غير بعيد | |
| ٣٧ | ١٢ | ٢٠ | وان كان هو الا حوط | هذا الاحتياط لا يترك | |
| ٣٧ | ٢١ | ٢٤ | يجعله خيرا | وتجفيفه | |
| ٣٧ | ٢٢ | ٢٤ | وكذا الحلب | فيه تأمل | |
| ٣٧ | ٢٤ | ٢٥ | فبكتي المرة | بل يعتبر مرتان كما مر | |
| ٣٨ | ٥ | ٢٦ | لا يخرج عن اشكال | هذا الاشكال لا وجه له | |
| ٣٨ | ٢١ | ٣١ | لامانع من استعماله | لكن يجب غسله كلما علم عادة زوال الطبقة الفوقانية منه بالاستعمال | |
| ٣٩ | ١٨ | ٣٨ | بل يحكم بطهارته ايضا | فيه تأمل والاحتياط لازم نعم لو كان قد بلس الثوب ثم وضعه في الكبر | |

بوجوب التمسك بالعلم والشيء
الصالح في وجوبه غير ضروري
مقتضى الاستصحاب اعتبار التمسك
بذلك مع انه احوط

الحواشي

الصفحة السطر المسئلة المتن

ان وصل الى جوف الثوب والاسنان طهر

الثاني من المظهر الكبري

اواخر الصفحة بمشكل الا يحاق لا يخلو من وجه

٣٣ في المظهر

الاظهر اعتبار المشي الى ان يعلم انه لو كانت العين موجودة فكذا لا

فالظاهر كفاية المشي

الثالث الشمس

اذا لم يكن وان اقطافها والا فاطهارة لا يخلو من اشكال

والثمار

في غير المصنوع من القصب نامل وان كانت الطهارة غير بعيدة الا ان الاحياء

لا يتركها تقير

الا المحصر

هذا عمل نامل بل منع

بينهما وبينهما

والظاهر البقية

الا فوى الجاسة لا يستجيبها السليم عن معارضة صالته عدم المانع

على اشكال تقدم

بل الاحوط ان لو يكن فوى عدم الطهارة

وان كان لا ينجح

الرابع الاستحالة

في عدم صبره للمانع بخار من الاستحالة منع ظاهر

والبول والماء والتجس

بل الاظهر فيه وفيما بعده عدم

صبره الخ فحينئذ نامل

الخامس الانقلاب

الا فوى الجاسة ومع ذلك فلا يحكم بجاسه ما يتقاطر من سقف الحمام بعد
احتمال كونه بخار ماء الخزانة احتمالا فوي بانهم لو علم انه بخار التجس والتجس
الاختباب منه لكن لا يخفى عليه ان بجاسه بخار التجس انما هو اذا كان بخاراً
غليظاً صالحاً للصبر رتبه جساماً باقلاً بأس بما يصنع من البول والغائط
من البخار في الشتاء وهو المنشأ في استقرار السيرة على عدم الاختباب منه

ظاهر

فدعوت المنع من عدم صبره للمانع بخاراً من الاستحالة

اذا صار البول بخاراً

بل الا فوى الجاسة والحربة

يكون ظاهره حلالاً

السادس في ما الثلثين

فدعوت ثلثان فيه واجابنا بالاحتياط بالاختباب منه

فدعوت البخار

بل لا اشكال فوى

لا ينجح عن اشكال

على الا حوط والاول والا فالاظهر عدم ما لم يصد في الامم

يصبر زماناً وجسا

| الصفحة | السطر | المسئلة | المتن | الحواشي |
|-------------------------------|-------|---------|--------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٤ | ٢١ | ٨ | لا بأس بحبل الباذنجان | الاحتياط بالاجتناب من لا يترك |
| ٤٤ | ٢٤ | ٩ | فانه لا بدح من ذهاب | لو اطف له على وجهه بركن اليه والافوى عدم الانفعال بالغلبان |
| المسئلة الأولى | | | | |
| ٤٥ | ٦ | ١ | او عرقه ونخامته | الاحوط الاجتناب مما على جسده من عرق زمان الكفر |
| ٤٥ | ٧ | ١ | وان كان هو الاقوى | الاطهر العدم |
| ٤٥ | ٨ | | فما لم يكن على بدنه | بل وفيما كان عليه فعلا |
| ٤٥ | ٩ | ١ | ايضاً على الاقوى | الاقوى قبول ذنبه باطنا لا ظاهراً فيجب على غيره الاجتناب منه |
| ٤٥ | ١٤ | ٣ | الاقوى قبول اسلاً | بل الاقوى عدم القبول |
| الشيخ التبعي | | | | |
| ٤٥ | ١٧ | | احدهما بيده كما تم | فدتر النعمته |
| العشار والاعير النجاسة | | | | |
| ٤٦ | ٨ | | وهذا الوجه قريب جداً | الاحتياط اللازم في خلافه |
| المسئلة الثانية | | | | |
| ٤٧ | ١٦ | ١ | ولا يخرج الدهن من | فدتر منه في المسئلة التاسعة عشر من فصل الطهارة فيها البعد عن الطهارة |
| ٤٧ | ١٧ | ٢ | يجوز استعمال جلد الحيوان | بجوز استعمال جلد الحيوان بالاسئغال غير اللبس والا لقتد ما يشترط فيه الطهارة بغير الصلوق والطواف وح ما لا استعمال لغير احترازاً عن اللبس ضرورة جواز اللبس في غير الصلوق والطواف |
| ٤٨ | ١٠ | | الشاس غسل مسلم له | فيها اذا لم يكن وكبلاً او ذابداً تأمل الاحتياط لازم |
| ٤٨ | ١٥ | ٢ | فيجاسه ملاكل منها | الاشبه الطهارة |
| ٤٨ | ١٦ | ٢ | وكبر الصلوق فيها صحت | اذا لم يكن له ثوب ثالث طاهر والافوى الصلوة تأمل |
| ٤٨ | ١٩ | ٤ | فلا يلزم الغسل | الاقوى لزوم الغسل بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير جودها الاستصحاب |
| فصل في حكم الاواني | | | | |
| | ٢٤ | | فان الاحوط ترك | هذا الاحتياط مستحب |
| | ٢٥ | | غير معلوم | بل الاقوى الجواز |
| ٥٠ | ١٦ | | كن الشارب | فيه تأمل بالاشبه العدم |
| فصل في حكم التخلي | | | | |

| | | | | |
|----|----|----|------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢ | ٢٠ | ١٢ | لا يجوز للرجل والأثنية | لا يخفى عليك لتهافت في العبارة مرجيت منافاة الشك في كونه عورة مع كونه عورة على كل حال إلا أن يوجب بان غرضه أن يكون كل من فرجه وذكره عورة مشكوك لاحتمال زيادتهما جميعا وكونه كالمسوح فيجوز نظر كل منهما إليه و غرضه يكون كل منهما عورة على كل حال أن يكون أحدهما ذكرا والآخر فرجا معلوم وإنما الشك في تميز الأصلي منهما من الزائدة فيرتب على كل منهما أحكام العورة التي منها حرمة النظر إليها وإن لم يترتب عليها نفسها أحكام الرجل والمرأة وأقول قد يتحمل حرمة النظر إلى كل منهما حتى بناء على كون كل منهما عورة لأن كون أحدهما عورة معلوم إجمالا علما وحدا يوجب حرمة نظر كل من الرجل والمرأة إلى كل منهما على المختار من كون العلم الإجمالي منجزا ولكن لا في حرمة نظر كل من المرأة والرجل إلى قبلها جميعا للعلم الإجمالي بكون أحدهما عورة وحرمة نظر الرجل إلى ذكره لأنها ما ذكر أو جزء جسد امرئ وحرمة نظر المرأة إلى فرجها لأنها ما فرج أو جزء من جسد الرجل وحل نظر الرجل إلى فرجها لاحتمال كونه رجلا وعدم حرمة نظر الرجل إلى ثقب في جسد مثله وحل نظر المرأة إلى ذكره لاحتمال كونه امرئ وكون الذكر مجازا بذكره ولا بأس بنظر المرأة إلى قطعة لحم في جسد مثلهما نعم اجتنبهما من النظر إلى كل منهما أحوط وأولى |
|----|----|----|------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

٥٣ ١٦ ١٨ بل لا يترك في هذه الصورة بل لا يترك حتى عند عدم الفصد من الابتداء

فصل في الاستنجاء

| | | | | |
|----|----|-----------------------|-----------------------------|---------------------------------|
| ٥٤ | ٨ | وغير ذوى الجهات | لا يشرط البقاء | على الأقوى وإن كان مراعاها أحوط |
| ٥٤ | ٩ | ولو من الأصابع | فيه تأمل | |
| ٥٤ | ١٠ | | لا يشرط البقاء | على الأقوى وإن كان مراعاها أحوط |
| ٥٤ | ١٤ | بطهر المحل على الأقوى | الاحتياط بالغسل هنا لا يترك | |

فصل في غايات الوضوء

| | | | | |
|----|----|-------------------|---------------------------------------|--|
| ٥٨ | ١٥ | كالأكل | الظاهر سقوط كلته للجنب بعد هذه الكلمة | |
| ٥٩ | ١١ | وهو محل أشكال | بل لا ينبغي الأشكال فيه | |
| ٥١ | ٢٥ | أو لائم الوضوء | أو جرى الماء عليه من غير مس | |
| ٦٠ | ٦ | أشكال أحوط التلذذ | والأقوى الجواز | |

الحواشي

القائمة المسئلة المتن

| | | | | |
|----|----|----|-----------------|--------------------------------------------------------------------|
| ٦٠ | ١٠ | ١٥ | نم الأحوط عدم | هذا الاحتياط عندى مستحب ٢ |
| ٦٠ | ١١ | ١٥ | بناء على الأقوى | بل الأقوى عدم صحته |
| ٦٠ | ١٧ | ١٩ | لا يجوز للمحدث | إذا استلزم للس بظاهر البدن |
| ٦٢ | ١٦ | ١٩ | لكن التعقيق صحة | بل التعقيق عدم صحة إضافة بهما معاً بل في حال الوجوب ملاك الاستصحاب |

فصل في مكرهات الوضوء

| | | | | |
|----|----|----------|----------------------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٣ | ١ | الثاني | التعديل بل مطلق | إلا أن يثبتاً لخرقة خاصة فإن الأظهر عدم الكراهة |
| ٦٣ | ٣ | المحظوظ | من المحدثات الأكبر | بناء على جواز رفع المحدث ولكن الاحتياط ترك ما استعمل في غسل الجنابة |
| ٦٣ | ٥ | والحيوان | الجلال | فيه منع لأن الأقوى نجاسة جميع رطوبات الجلال فيجب غسل الماء فلا يصح الوضوء به |
| ٦٥ | ١٣ | ٢٢ | يجوز الوضوء به بالطر | في إشكال إلى آخر هذه المسئلة |
| ٦٦ | ٧ | ٢٤ | بين أن يكون طويلاً | الاحتياط بالانقصار على الأول لا يترك |

الرابع مسح الرجلين

| | | | | |
|----|----|----|--------------------------|-----------------------------------------------------|
| ٦٦ | ٩ | ٢٤ | على قول بعضهم وهو الأحوط | احتياطاً لازماً |
| ٦٨ | ١٣ | ٢٤ | فالأقوى عدم | الأحوط لزوم الإعادة حتى بعد التبان بالشروط بالطهارة |

فصل في شرائط الوضوء

| | | | | |
|----|----|----|---------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٢ | ٥ | ١٩ | سواء اعترف منه | الطلان في صورة الاعتراف محل تأمل لعدم كونه جزء الفصل بل مقدمة |
| ٧٢ | ١٤ | ٢٠ | وإن كان لأحوط | فإن كان هذا الاحتياط فيها استعمل في غسل الجنابة لازم |
| ٧٢ | ٢٣ | ٢٠ | والأوجب التيمم | الأقوى في صورة دوران الأمرين وقوع تمام الصلوة في الوقت بالتيمم أو ركعة منها في الوقت بالوضوء هو اختيار الثاني |
| ٧٣ | ٧ | ٢١ | لا يفي بصدق الغير | هذا الإشكال قوي فالاحتياط بالنزك لازم |
| ٧٣ | ١٥ | ٢٣ | هل يجزى بالآلة | إن لم يكن أقوى لأن الضرورة تقدر بقدرها |
| ٧٥ | ٧ | ٢٨ | ولو كان جزء مستحباً | الأقوى عدم إفساده الوضوء إلا إذا استلزم فوات شرط كالنيل بالفسلة |
| ٧٥ | ١٣ | ٢٨ | وإن كان لأحوط | هذا الاحتياط عندى لازم |
| ٧٦ | ٢٥ | ٣٤ | يمكن الحكم بطلانه | هذا لأحوط والصحة أظهر لأنه لا يتوجه البطلان بالتمتع إلا عند العلم والاعمال |
| ٧٧ | ١١ | ٣٧ | يبنى على قبالة | فيه تأمل فالاحتياط بالوضوء لازم |
| ٧٧ | ٢٥ | ٤٠ | فيمكن الحكم بصحته | في إطلاقه تأمل وإنما سلم مما إذا كان احتمال الفائدة إلى الواقع حال |

الصفحة السطر المسئلة المتركة

الحواشي

فصل في احكام الجنابة

بل الاقوى جربا في الواجب فلا يعيد هالات هذا العلم الاجالي خال
عن الاثر بالنسبة الى الثاقلة

| | | | |
|----|----|----|-----------------|
| ٨١ | ١٢ | ١ | او يتعين السج |
| ٨٣ | ٢ | ١٩ | بل لا يظهر عدمه |

الاظهر من بين المنع على الجيرة وحسن الاحتياط غير خفي
لا يبعد جواز وتقدمه على التيم والاحوط الجمع بينهما اذ المراد بهما

فصل في حكم رأم الحدث

| | | | |
|----|---|---|-----------------|
| ٨٦ | ٣ | ٦ | بل لا حوط الصبر |
|----|---|---|-----------------|

هذا الاحتياط لا يترك في صورة العلم بها

فصل في الاغتسال في غسل الجنابة

| | | | |
|----|----|----|-------------------------|
| ٨٧ | ١٦ | ١٦ | الثاني الجماع دون قبلها |
|----|----|----|-------------------------|

الاحتياط فيه وفيما بعده بالجمع بين الغسل والوضوء مع سبق الحدث

| | | | |
|----|---|---|---------------|
| ٩٠ | ٨ | ٧ | فانه لا يستحق |
|----|---|---|---------------|

مقتضى القاعدة استحقاق الاجرة هنا ايضا لعدم حرمة نفس الكسر كما

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

اعترف به في اخر المسئلة فتعليلها هنا عليل

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

مقتضى تعليلها عدم استحقاق الاجرة في صورة العلم من الصورة الاولى بحرمة

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

الكسر هو عدم استحقاق الاجرة هنا ايضا لان الكسر اذا كان حرفة ذاتية لا

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

فيه صورة العلم والجمل

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

التسوية بين قرابة الغربة وبين الطواف المستحب وجعلها الاثر الحرمة في

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

الاول ذاتية وفي الثانية تشريعية فساد الاجارة في قرابة الغربة اتماما لحرمة

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

وفل الطواف المستحب اتماما لحرمة على الطهارة من الحدث الاكبر وصحة

| | | | |
|----|----|---|-------------------|
| ٩٠ | ١٠ | ٧ | ايضا يستحق الاجرة |
|----|----|---|-------------------|

صلوته على الكفار من الاصغاريين

فصل في استحباب غسل الجنابة

| | | | |
|----|---|---|----------------|
| ٩٢ | ٣ | ٦ | كفى على الاقوى |
|----|---|---|----------------|

الاحوط ان لم يكن اقوى وهو اعتبار كون بعض جسده خارج الماء لصيدقانه

| | | | |
|----|----|---|--------------|
| ٩٢ | ٢١ | ٦ | مع سبق وجوده |
|----|----|---|--------------|

الاظهر عدم الفرق بين سبق وجود الحائل وعدمه وكفاية الاطمينان فيها لا

| | | | |
|----|----|---|--------------|
| ٩٢ | ٢١ | ٦ | مع سبق وجوده |
|----|----|---|--------------|

عند العطف في حكم اليقين وتوهم ان في صورة عدم الحائل مدفوع بان الاصل

| | | | |
|----|----|---|--------------|
| ٩٢ | ٢١ | ٦ | مع سبق وجوده |
|----|----|---|--------------|

المذكور لا يثبت وصول الماء الى الشبر

| | | | |
|----|----|---|----------|
| ٩٢ | ٢٢ | ٧ | يجب غسله |
|----|----|---|----------|

هذا معنى على ان المأمور به هو الطهارة وان الغسل والوضوء يحصلان لها

| | | | |
|----|----|---|----------|
| ٩٢ | ٢٢ | ٧ | يجب غسله |
|----|----|---|----------|

واما على ما علم لا يظهر من كون المأمور به نفس الغسل والوضوء فتجدنا هنا

| | | | |
|----|----|---|----------|
| ٩٢ | ٢٢ | ٧ | يجب غسله |
|----|----|---|----------|

مع التماسك لجميع الشك الى الاقل والاكثر واصل البرائة من الاكثر فلا يلزم

| | | | |
|----|----|---|----------|
| ٩٢ | ٢٢ | ٧ | يجب غسله |
|----|----|---|----------|

غسل مشكوك الباطنية على الاظهر وان كان الغسل احوط واو

| | | | |
|----|----|---|----------|
| ٩٢ | ٢٢ | ٧ | يجب غسله |
|----|----|---|----------|

كاف

| | | | |
|----|----|---|----------|
| ٩٢ | ٢٢ | ٧ | يجب غسله |
|----|----|---|----------|

كما ترجحوا في الاغتسال

| | | | | |
|----------------------------------------------------------------------------|-----------------------|----|----|-----|
| على الأحوط | لا فرق فيها بين العمد | ١٣ | ١٧ | ٩٣ |
| الأظهر البطالة ولزوم الفصل وإعادة الصلوة أو وضائها | ووجه صلواته شكل | ١٥ | ٢٥ | ٩٣ |
| بعضها إذا كان عليه حين الفصل بحيث يكون غسله متعلما مع قتره | الفصل بالبر النعيب | ٢٠ | ٧ | ٩٤ |
| ان لم يستلزم التوبة والنية المكث المحرم | بفصل الفصل فتح | ٢٢ | ١٤ | ٩٤ |
| فصل في مستحبات غسل الجنابة | | | | |
| فيلزم الغسل والوضوء جميعا عند أحد احتمال ثالث | انها ما قبل الوضوء | ٦ | ١٥ | ٩٥ |
| الأحوط ان لم يكن أقوى لزوم نفضه ذلك لغسل الأعراس عنه واستنابا | الأقوى عدم بطالته | ٨ | ١٨ | ٩٥ |
| الحال هناك في الأغسال الواجبة من الأعراس والاستناب | في أثناء الأغسال | ١٠ | ٢ | ٩٦ |
| بناء على الشهور والأحوط كما يأتي مناشره | والأوجب الوضوء | ١٥ | ٢٢ | ٩٦ |
| الأقوى عدم الكفاية إلا إذا قصد الجميع أو استقاط غير غسل الجنابة أو مطر رفع | إضا على الأقوى | ١٥ | ٢٣ | ٩٦ |
| ان قصد حصوله في ضمنه لا مطر | كفى بوضوء غيره | ١٥ | ١ | ٩٧ |
| فيه تأمل | بل لا يبعد جرائه | ١٦ | ٢ | ٩٧ |
| مبناه ممنوع فلا بأس بالأتان باغسال عدة كل واحد بنية واحدة | ومن هذا شكل | ١٧ | ٨ | ٩٧ |
| فصل في الحيض | | | | |
| هذا الاحتياط عند أحد صفات الحيض مستحب عندى | الأحوط الجمع | ٣ | ٢١ | ٩٧ |
| الأظهر عدم جريان حكم الحيض عليه ما يخرج أوله وحسن الاحتياط فيه | احكام الحيض شكل | ٤ | ٢٤ | ٩٧ |
| بشرط الاعتبار | الأصل والعارض | ٤ | ٢٥ | ٩٧ |
| القول المشهور متين وحسن الاحتياط جلي | فلا يترك الاحتياط | ٦ | ١٨ | ٩٨ |
| هذا الأشكال مذقوع والقول المشهور قوي وحسن الاحتياط خفي | عمل شكل | ٧ | ٠٤ | ٩٩ |
| بل لا يظهر الثاني فعادتها فيما فرضه ستة أيام على الأظهر وان كان الاحتياط | الأظهر الأول | ١٣ | ٠٧ | ١٠٠ |
| بعد الأربعين إلى الستين بالجمع بين ترك الحيض وأعمال المستحاضة ولو | | | | |
| احتز بذلك عما إذا كان التقدم أو التأخر كثير على وجه يصدق معه انتفاء | أو ازبد | ١٥ | ١٦ | ١٠٠ |
| العادة لا تقدمها وتأخرها فان أظهره لزوم الاستظهار عليها إلى ان | | | | |
| تم الثلثة فان تمت تحضنت والأعمال على المستحاضة | | | | |
| الأحوط لزوماً استظهارهن بالجمع بين ترك الحيض وأعمال المستحاضة | فانها ترك العبادة | ١٥ | ١٩ | ١٠٠ |
| إلى ثلثاء الثلثة | | | | |

| | | | | | |
|----------------------------|----|----|--------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|
| ١٠٠ | ٢٣ | ١٦ | ٢ الوقت تجعله | اذا كان التقدم او التأخر قبل ولا لزوم الاستظهار الى تمام الثلثة | احكام |
| ١٠١ | ٣ | ١٨ | تخطا بالجمع | هذا الاحتياط عندى مستحب | تج |
| فصل في تجاوز الدماء العشرة | | | | | |
| ١٠٢ | ٢٣ | ١ | والاحوط ان تختار مع الجمع بين ترك الحائض وافعال المسحاضة بعد الثلثة الى السبعة | مع الجمع بين ترك الحائض وافعال المسحاضة بعد الثلثة الى السبعة | ١٠٢ |
| فصل في احكام الحائض | | | | | |
| ١٠٤ | ٦ | | اذا اسلمت الدخول | بل وان لم يسلمت على الاحوط ولا يخفى ان تقيدها هنا بما في تعبه لصورة | ١٠٤ |
| ١٠٤ | ٧ | | والمشاهد المشرقة | هذا احوط والا فالا شبه جواز الاحتياط فيها سيما للزائغ التي لم تزل وتربط المراجعة فتتلف وتشتق وتدخل رباب وتسلم بمنازة وتخرج من الباب الاخرى | ١٠٤ |
| ١٠٤ | ١٧ | ٣ | فجوان على اشكال | الاحتياط بالترك لا يترك | ١٠٤ |
| ١٠٤ | ١٨ | | بالا فوى عدمه | الاحوط ان لم يكن افوى حرمه وطهارة ايام الحيض مطلقا حتى في الفرض | ١٠٤ |
| ١٠٤ | ٢٢ | ٥ | الثامن وجوب الكفارة | الاشبه بالاستحباب نعم الاحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك مما تيقن | ١٠٤ |
| ١٠٤ | ٢٤ | ٥ | فكفارة ثلثة امله | لم اف له على مستند قوم نعم هو احوط بل بناء على وجوب الكفارة فلا يثبت كفارة الزوجة هنا الاطلافي الاخبار | ١٠٤ |
| ١٠٥ | ٨ | ٧ | لكننا احوط | هذا الاحتياط مستحب عندى | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ٩ | ٨ | فالاحوط التكفير | هذا الاحتياط مستحب عندى | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ١١ | ٩ | فالظاهر وجوب | بناء على الوجوب واما على المختار من الاستحباب فمستحب | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ١١ | ١٠ | حتى او مينة | في الثاني فامل بل الاشبه بعدم | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ١٢ | ١١ | كاف في ثبوت | لا يخلو من تأمل | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ١٧ | ١٥ | وجوب الكفارة | بناء على مختاره واستحب بناء على المختار | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ٢١ | ١٨ | والاحوط صرفها | لم اف على مستند قوم له | ١٠٥ |
| ١٠٥ | ٢٣ | ١٩ | ايضا على الاحوط | بل الا فوى | ١٠٥ |
| ١٠٦ | ٥ | ٢٢ | وبالعكس صح | ان لم يزل الاعتقاد بقصد الانشاء | ١٠٦ |
| ١٠٦ | ١٤ | ٢٥ | لا يحتاج الى الوضوء | الا فوى عدم الحاجة مع شئ من غسل الجفص والنفاس وغسل المسك | ١٠٦ |
| ١٠٦ | ١٥ | ٢٥ | والافضل في جميع | بل وجوبه لا يخلو من قول دون شرطية فلو نسي قد يجرى جازم | ١٠٦ |
| ١٠٦ | ١٨ | ٢٨ | جواز وطهارة الاثر | الاظهر التوقف على الغسل | ١٠٦ |

| صفحة | سطر | مسئلة | مكان | حاشية |
|----------------------|-----|-------|--------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠٦ | ٢١ | ٣٠ | لا يبطل بثبوتها | الأحوط بل الأقوى بطلان التيمم ولو لم يمسح باليمنى بعد غسل الجنب إن أراد أن |
| ١٠٧ | ٨ | ٣٢ | وان كان الأحوط القضاء | بل الأقوى |
| ١٠٧ | ٩ | ٣٢ | بل الأحوط القضاء | هذا الاحتياط عندى مستحب |
| ١٠٧ | ١٠ | ٣٢ | لا يكفي في الوجوب | هذا مناف لما أخبرنا سابقاً من كون وضوء الوضوء من انساب العدل من الوضوء |
| ١٠٨ | ٩ | ٤٣ | والأقوى صحة الجميع | فيه تأمل |
| فصل الاستحاضة | | | | |
| ١٠٨ | ١٢ | | بل الأحوط اجزاء | هذا الاحتياط مستحب عندى |
| ١١٠ | ٨ | ١٢ | وان كان الأحوط مراعاة | هذا الاحتياط لا يترك سبباً بالنسبة للصحة |
| ١١١ | ٢٣ | ٢١ | لا يضربها على الأقوى | فيه تأمل فالاحتياط بالأعراض عنه استنباطاً من غسل آخر لا يترك |
| فصل النفاس | | | | |
| ١١٢ | ١٧ | ١ | وان كان الأول مراعاة | الأظهر أنها كانت ذات عادة فعدت أيام إفراغها ثم هي مستحاضة مما انقطع على العادة |
| ١١٢ | ٢٤ | ٢ | العشرة أو أقل | فدعرت أن ذات العادة تنقصر على ذلك العدد وتختار بعد ذلك العشرة |
| ١١٣ | ٥ | ٣ | وان كان الأحوط الجميع | هذا الاحتياط إلى العشرة لا يترك والى الثمانية عشر مستحب |
| ١١٣ | ٩ | ٣ | لكن الأحوط الجميع | هذا الاحتياط أيضاً إلى العشرة لا يترك وبعد ما حُسِّن |
| ١١٣ | ١٥ | ٥ | ذلك البعض | أى الأول |
| ١١٣ | ١٤ | ٥ | فجميع الشهر نفاس | هذا وان كان لا يتجاوز من قريب إلا أن الاحتياط بعد خروج أول جرم من الدم لا يخرج |
| ١١٣ | ١٩ | ٦ | عشرون يوماً | هذا منبى في غير ذات العادة وأما في حقها فافقنا أيضاً إلا أن كلامنا بعد إتمامها |
| | | | | الأحوط فيما بعد ما إلى العشرة هو الجميع بترك الاحتياط وإفاد الاستحاضة |
| ١١٣ | ٢١ | ٦ | وان كان الأحوط مراعاة الاحتياط | هذا الاحتياط لا يترك |
| ١١٤ | ١٢ | ١١ | بل يجب قبله وبعد | فدعرت في غسل الجنب أن الأقوى وان كان عدم وجوب الوضوء مع إتمامه يخص |
| فصل غسل الميت | | | | |
| ١١٤ | ١٤ | ١١ | بل الأقوى كفاية التيمم | الأقوى عدم كفاية التيمم في سقوط الفسل عن المباس |
| ١١٤ | ٢٣ | ٢ | ففى إيجاب الفسل أشكال | الإشكال عدم |
| ١١٥ | ٣ | ٣ | وجب الفسل | على الأحوط |

هذا الاحتياط لا يترك سبباً بالنسبة للصحة
فيه تأمل فالاحتياط بالأعراض عنه استنباطاً من غسل آخر لا يترك
هذا الاحتياط لا يترك سبباً بالنسبة للصحة
فيه تأمل فالاحتياط بالأعراض عنه استنباطاً من غسل آخر لا يترك

هذا الاحتياط لا يترك سبباً بالنسبة للصحة
فيه تأمل فالاحتياط بالأعراض عنه استنباطاً من غسل آخر لا يترك

| الصفحة | المسطر | المسئلة | المكتن | الحاشية |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|---------|----------------------|---------------------------------------------------------------------------|
| ١١٥ | ٤ | ٤ | نفى جوبه شكال | الأشبه عدم وجوب الغسل نعم حسن الاحتياط غير خفي |
| ١١٥ | ٨ | ٥ | والأقوى صحته | فيه منع |
| ١١٥ | ١٩ | ١٤ | مسألة نفق الوضوء | فيه ما لم هو احوط |
| ١١٥ | ١٩ | ١٤ | فيجب الوضوء مع غسله | قد مر أن الأقوى أن كان على الحاجة مع الوضوء إلا أنه من خص تركه |
| ١١٥ | ٢٠ | ١٥ | الآن نفق الوضوء | قد عرفت في المسئلة السابقة شرحه |
| ١١٥ | ٢٤ | ١٨ | لا يضر بجمته | الاحتياط بالأعراض عنه استنبأ غسل جديد لا يترك |
| ١١٩ | ٢٤ | ٥ | كما هو الأقوى | بل الأقوى عدم القصة |
| فصل في غسل الرأس | | | | |
| ١٢٠ | ١٣ | ٤ | لكن لا حوط الاستبنا | هذا الاحتياط لا يترك |
| فصل في غسل اليدين | | | | |
| ١٢٢ | ٤ | ٤ | أخصوصا إذا كان | ظاهر هذا التخصيص هو جواز تقبل الطلقة الرجعية بعد القعدة انقضت وهو ممنوع |
| الرابع الموضع والأصابع | | | | |
| ١٢٢ | ٩ | ٢ | بل لا حوط الترك | هذا الاحتياط لا يترك مما أمكن |
| ١٢٢ | ١٢ | ٢ | فغسله كل من | ظاهر البقاء القوي بذلك وهو ما لا دليل عليه جمل ذلك في المسئلة الرابعة |
| ١٢٣ | ١٧ | ٤ | والأحوط عند نزح | كونه أحوط ممنوع بل لا حوط قزع مطلق الجلود بل لا حوط أن لم يكن أقوى نزح |
| القلنسوة والمنطقة والسراويل ذال رصبتها الدم | | | | |
| ١٢٤ | ٩ | ٢١ | ويجب حنوطها أيضا | على الأحوط والآفا لأشبه عدم الوجوب |
| ١٢٤ | ١١ | ١٤ | الأحوط أن يغسلها | هذا الاحتياط مستحب وأظهر كفاية أن يغسله أحدهما من راء الثوب مثالا لما علم |
| نهي الشارع عن فنه بغير غسل والأصل البرائة من لزوم المأثم في مثل ذلك و الأحوط تقبل مرعيتيه الفرعة ولولا النهي عنه فنه بغير غسل مع فرض شمول دليل اعتبار المأثم في مثل المقام كان مقتضى الأصل عدم وجوب الغسل على الرخين ولا الرينة | | | | |
| فصل في كيفية غسل الميت | | | | |
| ١٢٤ | ١٥ | ١٤ | على الأحوط في الأغصا | وان كان الأقرب الكفاية |
| ١٢٥ | ٧ | ١٤ | وبجمل التجهيز الصور | لزم مراعاة الترتيب في حوط |
| ١٢٥ | ١٧ | ١١ | وان كان الأحوط خيرا | احتياطاً لانها |
| ١٢٥ | ١٧ | ١١ | والأقوى كفاضرية | الأحوط أن لم يكن أقوى هو اعتبار وضريح |

| القيمة | السؤال | المتن | الحاشية |
|-------------------------|--------|------------------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| فصل في شرط العمل | | | |
| ١٢٦ | ٢ | بل لا رجحان في ذلك | رجحان الأبنان به رجلا ينبغي ان كان |
| ١٢٧ | ٢ | الثاني عشر مع بطنه | بل قبل مجرعه وهو احوط |
| فصل في كفاية البيت | | | |
| ١٢٨ | ٢ | والأحوط ان يكون أطول | ان لم يكن اقوى |
| ١٢٩ | ٨ | او منقطعة | في المنقطعة تردد والعدا شبه حسن الا حياط جلي |
| ١٣٠ | ٩ | من ركن | الذي يمكن تركه ببعضه وكان في فكه حج ارضه |
| فصل في كفاية المكان | | | |
| ١٣١ | ٢٠ | تقديم الكفر اشكال | تقدمه على حق الفوق الا ينبغي الاشكال فيه انما الاشكال في الاخيرة |
| فصل في شروط الصلاة | | | |
| ١٣٢ | ٢ | بلا فوبه | بل وان غاب الفطري |
| ١٣٣ | ٩ | الاقوى صحة صلوة | بل الاظهر عند الصحة |
| ١٣٤ | ١٠ | الأحوط ترك التكلم | احياطا لازما |
| ١٣٥ | ١٧ | ولم يصد عليه الشخص | الأحوط عدم الترك حتى هنا |
| فصل في الدفن | | | |
| ١٣٦ | ٢ | وان كان لأقوى عدم | القوة غير معلومة والاحياط لازم |
| ١٣٧ | ٣ | والأحوط تركه فيها | سواء اذا استلزم نضيج المال |
| فصل في الأغنية المندرجة | | | |
| ١٣٨ | ٤ | بل لأقوى استحبابه | فيه تأمل نعم انما به على وجه الترتيب حسن |
| ١٣٩ | ١٣ | اجزائه غرض الخفاء | اذا ضمه اليه في النية لا مطلقا |
| ١٤٠ | ٣ | ويجوز عند انتفاؤها | هذا الاحتمال لا يخلو من قرب |
| ١٤١ | ٤ | فلو كان محذرا يجب فيها | الأقوى كفاية ما قام منها على استحبابه دليل معتبر عن الوضوء الا ان الاحتياط بالوضوء |
| ١٤٢ | ٥ | بل لا يبعد كون الداخل | فيه تأمل بل منع |
| فصل في غيرها | | | |
| ١٤٣ | ١ | بالعدل الواحد اشكال | الأظهر عند الكفاية فالطلب لازم الاتم مع البأس |
| ١٤٤ | ١٢ | لا يبعد صحة صلوة | الأظهر عند الصحة فليزوم الاعادة والنقصا |
| ١٤٥ | ١٢ | فالظاهر وجوب الأمان | بل الاظهر هو ذلك |

في غير ذلك

| الصيغة | السطر | السؤال | المكان | الحاشية |
|--------|-------|--------|---------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٤٣ | ٢٠ | ١٩ | لكن الأحوط مراعاة الأحكام | هذا الأحكام بالأعادة أو القضاء لا يترك في الصلوة الأولى |
| ١٤٣ | ٢٢ | ١٩ | عدم التردد لم يجمع | كله لم يصح وهو من الظلم والصحيح صرح بدل لم يصح |
| ١٤٣ | ٧ | ٢١ | إذا خاف على رايه | بشرط اضراء رايه بالمال ولا لم يسع له التيمم |
| ١٤٣ | ٩ | ٢١ | وان كان لظاهر جواز | بل لا يظهر عدم الجواز |
| ١٤٣ | ٢ | ٢٢ | لأنه مأثور بالتيمم | مقتضى عدم اعتبار أمر الفعل في صحة العبارة كقائه الجبوتية الذاتية صحة طهارته |
| ١٤٥ | ١٢ | ٢٤ | ففي تقديم أيها الشكا | لا يبعد تقديم الوضوء إذا اضطرر بعد ذلك شرب من التيمم بمقدار دفع الضرر |
| ١٤٥ | ١٧ | ٢٥ | وربما يقال في الشكا | هذا هو أقوى لأن المنع من العلة من مقدار الركعة وقت ثبوتها فإذا زاد الأمر بينه وبين الطهارة المائية لم يضر اختيار ركعة مع الطهارة المائية |
| ١٤٤ | ٣ | ٢٧ | والفرق بين الصورتين | ولا يهتكم جربا استصحاب الوقت هناك أن تعلو جواز التيمم على خوف الفتوة في التصريح ابتداء الفتوة دائما بالأستصحاب ككشف الغطاء الشاع الاستصحاب هنا وكذا لا يهتكم وجود خوف الفتوة في الصلوة الأولى الضم لأن الموجود هناك احتمال الخوف لا نفس الخوف وفي الثانية نفس الخوف |
| ١٤٤ | ٤ | ٢٨ | انتقل اليه التيمم | الأمع بالوقت الترتيب في وضوء على الأظهر كاتر |
| ١٤٤ | ١٧ | ٣٠ | وان كان يحتمل الكفاية | بل الكفاية لا تخلو من قرب |
| ١٤٧ | ٣ | ٣٤ | فالظاهر وجوب اعادةها | هذا جرى على القاعدة ومقتضى ظاهر الروايتين عدم الوجوب وحسن الأحكام غير خفي |
| ١٤٨ | ٢ | ٣٧ | لا يبعد وجوبه | الوجه في ذلك أن الواجب ان كان طلب المأكل دليل على وجوب إيجاده والأصل البراءة منه إلا أن ملاك وجوب الطلب موجود في تقع به الأصل |
| ١٤٨ | ٥ | | فلا يجوز على الأول | كونه أقوى مع ما بعد محل المنع بل يجوز لعل أقوى نعم هو حوط بل لا يترك الأحكام باجتنابها عند وجود غيرها وظهور الثمرة فيها الوقت غير ما وظهور الثمرة فيها الوقت غير ما فانه يفتن التيمم بها وان كان الأحوط والأولى مع اعادة الصلوة بطهران أو تيمم ثواب عند المكان |
| ١٤٨ | ٨ | | بقيم بغير الثوب | مقتضى طلاق الأحكام كونه في عرض الثوب وان كان جملة في طوله خرجا |
| ١٤٨ | ١٤ | | ومراعاة القول الخ | استجابا عندى |
| ١٤٨ | ٢١ | ٢ | والأجر والخرف الزم | قد عرفت حال الجحش والأجر والخرف وأما الزماد فلا يجوز التيمم به وما |
| | | | | النباتات كان وما زاد الثوب بحيث خرج بالأحران عن حقيقته وتغير الاسم والأحكام بالجمع بينه وبين القبار لا وجه له نعم الأحكام الآخر لا بأس به |

هذا هو أقوى لأن المنع من العلة من مقدار الركعة وقت ثبوتها فإذا زاد الأمر بينه وبين الطهارة المائية لم يضر اختيار ركعة مع الطهارة المائية

فصل في تيمم التيمم

| الصفحة | السطر | المسئلة | المفت | الحاشية |
|---------------------|-------|---------|---------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | الا انه غير لازم |
| ١٤٩ | ٨ | ٩ | ولو بالشراء ونحوه | على وجه لا ينبغي مجاله |
| فصل في طهارة الثياب | | | | |
| ١٤٩ | ١٧ | ٩ | ويستقرط ايضا عام | الا على وجه لا يسهل كذا |
| ١٤٩ | ٢١ | ٢ | ينهم لهما | بشرط ازالة اثر التراب قبل الصلوة عن جسد |
| ١٤٩ | ٢٥ | ٣ | او كذا احد مما ذكرنا | اراد بالتراب المضاف التراب المخلوط بما لا يبيح التيميم به وهو ما لا يخلو من جلد |
| ١٤٩ | ٢٥ | ٣ | الجميع بين الرغش والتيميم | فيه تأمل من وجوبه والاحتياط بالوضوء فقط والمسئلة ثم الاعادة او القبحا |
| | | | | عند وجدان ماء لا يترك محكوم الطهارة في تركه |
| ١٥١ | ٢٣ | ١٢ | فيجب على الجميع | فيه تأمل فالاحتياط بقصد الجميع او ما في ذلك لا يترك |
| ١٧٢ | ٦ | ١٧ | بكبير تيميم واحد | بضربين |
| ١٧٢ | ٨ | ١٨ | والأقوى لقناية التيميم | بل الأقوى ضوابط القول المشهور |
| ١٧٢ | ٢٤ | ٣ | الأقوى جواز التيميم | الأظهر عدم جواز التيميم في سعة الوقت مع رجاء والاعذار بها لو كان |
| ١٧٣ | ١٤ | ٧ | وعلى القول بوجوب | الأقوى حتى على الخيار من وجوب التأخير هو عدم وجوب الاعادة |
| | | | | لأظهر الروايتين الذي به خرجنا عن القاعدة وما اتفق فده به من جهة الصلوة |
| | | | | ينافي ما استظهره في المسئلة الرابعة والثلاثين من فصل مسوغات التيميم من وجوب |
| | | | | الاعادة فلاحظ |
| ١٧٤ | ٩ | ١١ | نوضا مع التيميم | على الاحتياط فيه وفي التيميم الثاني لما تكرر ان الأقوى اغناء بقية الأول |
| | | | | ايضا عن الوضوء رخصه ولزوم الاحتياط بالوضوء بهما امكان |
| ١٧٤ | ٢٤ | ١٤ | فلا يترك الاحتياط بالتمام | بل لعله الأقرب |
| ١٧٥ | ٦ | ١٧ | فالاحتياط عدم الأكثاف | هذا الاحتياط مستحب لا ينبغي تركه |
| ١٧٥ | ١٠ | ١٨ | كما قال بعضهم | وهو الأقرب |
| ١٧٥ | ١٤ | ١٩ | فالاحتياط بالانظام | هذا الاحتياط مستحب عندك |
| ١٧٥ | ١٧ | ٢٠ | بناء على الأقوى | هذا لا يخلو من خدشة |
| ١٧٥ | ١٩ | ٢١ | بطلان التيميم | هذا وما بعده مكفي على تخاره من الحاجة مع غير غسل الجنب إلى الوضوء |
| ١٧٤ | ٥ | ٢٤ | لا يبطل التيميم | الأظهر البطلان في تيميم بدلاء الفصل |
| ١٧٤ | ٢٥ | ٢٤ | بقدر الوضوء نوضا | احتياط كما مر |

هذا هو الوجه الأقرب
في جواب المسئلة

| الصفحة السطر المسئلة المتن | | | الحاشية |
|----------------------------|----|-----|-------------------------------------------------------------------|
| ١٧٤ | ٨ | ٢٤ | والأفضا ايضاً |
| ١٧٤ | ٩ | ٢٤ | احتياطاً كما مر |
| ١٧٤ | ١٣ | ٢٥ | احتياطاً كما مر |
| ١٧٤ | ١٨ | ٢٧ | فنعين للجنب |
| ١٧٤ | ١٨ | ٢٧ | وكذا الحال في مسئلة اجتماع الجنب |
| كتاب الصلوة فصل | | | هذا في الباح منين وأما المملوك فالأحوط ان لا يباين المالك إلا في |
| اعداد الفرائض | | | هذا لا يخلو من تأمل في غير الحد ما من لزوم الاحتياط بترك رفع اليد |
| عن الأثر في الأكل | | | بالسجل في الأكل نعم الاحتياط حسن |
| فصل في الأوقات | | | الأقوى عدم سقوط الوتر في السفر والأولى ابدانها في جاء |
| ١٨١ | ٩ | ١٨١ | فقد رويها |
| ١٨١ | ١٠ | ١٨١ | والأقوى ان لا يكون |
| ١٨١ | ١٥ | ١٨١ | والذي اعنفه ان اول الوقت في كل من الخمس افضل ثم كلما قرب منه |
| ١٨١ | ١٧ | ١٨١ | الأقوى دخول وقت فضيلة العشاء مجرد الفراغ من المغرب |
| ١٨٢ | ٢ | ١٨٢ | كما عليه جماعة وهو المختار |
| ١٨٢ | ٣ | ١٨٢ | من المشابك |
| ١٨٢ | ١٩ | ١٨٢ | وان كان لأحوطاً |
| ١٨٢ | ٢١ | ١٨٢ | لكن لأحوطاً |
| ١٨٢ | ٢٣ | ١٨٢ | في الوقت المشترك |
| ١٨٣ | ٢٤ | ١٨٣ | او المختص بل يمكن ان يقال |
| ١٨٣ | ١٩ | ١٨٣ | بجهد فعل النافذة |
| ١٨٣ | ٢٠ | ١٨٣ | قد عرفنا ان العشاء |
| فصل في الأوقات | | | بل الأقرب ما هو المشهور |
| ١٨٤ | ٢ | ١٨٤ | لكن الأقوى جواز |
| ١٨٤ | ١٩ | ١٨٤ | الى زوال الحمرة |
| ١٨٤ | ٨ | ١٨٤ | وقت صلاة الليل |

في كتاب الصلاة

الصلوة

في

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

المعاني

| الصفحة | النظر | المسئلة | المذنب | الحاشية |
|------------------------------|-------|---------|--------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| | | | | المعذور افضل من تقديمه اباها على الانتصاف بخلاف المعذور فان التقدير لم يفضله بل غرض ما يأتي به مقدمه ما على الانتصاف كفضل ما يأتي به غير المعذور بعد النصف والله العالم |
| ١٨٥ | ٢ | ١٣ | مع احتمال زوال العدة | قد متر وجوب التأخير هنا على المختار |
| ١٨٥ | ١٦ | ١٥ | ماعد التيم كان | فتر وجوب التأخير في التيم ايضا مع الرجاء |
| ١٨٥ | ٢٥ | ١٥ | وكان الاحوط الاعا | هذا الاحتياط لا ترك |
| ١٨٦ | ١٧ | ١٨ | في المكوّنات اشكال | بل عدم الكراهة أقوى |
| فصل في احكام الأوقات | | | | |
| ١٨٦ | ٢٠ | ١ | وكذا على اذا اراد المالك | فيه تأمل والاحتياط بالاجتناب لازم الا ان يفيد الطهارة |
| ١٨٧ | ٣ | ٣ | فلانفتح وان دخل | هذا مقتضى الاحتياط فلا تترك وان كان مقتضى طلاق النص هو الصحة |
| ١٨٧ | ٤ | ٣ | فلانفتح شيئا | فلنر ما لا عاده |
| ١٨٧ | ١٢ | ٤ | فلابعد الحكم بالصحة | بل يتعين لقاعدة التجاوز |
| ١٨٧ | ٢٠ | ٨ | لكن الاحوط الاعادة | هذا الاحتياط لازم ان لم يكن اقوى |
| ١٨٧ | ٢٤ | ٨ | لكن الاحوط في هذا | هذا الاحتياط لا تترك |
| ١٨٨ | ٨ | ١١ | وكذا من الناقله | ما في المتن هو المشهور الموافق للاحتياط ولا تقتضي عموم التعليق بقوله انه |
| ١٨٩ | ١٤ | ١٦ | او يتخبر وجي | قد مرنا الجواب لابتنان بالاولى |
| ١٨٩ | ٥ | ١٧ | فالاقوى كفائتها | بالاقوى عدم الكفاية |
| فصل في القبلة | | | | |
| ١٨٩ | ٢٤ | | وفي كفائة شهادته | الاظهر الكفاية مالم يخالف جهاده |
| ١٩١ | ٥ | ٨ | الاقوى وجوبها | الاظهر عدم الوجوب ثم الوجوب باحوط |
| ١٩١ | ٦ | ٨ | ما بين اليقين واللبث | يعني الربح المقدم |
| فصل في الخل في القبلة | | | | |
| ١٩٣ | ٣ | ١ | ما بين اليقين واللبث | يعني الربح المقدم |
| ١٩٣ | ٤ | ١ | لكن الاحوط الاعادة | هذا الاحتياط لا تترك |
| ١٩٣ | ٤ | ١ | بل لا ينبغي ان تترك | بل لا تترك |

| الصفحة | النظر | المسألة | المفرد | المجموع |
|---------------------|-------|---------|---------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| فصل في الشر والسائر | | | | |
| ١٩٣ | ٢٣ | ١ | الظاهر وجوب شر | هذا الظهور لم يثبت ثم هو احوط |
| ١٩٤ | ٢٣ | ٧ | صحت صلواتنا | ولكن الاحتياط بالأعادة لا ينبغي تركه |
| ١٩٤ | ٢٥ | ٨ | على المختار من صحة | فدعنا ان الاظهر عدم صحة عبادات غير البالغ |
| ١٩٥ | ٧ | ١١ | وان كان الاحوط الاحتياط | هذا الاحتياط لازم |
| ١٩٦ | ٩ | ١٢ | وان كان الاحتياط الاحتياط | هذا الاحتياط لازم فيه وفي التارك عقلة |
| فصل في شرائط اللباس | | | | |
| ١٩٦ | ٧ | | وكذا في محموله | فدعنا عدم اعتبارها في المحمول الصرف |
| ١٩٦ | ١٠ | | بل الاحوط البطلان | احتياط لازم |
| ١٩٦ | ١٠ | | وان كان الحكم بالصحة | حكمه بالصحة هنا مع فوائده في سائر موارد الحمل بالبطلان لا يجتنبان |
| ١٩٧ | ٨ | ٨ | ولا يبعد ما ذكرناه | الاظهر هو الفصل بين ما لو كان غرضه من اول الامر اخذنا من الغير غصبا من دون قصد الى الاستقراض والشراء ونحوها وكون ذلك كله حراما فلا ينبغي الشبهة في كونه منصوصا وبين ما لا يفصل الاستقراض او الشراء حلالا وعدم اداء ما يتعلق به من ذلك العقد عسبا فلا يكون النقص حراما ولا العباد فيه باطلا لا تنقل العين اليه ويجوز قصد عدم ادائها للغير في ذلك مثله لا يوجب الحرمة والفساد |
| ١٩٧ | ١٤ | ٩ | كان الاحوط اجتنابا | احتياط مستحبا عندى |
| ١٩٧ | ١٨ | ١٠ | بل وكذا المأخوذ | هذا موافق للاحتياط والافضل ان اصابه الصفة لا مانع منه |
| ١٩٧ | ٢٠ | ١١ | موجب لبطلانها | الاظهر عدم البطلان في المحمول الصرف وان كان الاحتياط احوط نعم ما فيه نوع تلبس كغلب السيف الذي على غمد جلد الميتة موجب لبطلان الصلوة |
| ١٩٨ | ١ | ١٣ | او محولا | الاظهر في المحمول الصرف عند الفتح وخبره بالفتح هنا بناه في اجابته الاحتياط في ذيل الرابع ما يعنى عنه من التجاسات |
| ١٩٨ | ١ | ١٣ | حتى شق رقعة واحدة | هذا لبس من الحمل بل هو من قبيل جزء اللباس |
| ١٩٨ | ٨ | ١٥ | بل المنع قوي | القول غير ثابتة نعم الاحتياط لازم |
| ١٩٨ | ٩ | ١٦ | او كان في جيبه | هذا من الحمل الذي جوزناه |

| الصغير السطر | السئلة | المن | الحواشي |
|-------------------------------|--------|------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٩٩ | ٨ | ٢٥ | وكذا المحتى المشكل الأحوط ان لم يكن أقوى هو عدم الجواز لأن أحد طرفي العلم الأجل من حرمة اللبس وعدم جواز كشف ما عداى الوجه والكفين ومنى الحرمة المخالفة القطعية لذات العلم الأصول حرمة الأضالمة |
| ١٩٩ | ١١ | ٢٦ | والند ثربه في التدبير بأشكال ستمائة في مريد الذنابة حقه لباساً |
| ١٩٩ | ٢١ | ٣١ | يجوز لبس الحرير الأقوى المنع من الأملع البلوغ الى درجة الضرر بسبب عدم إمكان الرفع بغيره ولكن بغيره حرمة الترفع عند الصلوة بخلاف لبس البرد ونحو |
| ١٩٩ | ٢٢ | ٣٢ | جداً ان كان جاهلاً بالوضع أو جاهلاً عن قصور بالحكم وأما الجاهل بالحكم عن نقص في الأظهر بطلان صلوته |
| ١٩٩ | ٢٢ | ٣٢ | أو نسياناً ان لم يشأ عن نقص في التحفظ والأفوجب الأعادة عليه أحوط |
| ٢٠٠ | ١٥ | ٤٠ | بناء على المختار فد من المنع من النبي |
| ٢٠٠ | ٢٠ | ٤٢ | والأحوط ترك الصلوة هذا الاحتياط لازم |
| ٢٠١ | ٥ | ٤٣ | وجي أو جهل بالركعة بل الأوجه الأول |
| فصل في المكروى من لباس الصلوة | | | |
| ٢٠٢ | ٣ | | أحد الكيفيات له الذي يظهر من الأخبار ان الأفضل للمسافر ومن يذهب في طلب حاجته |
| فصل في مكارم الجلب | | | |
| ٢٠٤ | ١٠ | ١٠ | وان كان الأحوط ان لم يكن أقوى |
| ٢٠٦ | ٣ | ٢٣ | فالظاهر وجوب الصلوة الأظهر اختيار الثالث لأن حفظ الشروط مع ترك الوقت الترتيب أهم |
| ٢٠٦ | ١ | ٢٥ | وفي الضيق لا يستخير بل الأقرب اختيار الأول |
| ٢٠٧ | ٩ | ٢٥ | بذرالع البدع على الأحوط هذا الاحتياط لا يترك مهما تيسر |
| ٢٠٧ | ١٧ | ٢٦ | مرجحة عبادات الصبر حيث ان التمارع قد يفتقر عبادات الصبر من يخص الحكم هنا بالبالغين |
| فصل في مسجد الجبهة | | | |
| ٢٠٨ | ٢ | | نعم يجوز على القوم اذا كان متخذاً من النبات أو الفطن أو الكتان لا ما يصنع من أجزاء الحيوان |
| ٢٠٨ | ٥ | ١ | لا يجوز التجرد في الصلاة على الأحوط والأقوى الجواز |
| ٢٠٨ | ١٢ | ٧ | نعم يجوز على فترها يعني بعد التصلب وعدم اعتقاد أكله |
| ٢٠٨ | ١٣ | ٨ | على حالة الخطئة الاحتياط بالاجتناب من نخالة الخطئة والشعر لا يترك |

| الفتحة السطر | المسألة | المن | المواشي |
|-----------------------------------------|---------|------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠٨ | ١٦ | ١١ | مقتضاه عدم جواز التجرد على وز العنب بعد اليبس انما يقتصر الياس عنه في المسألة السابعة محل نظر |
| ٢٠٨ | ١٩ | ١٥ | الاختياط بالاجتناب منه لا يترك لجران العلة فيه |
| ٢٠٨ | ٢٢ | ١٩ | لا يجوز التجرد على القطع معنى الجمع بين الاخبار وان كان جواز التجرد على القطع والكنان من غير ولا تقيد اذ الركوب منسوجين او نجا فراشا ونحوه واخصاص النوع بالمشق لباسا امكن الاختياط بالاجتناب عن الجميع لا يترك مهما تيسر |
| ٢٠٩ | ١ | ٢٢ | الاحوط ان لم يكن اقوى لزوم ترك التجرد على المختار من الصوف والحرير والا يرسم كما مر في الحاشية |
| ٢٠٩ | ١٢ | ٢٥ | لكن لا يطمع عدم هذا الاختياط لازم |
| ٢٠٩ | ١٦ | ٢٧ | قطعه في سعة الوقت على الاختياط لازم |
| فصل في الامكنة المكرية في الصلوة | | | |
| ٢١٠ | ٢٠ | ٢ | خلف قبور الاموات وقد ورد ان من صلى خلف قبر الحسين عليه السلام صلى واحدا برده بما وجه |
| ٢١١ | ٥ | ٣ | لا يجرى عليه احكام الا ان يوفى صلى اهل النار فجرى عليه حكم المسجد |
| ٢١١ | ٢٢ | ١١ | لكن الاقوى كراهية البناء بل الاقوى عدم الكفاية |
| فصل في بعض احكام المسجد | | | |
| ٢١٢ | ٦ | | بحرم زخرفة هذا احوط والا فلا يظهر الكراهة |
| ٢١٢ | ١١ | | لكن الاقوى يقتضيه فيه تأمل فالاحتياط لا يترك |
| فصل في الاذان والاقامة | | | |
| ٢١٣ | ١٨ | | والاحوط عند ترك هذا الاحتياط مستحب |
| ٢١٣ | ٢٥ | | فان لا يقتصر فيه نعم يقتصر ذلك استحقاق الثواب عليه |
| ٢١٤ | ١٠ | | بل الاكفاء بالاذان هذا لا يخلو من تأمل |
| ٢١٤ | ١٣ | ١ | ولما مع التفرقة فلا الاحوط الترك حتى في صوت التفرقة |
| ٢١٤ | ١٤ | ١ | لا مع التفرقة الاحوط التركها حتى عند التفرقة |
| ٢١٤ | ١٩ | ١ | وان كان الاحوط ترك وجوبا في الثلثة الاولى ان لم يكن اقوى |
| ٢١٤ | ٢٥ | ٣ | لا الغزوة على الاقوى الاحوط ان لم يكن اقوى انه عزيمة |
| ٢١٥ | ٩ | ٣ | وحيث ان الاقوى حيث ان المختار كون السقوط عزيمة فالاحوط الترك في موارد الشك |

هذا الاحتياط لازم
في كل موضع
لا يترك
لجران العلة فيه

| الصفحة | السطر | المسألة | المزك | المواش |
|--------|-------|---------|------------------------|--------------------------------------------------------------------|
| ٢١٥ | ١٣ | ٣ | فان يسقط عنه | مستند السقوط لا يخلو من قصور فالأشياء بهما رجاء المطلوبية احوط |
| ٢١٥ | ١٨ | ٣ | او يكفى بجكاتها | الاحوط والاولى عدم الاكتفاء بها |
| ٢١٥ | ٢٤ | ٥ | يجوز حكاية الأذان | فيه اشكال والاحتياط بالترك لازم |
| | | | | التاسع في قول المتر |
| ٢١٦ | ٢٣ | | نعم لا يبعد جواز تقديم | الاحوط ان لم يكن أقوى وهو النفع منه انما |
| ٢١٧ | ٢١ | ٤ | اذا كان عرضيا | في جواز القطع لناسي الأذان تأمل والاحوط العدم |
| ٢٢٠ | ٢٤ | ٣ | والاحوط العدول | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٢٢٠ | ٩ | ٤ | الاحوط ترك التلطف | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٢٢٢ | ١١ | ٢٠ | لا يجوز العدول | اعقب ما هنا عاذا لما سبق في المسألة الحاشية عشر من فصول حكام |
| ٢٢٢ | ١٢ | ٢٠ | عدل إليها بعد ذلك | ان كان في الوقت المشترك |
| ٢٢٢ | ٢٤ | ٢٠ | ولو كانت هي التوبة | الاحوط عدم العدول من التوحيد على اذا لم يتجاوز النصف |
| ٢٢٣ | ٢٤ | ٢٠ | بعد ما فسد لها | قبل فوات الحل |
| ٢٢٣ | ٧ | ٢١ | ولا يجوز العدول | على الاحتياط اللازم كما مر |
| ٢٢٣ | ٧ | ٢٢ | لا يجوز العدول | على الاحتياط اللازم |
| ٢٢٣ | ١٠ | ٢٤ | الم يمنع له العدول | على الاحتياط اللازم |
| | | | | فصل في تكبير الأحرار |
| ٢٢٥ | ٩ | ١١ | فالاول لمن اراد | بل الاحوط ان يبين الأخير |
| ٢٢٦ | ١١ | ١٤ | واذا كثر ثم شك | ظاهر وان التكبير هيئة الافتتاح هي والشك فانه هل لنوى به الأمانة |
| | | | | فصل في القيام |
| ٢٢٦ | ١٤ | | وبعد الركوع | وان كان فيه اثر الركن في صور الزيادة عدوا وسوا ولولن ياداه ما يوقف |
| ٢٢٦ | ٢٤ | ٢ | وجهاً واحوط الأول | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٢٢٧ | ٢١ | ٨ | وان كان الأقوى كفاً | القول محل تأمل وكذا ما نفى عنه البعد والاحتياط لازم |
| ٢٢٨ | ٢٢ | ١٧ | فلا يحوط نكرا والصلو | الأقوى تبين الأول في السجدة والضيق والاحتياط بالترك احوط |
| ٢٢٨ | ٢٣ | ١٨ | فلا يحوط التكرار فيه | الأقوى قبل الثاني في وجوب الاحتياط في التسعة واثني عشر |
| ٢٢٩ | ٢ | ٢٢ | لا يبعد وجوب تقديم | بل لا يبعد تقديم الأول والاحتياط لا يترك |
| ٢٢٩ | ٢ | ٢٠ | انما نكرا والصلو | ومع الضيق يقدم الأول |

| الترتيب | العدد | المن | المحرر |
|---------------------------|-------|-----------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٢٩ | ٤ | وجبا الأخير | بلا آخرها |
| فصل في الأضحية | | | |
| ٢٣٠ | ٣ | فلا حوطا تمامها | بل لا حوطا قطرها وقراة من غيرها |
| ٢٣١ | ٥ | أو سجدة وهو الصلوة | فيما ناسل بالمشي والركعة |
| ٢٣٢ | ٩ | أو التيمم وهو الصلوة | فمن عرفت المنع منه وجازها التيمم |
| ٢٣٣ | ٤ | الأحوط ترك الركعة | فيما لا بد من الركعة |
| فصل في ما لا بد من الركعة | | | |
| ٢٣٤ | ٨ | والأحوط الثالث | فيما لا بد من الركعة |
| ٢٣٥ | ١٥ | بعضها حوط | فيما لا بد من الركعة |
| فصل في مستحبات الركعة | | | |
| ٢٣٦ | ١٢ | وكذا في الركعتين | فلا مستحبات المنع منه |
| ٢٣٨ | ١٢ | والنوح بالربع أيا | بعض من دون البسملة |
| ٢٣٨ | ٢٣ | بجاء عادتها | في الوجوب تأمل بل منع نعم هو حوط واولى وبأق منه قد في الثانية عشر |
| فصل في الركوع | | | |
| ٢٣٩ | ١٧ | وان كان الأقوى كفا | فيه تأمل فلا حوطا باختار التسبيح بالخصوص لا بترك |
| ٢٤٠ | ٦ | والأحوط تكرار الصلوة | ظاهر العيان استحباب هذا الاحتياط وهو مناف لما مر في المسئلة الثانية |
| | | | عشر من فصل القيام من ايجاب الاحتياط وما تقى عنه البعد هذا فدوننا هناك |
| ٢٤١ | ٣ | انصب قائما | بل يصل الى حد الركوع وبأق من دون عود الى حال القيام كما انه في صوت |
| | | | تجاوز حال الركوع يرجع الى حد الركوع من دون عود الى القيام نعم اعادة الصلوة بعد ذلك الحوط واولى |
| ٢٤١ | ٣ | يجوز في حال الضرر | فيه تأمل والاحتياط بالترك اذ ثلثا حتى في حال الضرر لا يترك |
| ٢٤٢ | ٤ | لكن الأقوى الصحة | فيه تأمل بل منع فلا حوطا المزبور لازم |
| ٢٤٢ | ٢٤ | والأحوط عدم تركه | استحبابا عنددي |
| ٢٤٣ | ١٨ | نعم الأقوى عند البطال | فيه تأمل |
| فصل في السجود | | | |

| الصفحة | السطر | المكتبة | الحواشي |
|---------------------------------|-------|--------------------------|--------------------------------------------------------------|
| ٢٤٤ | ٢ | والركبة تدور مدار | على الاحوط |
| ٢٤٤ | ٤ | والا فوى كافيه مطلقه | فيه تأمل فالاختياط لازم |
| ٢٤٥ | ٣ | بل الاحوط ازاله الطين | ان لم يكن افوى |
| ٢٤٥ | ٢١ | لكن قد يقال بعدم | هذا موجب متين |
| ٢٤٦ | ١٦ | كان تحريكها كتحريك | بني تحريك جميعها والافتحريك البعض غير مصر |
| ٢٤٦ | ١٧ | حسب سجد | فيه تردد والاختياط لازم المرات |
| ٢٤٨ | ١٦ | بل وجوبها لا يفرض من قوة | الاستحباب باظهر والاختياط لا يترك مهما امكن |
| فصل في بيان اقسام السجود | | | |
| ٢٤٨ | ٢٠ | بل النامع على الاظهر | الاظهر غير ثابت بل الاشتباه عدم نعم هو احوط |
| ٢٤٩ | ٧ | مع تكرار القراءة | سواء غفل التجويد بينا على الاظهر |
| ٢٤٩ | ١٥ | وان كان الاحوط السجود | هذا الاختياط لا يترك في الاخير |
| ٢٤٩ | ١٩ | والاحوط وضع ساير | ان لم يكن افوى |
| ٢٤٩ | ١٩ | ووضع الجبهة على ما | هذا الاختياط مسقط |
| ٢٥١ | ٥ | والاحوط وضع الجبهة | الافضل ذلك |
| ٢٥١ | ٢٣ | لا يبعد جواز تفصيل | ما نفي عنه البعد فوى متين كما اوضحناه في بعض رسائلنا المفردة |
| فصل في التشهد | | | |
| ٢٥٢ | ٤ | ويجزي على الا فوى | الاحوط ان لم يكن اظهر الفرض على الاول |
| ٢٥٣ | ١٥ | الاخبار اتم من كل السلام | الاحوط تركه الا بان بعد التشهد الاول في الرابعة |
| فصل في التسليم | | | |
| ٢٥٤ | ٨ | وان كان الاحوط ذكر | هذا الاختياط لا يترك |
| ٢٥٤ | ١٢ | من الصلوات لم ينط | الاختياط بالاعادة لا يترك |
| فصل في الترتيب | | | |
| ٢٥٥ | ١٤ | نعم يجب عليه سجدان | على الاحوط |
| ٢٥٧ | ٥ | يجوز الدعاء فيه لقار | فيه اشكال فالاختياط يتركه لازم |
| ٢٥٧ | ١١ | وسلام على المرسلين | الاحوط والا تركه متينا في صلوات الجمعة |
| ٢٥٨ | ٩ | وان كان الاحوط التسليم | هذا الاختياط لازم |

المكتبة
فصل في موطأ الصلوة

السنن المت
وكان الأحرار الأما

الخاصية

هذا الاحتياط لا يترك

بعضهم في الاحتياط

الأحوط ان لم يكن أقوى في الالتفات بجميع البدن الى غير ما يقتضيه قبله مما بين

ان لم يكن أقوى

هذا الاحتياط لا يترك شيئاً في الفريضة

في البطان وجهه وافق الاحتياط

احتياطاً لازماً

هذا الاحتياط وجوباً عندي

فيه ما قل والاحتياط بما مر في المسئلة الحادية والعشرين لازم

فالأحوط الرد بقصد هو الأحرار

بل الأحرار والأرد في الترك

لاداعي الى هذا المحل

احتياطاً لازماً

لرافف على مستند متفق والاحتياط بالترك لا يترك

على الأحوط والأول والأشبه بعدم

هذا الاحتياط لازم

الاحتياط بالاستيفان لا يترك

في سعة الوقت

ان لم يكن أقوى

بل هو في غاية البعد

بل الأقوى

الوجوب غير ثابت وعدمه اشبه بنم مراعات الترتيب

هذا وما بعد الى اخر المسئلة متفق على ما اخذ من وجوب الترتيب حتى في

الظاهر هنا ان كفاية الاتيان بصبح ومغرب ورابعة مرتدة

هذا الحوط والا فالأظهر على المختار من سقوط الترتيب عند الجهل به كقوله

حتى على المختار من سقوط الترتيب عند الجهل به لو وقف البرائة من البعد

على العشرة فضلاً عن الترتيب

| | | | |
|-----|----|----|-----|
| ٢٤١ | ٢٥ | ١٣ | ٢٤٢ |
| ٢٤٢ | ١٨ | ٢ | ٢٤٢ |
| ٢٤٣ | ٩ | ١٠ | ٢٤٣ |
| ٢٤٣ | ٢٤ | ١٤ | ٢٤٣ |
| ٢٤٤ | ٤ | ١٩ | ٢٤٤ |
| ٢٤٤ | ٨ | ٢١ | ٢٤٤ |
| ٢٤٤ | ٩ | ٢٢ | ٢٤٤ |
| ٢٤٤ | ١٩ | ٢٧ | ٢٤٤ |
| ٢٤٤ | ٢١ | ٢٩ | ٢٤٤ |
| ٢٤٥ | ٤ | ٣٢ | ٢٤٥ |
| ٢٤٥ | ١٥ | ٣٨ | ٢٤٥ |
| ٢٤٥ | ١٤ | ٣٩ | ٢٤٥ |
| ٢٤٥ | ٢٢ | ٣٩ | ٢٤٥ |
| ٢٤٨ | ٢٤ | ٤ | ٢٤٨ |
| ٢٧١ | ١٧ | ١٢ | ٢٧١ |
| ٢٧١ | ٢٥ | ١٢ | ٢٧١ |
| ٢٧٣ | ١٩ | ٥ | ٢٧٣ |
| ٢٧٤ | ٠٧ | ١٣ | ٢٧٤ |
| ٢٧٤ | ٠٨ | ١٣ | ٢٧٤ |
| ٢٧٤ | ١٨ | ١٤ | ٢٧٤ |
| ٢٧٥ | ١٢ | ٢٢ | ٢٧٥ |
| ٢٧٥ | ٢٤ | ٢٣ | ٢٧٥ |
| ٢٧٦ | ٠٨ | ٢٥ | ٢٧٦ |
| ٢٧٦ | ٠٩ | ٢٥ | ٢٧٦ |

بعضهم في الاحتياط

| المسألة | الكتاب | المسألة | المسألة | الحاشية |
|---------|--------|---------|------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٧٦ | ١٦ | ٢٦ | لكن يجب فصل الترتيب | فإذا ترسقوط وجوب الترتيب عند الجهل به نعم مراعاة الحوط |
| ٢٧٧ | ٩ | ٣ | من الأصل لا يجوز | بلا أقوى عدلها كما مر مراراً |
| ٢٧٨ | ١٢ | ٥ | الامانات منه لعدله | الأحوط بل الأقوى إخراجها من الثلث لأنها وإن كانت رتبة الله تعالى ودين الله الحق أن يقضى إلا أن القضاء من الثلث أيضاً قضاء وما دل على تقديمه على الأثر منصرف إلى الدين المالى كالحج لا البدن كالصلاة والصوم |
| ٢٧٨ | ١٢ | ٥ | الامانات منه لعدله | الأظهر ثبوت قضاء ما فات منه عملاً أيضاً من صلوة وصيام على ولته |
| ٢٧٨ | ١٢ | ٥ | الامانات منه لعدله | أكبر ذلك الذكور ومع فقداءه الذكر من سائر رتبة |
| ٢٧٨ | ١٢ | ٥ | الامانات منه لعدله | وجبا إخراجها من الأصل |
| ٢٧٨ | ٢٠ | ٦ | فلا يجب وإن أوصى | بلا يخرج من الثلث |
| ٢٧٨ | ٢٤ | ٧ | والأحوط لا يجوز | الأقوى الوجوب |
| ٢٧٩ | ٤ | ١١ | في كفاية استيجار | فبتردد وإن كان ما في المتن غير بعيد ومع ذلك فالأحوط ما يتيسر |
| ٢٧٩ | ١٥ | ١٥ | فالأحوط الاستبان بها | هذا الضرع سافط عما لما يتقنا عليه من عدم شرعية عباداته |
| ٢٧٩ | ٢٤ | ١٨ | ومع الجهل بمبدأ شرط | هذا الاحتياط لازم |
| ٢٨٠ | ١ | ١٩ | يجب أن يبين الوقت | فدعوى عدم وجوب الترتيب عند الجهل به نعم إذا علم أن الميت كان عالماً |
| ٢٨٠ | ١٧ | ٢٤ | اشكال | ان علم الميت كان عالماً بالترتيب والأحوط عدم الوجوب نعم هو لحوط |
| ٢٨١ | ٦ | | لعدو من مرض | الأقوى لزوم تقديم صلوات نفسه لعدم اثباته لأجانب حتى الناس المعاد |
| ٢٨١ | ١٠ | | وإن كان لحوط مع | لأن الله سبحانه حتى يكون من مورد تعارضها ويلزم تقديم حق الناس |
| ٢٨١ | ١٣ | ١ | فلا يجب عليه وجب | ولو غفر عذر على الأظهر |
| ٢٨١ | ١٥ | ٢ | وإن كان لحوط | هذا الاحتياط لازم بل الأقوى ذلك |
| ٢٨١ | ٢٢ | ٨ | ولكن الأحوط الترتيب | فدتر في المسئلة السابعة من الفصل السابق إيجاب الاحتياط بما يتيسر هنا |
| ٢٨٢ | ٥ | ٨ | يجب على الولي مراعاة الترتيب | هذا الاحتياط لازم لما مر من إيجاب القضاء على ذكر الوتر عند الوتر |
| ٢٨٢ | ٨ | ١٥ | فانه يراد على كل حال | ان علم الميت كان يعلم بالترتيب إلا فالأشبه عدم الوجوب إن كان |
| ٢٨٢ | ١٣ | ١٦ | لا يجب عليه القضاء | لا مطلقاً بل على القيد المتقدم في المسئلة الخامسة عشر من الفصل الثاني |
| ٢٨٢ | ١٣ | ١٦ | لا يجب عليه القضاء | والأحوط كان الأجر بجلالهم عليه عند القضاء سبباً على العون ما |
| ٢٨٢ | ١٣ | ١٦ | لا يجب عليه القضاء | عدى لوجه الكهنة ولا الاختلاف في الجهرية |
| ٢٨٢ | ١٣ | ١٦ | لا يجب عليه القضاء | هذا منبى على ما اختار من وجوب قضاء ما فات عملاً وحبس التجار الوتر |

| الصفحة | النظر | السئلة | الترتيب | الحاشية |
|----------------------|-------|--------|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|
| فصل في الجماعة | | | | وجوب عليه الفضاة في القرض نعم لا يجب عليه فيها الوشك في اصل القوت |
| ٢٨٥ | ١٤ | ٨ | ١ | هذا مبقى على صحة عباداته واما طمخ الخمار فالأقوى عدم الانتقاده |
| ٢٨٤ | ٢٥ | ١٧ | ٢ | هذا الاحتياط فيما اذا كان في الاشياء لا يترك وفيما اذا كان بعد الفرجين الفرائض لا يفتي بتركه |
| ٢٨٧ | ٧ | ٢٠ | ٣ | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٢٨٧ | ٨ | ٢٢ | ٤ | فيه تأمل والاحتياط بقصد القرينة فيها لازم |
| ٢٨٧ | ٢١ | ٢٤ | ٥ | فيه اشكال والاحتياط لازم |
| ٢٨٨ | ٤ | ٢٥ | ٦ | هذا متين الا انه بناء على ما استقر من عدم جواز العدل من الغرض في النكاح |
| ٢٨٨ | ١٧ | ٣٠ | ٧ | مع تقديم الشيء اول اوقات الامكان على ما بعد |
| فصل في شرف الجماعة | | | | هذا الاحتياط لازم |
| ٢٨٩ | ٢١ | | ٨ | الاطهر في صون عدم المنع من الشهادة في جميع الاحوال بسبب الثقب وهو جواز |
| ٢٩٠ | ٢ | ٢ | ٩ | هذا الاحتياط فيما اذا لم يمنع من الشهادة مستحب |
| ٢٩٠ | ٥ | ٥ | ١٠ | الاحوط ان لم يكن اقوى عدم كفاية التهنؤ |
| ٢٩٠ | ٧ | ٦ | ١١ | الاطهر الجواز فيما لو علم بانه بزل حال الحملولة او كان غافلا عن الحال ود |
| ٢٩٠ | ٢٥ | ١٤ | ١٢ | بقصد القرينة وزال قبل وصول وقت الحملولة |
| ٢٩١ | ١٤ | ٢٥ | ١٣ | ان لم يكن اظهر |
| ٢٩١ | ٢٠ | ٢٢ | ١٤ | لازم ما احترازه من عدم شرعية عباداته فخرج الفصل بان اوجب الحملولة او |
| ٢٩١ | ٢٥ | ٢٥ | ١٥ | فيه تأمل واشكال فالاحتياط لا يترك |
| فصل في احكام الجماعة | | | | بل الاقوى الجواز من غير كراهة ولا استحباب بخصوصه في تحت شرف القدر |
| ٢٩٢ | ٤ | ١ | ١٦ | هذا الاحتياط لازم |
| ٢٩٢ | ٨ | ١ | ١٧ | الاحوط ان يترك في راس من فوات المناجعة |
| ٢٩٢ | ١٤ | ٦ | ١٨ | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٢٩٢ | ٢٠ | ٨ | ١٩ | الاحوط بل الاقوى البطلان |
| ٢٩٢ | ٢٣ | ٩ | ٢٠ | لا يتصور الزيادة الا اذا وصل الى حد الركوع |
| ٢٩٣ | ٤ | ١٠ | ٢١ | فيه تأمل منع |
| ٢٩٣ | ١١ | ١٢ | ٢٢ | الاحوط ان لم يكن اقوى هو البطلان في صون ترك المناجعة وشية |
| ٢٩٣ | ١٢ | ١٢ | ٢٣ | هذا الاحتياط لازم |
| ٢٩٣ | ٢٠ | ١٣ | ٢٤ | الاحوط ترك الاحتياط له ح كما بان في منه في اخر المسئلة الحادية والثلاثين |
| ٢٩٣ | ٢٥ | ١٤ | ٢٥ | الاحتياط بالاتمام وشية الافراد عند رفع الامام راس الركوع لا يترك |
| ٢٩٤ | ٩ | ١٨ | ٢٦ | فيه منع الا في حال التقية |
| ٢٩٤ | ٩ | ١٨ | ٢٧ | بل فيها وينبغي الافراد عند رفع الامام رأسه |
| ٢٩٤ | ١٥ | ١٩ | ٢٨ | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٢٩٤ | ١٨ | ٢٠ | ٢٩ | بل يفرد لزوما |
| ٢٩٤ | ٢٢ | ٢١ | ٣٠ | الظاهر عدم حصول دليل الاستحباب للمقام فليزوم الاخفاف بها |
| ٢٩٤ | ٢٤ | ٢٢ | ٣١ | والاول |
| ٢٩٤ | ٢٥ | ٢٣ | ٣٢ | |

هذا الاحتياط لازم
الاحوط ان يترك في راس من فوات المناجعة
هذا الاحتياط لا يترك
الاحوط بل الاقوى البطلان
لا يتصور الزيادة الا اذا وصل الى حد الركوع
فيه تأمل منع
الاحوط ان لم يكن اقوى هو البطلان في صون ترك المناجعة وشية
هذا الاحتياط لازم
الاحوط ترك الاحتياط له ح كما بان في منه في اخر المسئلة الحادية والثلاثين
الاحتياط بالاتمام وشية الافراد عند رفع الامام راس الركوع لا يترك
فيه منع الا في حال التقية
بل فيها وينبغي الافراد عند رفع الامام رأسه
هذا الاحتياط لا يترك
بل يفرد لزوما
الظاهر عدم حصول دليل الاستحباب للمقام فليزوم الاخفاف بها
والاول

الحواشي

| الصفحة | الطر السئلة | المتن | الحواشي |
|--------------------|-------------|-------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٩٤ | ٢٢ | ٢١ | فالتظاهر عند البطالة بل يفرد لزوما |
| ٢٩٤ | ٢٤ | ٢٢ | فالتظاهر عدم شمول دليل الاستجاب للقيام فلهذا الاحتياط |
| ٢٩٧ | ٢٥ | ٣٧ | بل مطلقا على الاخر والاولى |
| ٢٩٩ | ٧ | ١٤ | وشهادة على واحد معارضة شهادة الواحد غير فادحة على الاظهر |
| ٣٠٠ | ١٤ | ١٩ | فلا يجوز من احد الغير فيه تأمل فالاحتياط لا يترك |
| ٣٠٣ | ٦ | ١٧ | وان كان الاقوى اجاز قد سبقنا ان الاقوى هو المجوز من غير كراهة |
| ٣٠٣ | ١١ | ١٩ | بل لا يبعد جواز بل هو الاظهر |
| فصل في الخل | | | |
| ٣٠٤ | ٥ | ٣ | فالاحوط الاتيان بالبعد بل الاظهر |
| ٣٠٤ | ١٤ | ٨ | فالاقوى عدم البطالة على التفصيل المتقدم |
| ٣٠٥ | ٧ | ١٤ | ولكن الاحوط مع ذلك هذا الاحتياط لازم ان لم يكن اقوى |
| | ١١ | ١٥ | بل الاقوى ايضا البطالة في هذا السجلتين ويجوز ان ياداه الشهد |
| ٣٠٥ | ٢٥ | ١٨ | وعليه سجد السهو على الاحتياط الا ان |
| ٣٠٨ | ٢١ | ١٢ | فالتأخر عند الالتقاء هذا منه فذلك ما لا يفتى به واخره من الفرائض المسئلة الثاني عشر |
| | | | وما هنا السجلتين لقامة الفراغ الجازية الاظهر في اجزاء الصلوات |
| ٣٠٩ | ٥ | ١٥ | وان كان الاخر اجاز هذا الاحتياط لازم ان لم يكن اقوى |
| فصل في عدد الركعات | | | |
| ٣٠٩ | ١٤ | ٢ | والاحوط اختيار ان لم يكن اقوى |
| ٣٠٩ | ٢٥ | ٢ | الا ان الاخر هو الاحتياط ان لم يكن اقوى |
| ٣٠٩ | ٢٤ | ٢ | والاخر ما خيرا الركعتين بل الاقوى |
| ٣١٠ | ١ | ٢ | فانه يجب ويجلس فيه تأمل فالاحتياط استينا الصلوة لازم والحكمة لا يتأ بالالعاج |
| ٣١٠ | ٣ | ٢ | فانه يجب القيام الوجه البطلان فالاستينا لازم والاخر الايتان بالعلاج ثم الاستينا |
| ٣١٠ | ٥ | ٢ | وفعل عمله الاحوط لزوما اعاده الصلوة بعد ذلك |
| ٣١٠ | ٦ | ٢ | بهذه القيام فيج الاحوط لزوما الاعادة بعد العمل المذكور |
| ٣١٠ | ٩ | ٢ | والاخر في الاربعة مذعرتان هذا الاحتياط لازم |
| ٣١١ | ١٨ | ١٠ | بني على انه كالعبد كما واحتاط مع ذلك بالاعادة |

الحواشي

| الصفحة | السطر | المشهد | المتن |
|--------|-------|--------|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣١٣ | ٢٢ | ١٢ | وهو ركعتان ١٠ قد سقط بعد ذلك كلمة من قيام |
| ٣١٣ | ٠٤ | ٢٠ | بقتيرتين ركعتين جالسا بقصد البدلية عن الركعة من قيام |
| ٣١٣ | ١٤ | ٢١ | لم يكف وان اتى الاظهر الكفاية ان اتى بما يقوت محل الاحتياط نعم ما في المتن احوط ولو |
| ٣١٣ | ١٥ | ٢٢ | ففي الصلوة جهان لا يبعد الصلوة مع عدم فوتها لأخلاص |

فصل في كيفية صلوة الاحتياط

| | | | |
|-----|----|----|-----------------------------------------------------------------------------------|
| ٣١٤ | ١٣ | ١ | في السجدة على الاحوط هذا الاحتياط لا يترك |
| ٣١٤ | ١٩ | ٢ | وان كان لا يبعد بل مطلقا على الاظهر |
| ٣١٥ | ١٤ | ١٠ | اذا اشتغل بغيره قائما بناء على جوازها كما اختاره قد |
| ٣١٦ | ١١ | ١٥ | والاحوط البناء على الاحتياط للاداء في البناء على الاقل وانما فهم اعادة اصل الصلوة |
| ٣١٦ | ١٣ | ١٤ | والاحوط الاتيان بها وان كان عدم الوجوب اظهر |

فصل في قضاء الاجزاء المنسية

| | | | |
|-----|----|----|---------------------------------------------------------|
| ٣١٨ | ٠٤ | ٢ | فالاحوط اعادة الصلوة ان لم يكن اظهر |
| ٣١٧ | ٠٩ | ٣ | فالاحوط استئناف هذا الاحتياط لا يترك |
| ٣١٧ | ١٤ | ٧ | وان كان احوط بل اظهر |
| ٣١٧ | ٢٤ | ١١ | فالاحوط تقديم الاحتياط هذا الاحتياط لازم ان لم يكن اظهر |

فصل في موجبات سجود السهو

| | | | |
|-----|----|----|-------------------------------------------------------------------------------|
| ٣١٩ | ٢ | ١ | لم يوجب سجدة السهو الاحوط الحاقه بالسهو |
| ٣٢٠ | ٣ | ٤ | لا يجب فيه تعيين الاحتياط بتعيين السبب مما عدا الترتيب لا يترك منه سجدة السهو |
| ٣٢٠ | ٢٢ | ٩ | وان كان الاحوط احتياطا لانما |
| ٣٢٠ | ٢٤ | ١١ | بني على الاقل على الاقوى وان كان البناء على الاكثر احوط |

فصل في الشكوك الغير المعتركة

| | | | |
|-----|----|---|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٢ | ٠٤ | ١ | يعبر في صدقها على الاحوط |
| ٣٢٢ | ١٤ | ٤ | وان كان احوط فلهذا الاحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك |
| ٣٢٢ | ١٩ | ٤ | لا في الافعال الاقوى جواز الرجوع في الافعال الواجبة الى هبة الرجاء ايضا كالوشك |
| ٣٢٢ | ٢١ | ٤ | والظاهر فيها ايضا فيه تأمل بل الاظهر تقديم ظنه على يقين صاحبه |
| ٣٢٢ | ٢١ | ٤ | والشك لا يوجب التمسك في جواز رجوعه اليه وجب غير بعيد |

١٨٦٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا

ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والحمد لله رب العالمين

| | | | |
|--------------------|----|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٤ | ٩ | ١٤ | او كاليقين اشكال الاظهر كونه كاليقين لكن الاحتياط اولى |
| ٣٢٤ | ١١ | انزله | نعم لا بعد اعتبار بل هو الاقوى الا ان جازها الظن فانه يفتى عليها غير بعيد |
| خاتمة مسائل متفرقة | | | |
| ٣٢٥ | ١٠ | ١ | الظاهر هو التفصيل بين ما لو علم انه كان حين الشروع فيما يبيد مطلقا الايمان بالظهور وبين عدم العلم بذلك بمعنى الجهل بالحال وبين ما يغفل بالاضحة في الاولين والبطالان في الاخير نعم الاحتياط باعادة الصلوة حسن |
| ٣٢٥ | ٦ | | ان كان في الوقت المشترك وانما ان كان في الوقت المختص بالعصر فان علم بعد الايمان بالظهور بطل ما يبيد وان شك في الايمان بالظهور فان وسع الوقت لانما هو ما يبيد ودرك ركعة من وقت العصر فعل والاتع ما يبيد واستأنف العصر |
| ٣٢٥ | ١٠ | ٣ | ان كان شك بعد الفراغ وايمان المنافي والا فان كان بعد فيل وايمان المنافي وان كانت سجدة الركعة الاخيرة احد طرفي الشك لزمه الايمان بسجدة قبل ثم اتمام الصلوة وقضاء سجدة اخرى والايمان بثلاث سجودات للسهو لزيادة التشهد وزيادة التلاوة وقضاء السجدة وان لم تكن الركعة الاخيرة احد طرفي الشك قضا السجدة التي قبل الصلوة والى سجدة السهو مرتين لقضاء كل سجدة مرة وان كان علم بترك سجدة من ركعة في أثناء الصلوة فان لم تكن الركعة التي بيده اخرج منها احد طرفي الشك قضاها بعد الصلوة والى سجدة السهو مرتين وان كانت التي بيده اخرج منها احد طرفي الشك فان بقي محلها الشك كما اذا كان قبل القيام الى سجدة لذلك الركعة وقضى بعد الصلوة سجدة واحدة وسجد للسهو وكذا لو بقي محلها الذكرى كما اذا كان في حال القيام فانه يركع القيام ويأتي بسجدة ثم يقضى بعد السلام الاخرى ويسجد للسهو وان فاق المحل الشك والذكرى جميعا بان دخل في الركوع قضاها جميعا بعد الصلوة واتى بسجدة السهو |

| الصفحة | النظر | الشذ | المتن | الحواشي |
|--------|-------|------|---------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٥ | ١٥ | ٠٤ | وان كان الاحوط | الاطهر ان كان في الوقت المختص بالمغرب بطل ما بيده واني بالعشائين جميعا ولا يجزأ بتمام ما بيده وان كان في الوقت المشترك قبل الوصول الى هذا الركوع اتم ما بيده احتياطاً مستحاثاً ثم اني بالعشائين جميعا وان كان في الوقت المشترك مع الوصول الى هذا الركوع بطلت ما بيده والاحوط اتماماً ثم الايتان بالعشائين جميعا |
| ٣٢٥ | ١٤ | ٧ | قطعها واتم الظهر | بل الاظهر الغاء الظهر الناقصة والعدل بما بيده الى الظهر اتماماً ثم الايتان بالعصر كذا الحال في العشائين الا ان العدول من العشائين انما هو اذا العبد دخل في ركوع الركعة الرابعة والاطمع ما بيده واتي بالعشائين |
| ٣٢٥ | ٢٠ | ٠٨ | ضم الى الثانية | هذا اذا كان في الوقت المشترك واما اذا كان في الوقت المختص بالاولى فيرفع اليدها هوفيه وبعد الصلوتين وان كان في الوقت المختص بالتانيه ضم الى الثانية ما يحمل من التقصير وليس عليه اعادة الاولى |
| ٣٢٥ | ٢٤ | ٠٩ | ثم اعادة الصلوة | هذا الاحتياط عندي مستحب |
| ٣٢٥ | ٢٥ | ١٠ | وجب عليه اعادة | بل يلزمه اتمام ما بيده ثم اعادة الصلوتين جميعا |
| ٣٢٥ | ٠٨ | ١٠ | لازالين بعد | هذه العلة محل مناقشة وان كان الفتوى في محله |
| ٣٢٤ | ٠٥ | ١١ | لا يبعد عن الوجوه | بل هو الاقرب لاول الوجهين |
| ٣٢٤ | ٠٩ | ١٢ | نبي على الثاني | بل الاظهر بطلان صلوته |
| ٣٢٤ | ١٤ | ١٣ | لا يبعد بطلان صلوته | بل هو الاقوى |
| ٣٢٤ | ١٨ | ١٣ | فالظاهر بطلان صلوته | لا يترك الاحتياط بتمام الصلوة ثم اعادتها |
| ٣٢٤ | ٢١ | ١٤ | وجب عليه الاعادة | الاطهر عندك هو التفصيل بان كان بعد الايتان بالمنا في لم يجب عليه الاعادة بل قضاء السجدين بعد الصلوة مع سجدة السهو فقط وان كان قبل الايتان بالمنا في فان علم بعد فوت السجدة من الركعة الاخيرة فلا تنقض عليه الاقتصار بالسجدين وسجدة السهو وان كانت سجدة الركعة الاخيرة من طرف السجدة التي يسجدت في ثم اتم الصلوة ثم قضى سجدة واحدة وسجد السهو ولا اعادة عليه |

الحاشية

| الصفحة | الطر | المسئلة | المتن |
|--------|------|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٤ | ٢٣ | ١٤ | وكذا يجب الاعادة |
| | | | الاظهر عند هو التفصيل بين ما اذا كان الشك قبل القيام فياتي بمسجدتين يتم صلواته ويقضى سجدة ويسجد للسهو مرة ولا اعادة عليه وبين ما اذا كان حال القيام في وياتي بالسجدةتين ثم يقضى سجدة واحدة بعد الصلوة ويسجد للسهو ويبرأ اذا كان الشك حال الركوع بعد فتم صلواته ويقضى السجدةتين ويسجد للسهو مرة |
| ٣٢٤ | ٢٥ | ١٥ | وجميع عليه الاعادة |
| | | | الاظهر هو التفصيل بين صحت الشك ان المتردد فرائد ورد وبين الشك انه سجدة السابقة ودكوع هذه بقية الصلوة ولو سجدة السهو عليه على الآول وحده الصلوة ولو قضا السجدة مع سجدة السهو على الثاني وان كانت الاعادة في الصورة بين احوط |
| ٣٢٦ | ٠٤ | ١٤ | تم الاعادة |
| | | | على الاحوط وعليه سجدة السهو للقيام قبل السجدةتين |
| ٣٢٦ | ٠٤ | ١٤ | ويجمل الاكفاء |
| | | | هذا الاحتمال مرغوب عنه |
| ٣٢٦ | ٠٥ | ١٤ | اذا كان بعد |
| | | | هذا القيد مستدرك |
| ٣٢٦ | ٧ | ١٤ | وكذا الحال |
| | | | الاظهر عند ثبوت الاعادة فيما لو علم انه امارك سجدة واحدة والشك في الاعلى وجب الاحتياط الاستحبابي |
| ٣٢٦ | ٠٨ | ١٤ | فيعين الايتان |
| | | | مع سجدة السهو لزيادة الشك في التوالى اول وعما في الذم في التوالى الثاني |
| ٣٢٦ | ٠٩ | ١٤ | مع الاحتياط |
| | | | وجوبا اذا كان احد السجدةتين واستجابا فيما اذا كان سجدة واحدة |
| ٣٢٦ | ١٠ | ١٧ | يحتمل ان يقال |
| | | | الافوى لزم ايتان لها وانما الصلوة ثم سجدة السهو للقيام المهدور لزم وما ومن اخرى استحبابا لاحتياط زيادة التحوط ولا اعادة عليه الاعلى وجب الاحتياط المسحب ويخبر في سجدة |
| ٣٢٦ | ١٤ | ١٨ | يجب عليه الايتان |
| | | | هذا احوط والا فيمكن القول بكفاية الايتان بالشك في كان ان الاحوط والاولى قضاء السجدة والشك مع سجدة السهو مرتين بعد الصلوة |
| ٣٢٦ | ١٤ | ١٩ | وليس عليه شئ |
| | | | الاولى والاحوط قضاء سجدة بعد الصلوة وسجدة السهو مرة |
| ٣٢٦ | ١٧ | ١٩ | مع سجدة السهو |
| | | | يعني سجدة السهو مرتين لكل قضاء سجدة مرة |

| الصفحة السطر | السؤال المتن | الجواب |
|--------------|--------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٦ | ١٨ ١٩ | ويجمل وجوب هذا الاحتمال مرغوب عنه |
| ٣٢٧ | ٢٣ ٢٠ | ويجمل وجوب العود هذا الاحتمال مدخول فيه |
| ٣٢٨ | ١١ ٢٣ | وكذا لو علم أنه ترك مع ترك ركوع هذه الركعة أيضا |
| ٣٢٨ | ١٥ ٢٤ | الرابعة والعشرون لا يخفى أن المسئلة النامدة كانت فتنى مرفعة والتي بعدها |
| ٣٢٨ | ١٩ ٢٤ | لا احتمال كوز الثانية هذا الاحتمال في غاية الضعف |
| ٣٢٩ | ٣ ٢٤ | فيجب عادة الصلوة يعني عنها العدول بما يبيد إلى الظهر من دون ضم ركعة ثم لا يثبت |
| ٣٢٩ | ١٣ ٢٤ | وكذا الحال في العشاء ^{تين} الاظهر هنا أنه ان كان قبل الركوع في الوقت المشترك بعد ما يبيد إلى المغرب |
| ٣٢٩ | ١٤ ٢٤ | هذا القيد على محار فاما من بطلان الصلوة بالشك بين الاربع والخمس |
| ٣٢٩ | ٢٤ ٢٩ | بل مقتضاها البناء على الصحة واعادة العصر فقط ثم لا يخلو ولا يلزم الخروج من العصر بالسلام ثم اعادتها واخوته العدل لها إلى الظهر |
| ٣٢٩ | ٢٥ ٢٩ | هذا ساقط على ما قلناه كسقوط قوله عقيب وهذا ايضا اذا عداه |
| ٣٣٠ | ٢ ٢٩ | ولا يلزم على المحار الاعادة العشاء |
| ٣٣٠ | ٩ ٣٠ | هذا اذا كان بعد اكمال التجدتين واما اذا كان بعد الركوع إلى |
| ٣٣٠ | ٢١ ٣٣ | ان يكمل التجدتين فيقبل العصر وكذا ان كان حال القيام بناء على |
| ٣٣٠ | ١١ ٣٠ | في الشك بين الاربع والخمس حال القيام من الطلوع |
| ٣٣٠ | ١٣ ٣١ | لكن لو كان ذلك هذا القيد لم افهم وجهه |
| ٣٣٠ | ١٣ ٣١ | الفضل الذي ذكرناه في الفرع السابق هنا |
| ٣٣٠ | ٢١ ٣٣ | يعني يرجع ويأتي بالركوع وما بعده لكن ذلك اذا لم يدخل التجدد |
| ٣٣٠ | ٢٤ ٣٤ | الثانية والابطلت صلواته |
| ٣٣١ | ٧ ٣٤ | هذا القيد مستدرك |
| ٣٣١ | ٧ ٣٤ | بل ذلك متعين |
| ٣٣١ | ١٠ ٣٤ | فرض ذلك في الصبح بعد |

الحواشي

| الصفحة | النظر | الشدة | المتن |
|--------|-------|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٣١ | ١٤ | ٣٧ | والاوجه الثاني بل الوجه الاول |
| ٣٣١ | ٢٠ | ٣٨ | بل الوجه الثاني لا لما ذكر بل لوجه اخر |
| ٣٣٢ | ٥ | ٤١ | الاحتياط بالانتماء مستحب الواجب انما هو الاعادة |
| ٣٣٢ | ٩ | ٤٢ | هذا الاحتمال مرغوب عنه |
| ٣٣٢ | ١١ | ٤٤ | هذا الاحتياط جائز الترك |
| ٣٣٢ | ١٢ | ٤٣ | في اطلاق اشكال والا قوى هو التفصيل بالبناء على الاربع على وجه ويجوز شي عليه فيما اذا علم انه على تقدير الثالث تركها بوجوب الفضل او ما بوجوب سجود التهو واما اذا علم انه على تقدير الثالث تركها فالا قوى بطلان صلوة نعم البناء على الاربع ثم الايتار صلوات ثم الاعادة هو الاحتياط والاولى |
| ٣٣٣ | ٣ | ٤٦ | بل هو الاقوى والاحتياط الاول |
| ٣٣٣ | ١٥ | ٤٩ | بل المتعين ذلك فالظاهر وجوب |
| ٣٣٣ | ١٩ | ٥٠ | بل يقرب غايه القرب لكن لا يبعد |
| ٣٣٤ | ٣ | ٥٣ | يعني بان العائدين وثنائهم وباعتية مرددة وفيه نظر بل لا يخفى |
| ٣٣٤ | ٥ | ٥٤ | هذا اذا كان في الوقت المشترك والافلو وقت ظهر قبل الوقت وعصر في وقت الظهر لزمه اعادة الصلوتين ولو وقع عصر في الوقت المنقضي بالحق العصر بركعة الاحتياط لم يلزمه اعادة الظهر |
| ٣٣٤ | ٦ | ٥٤ | بل يقصد الظهر بالخصوص يقصد ما في الذم |
| ٣٣٤ | ١١ | ٥٥ | بل الاقوى والاحتياط |
| ٣٣٤ | ١٢ | ٥٧ | بل يقرب ويقوى لكن لا يبعد |
| ٣٣٤ | ١٩ | ٥٩ | بل الاقوى عند حسن باز القاعة بالدخول الغير الذي الغاء |
| ٣٣٤ | ٢٣ | ٦٠ | اطهرها الاول وجهان |
| ٣٣٥ | ١ | ٦١ | ان لم يكن اقوى فالاحتياط |
| ٣٣٥ | ٢٠ | | فيه تأمل والاحتياط لازم كما ان الظاهر |
| ٣٣٥ | ٥ | ٦٢ | ان لم يكن اقوى وان كان الاحتياط |
| ٣٣٥ | ١٥ | ٦٤ | وان كان باخرى وهو صلوة ان يقع على تلك الحال واما لو علم بعد الايتار |

| الصفحة | النظر | المسئلة | المتن | الحواشي |
|-----------------------------------|-------|---------|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٣٥ | ١٨ | ٤٥٠ | على الاحوط | ان لم يكن اقوى |
| فصل في صلوات العيدين | | | | |
| ٣٣٦ | ٧ | | والاظهر وجوب الفوتوا | يعني في الواجبة ضرورة عند تقبل وجوبها في المندوب الا ان يريد الوجوب الشرطي بمعنى عدم الانقضاء بغيرها فيتم في المندوب ايضا |
| ٣٤٠ | ٤ | ٤٠ | الاحوط الترك | هذا الاحتياط لا يترك |
| فصل في صلوات الغفيلة | | | | |
| ٣٤٠ | ٢٢ | | ولا يجب جعلها منها | نعم يجوز ذلك |
| فصل في الحلوس في الصلوات المندوبة | | | | |
| ٣٤٣ | ٨ | | وان كان الاحوط | هذا الاحتياط مرغوب عنه |
| ٣٤٣ | ١٨ | ٥ | لكن لا ينج من اشكال | لا ينبغي الاشكال فيه |
| فصل في صلوات المسافر | | | | |
| ٣٤٤ | ١٠ | | وان كان الاحوط | هذا الاحتياط مستحب |
| ٣٤٥ | ١ | ٤ | بالعدل الواحد اشكال | الاقوى عند الثبوت فتعجز التمام ويجب الاحتياط بالجميع نعم |
| ٣٤٥ | ٣ | ٤ | فالاقوى سقوطها | الحق هو التفصيل بان رجعت النامية للمسافة الى التفرغ المحض تدقت لمثبتة وان رجعت الى اثبات النقصان فان جدت خرج لاها قد والالزم التوقف الرجوع الى اصالة التمام على الاظهر |
| ٣٤٥ | ٢٠ | ١٥ | مبدأ المسافة | الاظهر ان مبدأ المسافة محل الذي يقصد السفر سواء كان دان او بدية او خطة بلد او بعد ذلك بغير او كثير فلا يقترب الحال في المبدئين البادية والقرية والبلد المتعارفة والمتعة |
| ٣٤٦ | ١٢ | ١٧ | ويجب الاستينار | علم الاحتياط لازم والا فالاشبه بعدم |
| ٣٤٦ | ١٥ | ١٨ | فالظاهر القص | هذا اذا اجتمع قصد المسافة مع هذا الشك والاثم |
| ٣٤٦ | ١٨ | ١٩ | فالاحوط الجميع | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٣٤٦ | ٢٥ | ٢١ | الى المسافة اشكال | الاظهر لزوم التمام عليه والاحوط الجميع |
| ٣٤٦ | ١١ | ٢٣ | وكذا ان لم يكن مسافة | قوى وان كان حسن الاحتياط بالجميع غير مخفى |
| ٣٤٧ | ١٤ | ٢٣ | الى التقصير وجب | هذا الوجه قوي فيما اذا لم يكن ماسا من متره دافعا هذا التخصيص |
| ٣٤٨ | ٤ | ٢٤ | فلنضم ماضى | ياتي هنا نظير ما ذكرناه في هامش المسئلة الثاوية من النظر الثاوية |

الحواشي

| الصفحة | الطر | المتر | الحواشي |
|--------|------|-------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٤٨ | ١٨ | ٢٧ | يجب التماثل في صوت النغمة الى اسفل من سفره المحرمان لم يكن البصر للتوصل اليه وان كان هو التمام الا ان الاحتياط بالجمع لا يترك |
| ٣٤٩ | ١٩ | ٢٨ | فالا قوى في القصر الا قوى في صوت النغمة الى اسفل من سفره ذلك ان كان هو التمام الا ان الاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه بل لا يترك |
| ٣٤٩ | ٢٥ | ٣٠ | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٣٤٩ | ٥ | ٣٢ | فلا يبعد جزا التمام الا قرب فيما اذا حل جوعه تحت كذا لازم له هو القصر فيه مع كون مسافة الاحتياط بالجمع مع تعدد القصر والاطلاق في السفر عليه |
| ٣٤٩ | ١٢ | ٣٣ | الا قرح هو التمام لسبب الشارع اثره قبل العدول الى الطاعة وعده كوز الباقى مسافة كما هو الفرض والاحتياط بالجمع |
| ٣٤٩ | ١٩ | ٣٥ | فالاصل الاباحة يعني انه يقصر |
| ٣٥٠ | ٧ | ٣٩ | واجب عليه القصر الاحتياط في صوت اسفل من سفره لترك الواجب عند قصده التوصل |
| ٣٥٠ | ١٢ | ٤٠ | وما دام عليها يقصر ان كان كل تما قبل الخروج وما بعده مسافة شرعية والاشكال الا |
| ٣٥٠ | ١٥ | ٤١ | الا قوى التمام مطلقا ما لم يشع في العود ولم يتجاوز هذا التخص لعد كونه مسافرا سفره الاثر |
| ٣٥٠ | ١٨ | ٤٢ | واما فيما بعد ذلك المقدار فلا يبعد التفصيل بين ما لو كان ذلك المقدار اقل من جحد الترخص مع بلوغ محجمه ما قبله وما بعده او ما بعده مع الرجوع من غير فصل بالهيك السفر مسافة شرعية وبين غير فتم والاحتياط بالجمع في صورتين |
| ٣٥٠ | ٢١ | ٤٣ | ان كان ما بقي وجه او مع الرجوع مسافة شرعية |
| ٣٥٠ | ٢١ | ٤٣ | الصحة وانما قية الا ان الاحتياط بالجمع لا ينبغي تركه بل لا يترك |
| ٣٥١ | ٥ | ٤٤ | لا يبعد التفصيل بين ما لو كان ذلك بعد اقامة عشرة في موضع فقصصه ما لو كان قبل العشرة فتم لكن الاحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك |
| ٣٥٤ | ١١ | ٤٩ | الوجه هو التفصيل بين اعوجاج الطريق فلا يبعد في القصر وبين ارجوعه فيجب عليه التمام |
| ٣٥٤ | ١١ | ٤٩ | هذا التمسك مستند بل يجب عليه بعد تعدد هذا الترخص القصر مطلقا |
| ٣٥٤ | ١١ | ٤٩ | هذا الاحتمال قوى متين |

فلا يقصر ما قلناه من السفر

فصل في قول طع السفر

| | | | | |
|-----|----|----|---------------------------|-------------------------------------------------------------------|
| ٣٥٤ | ٣ | ٤ | فالا حوط بالجمع | وان كان الاظهر عند الزوال فقيم ما لم يخرج يميناً وزحل الترخص |
| ٣٥٤ | ٩ | ٧ | بخلاف اللبنة الاولى | الاظهر دخول اللبنة العاشرة ايضا فلا تكفر عشرة ايام وتلعب بال |
| ٣٥٧ | ٢٠ | ١٥ | وان غل ركوع الركعة | الاظهر في صوت الدخول في الركعة الثالثة بل والقيام لها بل |
| | | | | ما اذا دخل في الصلوة بنيت التمام هو البقاء على التمام وعند الرجوع |
| | | | | الى القصر بالجمع بينه وبين القصر حوط واولى |
| ٣٥٧ | ٢٥ | ١٤ | وكذا الوصلان | الاظهر عند كفايته في التمام الاقامة |
| ٣٥٠ | ٤ | ٢٤ | فانكار قبل الدخول | قد مرنا قوتية لزوم التمام عليه بحجة الدخول الصلوة بنيت التمام |
| ٣٥٠ | ١٢ | ٢٩ | لا يجب عليه التفر | على انه فرض بعد ان مقدار الخروج من حدة الترخص لا يركع |
| ٣٥٠ | ٢٢ | ٣٣ | على حكم التمام اشكال | الاحتياط بالجمع ج لا يترك |
| ٣٥٠ | ٢٥ | ٣٤ | فالظا كفايته البقاء | بل الاقوى ذلك بعد ما عرفت من كفاية الدخول في الصلوة بنيت التمام |
| ٣٥١ | ١٥ | ٣٧ | وان كان الاظهر عند الاكفا | ان لم يكن اقوى كوزن الثلثين مبنيا على الشهادة لا حيا بالجمع |

فصل في احكام صلوة المسافر

| | | | | |
|-----|----|----|----------------------------|------------------------------------------------------------|
| ٣٤٢ | ١٠ | | وهي الوتيرة الصاعلة الاولى | قد مر ان الاقوى عدم سقوطها |
| ٣٤٢ | ١٢ | | ولا الوتيرة | قد عرفت حكمها |
| ٣٤٢ | ١٨ | ٢ | الى ان يدخل المبرأ | فيه تامل |
| ٣٤٢ | ١٩ | ٢ | وكذا لا بعد جواز | قد عرفت شرعيتها مطلقا |
| ٣٤٣ | ٢ | ٣ | واتم وجبت الاغا | على الاحوط ان لم يكن اقوى |
| ٣٤٤ | ٢ | ٨ | وان كان الاحوال | الاحوط لزوم الاغا في هذه الصلوة ولا حثها |
| ٣٤٤ | ٨ | ١٠ | فالاقوى انه محبة | الاقوى تعين مراعات حال الفتوت وهو اخر الوقت وحسن الاحتيا |
| | | | | بالجمع غير خفي |
| ٣٤٤ | ١٤ | ١١ | كان الاحوال في الجواب | الاظهر ان حذر مستبد الشهادتين واخاله العدا خمس وعشرون |
| | | | | بذراع اليد من كل جانب من جوانب نفس الصبر الشف وقدرنا |
| | | | | فوجدناه من طرف الرأس والرجلين الى الما من خلف يدا اربع |
| | | | | من صحن السجدة من رواق قدام الوجه ثمانية اشرار والله العالم |

كتاب الصلوة

| الصفحة | النظر | المسئلة | المتن | الحواشي |
|---------------------------|-------|---------|----------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٦٥ | ٤ | ٤ | بغير نجاسة غير مطا | سبل مما يراه الحاكم |
| ٣٦٦ | ٦ | ٦ | مع العقل غير الندي | يعني المنوى |
| ٣٦٧ | ٩ | ٧ | ففي صحة اشكال | والاحوط ان لم يكن اقوى عدم الصحة |
| ٣٦٧ | ٢٥ | ١٣ | صح على الاقوى | الاقوى الصادان نوى بعد الفجر الا فطار حاله نعم لو كان |
| ٣٦٨ | ٤ | ١٥ | بغير واحد للشه | شرط استدامة حكمها |
| ٣٦٨ | ٥ | ١٥ | لكن لا يترك الاحتياط | هذا الاحتياط مع استدامة حكمه المستحب |
| ٣٦٨ | ٥ | ١٥ | فلا بد من تتبع لكل | هذا احوط والا فالا فطر اجزاء يتبعها في الليلة الاولى واستدامتها |
| ٣٦٨ | ١٧ | ١٨ | وجوبا ناديا | في الوجوب تردد ونعم رجحانه مسلم |
| ٣٦٨ | ١٧ | ١٨ | وكذا لو لم يتناول | وجوبا لامساك هنا قوى |
| ٣٦٨ | ٢٣ | ٢١ | صح صومه | المختار هنا على نحو ما مر في هاشم المسئلة الثالثة عشر |
| ٣٦٨ | ٢٤ | ٢١ | لم ينعقد صومه | هذا مناف لما مر في المسئلة الثالثة عشر والمختار هنا على نحو ما |
| ٣٦٩ | ٢ | ٢٢ | من حبه او فيما يات | الاظهر هنا الصيام من التفصيل بين نية الافطار حبه او فيما يات مع العدول قبل خوضه لئلا يمان بالطلاق في الاول والصحة الثانية |
| ٣٦٩ | ٥ | ٢٢ | فيصح لو جمع قبل | فيه تأمل والمختار هو التفصيل المذكور |
| فصل في ما يجب لامسالك منه | | | | |
| ٣٦٩ | ٢٥ | ٣ | فلا يترك الاحتياط | ان لم يكن اقوى |
| ٣٦٧ | ٢٣ | ١٤ | وان كان الظاهر جوا | سبل الاظهر |
| ٣٧١ | ١٢ | ١٩ | الاقوى الحاق باقي | سبل الاحوط احتياط لانما |
| ٣٧٢ | ١٥ | ٣٠ | خص في المالمصا | هذا الاحتياط لاسترك |
| ٣٧٢ | ١٤ | ٣١ | بل الاقوى بطلان | القول محل تأمل والاحتياط الانم مسلم |
| ٣٧٢ | ٢٥ | ٣٥ | ولكن الحكم بالبطلان | الاحتياط بترتيب اثر البطلان بالوصف في احدهما لا يترك |
| ٣٧٣ | ٣ | ٣٨ | لم يجب الاجتناب عنه | الاحتياط بالاجتناب عنه لا يترك |
| ٣٧٣ | ٥ | ٤٠ | في الاثر الثاني | على الاحوط والا فالا فطر عند البطلان سيما اذا سلب الاكراه |
| ٣٧٣ | ٢٢ | ٤٨ | خص في الصيام | كذلك الصيام الواجب في حكم شهر رمضان وقضائه اظهر مع انه احوط |
| ٣٧٣ | ٢٣ | ٤٨ | وان كان الاحوط | هذا الاحتياط لاسترك |
| ٣٧٤ | ١٣ | ٤٩ | وان كان احوط | هذا الاحتياط لاسترك |

| الصفحة | النسخة | المتن | الحاشية |
|--------|--------|-------|-------------------------|
| ٣٧٤ | ٢٠ | ٥٠ | كما ان الاقوى عدم الحاق |
| ٣٧٤ | ٢٤ | ٥٢ | بل الاقوى عدم الجواز |
| ٣٧٥ | ١٨ | ٥٤ | الا حوط لزوما التكفير |
| ٣٧٥ | ١٩ | ٥٤ | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٣٧٤ | ٢٥ | ٧١ | فالا حوط القضاء |
| ٣٧٧ | ١٧ | ٧٧ | فالا حوط الترك |

فصل في المفطرات

بسم الله الرحمن الرحيم

| | | | |
|----|-----|---------------------|-------------------------------------------------------------------|
| ٢٥ | ٣٧٧ | الجاهل بصيجه | الا طهر في العاصر عدم القضاء ولا الكفارة وان كان القضاء لا حوط |
| ١ | ٣٧٨ | بطل صومه على الاقوى | الا قوى عدم البطلان ان صل الاكراه الى حد سلب قصد بل و |
| | | | ان لم يصل الى ذلك التحد على الا طهر وان كان الا حوط القضاء لا حوط |
| ٢ | ٣٧٨ | من ظالم بطل صومه | على الا حوط وان كان العكس اشبه |

فصل في مكفرات هاتل لصائم

| | | | |
|---|-----|-------------|--------------------------------------------------------|
| ٨ | ٣٧٩ | والمراد بها | فيه يتردد والاشبه الاختصاص بالرجحان والرجحان المعروفين |
|---|-----|-------------|--------------------------------------------------------|

فصل في ايجاب المفطرات لكفارة

| | | | |
|----|-----|----------------------|--------------------------------------------------------------|
| ١٨ | ٣٧٩ | وان كان الا حوط فيها | قد سبقنا لزوم هذا الاحتياط |
| ١٩ | ٣٧٩ | وان كان الاقوى عدمها | بل الاقوى وجوبها على الجاهل المقصر |
| ٢ | ٣٨٠ | واما الجماع فالا حوط | الا حوط للأزهر مسلم والقول محل تأمل |
| ٤ | ٣٨٠ | وجب عليه كفارات | على الاحتياط الان |
| ٩ | ٣٨٠ | تكفيه كفارة الجمع | كفايتها واحدة وجوبها فيما اذا سبق الا طهار بالاحلال على |
| ١١ | ٣٨١ | احوطها الثاني | الثاني مع كونه احوط اقوى |
| ١٣ | ٣٨١ | بمئة عشرين شيئا | بل بما يبراه الحاكم كفاية |
| ١٤ | ٣٨١ | فذلك على الاقوى | بل الا طهر لزوم كفارتها عليه عدم عفو الكفارة عنه عليها عفوها |
| ١٩ | ٣٨١ | تختبره ان يصوم | بل يتصدق بما يطيق فان عجز عن ذلك للمرة صام ثمانية عشر يوما |

فصل في ما يجب فيه القضاء خاصة

| | | | |
|----|-----|----------------------|-------------------------------------------------------------|
| ١٥ | ٣٨١ | وان كان الا حوط فيها | هذا الاحتياط لازم |
| ٢٤ | ٣٨١ | تقليد لمن اخبر | لوقيل بعد وجوبه من القضاء والكفارة عليه فيا اذا كان العبدان |

الحواشي

المتن

المشكلة

وبلزمه القضاء والكفارة جميعا فيما اذا افطر عتادا على خبرين
نجد كان حسنا

هذا الحوط والآمالاظهر ان حصل القطع والاطمين العقلا
بدخول الليل بازاله الافطار ولم يلزمه قضاء ولا كفارة عندتي
انحلال الاحور عليه الافطار ولزمه القضاء والكفارة جميعا عندتي
المخلاف سواء حصل له الظن ام لا نعم ما في المتن احوط بل الاحتياط
بالقضاء لا بترك

٣٨٣ ١ الثامن الافطار والظن

٣٨٣ ١٢ ١ فكذا على الاحوط هذا الاحتياط مستحب عندتي

فصل في زان حجة الصوم

| | | |
|----------|---------------------|------------------------------------------------------|
| ٣٨٥ ٩ | في الصفة اشكال | الاظهر فساد صومهم ولزم قضائهم عليه |
| ٣٨٥ ١٤ ٢ | يعتق الصوم سائر | الاظهر عدم الصفة |
| ٣٨٥ ١٤ ٣ | ان لا يكون عليه صوم | على الاحتياط الا ان في غير رمضان |
| ٣٨٥ ١٤ ٣ | كما اذا كان مسافرا | وكما اذا كان عليه صوم شهرين وقد هل شعبان قبل الترتيب |

٣٨٥ ٢٣ ٣ ومن ان الطلوع هذا ارجح في نظري القاصر

فصل في شرائط وجوب الصوم

| | | |
|----------|------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٨٤ ١٨ ١ | والظاهر ان المظن | هذا مما تفرد به لم نجد له فيه موافقا ولا دليلا سوى المخرج والدخول قبل الزوال في الاخبار وتعبه بما دل على حقوق ما قبل الترخيص ودخول هذا الترخيص قبل الزوال ومع ذلك فالاحتياط الذي في المتن لا يترك |
|----------|------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

فصل في احكام القضاء

| | | |
|-----------|------------------|------------------------------------------------------------|
| ٣٨٩ ١٩ | فالاحوط القضاء | هذا الاحتياط مستحب |
| ٣٩٠ ١٤ ٤ | كان الاحوط تقديم | بل الاقوى ذلك |
| ٣٩١ ١٤ ٤ | لكن لا يترك الا | بل لعلة الاقوى |
| ٣٩١ ١٩ ١٨ | الا حوطه باخيه | بل الاقوى والدليل عليه ما في التيسيل كما استوفينا في رساله |
| ٣٩١ ٢٢ ١٩ | وان كان الاحوط | بل الاظهر |
| ٣٩٢ ٠٣ ٢٠ | وان كان الاحوط | ان لم يكن اقوى |

ان لا يترك الا
من بعد التخصيص
من بعد التخصيص
من بعد التخصيص

| المفرد النظر المثلث المتن | | المحاسب | | |
|---------------------------|----|---------|---------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٩٢ | ١٤ | ٢٤ | هو الاحوط | بل الاقوى |
| ٣٩٢ | ١٤ | ٢٧ | كما هو المشهور | وهو المنصور |
| كتاب الاعتكاف | | | | |
| ٣٩٨ | ١٤ | | مؤشرا لاشكال | الاظهر الجواز |
| ٣٩٨ | ٧ | | بل ذكر بعضهم | قول البعض قوت |
| ٣٩٩ | ٨ | | فلا يشترط ادخال | الاحوط ادخالها |
| ٤٠٠ | ١٨ | ١١ | لم يجب ادخال | الاحوط ادخالها |
| ٤٠١ | ١٨ | ٢٤ | العدد الاشكال | الاقوى على الكفاية |
| ٤٠١ | ٢٢ | ٢٧ | الاقوى صحت اعتكاف | بل الاقوى عدم القصر |
| ٤٠٢ | ٠٧ | ٣١ | ولم يمكن الاعتكاف | هذا قيد لو كان الخروج دون جواز اذ قد منه نحو الخروج |
| ٤٠٢ | ٢٢ | ٣١ | فلا يبعد التخيير | الاظهر ان شرطه فيه القطع عند عرض الغرض خرب |
| كتاب تزكوة | | | | |
| ٤٠٧ | ١٠ | ٤ | واما على التوابع | هذا هو المختار |
| ٤٠٨ | ٠٢ | ٩ | بكذا لو كننا الغنا | هذا الاحتياط في هذا وما بعد مستحب |
| ٤٠٩ | ٠٤ | ١٤ | فلاخذ عوضها | فيه تامل |
| ٤٠٩ | ٠٧ | ١٧ | سقط عنه | فيه اشكال والاحوط بل الاشبه عند القوط |
| فصل في زكوة الانعام | | | | |
| ٤١٠ | ٧ | | الاحوط مراعاتها | هذا الاحتياط وما بعد مستحبان عند نعم ينحصر النحر بها |
| ٤١٠ | | | | اذ لم يبق بعد العدا باحد مما مصادق للاول لا يعبر بالثاني |
| ٤١٠ | ١١ | ١ | تخير في شراء الهاشا | لوقيل بتعين قبل شراء بنت الخاضكان مع كون احوط وجيها |
| ٤١١ | ٠٤ | ٥ | بل يجوز للمالك | على المشهور ولكن عند الجواز الا عند تيسر العبد كون احوط |
| ٤١٢ | ١ | ٨ | بل الاقوى استغناء | هذا احوطا للبا والاقوى التزول |
| ٤١٢ | ٨ | ١٠ | ضمن بالنسبة | الاكثر الضمان لجميع للنصر الخاص والقاعد واقوى به من الضمان بالنسبة بما الختان في السدة الحادية والثلاثين من فضل زكوة |

| التصنيف الطراز الشذ المتن | | الحول بشي | |
|---------------------------|--|------------------------------------------------------|--|
| | | الغلام من نعتن الزكاة بالعين على وجه الكلى في المعين | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| ١٣ | | ١١ | |
| | | | |

| الصفحة | السطر | المسألة | المتن |
|--------|-------|---------|--------------------------------|
| ١٤٢٤ | ١٨ | ١٥ | سواء صدق المولى |
| ١٤٢٤ | ١٨ | ١٥ | لا يبعد القبول مع تصديق المولى |
| ١٤٢٧ | ٠٤ | ١٥ | وكان لا يخلو |
| ١٤٢٧ | ٠٤ | ١٥ | وكان لا يخلو |
| ١٤٢٧ | ١٠ | ١٧ | فلا يخلو |
| ١٤٣٠ | ٠٤ | ٧ | لكن هذا مع العلم |
| ١٤٣٠ | ١١ | ١ | فيجوز دفعها الى الفقهاء |
| ١٤٣١ | ٢٣ | ٢٠ | يجوز صرف الزكاة |

فصل في وفاء وجوب الاخراج

| | | | |
|------|----|----|-------------------------------|
| ١٤٣٥ | ٠٤ | ٢ | وانه يتقرر الوجوب |
| ١٤٣٥ | ١٢ | ١٢ | وانما الاخراج الغل |
| ١٤٣٨ | ٧ | ٢ | فان المالك اذا كان |
| ١٤٣٨ | ٢٤ | ٥ | وجها او جهتين |
| ١٤٣٩ | ٢١ | ٨ | لما جاز ان كان فقيرا ولم يصرف |
| ١٤٤٠ | ٢٤ | ١٥ | في الحاكم وجهان |
| ١٤٤١ | ٧ | ١٧ | ففيه خلاف |
| ١٤٤١ | ١٨ | ٢٠ | في نقصان |
| ١٤٤١ | ٢٠ | ٢٢ | لا يجوز اعطاء الفقير |
| ١٤٤١ | | | فلا ينبغي الشبهة |
| ١٤٤٣ | ٢١ | ٣٨ | اذا كان المتعد |
| ١٤٤٤ | ٥ | ٤١ | لا اشكال |
| ١٤٤٤ | | | فصل في زكاة الفطرة |

فصل من يجب عليه الفطرة

| الخاصة | المتن | العدد | العدد | العدد |
|---------------------------------------------------------------------|---------------------------|-------|-------|-------|
| هذا الاحتياط لا يترك بل لعله الأقرب | لكن الاحتياط ان يخرج | ٣ | ١٤٤ | ١٤٤ |
| الاحتياط ان لم يكن أقوى وجوب فطره المملوك والزوجه على الرجل عند عدم | فالأقوى عند الوجوب | ٣ | ١٤٤ | ١٤٤ |
| هذا الاحتياط لا يترك الا اذا ملكه ذلك ثم وكله الممهل في الدفع عنه | وان كان الاحتياط لعدم | ٤ | ٢ | ١٤٧ |
| بل عليه زكاة عباله حتى اذا كان هو في نفقة غيره | في نفقة غيره لم يكن عليه | ٨ | ٧ | ١٤٧ |
| ان لم يكن أقوى | وان كان الاحتياط في الزوج | ٨ | ٨ | ١٤٧ |
| اي مال الرضخ | وان كان التفتق من له | ١٢ | ٢٤ | ١٤٧ |
| الا اذا كانت في عيولته | دون الباش | ١٩ | ١٤ | ١٤٨ |
| على الاحتياط | الا اذا كانت حلالا | ١٩ | ١٤ | ١٤٨ |
| فصل في وقت وجوب الفطرة | | | | |
| غير بعيد | وبين الزكاة في وجه | ٢ | ٢٤ | ١٤٤ |
| فصل في مصرفها | | | | |
| الاحتياط فصرها على خصوص الفقراء والمساكين | وهو مصرف الزكاة | ٤ | ١٤٥ | ١٤٥ |
| اذا بلغ حد الاطمينان | او الظن بصدقه المذموم | ٧ | ١٤٥ | ١٤٥ |
| كتاب النسخ | | | | |
| الفصل الموثق للجص وما بعد من الاعيان المزبوع في الدنان | وان كان الاحتياط في | ٥ | ٢٢ | ١٤٥ |
| ان لم يكن أقوى | فكان على الاحتياط | ٥ | ٨ | ١٤٥ |
| احتياط لا يترك | وان كان الاحتياط كفاية | ٥ | ١٢ | ١٤٥ |
| الا قرب عدم تملكه له | ففي تملكه اشكال | ٩ | ٢٤ | ١٤٥ |
| فيه تأمل بل منع | فانما هو الكافر | ٩ | ٢٤ | ١٤٥ |
| كما ان ما يقابل عمله ثبت فيه خمس الارباح لشروطه | ويخرج خمسة | ١٢ | ٤ | ١٤٥ |
| شروط ان يذكر من القرائن ما يفيد الاطمينان بكونه له | اعطاه بلائبة | ١٣ | ١٤٥ | ١٤٥ |
| على الشرط الذي ذكرناه | اعطى بلائبة | ١٣ | ١٨ | ١٤٥ |
| اظهره ما الثاني | بجهول المالك عليه | ١٥ | ٢٠ | ١٤٥ |
| لا يخلو من تأمل فاحتياط لازم | فاذا اصرح بان حكم | ١٥ | ٢١ | ١٤٥ |
| بل الأقوى | في حكمه على الاحتياط | ٢٠ | ١١ | ١٤٥ |
| ان لم يكن أقوى | وجهان والاحتياط آخر | ٢٢ | ١٧ | ١٤٥ |

| الصفحة | السطر | المسئلة | المكتن | الحاشية |
|--------|-------|---------|--------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٥٥ | ١٩ | ٢٣ | وان كان الاحوط | بل الاقوى |
| ٤٥٥ | ٢١ | ٢٥ | اذا غرق في البحر | في هذه المسئلة ترد بلغ زوال ملك الاول بالاعراض فلمزم مع معلومية المالك دفعه اليه واخذ من الاخراج مع التحليل بصدق بر عنه ولا يجري عليه حكم القوص |
| ٤٥٦ | ١ | ٢٧ | ففي يكون حكمه وجبا | الاظهر عدم اعتبار رضا بل صلا فيما يؤخذ منه من الباطل على وجه الماء |
| ٤٥٦ | ١٧ | ٣٠ | وجي اقويها الاخير | الاقوى وجوب التخص من الجميع بدفع ما يفتقر انهم الحاكم ليسم بينهم اجبارا مع الصلح على المشكوك ايضا منه برضاهم واجبارا |
| ٤٥٧ | ٤ | ٣٣ | فالاقوى ضمانه | بل الاقوى عدم ضمانه لهم |
| ٤٥٧ | ٧ | ٣٤ | وتحبان احوطهما الاو | ان لم يكن اقويهما |
| ٤٥٧ | ٢٤ | ٣٩ | لا يجلو من قو | الاشتباه الاختصاص بالشراء |
| ٤٥٨ | ٤ | ٣٩ | ولا يعتبر فيه تبدل الفرض | بل يعتبر ويباشرها الامام عليه السلام او نائبه الخاص والعام |
| ٤٥٨ | ١١ | ٤١ | بل الظاهر شوبه | فيه تأمل |
| ٤٥٨ | ١٧ | ٤٤ | سقط عنه | الاظهر عدم التقوط |
| ٤٥٨ | ١٩ | ٤٥ | اقويهما الشوث | هذا احوط |
| ٤٥٩ | ٥ | ٤٩ | والاحوط استحبابا | بل وجوبا في المهر وعوض الخلع ان لم يكن اقرب |
| ٤٥٩ | ٢٠ | ٥٣ | اذا امكن بيعها | ما ذكره احوط والا فالظاهر الوجوب ذاباعها ولا يكفي مجرد امكان البيع |
| ٤٥٩ | ٢٤ | ٥٥ | لوجب الخمس في ثوب | الاحوط ان لم يكن اقوى الوجوب |
| ٤٦٠ | ١٠ | ٥٩ | يجب اخراج خمره الا | بل الاقوى |
| ٤٦٠ | ١٩ | ٦٠ | فالاحوط كما مر | ان لم يكن اقوى |
| ٤٦١ | ١٩ | ٧١ | اداء الدين من المؤنة | المختار في الدين انه ان اسند عام الاكتساب ان كان قد صرف في مؤنة اصل الاكتساب ومؤنة نفسه وعياله استثنى مقدار من الرجح وان كان قد صرف فيما لو اخرج من الرجح لم يحسب من المؤنة كشرائه وصرف في اسراف ونحو ذلك فالاحوط بل الاشتباه عدم استثنائه من الرجح وان اسندته قبل عام الاكتساب فان كان مصروفا في مؤنة عام الاستئذنه ولم يكن له ثقل بعام الاكتساب فالظاهر عدم استثنائه وان كان مصروفا في مؤنة عام الاكتساب فان لم يتمكن من وفائه الا في هذا العام او تمكن ولم يؤده مع عدم ثبوت مقابلة هذا العام او مع ثبوتها واحتياجه الى ذلك لمقابل بحيث لو اداه سابقا لاحتاج الى تحصيله في هذا العام استثنى من الارباح والا فليس ثبوتها تأمل واصلا في المناقشة عن عام الاكتساب فالظاهر جواز استثنائه من رجح عام الاكتساب |

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

| الكتاب | الفصل | المكان | الحاشية |
|------------------|-------|--------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٦٢ | ١ | ٧٣ | او نحو ذلك لم يجر البيع |
| ٤٦٢ | ٩ | ٧٥ | واضح في فقهه على الاحوط |
| ٤٦٢ | ٢٢ | ٧٨ | ليس للمالك ان يخل على الاحوط |
| ٤٦٣ | ٤ | ٨٠ | ان كانت تجارة محتاجا اليها واشترى فائتاء السنة جاز وطها مثل التخصيص |
| ٤٦٣ | ١١ | ٨٢ | اما الوضوء من الضاب فلم يفسد ودارت السنة عليه بامثال ذلك فبطل |
| فصل في قيمته الخ | | | خس الارباح |
| ٤٦٣ | ٢٠ | ١ | وان كان غيبا في بلد |
| ٤٦٤ | ٣ | ٣ | كالقاطنين بل الاحوط والاولى الفرض عليهم |
| ٤٦٤ | ٧ | ٥ | بالاقلوى |
| ٤٦٥ | ٦ | ١٥ | وفي تنبيه بالعدل والافرى بالعدم |
| ٤٦٥ | ١٦ | ١٨ | في الامانة منه على اتمل في ذلك ايضا |
| كتاب الحج | | | فصل في شروط حج الاستحباب |
| ٤٧٨ | ١٩ | | وارقنا بجمعة عباتا فضلا عما لو لم نقل بشرعيتها كما هو المختار |
| ٤٧٨ | ٢٥ | ١ | المشهور بل قبل القول المشهور متين والعمومات التي تمسك بها وارده مورد الاحتياط |
| ٤٨٠ | ١٢ | ٧ | وفيه ما لا يخفى ضرورة عدم الملازمة بين الامرين |
| ٤٨٠ | ١٤ | ٧ | بل لا يخلو عن قبح بل هو الاقوى |
| ٤٨٠ | ٢٠ | ٩ | وجبان او جهما الا اذا لم يكن مضدا لامر النذبي على وجه القيد والا لم يجر كما سبق فصل بذلك |
| ٤٨٠ | ٢٢ | ٩ | مبا على ما هو الاقوى بل الاقوى عدم ملكه |
| ٤٨١ | ١٢ | ١٢ | ان لم يكن اقوى قولان الاحوط الاول |
| ٤٨٢ | ٢٠ | ٥ | وجبان مبان الاظهر لزوم تقديم القضاء على كل حال |
| ٤٨٤ | ٥ | ٣ | والا فاقوى كفاية القدر على زاد وراحلة مثله قبح وضعفا وعدا اشتراط |
| ٤٨٤ | ٦ | ٣ | الاقوى عدم اعتبار بل الظاهر اعتبار |
| ٤٨٤ | ١٧ | ٦ | والا فاقوى علم السقوط نعم لو احتاج مثله في المراج قبح وضعفا الى المحل |
| ٤٨٦ | ١٧ | ١٣ | ما فواه متين ولا ينافي ما عراه الى الجماعة لا كون الزك شاعرا من بلوغه الى درجة الحج ونحو |
| ٤٨٧ | ٢ | ١٤ | منع صاحب الجواهر منع صاحب الجواهر من وجبه نعم القول حوط والحج بعد الان |

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

| الصفحة | السطر | المسألة | الحاشية |
|--------|-------|--------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٨٨ | ٩ | ١٦ ويجمل تقديم الأستق | هذا الاحتمال قوي |
| ٤٨٨ | ١٧ | ١٨ او تقديم الاستق | تقديم الاستق اقرب |
| ٤٩٠ | ٢ | ٢٥ فافضل مثال الامر | هذا التفصيل لكنه مناف لما اطلقه في المسئلة التاسعة |
| ٤٩٠ | ٢٣ | ٣١ لم يجب عليه الحج | انما يجب عليه ما عارض الواجبين وكون الحج اهم غير بعيد |
| ٤٩١ | ١٣ | ٣٢ والسفر في ذلك ان | وهذا بخلاف الاول فالثاني رايهم مشروط بشرط غير حاصل فلا |
| ٤٩١ | ١٨ | ٣٣ موثوقا بولا على الا | بل الاقوى اعتبار الوثوق بالوفاء من البازل لانضرا في الاخبار الى ذلك فلا اطلاق لها من هذه الجهة كان على الماشي |
| ٤٩١ | ٢٥ | ٣٤ ففي كونها نيا او لا | والاشتبك بعدم المنع |
| ٤٩٢ | ٢ | ٣٥ فافضل ما هو عند وجوب القبول | وان كان لوقبل وجب عليه |
| ٤٩٢ | ٥ | ٣٧ فانه يجب عليه | اذا قبل في حق الموصى وبعد موته والا حوطا ان لا يرد |
| ٤٩٢ | ٩ | ٤٠ بعد وجبات | والاحوط ان لم يكن اقرب العدم |
| ٤٩٢ | ١٢ | ٤١ او لا وجبات | الاحوط ان لم يكن اقوى الوجوب |
| ٤٩٢ | ١٥ | ٤٣ او على البازل وجبا | ثانها لا يخلو من قرب |
| ٤٩٣ | ٦ | ٥١ وجبات او لها العدة | القوة محل تأمل نعم هو احوط |
| ٤٩٥ | ٢٢ | ٦٤ سائر الشرائط وانما | ثم يتبين انه كان بالغاي خرا |
| ٤٩٥ | ٢٣ | ٦٤ اخره عجة الاسلام | ان اناه بقصد الفرية او بقصد امثال الامر مع زعم انه ندب لكون |
| ٤٩٦ | ١ | ٦٤ ومن ان القتل المسلم | هذا مرد وبيان الاستطاعة شرط وانفرد اجازته عن حجة الاسلام في الفرض احوط واظهر |
| ٤٩٦ | ١٣ | ٦٤ هو الحج الاول | في اطلاقه منع بل حجة الاسلام هو الحج الاول الجامع للشرائط والفرض |
| ٤٩٦ | ١٥ | ٦٤ بعد اتحادها الواجب | انما يجدى الاتحاد فيما اذا كان الشرط موجودا في الواقع ولم ينو التبعيض والتقييد والامتناع بالاتحاد |
| ٤٩٧ | ١٠ | ٦٧ وقد يقال بالوجوب | هذا القول وجبه |
| ٤٩٧ | ١٨ | ٦٩ وكذا اذا كانتا متعلق | الاحتياط بالترك في هذا الفرض لا يترك |
| ٤٩٧ | ٢٤ | ٧١ وان كان ربما يقال | لا وجه لهذا القول والاخبار رجولة على ما بنا في الوجوب |
| ٤٩٧ | ٢٥ | ٧١ الاخبار في الوجوب | الظاهر سقوط كلمة العدم بين الجار والمجرور |
| ٤٩٨ | ٦ | ٧١ لكن الاقوى عدم | فوالمشهور مع كونها حوطا لا يخلو من قوة لانه |

| المعقبة | النكر | المسئلة | المدن | الحاشية |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|---------|---------------------|--------------------------------------------------------------------|
| ٤٩٨ | ١٠ | ٧١ | بل يمكن ان يقال | هذا الخبر مرغوب عندك لأحوال الأئمة في كلامه |
| ٤٩٨ | ٢٢ | ٧١ | وجعلنا فوقها نكم | في القوة تأمل نعم الاحتياط به لأن |
| ٥٠١ | ٠٨ | ٧٥ | من قبول نوبه | باطنا كما هو المختار |
| ٥٠٢ | ٠٨ | ٧٩ | تخصيلا للحرمة وجبا | أحوطها الوجوبان لم يكن أقوى لكون وجوب الحج بالنسبة إلى ذلك |
| ٥٠٢ | ٢١ | ٨٠ | والأقوى غلبتها | ما فوّاه لا بأس بالأزمات في وقت لو كان حاجا لصادف حال ما |
| | | | | دخوله الحرم حرما فالعضاء عن لازم |
| ٥٠٣ | ٢ | ٨٠ | لم يجب كغلبه شيء | بل يجب عليه لو علم بأنه يموت بعد الأحرام ودخول الحرم |
| ٥٠٤ | ٣ | ٩٨ | المراد بالبلد الوطن | وأما بناء على كون المراد ببلد موته فليقط هذا الفراغ |
| ٥٠٤ | ١١ | ١٠٠ | ومساواتهم وجوه | أوجهها الثالث |
| ٥٠٧ | ٠٣ | ١٠٥ | وتحتمل عدم وجوب | هذا الاحتمال مرغوب عندك لأن ظاهر حاله إنما يفيد عدم تركه عسما |
| فصل في الحج الواجب بالبلد | | | | |
| ٥٠٩ | ٠٩ | | وخلافه للشهور | الأقوى ما عليه المشهور من عدم صحته عند الكافر ولا وجب لا تكار عتبا |
| ٥١٤ | ٢٥ | ١٧ | وتحتمل وجوبه | هذا الاحتمال مرغوب عندك لأن دليل منع الدين في غير ذلك |
| ٥١٥ | ١٥ | ١٩ | وفيها ظاهرهما | فيه منع ظاهر |
| ٥١٥ | ٢٥ | ٢١ | وجوب وجهها الوسط | بل لأوجه الأول |
| ٥١٧ | ١٨ | ٢٩ | ومع عدمها فاول | الأقوى ان مع عدمها فالبلد مكان الغرض على السفر للحج |
| ٥١٧ | ٢٤ | ٣٠ | والأقوى عدم وجوب | الاحتياط بما هو للشهور لا يترك |
| فصل في النيابة | | | | |
| ٥١٩ | ١٤ | ١ | لكونها مرتبة | هذا هو المختار |
| ٥٢٠ | ١٥ | ٤ | عن الصبي المميز | في جواز النيابة عن الصبي تأمل بل منع |
| ٥٢١ | ١٤ | ١١ | إذا مات الأجير | الذي اعتقك ان من استوجر للحج فان مات بعد الفراغ من الأعمال |
| والعود إلى الوطن فلا بحث في اجزاء الحج عن النوب عنه واستحقاق النائب الأجر وكذا لو مات بعد الأعمال قبل العود | | | | |
| إلا ان تكون الأجر في قبالة ذلك والأعمال مع العود فانه يقطع حقه عما قبل العود من الأجر بالنسبة كما يقطع حقه | | | | |
| عن أجر زيارة المدينة المنورة بالنسبة ان كانت اخذت في الأجرة ولو مات بعد الأتيان بشرط من الأعمال وقبل ذلك | | | | |
| ولكن بعد الأحرام ودخول الحرم اجزاء ذلك عن النوب عنه وسقط بذلك الحج عنه واستحق الأجر تمام الأجر فان كانت في | | | | |
| قبالة الحج المبرور والبعض بالنسبة ان كانت في قبالة الأجزاء والأعمال والأباب ولو مات بعد قطع حله من النيابة وقبل الأجر | | | | |

لم يسطر بذلك الحج عن المنوب عنه وكذا على الاظهر لو مات بعد طي المسافة وبعد الدخول في الاحرام لكن قبل دخول الحرم لم
 ارسلنا جرحا عليها فكان هو الحج مطلقا من دون تقييد بصدور منه مباشرة لم يشفع الاجان في الغرضين الاخيرين بل يلزم
 وصول الاجران بساخر من ماله من حج عن المنوب عنه في تلك السنة من محل الدعاء فبالاجران لم يمكن فان كانت الاجان متقدمة
 بذلك لسنة انفسحت الاجارة والا اسأجر الوصي في السنة الاتبية من حج عن المنوب عنه من موضع الاستيثار الاول ولم تستفاد
 الاجان الاول من وثرا الاجر ووصيه ولا يشترط موافقة الاجان الثانية لاجن الاول على الاظهر وان كان المسأجر
 عليه ولا هو حج النائب بنفسه فلا شبهة في انفساخ الاجان بموته وبما يشهد به من المقدّمات وجب فيها استحسانا
 اجن مثل عمله عادة زاد شريطة ما انجزه بالنسبة المتما او ضاعها او نفقت عنها

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الاجان لا يفسد الحج عن المنوب عنه في السنة الاتبية من حج عن المنوب عنه من موضع الاستيثار الاول ولم تستفاد

| الصفحة | السطر | المسئلة | الممكن | الحاشية |
|-----------------------|-------|---------|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٥٢٢ | ٠٣ | ١١ | بعد عدم نفع الجنابة | عدم القمع مطلقا ممنوع ضروري ثبوت الاجر الاخرى لما عمل فبعد ذلك |
| ٥٢٣ | ١٣ | ١٣ | في الجواهر لا وجب لها | نفي الوجبة لوجهه وما اختاره في الجواهر في غايته للثانية |
| ٥٢٤ | ٩ | ١٥ | ومن كوفها بمنزلة | كوفها بمنزلة الاشراط الواسم لا يبدل على ثبوت الجوارضه الجارية |
| ٥٢٤ | ٢٥ | ١٧ | لعمل المسأجر عليه | عدم اثباته لنظام العمل بما ينفي استحقاق التمام الاجر لا مطلقا الاستحقاق |
| ٥٢٥ | ٩ | ٢٠ | نعم يستدل على الاول | في تمامية ما نظر ظاهر |
| ٥٢٥ | ١٤ | ٢١ | في نفسه الاجان | ما سبقوه من صحة الاول وكور الثاني بغيره واستحقاق الاجر الاخرى |
| فصل في الوصية بالحج | | | | |
| ٥٢٩ | ٠٣ | ٠١ | بل يكفي شك الوصي | هذا هو متين لكن ينبغي ما قرينة في المسئلة الخامسة من المسائل المتفرقة |
| ٥٣٠ | ١٥ | ٦ | بعض السنن جوه | افوبها الثاني |
| ٥٣٠ | ١٨ | ٦ | بل ولو تكرر الثاني | الاظهر يعتبر الثاني |
| ٥٣٢ | ٢٥ | ١٥ | وعلا وجهان | والاشبه بالعدم |
| ٥٣٣ | ١١ | ٧ | لا حاجة الى الاذن | الاحتياط بالاستئذان لا يترك |
| فصل في الوصية بالعمرة | | | | |
| ٥٣٥ | ١٥ | ٢ | ولكن الاخر الثاني | هذا الاحتياط لا يترك بهما تنبيه |
| فصل في الوصية بالحج | | | | |
| ٥٣٦ | ٠١ | | على المشهور الاول | بل لا فولى حج اثنى عشر مبلدا ولعل الاحوط انفسه |
| ٥٣٧ | ١٠ | | مع انحرط | هذا الاحتياط لا يترك |
| ٥٣٧ | ٠٨ | | ومقتضى الاشتغال | هذا غير مستقيم لان المرجع عند دوران الامر بينهما هو البراءة |
| ٥٣٩ | ٠٨ | | ثم تطوف للنساء | هذا سهو من قبل الشريف لا وجه له في الرواية الضعيفة التي هي منسأة |

هذا هو الوجه في ما ذكره من ان الاجان لا يفسد الحج عن المنوب عنه في السنة الاتبية من حج عن المنوب عنه من موضع الاستيثار الاول ولم تستفاد

| القضية | الشكل | المسألة | الحاشية |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|----------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------|
| ٥٤١ | ٠٨ | لكن لا بأس بما ذكره | بل هو الأقرب |
| ٥٤٢ | ١٤ | والأقوى عدمه | بل الأقوى هو القول المشهور مع انه حوط |
| ٥٤٣ | ٣ | على وجه الاستحباب | بل أظهر الوجوب مع انه حوط |
| ٥٤٣ | ١٩ | وايضاً الظاهر انحصار | فيه تأمل والاحتياط بترك الخروج ولو فرضنا انهم |
| ٥٤٤ | ٤ | والأحوط الاتيان بالطول | احتياطاً لازماً |
| ٥٤٤ | ١٢ | والأقوى حد القولين | الأقوى هو الأول |
| فصل في قول المؤلف | | | |
| ٥٤٧ | ١٣ | لكن مع ذلك الأقوى | بل الأقوى لزوم انقصر على الاحرام مخصوص للسجدة |
| ٥٤٧ | ١٩ | لكن جفتها بعضهم | الاحتياط بما عليه البعض لا بترك |
| ٥٤٨ | ٢ | خارج المسجد المحظور | واما على مختارنا فمحرمة مجازة وان استلزم المكث |
| ٥٤٨ | ٦ | اذا كان جنباً لم يكن | الجنب كالحائض فيما ذكرناه |
| ٥٤٨ | ١٠ | والأحوط عدم التأخير | هذا الاحتياط لازم واحوط منه عدم التأخير الى غرة |
| ٥٤٨ | ١٤ | وليس التوبين فهو | واحوط |
| ٥٤٨ | ٢٥ | ولكن لا حوطاً لغيره | ان لم يكن اقوى |
| ٥٤٩ | ٢ | القاسع محاذات | لا مطر بل اذا لم يمكن الذهاب الى الميعات لضيق الوقت ونحوه |
| ٥٤٩ | ٩ | حصول العلم بالمحاذات | او قيام اليقظة بذلك |
| ٥٤٩ | | والأفضل ان يحصل | ان بلغ حد الاطمئنان والام بكف |
| ٥٤٩ | ١٠ | فاللازم الذهاب الى الميعات فان لم يمكن لضيق الوقت فالأقرب جواز تأخير | بل اللازم الذهاب الى الميعات فان لم يمكن لضيق الوقت فالأقرب جواز تأخير |
| الاحرام الى ان يعلم بتجاوزه الميعات فمحرمة مع ثبوتها على صفه الفجر عن العلم بالمحاذي نعم لا بأس بما في المتن بشرط اقامة النيّة وتجدد التلبية من حاله الى ان يعلم بتجاوزه المحاذي | | | |
| ٥٤٩ | ١٧ | لكن الأقوى ما ذكرناه | بل الأقوى خلافه كما اشترنا اليه |
| ٥٥٢ | ١٦ | واما اذا لم يكن | ولم يكن الحج واجباً عليه ولو بأجارة |
| فصل في كيفية الاخير | | | |
| ٥٥٤ | ١٢ | وجب شجدها | على الاحتياط اللازم |
| ٥٥٥ | ١٣ | والأقوى هو القول | والاحتياط بالتأجيل لا ينبغي تركه |

هذا هو الوجه في الاحتياط بما عليه البعض لا بتركه

هذا هو الوجه في الاحتياط بما عليه البعض لا بتركه

| المتن | العدد | الصفحة | الحاشية |
|-----------------------|-------|--------|---------|
| لنبتا الاحرام وان كان | ١٦ | ١٦ | ٥٥٨ |
| وان لم يتمكن ان يها | ١٨ | ٢٣ | ٥٥٨ |
| والافوى عك كون | ٢٥ | ٥ | ٥٦٠ |
| والافوى عك كون | ٢٥ | ١١ | ٥٦٠ |
| لنبتا لبر الو | ٢٦ | ١٥ | ٥٦٠ |
| لنبتا لبر الو | ٢٦ | ١٥ | ٥٦٠ |
| كل لفظ دال على المعنى | ٣ | ١ | |
| ويجوز منها العاطا | ٤ | ١ | |
| والقبول بالفعل | ٤ | ١ | |
| الامع الاجان | ١١ | ١ | |
| الافوى عك الاكتفاء | ١ | ٣ | ٤ |
| وهان من كونه | ٢ | ٧ | ٢ |
| ففيه قولان | ٥ | ١٩ | ٢ |
| افوال افوها الثاني | ١٠ | ٨ | ٣ |
| بعنوان الاجاز بطل | ١١ | ١٣ | ٣ |
| وهذا باطل للجها | ١٢ | ٣ | ٤ |
| يكون باطلا | ١٢ | ١٠ | ٤ |
| لايجز اوها عن قوة | ١٢ | ٨ | ٥ |
| فلا اشكال في ثبوت | ٧ | ٢٣ | ٦ |
| بل بعد القصر بضر | ٧ | ٣ | ٧ |
| بعد ذلك | ٨ | ٧ | ٧ |
| لم تثبت كاجرة | ٣ | ٢١ | ٢٢ |

| الحاشية | | المتن | العدد | العدد | العدد |
|----------------------------------------------------------------------------|--|--------------------------|-------|-------|-------|
| الأقرب فيما لم يفسد للجواز بالاعتناء بغيره | | وما اذا كان عالما | ١٨ | ١١ | |
| | | فصل في الجواز | | | |
| الأمع الغدي ومجرد علم المؤجر لا يرفع ضمانا للسناء جري صورة النقد على | | وجان فوجها العد | ١٠ | ١٣ | |
| بل الأقوى بل الأقوى على التلف ومكانه لكن الاحتياط بأداء على | | ولا على الغيم على الأقوى | ٢ | ١٢ | ١٣ |
| القيم من يوم التلف إلى يوم الأداء ومن مكان التلف إلى مكان الأداء | | | | | ١٣ |
| بغير تركيل لا يترك | | في ضمانه اشكال | ٤ | ٢٢ | ١٣ |
| بل لا يشترط عدم الضمان | | في ضمانه اشكال | ٥ | ٢٣ | ١٣ |
| وعدم الضمان اشبه | | | | | |
| الأمع نعتا ونفريط | | لم يصرح بها | ١١ | ١٤ | ١٤ |
| أفرعها الأول | | وجان مبدان | ١١ | ٢١ | ١٥ |
| الأقوى عدم الجواز من دون أحداث حدثت بأكثر من السأ حمله | | واعتانها اشكال | ١ | ١ | ١٤ |
| هذا الاحتياط مستحب | | بل لا يحوط المخاف | ١ | ٢ | ١٤ |
| الشهور عدم الجواز وهو حوط وان كان الجواز على كراهية اشبه | | بالمن لا يجز اشكا | ٢ | ١٢ | ١٤ |
| لعل هذا أقرب | | ويمكن أن يقال بالحق | ٤ | ٢١ | ١٧ |
| ألا اذا عمل بأمره الرابع إلى جعل ذلك له فليس مقصود | | ليتم شيئا | ٧ | ١٢ | ١٨ |
| | | فصل في جواز الأرض | | | |
| الأظهر كالجواز على كراهية | | ففي جوازه اشكال | | ١٢ | ١٩ |
| الأظهر توقف ترتيب آثار المجدد على الوقفة | | أولها لا بعد ذلك | ٢ | ٢١ | ١٩ |
| أول الأخير بل رجح إلا أن فضلا لأجر الجواز لنفسه من حيث منافاته | | في ترجيح أحدا الأخير | ٦ | ١٧ | ٢٠ |
| لازم التعليق عدم اطلاق الحكم بل فصر عدم الجواز على ما إذا أحرز الترتيب | | لنفاذ الترتيب | ١٤ | ٢٥ | ٢١ |
| في الغائث في علم من فاته منه فيجوز فيها الوعلم جعل الموعنة بالترتيب أو | | | | | |
| عدم العلم بعلمه بالترتيب استيعا واستين للقضاء عنه في وقت واحد | | | | | |
| وان كان الترك لحوط | | | | | |
| المختار عدم جريان حكم الصرف في غير البيع وجريان حكم التراب في جميع المعاني | | والأنصح بالنسبة | ٢٣ | ١ | ٢٣ |
| | | فصل في الشائع | | | |
| بل هو الأقرب | | ولا بعد ترجيح الشائع | ٢ | ١٠ | ٢٤ |
| أي قول منكر المنة والتبعية بالمالك بلا غلط | | قدّم قول المالك | ٢ | ١٢ | ٢٤ |

هذا الاحتياط مستحب

الأمع نعتا ونفريط

أفرعها الأول

| الصفحة | السطر | السك | اللتن | الحاشية |
|--------|-------|------|-------|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٢٤ | ٤١ | ٤١ | ٤١ | اي قول منكر الزيادة واتما عتبره لانه المنكر للزيادة غالباً |
| ٢٥ | ١٢ | ١ | ١ | الافوى عدم الجواز لما اخبرناه من عدم شرعية عباده |
| ٢٧ | ١٥ | ١٥ | ١٥ | الظاهر سقوط كلمة بفضايل اسم الاشياء وبين حرف الجر |
| ٢٨ | ٩ | ١٨ | ١٨ | وكذا لو كانت الحتمية في عرفها منصرفاً الى المرتبة كما هو كذا في الغالب |
| ٢٨ | ١٥ | ١٩ | ١٩ | هذا الحوط والافقضي القاعده هو الجواز لتبلغ ما ذكره من اللازم بل لا بد |
| | | | | حصول العمل في الخارج بقصد تنزيل النفس منزلة الموقوف عنه وهو حاصل |
| ٢٩ | ١٢ | | | الاحوط بل لا يظهر عدم كفاية الفعل واعتبار اللفظيين |
| ٣٠ | ٥ | | | بل لا يظهر الجواز في الفلوس الا بجهة في المعاملة |
| ٣٠ | ١٦ | | | الصفة غير بعيدة |
| ٣٠ | ١٨ | | | كما هو المختار |
| ٣١ | ٢ | | | الاظهر الصحة نعم ضمها |
| ٣١ | ١٠ | | | ما ذكره البعض وجهه اشترائه |
| ٣١ | ٢٢ | ٢ | | عدم بطلان العقد لا ينبغي التأمل فيه وما اختاره المأثور |
| ٣٢ | ١٦ | ٣ | | بل ينبغي ذلك |
| ٣٣ | ٢٥ | ١٢ | | ان كان لفظ العقد بحسب عرفها زماناً ومكاناً واصطلاحاً |
| ٣٥ | ١٨ | ١٧ | | وان كان كوجوبها من أس المال غير بعيد |
| ٣٥ | ٢٣ | ١٩ | | لعلنا نهيضها اقرب |
| ٣٨ | ٣ | ٢٩ | | هذا هو الاشبه |
| ٣٨ | ٢٤ | ٣١ | | بل هو الاظهر لما مر من يجوز جعل شيء من الربح لأجنبي والعجب |
| ٣٩ | ٤ | ٣٢ | | هذا وما بعد انما هو لو وقع الشراء بغير المضاينة وكلها للمالك واما لو وقع |
| | | | | لقسه بما في الذمة ودفع من مال القراض مصداقاً له من غير اذن صاحب المال |
| | | | | فعل جوازاً كان الربح له ولم يكن للمالك لا للعامل الاول منه كما انه لو اشترى |
| | | | | للعامل الاول بالذمة يكون الربح للعامل الاول ويكون له مع الجهل أو مثل |
| ٤٣ | ٢٢ | ٣٩ | | الاقرب زوال الضمان بالتعذر والعزم على عدم |
| ٤٥ | ٣ | ٤٢ | | الاحوط ان لم يكن اقوى من العاقل بعد |
| ٤٥ | ٤ | ٤٢ | | كما عن الشيخ في الجواز قبل ظهوره |

الأظهر عدم الجواز كافر في العامل

فيجوز معه على الأقر

١٣

٤٥

هذا سهو من فلم الشرف لأن المرتبة ليست لفرض أمه حتى يكون المهر

مع أن المهر كالمهر

٢٣

٤٥

هذا هو المختار

لا يبعد ترجيح الآخر

٩

٤٦

أو في الفقه يقصد

٢

٤٧

وجذبون

١٧

٤٨

ليستحق العامل

٢٠

٥٠

شبه الوم يظهر الرجح لستين كون عمله متفرغا لم يكن بعدا والاحتياط لا يترك

وما ذكرناه جاز في جميع ما تقدم وثباتا أثبت الحق المثل

بل الأظهر الثاني

وجهاً اقوى مما الأول

٢٢

٥٠

وربما يحتمل في صورة

٢٤

٥٠

الصور المتقدمه

٥

٥١

فدع قول العامل

٨

٥١

عن كونها منبها وجهاً

٢

٥٢

ليستحق الحق المثل

١٩

٥٤

فصل في أحكام الشراكة

وأما الاختلاط مع

١٣

٥٨

ويحتمل الصلح الفهري

٢

٥٩

ويكفي في الإيجاب القبول

٤

٦٠

لا ينبغي أن يكون الفسخ

٨

٦١

إلا أن يكون مشروطاً

٩

٦١

في كتاب المنفعة

في كتابي الفارسي

٧

٦٣

فيه تأمل والاحتياط لازم

هذا هو المختار
لا يبعد ترجيح الآخر
أو في الفقه يقصد
وجذبون
ليستحق العامل
شبه الوم يظهر الرجح لستين كون عمله متفرغا لم يكن بعدا والاحتياط لا يترك
وما ذكرناه جاز في جميع ما تقدم وثباتا أثبت الحق المثل
بل الأظهر الثاني
وجهاً اقوى مما الأول
وربما يحتمل في صورة
الصور المتقدمه
فدع قول العامل
عن كونها منبها وجهاً
ليستحق الحق المثل
فصل في أحكام الشراكة
وأما الاختلاط مع
ويحتمل الصلح الفهري
ويكفي في الإيجاب القبول
لا ينبغي أن يكون الفسخ
إلا أن يكون مشروطاً
في كتاب المنفعة
في كتابي الفارسي
فيه تأمل والاحتياط لازم

هذا هو المختار
لا يبعد ترجيح الآخر
أو في الفقه يقصد
وجذبون
ليستحق العامل
شبه الوم يظهر الرجح لستين كون عمله متفرغا لم يكن بعدا والاحتياط لا يترك
وما ذكرناه جاز في جميع ما تقدم وثباتا أثبت الحق المثل
بل الأظهر الثاني
وجهاً اقوى مما الأول
وربما يحتمل في صورة
الصور المتقدمه
فدع قول العامل
عن كونها منبها وجهاً
ليستحق الحق المثل
فصل في أحكام الشراكة
وأما الاختلاط مع
ويحتمل الصلح الفهري
ويكفي في الإيجاب القبول
لا ينبغي أن يكون الفسخ
إلا أن يكون مشروطاً
في كتاب المنفعة
في كتابي الفارسي
فيه تأمل والاحتياط لازم

هذا هو المختار
لا يبعد ترجيح الآخر
أو في الفقه يقصد
وجذبون
ليستحق العامل
شبه الوم يظهر الرجح لستين كون عمله متفرغا لم يكن بعدا والاحتياط لا يترك
وما ذكرناه جاز في جميع ما تقدم وثباتا أثبت الحق المثل
بل الأظهر الثاني
وجهاً اقوى مما الأول
وربما يحتمل في صورة
الصور المتقدمه
فدع قول العامل
عن كونها منبها وجهاً
ليستحق الحق المثل
فصل في أحكام الشراكة
وأما الاختلاط مع
ويحتمل الصلح الفهري
ويكفي في الإيجاب القبول
لا ينبغي أن يكون الفسخ
إلا أن يكون مشروطاً
في كتاب المنفعة
في كتابي الفارسي
فيه تأمل والاحتياط لازم

هذا هو المختار
لا يبعد ترجيح الآخر
أو في الفقه يقصد
وجذبون
ليستحق العامل
شبه الوم يظهر الرجح لستين كون عمله متفرغا لم يكن بعدا والاحتياط لا يترك
وما ذكرناه جاز في جميع ما تقدم وثباتا أثبت الحق المثل
بل الأظهر الثاني
وجهاً اقوى مما الأول
وربما يحتمل في صورة
الصور المتقدمه
فدع قول العامل
عن كونها منبها وجهاً
ليستحق الحق المثل
فصل في أحكام الشراكة
وأما الاختلاط مع
ويحتمل الصلح الفهري
ويكفي في الإيجاب القبول
لا ينبغي أن يكون الفسخ
إلا أن يكون مشروطاً
في كتاب المنفعة
في كتابي الفارسي
فيه تأمل والاحتياط لازم

هذا هو المختار
لا يبعد ترجيح الآخر
أو في الفقه يقصد
وجذبون
ليستحق العامل
شبه الوم يظهر الرجح لستين كون عمله متفرغا لم يكن بعدا والاحتياط لا يترك
وما ذكرناه جاز في جميع ما تقدم وثباتا أثبت الحق المثل
بل الأظهر الثاني
وجهاً اقوى مما الأول
وربما يحتمل في صورة
الصور المتقدمه
فدع قول العامل
عن كونها منبها وجهاً
ليستحق الحق المثل
فصل في أحكام الشراكة
وأما الاختلاط مع
ويحتمل الصلح الفهري
ويكفي في الإيجاب القبول
لا ينبغي أن يكون الفسخ
إلا أن يكون مشروطاً
في كتاب المنفعة
في كتابي الفارسي
فيه تأمل والاحتياط لازم

| المتن | المشكلة | الترتيب | الترتيب | الترتيب |
|----------------------|---------------------------------------------------------------------------|---------|---------|---------|
| والأمر | الأظهر عدم كفايته | ٧ | ٦٣ | ٦٣ |
| وكذا لا يعتبر | الأحوط الاعتبار | ٨ | ٦٣ | ٦٣ |
| بل يكفي القبول القطع | الاشبهه عدم الكفاية | ٩ | ٦٣ | ٦٣ |
| ويفري فيها المعاطاة | الأفوى لا أثر للمعاطاة فلا يلزم خلوها من الشرع في العمل وان كان لو با | ١٠ | ٦٣ | ٦٣ |
| لا يبعد صحة | الأحوط ان لم يكن أقوى عدم الصحة | ١٨ | ٦٣ | ٦٣ |
| تعيين المزرع | الأظهر عدم اشتراطه | ٢٥ | ٦٣ | ٦٣ |
| فمع عدمه يبطل | الأظهر عدم البطلان | ١ | ٦٤ | ٦٤ |
| بل يجوز ان يستعير | في جواز المزارعة على الأرض المستعمارة للزراعة والمباذلة | ١ | ٦٤ | ٦٤ |
| بل لا يبعد كونها | الصحة متينة وكونها مزارعة مصطلح ممنوع | ٢ | ٦٤ | ٦٤ |
| ويبطل ان يخرجه | اللازم التفصيل بالبطلان فما اذا لم تكن قابلة للعلاج | ٣ | ٦٥ | ٦٥ |
| اذا استعارها | حيثما سبق عدم صحة المزارعة على الأرض المستعمارة سقط عنها هذا | ٤ | ٦٥ | ٦٥ |
| الحصنة من المأكل | على كراهية كمال | ٥ | ٦٥ | ٦٥ |
| بل الأفوى صحة اشتا | الأحوط بل لا يظهر عدم الصحة | ٥ | ٦٥ | ٦٥ |
| لا يبعد صحة | الصحة متينة ان عين مقدار آخر من المدة لصوت آخر الادراك | ٦ | ٦٥ | ٦٥ |
| والأوجه الخامس | لا يبعد اختيار وجوبها وهو ان ترك الزرع اختياراً ضمن الأقل من | ٧ | ٦٦ | ٦٦ |
| | اجز مثل الأرض وما كان يستحقه عادة من الحاصل لأن حقه ان كان | | | |
| | أقل فذا لزم بعدم استحقاقه من الأرض وان كان أكثر فلفها المزارعة | | | |
| | لا يبطى إلا اجز المثل وان كان ترك الزرع لأعن اختياراً فان اطلع المالك | | | |
| | ولم يفسخ لم يضمن المزارع شيئاً وان لم يطلع ضمن المزارع الأقل من اجز المثل | | | |
| | وما تقضى العادة بأحقاقه له لو زرع | | | |
| بدعوى الفرق بينهما | اشبهها الآخر | ٧ | ٦٦ | ٦٦ |
| وتعقبت الشركة | اثبات الجارها انهم بين الفسخ ومطالبه اجز المثل وبين | ٩ | ٦٦ | ٦٦ |
| على بعض الوجوه الستة | بل السبعة | ١٢ | ٦٧ | ٦٧ |
| يجوز للعامل ان يثب | الأذا اشترط المالك عليه تقديراً فذلك وعدم مثلاً كغيره فلا يجوز التعلق | ١٣ | ٦٨ | ٦٨ |
| فليس للعالم منهما | الأظهر ان له الرجوع الأمع العدوان السقوط للحق وكونها كالحركة | ١٤ | ٦٩ | ٦٩ |
| | ماله او علة ممنوع بعد كون سكونه في قبالة اجز المثل | | | |
| بل الأفوى | الأحوط ان لم يكن أقوى اعتباراً بالإيجاب القبول للفظين في ذلك | ٢٠ | ٧١ | ٧١ |

بموجب ما ذكره في المتن

بموجب ما ذكره في المتن

بموجب ما ذكره في المتن

| رقم المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------------|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٧٣ | ٥٥ ٢٥ | بل لا يظهر تقديم قول صاحب الأرض في نفى العارية بمبينة إلا ان يفهم الزارع من قوله على الأمانة لكن يجرد تقديم قول صاحب الأرض في نفى العارية بلا يثبت به غيره من الجحش والاعتقالات لا يثبت فان اقامها والاحلف الزارع على نفى المزارعة إلا حاشية |
| كتاب المساقاة | | |
| ٧٥ | ١٣ | والا فولى اعتباراً بالأيجاب والقبول الماصوبين الصريحين وعدم كفاية الفعلية |
| ٧٦ | ٢ ٠ | الظاهر عدم الجواز |
| ٧٦ | ٥ ٨ | لوقبل بصفة المساقاة فما اذا ابقى العامل محل من جذاز ونقل وتشميس وفودك لم يكن بعدل ان كان الترك فزاراً من مخالفة الشهور والحوط |
| ٧٦ | ٨ ٠ | الظاهر عدم الجواز فهو واجب |
| ٧٦ | ١٤ | ما اختاره هو لا حوطان لم يكن أقوى نعم لا التزام بانارة بصفة الصلح إلا بان |
| ٧٨ | ١١ ٠ | لا يخلو من تأمل |
| ٧٩ | ١٣ ٠ | بل لا فولى عدم الخروج عن عنوان المساقاة نعم لا بعد صحة العقد على ذلك |
| ٧٩ | ٢٢ ١٩ | إلا ان يفهم من لفظ الشرط بينهما عدم الاستحقاق والاستحقاق بالنسبة في صورة تلف بعض الثمرة فينبغ ظاهر شرطهما |
| ٨١ | ١٤ ٢٣ | الظاهر فيها اذا علم بفساد المساقاة والاثبات العمل باعتماد استحقاقه اجرة |
| ٨٣ | ٢٩ ٠ | هذا القول اوجه |
| ٨٣ | ٢٩ ٠ | قول البعض ضعف بل القول قول المالك |
| ٨٣ | ٢٠ ٣٠ | هذا الاحتمال قوى متين |
| ٨٥ | ٢ ٣٣ | مع ان اللون لا يستثنى على الخيار كما مر في كتاب الزكوى |
| كتاب الصلح | | |
| ٨٧ | ٠ ٤ | شرط الصراحة |
| ٨٧ | ٠ ٤ | الاحوط ان لم يكن اظهر عدم كفايته |
| ٨٧ | ٠ ٨ | حالة حال الأيجاب فاعتبار اللفظ الصريح وعدم كفاية الفعل فضلاً عن |
| ٨٧ | ١٣ | الاحوط بل لا يفوت الاعتبار |
| ٨٧ | ١٥ | استلزام ذلك لا يقتضيه فساد الصلحان بغير اذنه ورضاه |

| الصحيفة | التكرار | المسئلة | المتن | الحاشية |
|---------|---------|---------|-----------------------|-----------------------------------------------------------------------|
| ٨٨ | ٠٧ | | واما المضمولة فبشرط | لعدم مقتصرها لمفلس في امواله |
| ٨٨ | ١٤ | | واقوال وجهها الاول | الوجه مع الاقحام مسلمة مع عدم منوعه وح فالوجه الثالث |
| ٨٨ | ٢٢ | | وفي الثاني مالا يخفى | النظر في الثاني غير جلي بل منافاة التعليق للأشياء واضحة |
| ٨٩ | ٧ | | ويمكن ان يقال بالتحقق | ما هو المشهور هو النصور |
| ٩٠ | ١٣ | ٢ | ويمكن الحكم بصفحة | فيه ناقل |
| ٩٠ | ١٧ | ٣ | بمعنى يتم ذمته | على القول بصفحة |
| ٩١ | ١ | ٤ | اولا وجهان | اشبههما بالعدم |
| ٩١ | ١٧ | ١٠ | فان فهم من اذنه | يمكن التقصيل باستحقاق الرجوع حاكم مع علم المضمون عنه |
| ٩٢ | ١٨ | ١٤ | كالأبراما ولا وجهها | افرجها الثاني |
| ٩٣ | ٤ | ١٤ | كما هو ظاهر المشهور | وهو النصور |
| ٩٣ | ١١ | ١٧ | وفد وفي الضامن | الظاهر انه غلط والصحيح المضمون عنه |
| ٩٣ | ٢٣ | ٢٣ | يظهر من المساو الجوا | ما يظهر منها هو الأظهر |
| ٩٤ | ٦ | ٢٥ | فان فلنا ان الضامن | كما لا يبعد |
| ٩٤ | ٣ | ٣٢ | على اشكال | شديد لعدم ملك الا حاد لذلك |
| ٩٧ | ٢ | ٣٨ | جاعة والأقوى الجواز | بل الأقوى عدم الجواز |
| ٩٧ | ١٣ | ٣٨ | والأقوى بمقتضى | بل الأقوى عدم الصحة |
| ٩٧ | ١٥ | ٣٩ | كما قد ببالأكثر | ما عليه الأكثر هو الأظهر |
| ٩٧ | ٢٠ | ٣٩ | فالشهور على العدم | قول المشهور لا يحوط ان لم يكن اظهر |
| ٩٧ | ٢٣ | ٣٩ | فقال بعض من منع | الأظهر هنا ايضا عدم الرجوع على الضامن |
| ٩٨ | ٧ | ١٤ | خلافا للمشهور | القول المشهور هو النصور |
| ٩٨ | ٨ | ١٤ | قبل لا يصح ايضا | هذا القول شبهه |
| ٩٨ | ١٤ | ٤٢ | فلا يصح عندهم | فيه تردد |
| ٩٨ | ١٨ | ١٨ | ما ذكره في اول | ما ذكره صحيح والخروج في بعض الموارد عن الكلية لخاصة غير خارج |
| ١٠١ | ١ | | ولكن الذي يقوى | ما عليه الأصحاب هو المتن ومجربا فادبها فائدة وفاء الدين لا بوجوب كونه |
| ١٠١ | | | لكن الأقوى عند اعتبار | بل الأقوى الاعتبار |

فيكون الضامن
مما لا يكون له
مصلحة

كتاب الجواز

| الفتوى | التقر | العدد | المثل | المحاشية |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|-------|--------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٠١ | ١٥ | | ففي خلاف | الاشتباه عدم اعتبار رضا المال عليه في الفرض |
| ١٠١ | ٢٤ | | هذا ما هو المشهور | ما هو المشهور وهو المنصور |
| ١٠٢ | ١٣ | | على المشهور للغر | الأحوط لزوم الامتناع على ما هو المشهور |
| ١٠٥ | ١٤ | ١٤ | ومنع الظهور | منع الظهور عن صحيح مقدم قول مدعى الحوالة |
| كتاب النكاح فصل في أحكام الزوج | | | | |
| ١١٠ | ١٤ | ٩ | وليس كذلك الرجوع | الأظهر ان الرجوع مع بقاء العين |
| ١١٢ | ١٠ | ٣١ | والأحوط النع مطر | وان كان الجواز مرة من غير بينا ظهر |
| ١١٤ | ٤ | ٥٠ | والأظهر الأول | الأنفا جرى اصل نظي شئ مثل استصحاب الضر واستصحاب عدم التفر |
| ١١٤ | ١٢ | ٥٢ | وجان الأحوط | هذا الاحتياط مستحب |
| فصل في أحكام الزوج | | | | |
| ١١٤ | ١٥ | ١ | الأحوط تركه | احتياطاً لازماً |
| ١١٤ | ١٧ | ٣ | وهو مشكل لعدم | هذا الاشكال قوم وعدم حصول النشوز بذلك قوي |
| ١١٤ | ١٩ | ٤ | في وجوب الفسل | في جملة من ذلك تردد والاحتياط بحسب الموارد لا يترك |
| ١١٤ | ١٧ | ٤ | لا يلحق بالزوج في الحرمة | الأحوط بل الأقوى عدم الفرق في ابراء الأفضاء بما دون النسخ بالوطى |
| الحرمة الأبدية بين الدائمة والمنقطعة والزوج الحرة والمملوكة والزوجة والأجنبية وما لا يترتب عليه فضاء الزوجية باقتسامها والأجنبية ذوات أو شبهة قبل النسخ وبأفضاء الأجنبية بعد النسخ ولا يثبت فضاء ولا فضاء زوجية بالوطى بعد النسخ وأما النفقة ما دام ما جيب فخص وجوبها بأفضاء الزوجية قبل النسخ | | | | |
| ١١٧ | ٣ | ٨ | نعم بحسب الدية | هذا محجب ضرورة اختصاص جوب الدية والنفقة بأفضاء الزوجية قبل النسخ كما ان اصل عدم وقوع الأفضاء قبل النسخ لا يثبت الحرمة فكذا لا يثبت الدية والنفقة لافاض واحد وان اريد ثبوت الدية في الأجنبي حيث ثبت الأفضاء ولو بعد النسخ فقبل ان الأفضاء في الأجنبية لا يوجب النفقة بما بعد النسخ فكيف غيرها بها والحاصل ان مقتضى الأصل برائة ذمتها من كل من الحرمة الأبدية والدية والنفقة في صور النكاح بعد اثبات الاستصحاب قوع الأفضاء في الصغير |

| القضية | التظن | المسئلة | المقن | الحاشية |
|------------------------------|-------|---------|------------------------|----------------------------------------------------------------|
| ٨٧ | ١٠ | ١٠ | لكن محتمل عيباً | لا وجه لهذا احتمال |
| ١١٩ | ٣ | | بين الضل والدبر | على الأحوط |
| ١٢٠ | ٤ | ٤ | بل لا يخلو عن قوة | الأقوى هو الأول نعم الاحتياط بالتأني لا ينبغي تركه بل لا يترك |
| ١٢٠ | ٢٤ | ١٠ | بل لا يخلو عن قوة | الاشتباه هو الثاني ولو كان الاحتياط بالأول اوله بل لا يترك |
| ١٢١ | ٤ | ١١ | والأقوى هو الثالث | بل لا يظهر تمييزه بالفرقة |
| ١٢١ | ٧ | ١٢ | المشهور على الثاني | المشهور هو المنصور |
| ١٢٤ | ٢٠ | ٤ | بين الضل والدبر | على الأحوط في الثاني |
| ١٢٤ | ٢٣ | ٤ | مملوكة ابنه الصغير | بل والكبير |
| ١٢٥ | ٣ | ٧ | وفيها شكل | والأظهر انه مجرد |
| ١٢٥ | ٢٥ | ٢١ | حكم بالصحته | فيه تأمل |
| ١٢٤ | ٩ | ٢٧ | وجمان لو صح المدعى | الأحوط بل الأقوى الجريان |
| ١٢٤ | ١٠ | ٢٨ | بل فله أيضاً | فيه تردد والاحتياط باجتنابها لا يترك |
| ١٢٤ | ١٢ | ٢٨ | في اللواط الطائي | الأحوط ان لم يكن أقوى هنا برأيه حرمتها عليه |
| ١٢٤ | ١٤ | ٢٩ | حرمت على الأب | على الاحتياط اللازم |
| ١٢٧ | ٧ | ٣٤ | بخلافه اذا كان | الاحتياط هنا لازم |
| ١٢٧ | ٢١ | ٣٩ | لكن لا حوال عدم | هذا الاحتياط لا يترك |
| ١٢٨ | ٤ | ٤٢ | وهو الأحوط | وان كان الجواز أقوى |
| ١٢٨ | ٢١ | ٤٤ | وتحده ان يخرج الأول | الأوجه صورة العلم حرمتها جميعاً الحان تموناً حد بها او يخرج من |
| ١٢٨ | ٢٤ | ٤٤ | والثاني على حرمتها | لان يخرج الأول من ملكه |
| ١٢٩ | ٢٥ | ٥١ | بل الأحوط تركه | ان لم يكن أقوى |
| ١٣٠ | ١١ | ٥٧ | فكسوة عدم الفدية | فيه تأمل لكون المذلل على عدم الفدية على المهر لا يضره بكونه |
| فصل في نكاح الإحصاء على الحر | | | | |
| ١٣١ | ١ | ٠٢ | وان كان لا يبعد جواً | الأحوط بل الأقرب عدم الجواز |
| ١٣١ | ٤ | ٤ | وان كان لا يبعد الجواً | الأحوط ان لم يكن اشبه هو عدم الجواز |
| ١٣١ | ٩ | ٤ | والأحوط لا يوافق | هذا الاحتياط لازم |
| ١٣٢ | ١٨ | ٤ | ولا بأس به | فيه تأمل بل الأقرب لزوم تمكن الولي من اخذ الزوج |

سواء كان الزوج
محرراً أو عبداً
فإنه لا ينعقد له
نكاح إلا بإذن
وليّه

فصل في نكاح
الغيب

| فصل في المسئلة المتن | | | الخامسة |
|----------------------|----|----|-----------------------------------------------------------------------------|
| ١٣١ | ٧٤ | ٥ | بل الأقوى العتقة حتى على المختار من عدم ملكها شيئا أيضا |
| ١٣٢ | ٢ | ٧ | الأقوى ثبوت تمام ملكة بالعقد ولا دليل على سقوطه |
| ١٣٣ | ٢٠ | ٨ | ولتمام الاحتياط بالصلم لازم |
| ١٣٣ | ٢٥ | ٩ | هذا الاحتمال مرغوب عنه |
| ١٣٤ | ٩ | ١٠ | بل الأقوى الثالثه فصل الثالث على عود وهو مد عبدا الحر |
| ١٣٤ | ١٢ | ١٠ | بل الموجب ما قضي يوم النول |
| ١٣٤ | ١٤ | ١١ | بل الأقوى العتقة |
| ١٣٤ | ٢١ | ١٢ | فبما قل بل صح ما هو المشهور في الاحتياط بفكك لا ترك |
| ١٣٥ | ١٥ | ١٦ | الأحوط ان لم يكن أقوى اعتبار القبول منه ولا تباؤا من العبد بأذنه |
| ١٣٥ | ٢٢ | ١٨ | لان ملك ملكا ثانيا بناء على المختار من عدم ملك الملوك شيئا |
| ١٣٥ | ٢٥ | ٢٠ | ويجوز قولنا ثبوت من المثل |
| ١٣٦ | ٥ | ٢١ | الأحوط ان لم يكن أقوى عدم الحل بذلك |
| ١٣٦ | ١٢ | ١ | الأحوط ان لم يكن أقوى عدم الحل بذلك |
| ١٣٧ | ٤ | ٧ | بل الأقوى نفي التحريم بعد الكمال لا اولى العقد عليه |
| ١٣٧ | ٨ | ١٠ | فبما قل والأحوط الترك |
| ١٣٨ | ١٠ | ١٢ | الأشبه بالناس |
| فصل في العقد | | | |
| ١٣٧ | ١٧ | ١ | وان اقترن بما يدل على اللزوم |
| ١٣٧ | ٢٠ | ١ | بل الأقوى |
| ١٣٧ | ٢١ | ١ | بل الأقوى |
| ١٣٧ | ٢٢ | ١ | بل الظاهر |
| ١٣٨ | ٢ | ١ | بل الأقوى |
| ١٣٨ | ٧ | ٥ | ان لم يكن أقوى |
| ١٣٨ | ١٠ | ٦ | بل الأقوى |
| ١٣٨ | ١٣ | ٨ | بل الأقوى |
| ١٣٩ | ٥ | ١٣ | لا يشترط التأمل |
| ١٤٠ | ١٥ | ١٩ | الظاهر البطلان الا ان يفصل الزوج من فصله لا بل في غيرهما |
| فصل في مسائل المنقرض | | | |
| ١٤٢ | ٢٤ | | لا بعد تقديم قولها بمنه لا دخل بها وقوله بمنهات لم يدخل بها |
| ١٤٢ | ٥ | ٥ | ان كانت ليست للزوج فان لم يدخل بها لم يثبت قبضته وان كان قد دخل بها لم يثبت |
| ١٤٢ | ٥ | | بينة فود وان كانت البينة لها فثبت دخل بها ام لا |
| ١٤٢ | ٥ | ١٣ | تقدم بينة سواها مكانا مطلقا ومنه قسرين بغير واحد ومختلف |

وكان
الاحتياط
في الاحتياط
في الاحتياط
في الاحتياط

وان اقترن بما يدل على اللزوم
بل الأقوى
بل الأقوى
بل الظاهر
بل الأقوى
ان لم يكن أقوى
بل الأقوى
بل الأقوى
لا يشترط التأمل

فصل في مسائل المنقرض
فصل في مسائل المنقرض
فصل في مسائل المنقرض

| الصفحة | السطر | المسئلة | المسئلة | الحاشية |
|-----------------------------------------------------------------------------------|-------|---------|-------------------------|----------------------------------------------------------------------|
| ١٤٣ | ١٥ | ٠٥ | وكن العمل بها | بلا العمل بها وتعد بها الام والنكاح |
| ١٤٣ | ١٨ | ٠٤ | بطل نكاحها | حيث ان الاقوى عدم ملكا بعد يكون كما اذا اشترها المولى في نكاح |
| ١٤٣ | ٢١ | ٠٤ | وان اشترها ما بين | مع الخبار للمولى في فتح النكاح ان شاء |
| فصل في الاولياء | | | | |
| ١٤٤ | ١٧ | ٠١ | والمسئلة مشككة | حيث ان عين مال المولى يكون كما اذا اشترى بماله المولى |
| ١٤٤ | ٢٥ | ٢ | فحكمها حكم البكر | الافق |
| ١٤٤ | ٢٥ | ٢ | فصل اشكال | على اشكال |
| ١٤٥ | ٧ | ٥ | ويجمل عدم القيمة | الاقوى التقوى ببيع على الثوب |
| ١٤٥ | ١٣ | ٤ | ويجمل البطلان | هذا الاحتمال مرغوب عندك |
| ١٤٤ | ٢٤ | ٩ | مرامات الاحتمال | هذا الاحتمال ضعيف |
| ١٤٨ | ٧ | ٢٣ | ويجمل صحة | مرامات الاحتمال بغيره الجدة وتجدد العقد وطلاق الزوج |
| ١٤٨ | ٢٠ | ٢٧ | او من المولى عليه اشكال | هذا الاحتمال قوي مشين وعليه القوي |
| ١٤٩ | ٢٣ | ٣٠ | والنبت | الظاهر منه ولزومه |
| ١٤٩ | ٢٣ | ٣٠ | افوهما الثالث | لما تصور ذلك من غير عدمه بنبذ غير المدخول |
| كتاب الوصية | | | | |
| ١٥١ | ٧ | ٠١ | ويجمل قوتها عدم | بل فوهما الاول |
| ١٥٢ | ١٩ | ٠٤ | الا يخرج عن اشكال | هذا الاحتمال عند مرغوب عنه |
| الاموال الاحتمال بالمشككة | | | | |
| ١٥٤ | ٠١ | ٠١ | وجوه العمول | هذا الاشكال مندفع |
| ١٥٤ | ٠٥ | ٠٢ | وجوه | الظاهر التمول |
| ١٥٤ | ١٢ | ٠٤ | وعلى الثالث وجوه | افوهما الثالث كالورد الموقوف بغير الوصية |
| ١٥٤ | ١٣ | ٠٥ | وجها من بيان | افوهما الاول |
| ١٥٤ | ١٤ | ٠٥ | قبول الوارث عند | مقتضى ما رجناه من البيع عند الخراج الا ان الاحتمال لا يترك |
| ١٥٥ | ٠٥ | ٠٨ | او قبول الحاكم | الاحتمال يمكن اظهر عبا القبول من الحاكم في الوصية التملكية على الجها |
| ١٥٥ | ٠٤ | ٠٨ | فقد عرفت انما | كما عرفت الحاشية قوة الاعتبار |
| ١٥٥ | ٢٤ | ١٠ | وصية السقب | الظاهر النفوذ ان كانت خلاصة وعد النفوذ ان لم تكن كذلك |
| ١٥٥ | ١٢ | ١٠ | بنا على عدم ملكه | كما هو الاقوى - هذا اخر ما علقنا على الحق الوفي من الحق الوفي |
| اللامرجه الى ههنا ليلة الاثنين خامس من عاشر الحرام سنة الف وثلثمائة وسبع وثلثمائة | | | | |
| وقد وقع الفراغ من تحريرها في شهر ربيع الثاني سنة الف وثلثمائة وسبع وثلثمائة | | | | |

حيث ان عين مال المولى يكون كما اذا اشترى بماله المولى

هذا الاحتمال عند مرغوب عنه

هذا الاشكال مندفع

الظاهر التمول

كما هو الاقوى - هذا اخر ما علقنا على الحق الوفي من الحق الوفي

| الصفحة | السطر | الفاظ | الصحيح | الصفحة | السطر | الفاظ | الصحيح |
|--------|-------|-------------|----------|--------|-------|-----------|-----------|
| ٢ | ٢ | جميع | جمع | ٢٠ | ٠٤ | ١٦٣ | ١٦٤ |
| ٢ | ٤ | واسميتها | وسميتها | ٢٠١ | ٠٤ | دواته | دوابه |
| ٢ | ١٦ | ٤ | ٥ | ٢٠ | ٠٥ | ١٦٣ | ١٦٤ |
| ٢ | ١٧ | ٤ | ٥ | ٢١ | ٥ | ١٧ | ١٧ |
| ٣ | ٠٥ | نفيد | نفيد | ٢٢ | ٤ | ١٨ | ٧٧ |
| ٣ | ١٥ | والأحد | والأخذ | ٢٢ | ٤ | ٢٧ | ٣١ |
| ٣ | ٢١ | الأجوط | الأجوط | ٢٢ | آخر | الفر | لغير |
| ٣ | ٢٥ | التقليد | التقليد | ٢٣ | ٣ | الانضاف | الانضاف |
| ٤ | ١٨ | الغوران | الغوران | ٢٣ | ٧ | وكان | وانكان |
| ٤ | فيها | فيها | فيها | ٢٤ | ١٣ | الاستقراض | الاستقراض |
| ٧ | ٢٧ | ٤٣ | ٤٣ | ٢٤ | ١٥ | النصرف | النصرف |
| ١٠ | ١٥ | ٢٥ | ٢٢ | ٢٤ | ٢١ | المينه | المينه |
| ١١ | ٢٤ | ٢٤ | ٤٨ | ٢٥ | ٣ | الكفين | الكفين |
| ١١ | ٢٥ | ٢٥ | ٤٨ | ٢٥ | ٤ | لسائط | لسائط |
| ١٢ | ٢٥ | بل لا ينبغي | لا ينبغي | ٢٦ | ٣ | التأبغ | التأبغ |
| ١٥ | ١٢ | عن غيره | عن غيره | ٢٧ | ١١ | الذكر | الذكر |
| ١٦ | ١٢ | ١٨ | ١٨ | ٢٨ | ٠٧ | الوقف | الوقف |
| ١٧ | ١٠ | عند | عند | ٢٨ | ٢٣ | ٣ | ١٩ |
| ١٧ | ١٣ | القضاء | انقضاء | ٣٠ | ١٠ | مواالحوط | مواالحوط |
| ١٨ | ٠٣ | مثل | قبله | ٣٠ | ١١ | والأول | والأول |
| ١٨ | ١٢ | ٤ | ٤ | ٣٠ | ١٢ | هذا الحل | هذا الحل |
| ١٨ | ١٢ | الطلق | المطلق | ٣٠ | ٢٣ | بالترتيب | الترتيب |
| ١٨ | ١٤ | ٩ | ٩ | ٣١ | ٢٣ | ٨ | ١٣ |
| ١٨ | ١٥ | المنطقة | المنطقة | ٣٣ | ١٣ | السهو | السهو |
| ١٨ | ١٤ | ٢١ | ١٢ | ٣٤ | ٢٦ | ٥٠ | على يقين |
| ١٩ | ٠٤ | عشرة | عشر | ٣٥ | ٢ | فأمر تقدم | فأمر تقدم |

كتاب التكملة في بيان
الاصناف والدرجات

| الصفحة | السطر | الغلط | الصحیح | الصفحة | السطر | الغلط | الصحیح |
|--------|-------|------------|------------|--------|-------|--------------|--------------|
| ٣٥ | ٤ | بدلك | بدلك | ٥٤٠ | ٠٨ | بالالزام | بالالزام |
| ٣٥ | ١٧ | قضاء | قضاء | ٥٤ | ١١ | الا وار | الا اثار |
| ٣٦ | ٢٥ | بالتجديتين | التجديتين | ٥٤ | ٢١ | الحال الظاهر | الحال الظاهر |
| ٣٧ | ٢٣ | ... | ٣٢٧ ١٣ | ٥٤ | ٢٧ | ٢٢ ٨ ٨ | ٢٢ |
| ٣٨ | ٧ | ١٢ | ٠٠٣ | ٥٧ | ٠٤ | ١٣ ٠٠ ٠٠ | ٠٠ |
| ٣٨ | ٨ | ١٣ | ١٤ | ٥٧ | ١٥ | ١٢ ١٨ ١٠ | ١٠ |
| ٣٨ | ١١ | ٢٤ | ٢٨ | ٥٧ | ٢٧ | ١٢ ٢ ١٢ | ٤ |
| ٣٩ | ٣ | بالاوجب | بالاوجب | ٥٨ | ٠٥ | المرتبة | المرتبة |
| ٤٠ | ١٤ | بالجميع | بالجميع | ٤٠ | ٢٤ | التخلف | التخلف |
| ٤١ | ٢٧ | ١١ | ١٥ | ٤٢ | ٠٩ | بكون | بكون |
| ٤٣ | ٠٨ | اذا استلزم | اذا استلزم | | | | |
| ٤٣ | ١٨ | ٣٧ | ٣٧٠ | | | | |
| ٤٤ | ٠٢ | ٢ | ٢٠ | | | | |
| ٤٤ | ١٤ | الرجس | الرجس | | | | |
| ٤٤ | ٠٤ | ٣٩٨ | ٣٩٩ | | | | |
| ٤٤ | ١٣ | اعذات | اعذت | | | | |
| ٤٧ | ٠٤ | ٢١ | ٢٢ | | | | |
| ٤٧ | ١٣ | لم يجبه | لم يجبر | | | | |
| ٤٧ | ٢٤ | ٤٢٣ | ٤٢٤ ١٨ | | | | |
| ٤٨ | ٢٤ | عشرة | عشر | | | | |
| ٥٣ | ٩ | الفرع | الفرع | | | | |
| ٥٤ | ١٢ | استخام | استخاف | | | | |
| ٥٤ | ٢٤ | ٨ | ١٠ | | | | |
| ٥٥ | ١٨ | ٥٤٩ | ٥٤٩ ٠٠٩ | | | | |
| ٥٤ | ٠٥ | احرامه | احرامه | | | | |
| ٥٤ | ٠٨ | ملفوم | لزم | | | | |